دراسات في الاقتصاد والمجتمع وحالة حقوق الإنسان

في الدول المغاربية

[تونس - الجزائر - المغرب]

الكتاب الأول

كاظم حبيب

برلين 2000

الكتاب الأول
الواقع الاقتصادي والاجتماعي وحالة حقوق الإنسان في الدول المغاربية الثلاث:[تونس والجزائر والمغرب]

المحتويات

المحتويات 2
تنويه 7
..... 8
الباب الأول 9
الواقع الاقتصادي والاجتماعي في الدول المغاربية: تونس والجزائر والمغرب 9
المدخل إلى اقتصاديات ومجتمعات البلدان المغاربية 9
الفصل الأول: لمحة مكثفة عن اتجاهات التطور الاقتصادي والاجتماعي في تونس 17
المبحث الأول: واقع واتجاهات التطور الاقتصادي في تونس 17
تطور الناتج المحلي الإجمالي 19
القطاع الزراعي 34
القطاع الصناعي 49
أ- الصناعات الاستخراجية (المنجمية) 62
ب- الصناعة التحويلية 65
التجارة الخارجية 72
قطاع السياحة 94
الميزانية الاعتيادية الحكومية في تونس 101
الإنفاق على الدفاع والأمن الداخلي في الميزانية الحكومية 105
الديون الخارجية 110
ميزان المدفوعات في تونس 113
المبحث الثاني: الواقع السكاني والاجتماعي في تونس 117
السكان والتشغيل والبطالة في تونس 117
الواقع الاجتماعي للسكان في تونس 125
الخلاصة حول التطور الاقتصادي والاجتماعي في تونس 130
الفصل الثاني: لمحة مكثفة عن اتجاهات التطور الاقتصادي والاجتماعي في الجزائر 135

المدخل 135
المبحث الأول: واقع واتجاهات التطور الاقتصادي في الجزائر 140
..... 140
تطور الناتج المحلي الإجمالي 140
القطاع الزراعي 152
القطاع الصناعي 162
أ - الصناعة الاستخراجية 166
ب - الصناعة التحويلية 174
..... 184
التجارة الخارجية 184
قطاع السياحة 200
الميزانية الاعتيادية (الحكومية) في الجزائر 203
الإنفاق على الدفاع والأمن الداخلي في الجزائر 207
الديون الخارجية 213
ميزان المدفوعات الجزائري 216
المبحث الثاني: السكان والتشغيل والبطالة في الجزائر 218
..... 218
السكان والتشغيل والبطالة في الجزائر 218
تطور الواقع الاجتماعي للسكان في الجزائر 228
الواقع القومي في الجزائر أو (مكونات المجتمع الجزائري) 238
الخلاصة حول التطور الاقتصادي والاجتماعي في الجزائر 244
الفصل الثالث: لمحة مكثفة عن اتجاهات التطور الاقتصادي والاجتماعي في المغرب **Fehler! Textmarke nicht definiert.**
المبحث الأول: واقع التطور الاقتصادي في المغرب ..... **Fehler! Textmarke nicht definiert.**
تطور الناتج المحلي الإجمالي ..... **Fehler! Textmarke nicht definiert.**
القطاع الزراعي ..... **Fehler! Textmarke nicht definiert.**
القطاع الصناعي ..... **Fehler! Textmarke nicht definiert.**
أ - الصناعات الاستخراجية ..... **Fehler! Textmarke nicht definiert.**
ب - الصناعة التحويلية ..... **Fehler! Textmarke nicht definiert.**
قطاع التجارة الخارجية ..... **Fehler! Textmarke nicht definiert.**
قطاع السياحة ..... **Fehler! Textmarke nicht definiert.**
الميزانية العامة للدولة المغربية ..... **Fehler! Textmarke nicht definiert.**

الإنفاق على الدفاع والأمن الداخلي في الميزانية الحكومية. **Fehler! Textmarke nicht definiert.**
الديون الخارجية ..... **Fehler! Textmarke nicht definiert.**
ميزان المدفوعات في المغرب..... **Fehler! Textmarke nicht definiert.**
المبحث الثاني: الواقع الاجتماعي للسكان في المغرب ..... **Fehler! Textmarke nicht definiert.**
السكان والتشغيل والبطالة ..... **Fehler! Textmarke nicht definiert.**
الواقع الاجتماعي في المغرب ..... **Fehler! Textmarke nicht definiert.**
واقع ودور أجهزة الإدارة في المغرب ..... **Fehler! Textmarke nicht definiert.**
الواقع القومي في المغرب أو (مكونات المجتمع المغربي). **Fehler! Textmarke nicht definiert.**
خلاصة واستنتاجات..... **Fehler! Textmarke nicht definiert.**
حول التطور الاقتصادي والاجتماعي في المغرب ..... **Fehler! Textmarke nicht definiert.**
الباب الثاني..... **Fehler! Textmarke nicht definiert.**
الحياة الدستورية والديمقراطية وملف حقوق الإنسان في الدول المغاربية الثلاث **Fehler! Textmarke nicht definiert.**
..... **Fehler! Textmarke nicht definiert.**
الفصل الأول: الحياة الدستورية والديمقراطية..... **Fehler! Textmarke nicht definiert.**
وملف حقوق الإنسان في تونس ..... **Fehler! Textmarke nicht definiert.**
المبحث الأول: الحياة الدستورية والديمقراطية في تونس..... **Fehler! Textmarke nicht definiert.**
المبحث الثاني: حول ملف حقوق الإنسان في تونس ..... **Fehler! Textmarke nicht definiert.**
الاعتراف بحقوق الإنسان ..... **Fehler! Textmarke nicht definiert.**
حق الإنسان في الحياة..... **Fehler! Textmarke nicht definiert.**
الحق في الحرية والأمان الشخصي..... **Fehler! Textmarke nicht definiert.**
ممارسة التعذيب ضد السجناء والمحتجزين السياسيين..... **Fehler! Textmarke nicht definiert.**
الحق في محاكمة عادلة..... **Fehler! Textmarke nicht definiert.**
الحق في حرية الرأي والتعبير والتجمع..... **Fehler! Textmarke nicht definiert.**
الحق في تشكيل الأحزاب والتنظيمات..... **Fehler! Textmarke nicht definiert.**
حرية التنقل والسفر..... **Fehler! Textmarke nicht definiert.**
طبيعة السلطة في تونس ..... **Fehler! Textmarke nicht definiert.**
الفصل الثاني: الحياة الدستورية والديمقراطية وملف حقوق الإنسان في الجزائر **Fehler! Textmarke nicht definiert.**
المبحث الأول: حول الحياة الدستورية والديمقراطية في الجزائر **Fehler! Textmarke nicht definiert.**
المبحث الثاني: حالة حقوق الإنسان في الجزائر ..... **Fehler! Textmarke nicht definiert.**
..... **Fehler! Textmarke nicht definiert.**
الحق في الحياة..... **Fehler! Textmarke nicht definiert.**

الحق في الحرية والأمان الشخصي..... **Fehler! Textmarke nicht definiert.**
الحق في محاكمة عادلة..... **Fehler! Textmarke nicht definiert.**
عمليات التعذيب وسوء معاملة الموقوفين والسجناء..... **Fehler! Textmarke nicht definiert.**
حرية التنظيم السياسي..... **Fehler! Textmarke nicht definiert.**
حرية الرأي والتعبير..... **Fehler! Textmarke nicht definiert.**
الحقوق الثقافية في الجزائر..... **Fehler! Textmarke nicht definiert.**
الإرهاب غير الحكومي ومجازر الجماعة ضد الشعب..... **Fehler! Textmarke nicht definiert.**
..... **Fehler! Textmarke nicht definiert.**
أساليب كفاح الحركات الإسلامية في الجزائر..... **Fehler! Textmarke nicht definiert.**
طبيعة السلطة في الجزائر..... **Fehler! Textmarke nicht definiert.**
الفصل الثالث: الحياة الدستورية والديمقراطية وملف حقوق الإنسان في المغرب **Fehler! Textmarke nicht definiert.**
المبحث الأول: الحياة الدستورية والديمقراطية في المغرب..... **Fehler! Textmarke nicht definiert.**
تعديلات على دستور البلاد..... **Fehler! Textmarke nicht definiert.**
المبحث الثاني: حول حالة حقوق الإنسان في المغرب..... **Fehler! Textmarke nicht definiert.**
الحق في الحياة..... **Fehler! Textmarke nicht definiert.**
الحق في الحرية والأمان الشخصي..... **Fehler! Textmarke nicht definiert.**
معاملة السجناء السياسيين..... **Fehler! Textmarke nicht definiert.**
الحق في محاكمة عادلة..... **Fehler! Textmarke nicht definiert.**
الاختفاء والإبعاد القسريين..... **Fehler! Textmarke nicht definiert.**
حرية الرأي والتعبير والتجمع..... **Fehler! Textmarke nicht definiert.**
حرية التنقل والسفر..... **Fehler! Textmarke nicht definiert.**
..... **Fehler! Textmarke nicht definiert.**
الحقوق الثقافية..... **Fehler! Textmarke nicht definiert.**
الانتخابات العامة والديمقراطية ومهمات الأحزاب السياسية **Fehler! Textmarke nicht definiert.**
الخلاصة والاستنتاجات..... **Fehler! Textmarke nicht definiert.**
أولاً: الديمقراطية وحقوق الإنسان..... **Fehler! Textmarke nicht definiert.**
أ: أجهزة الدولة والإدارة الحكومية..... **Fehler! Textmarke nicht definiert.**
ب: أجهزة الأمن والقمع الحكومية والتسلح..... **Fehler! Textmarke nicht definiert.**
ثانيا: السياسات الاقتصادية والاجتماعية..... **Fehler! Textmarke nicht definiert.**
ثالثا: البطالة والهجرة المغاربية..... **Fehler! Textmarke nicht definiert.**
رابعا: العلاقات الاقتصادية العربية والدولية..... **Fehler! Textmarke nicht definiert.**

Fehler! Textmarke nicht definiert...... المصادر

تنويه

أثناء انعقاد الندوة الخاصة بالعنصرية في أوروبا, التي نظمها منتدى المهاجرين في الاتحاد الأوروبي والتي عقدت في شهر مايس/أيار من العام 1998 في لندن, جرى لقاء جمع المؤلفين تناول موضوعات الهجرة الدولية والهجرة من بلدان شمال أفريقيا إلى بلدان الاتحاد الأوروبي وتنامي مظاهر وممارسات العداء للأجانب ومظاهر العنصرية والتمييز العنصري في بلدان الاتحاد الأوروبي خلال العقدين المنصرمين. وفي ضوء هذا الحوار تبلورت أهمية وضرورة البحث في هذا الموضوع بشكل واسع, ثم تم الاتفاق على القيام ببحث حول واقع الحياة الاقتصادية والاجتماعية وحالة حقوق الإنسان في بلدان شمال أفريقيا الثلاث (تونس - الجزائر - المغرب) من جهة, والعوامل التي تقود إلى هجرة المزيد من المواطنين والمواطنات من هذه البلدان إلى عدد معين من بلدان الاتحاد الأوروبي وحالة هؤلاء المواطنين في تلك البلدان من جهة ثانية, وواقع تنامي العداء للأجانب ومظاهر العنصرية والتمييز العنصري إزاء المواطنات والمواطنين القادمين من البلدان الثلاث من جهة ثالثة, إضافة إلى السبل المناسبة لمواجهة هذه الأوضاع. وكانت ثمرة التعاون بين الكاتب ومنتدى المهاجرين هذا البحث الذي أضعه بين أيدي القراء الكرام, وهو يقع في كتابين مستقلين ومتكاملين في آن واحد, أملين أن يلقى قبولهم.

يعالج الكتاب الأول واقع الاقتصاد والمجتمع في كل من تونس والجزائر والمغرب, كما يبحث في مشكلات الديمقراطية وحقوق الإنسان والانتهاكات التي كانت أو ما تزال تتعرض لها شعوب تلك البلدان أو قواها السياسية المعارضة, سواء كان من جانب السلطة فيها أم من جانب قوى سياسية داخلية أخرى. ويتطرق البحث إلى جملة من العوامل التي كانت وما تزال تتحكم بواقع ووجهة التطور الاقتصادي والاجتماعي في هذه البلدان والتغيرات التي طرأت على الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية منذ الاستقلال, والعوامل التي كانت وما تزال تشكل أساساً بتنامي التناقضات والصراعات السياسية وتلك التي تدفع بعدد كبير من الناس إلى التحري عن مواقع للعمل خارج حدود تلك البلدان, وبشكل خاص نحو بلدان الاتحاد الأوروبي, إضافة إلى البحث في العلاقات الاقتصادية بين بلدان الاتحاد الأوروبي وهذه البلدان الثلاث.

أما الكتاب الثاني فيبحث في موضوع الهجرة وعواملها وأوضاع المهاجرين من بلدان المغرب العربي المقيمين في عدد من بلدان الاتحاد الأوروبي. ثم يبحث في موضوع العداء للأجانب والعنصرية والكراهية والتمييز العنصري والديني في أوروبا وتطورها تاريخيا, وواقع العنصرية حاليا في العديد من بلدان الاتحاد الأوروبي, وأخيرا سبل معالجة هذه الإشكالية ذات المضمون المؤسسي الخطر ودور المهاجرين وسكان البلاد الأصليين في مواجهة انتهاك الديمقراطية وحقوق الإنسان في بلدان الاتحاد الأوروبي إزاء المهاجرين إليها من بلدان أخرى, في فترة يزداد الحديث الواقعي عن العولمة الموضوعية من جهة, وعن سياسات العولمة التي تمارسها بلدان الشمال الصناعية المتقدمة, ومنها بلدان الاتحاد الأوروبي من جهة أخرى, والتي تتقاطع في الكثير من مضامينها مع الطبيعة الموضوعية لمضامين العولمة ومع مصالح بلدان الجنوب ومصالح المهاجرين منها إلى بلدان الاتحاد الأوروبي.

إن الدراسة التي أضعها بين أيدي القراء هي محاولة على هذا الطريق الوعر, ولكنها محاولة ضرورية, وأملي أن تتسع الأبحاث العربية وغير العربية في هذا الصدد لا لكي يتم فضح العنصريين وتعبئة الناس ضدهم ومكافحتهم بالطرق السلمية والديمقراطية فحسب, بل ومن أجل التحري عن مواطن الخلل في المهاجرين أنفسهم أيضا وفي مشكلاتهم في أوروبا وفي الوطن, وفي ما يساعد على, ويساهم في التصدي لتنامي مثل هذه الظواهر السلبية الموجهة ضد كل الأجانب في أوروبا.

ما كان للدراسة أن تنجز لولا الدعم الذي قدمه منتدى المهاجرين والكثير من الجهات والمكتبات والمنظمات, ومنها منظمات حقوق الإنسان في المغرب واللجنة العربية لحقوق الإنسان في فرنسا وجمعيات المغتربين في فرنسا وألمانيا وهولندا وبلجيكا ومجموعة من الأصدقاء, التي قدمت الدعم من خلال الحوار الفكري والسياسي معها أو من خلال توفير المعلومات المناسبة حول موضوع البحث.

كاظم حبيب

الباب الأول

الواقع الاقتصادي والاجتماعي في الدول المغاربية: تونس والجزائر والمغرب

المدخل إلى اقتصاديات ومجتمعات البلدان المغاربية

إن الدراسة المتأنية لاقتصاديات البلدان المغاربية والتعرف الدقيق على المؤشرات الأساسية الصادرة عن أجهزة التخطيط والإحصاء والتجارة الخارجية وعن المعاهد الاجتماعية فيها, إضافة إلى رسائل الدكتوراه والبحوث العلمية, وكذلك المشاهدة العينية لواقع الحياة الاقتصادية والاجتماعية في مختلف أرجاء هذه البلدان تساعد الباحث في تشخيص الخصائص المميزة للاقتصاد والمجتمع في هذه البلدان الثلاث في شمال أفريقيا. فاقتصاديات هذا البلدان تتميز ببنية داخلية ما تزال متخلفة ومشوهة, رغم الجهود التي بذلت خلال العقود الأربعة المنصرمة, تتجلى في بنية المجتمعات الثلاثة ذاتها, كما أنها ما تزال تعاني من تبعية كبيرة للتجارة الخارجية استيرادا وتصديرا, وترزح تحت ثقل مديونية خارجية متفاقمة من سنة إلى أخرى تساهم في استنزاف جزء مهم من الدخل القومي سنويا, علما بأن مستوى الاستنزاف متباين من بلد إلى آخر. وتؤدي مثل هذه الحالة إلى حرمان هذه الاقتصاديات والمجتمعات من إمكانية الاحتفاظ بنسبة مهمة من الفائض الاقتصادي المتحقق في داخل هذه البلدان ووضعها في خدمة التثمير الإنتاجي والتنمية البشرية الضروريتين. ومن جراء ذلك تعاني هذه الاقتصادات الوطنية والمجتمعات من بطالة مكشوفة متفاقمة من حيث العدد المطلق سنة بعد أخرى, رغم تراجعها النسبي بالنسبة إلى تونس واستمرارها بالارتفاع بالنسبة إلى كل من الجزائر والمغرب على التوالي, دون أن تظهر في الأفق بوادر تشير إلى إمكانية تقليصها مستقبلا, إضافة إلى إنها تعاني من بطالة مقنعة منتشرة بشكل واسع في الريف وفي دوائر الدولة على نحو خاص. ومع أهمية استخدام التقنيات الحديثة في الإنتاج وضرورته لتطوير وتسريع عملية التنمية في هذه البلدان, فهناك احتمال تنامي البطالة والعجز عن تجاوزها موضوعيا, في ظل السياسات الراهنة. ومثل هذه الحالة ستزيد بدورها من مصاعب التنمية وستستنزف المزيد من الموارد والطاقات والإمكانيات. ويبدو كل ذلك واضحا في معدلات النمو الواطئة والبطيئة في متوسط نصيب الفرد الواحد من الناتج المحلي الإجمالي وإنتاجية العمل وغلة الهكتار الواحد من مختلف المحاصيل الزراعية وسوء توزيع وإعادة توزيع واستخدام الدخل القومي. ومن الملاحظ في هذا الصدد أن تونس بدأت منذ أواخر الثمانينات وأوائل التسعينات تحقق معدلات نمو أرفع من البلدين الآخرين, ولكنها لا تملك ضمانات واقعية لاستمرار هذا الاتجاه. إن هذه العوامل الجوهرية كانت, مع غيرها من العوامل

المهمة, تساهم في زيادة حجم البطالة واتساع ظاهرة هجرة بنات وأبناء كل من الجزائر والمغرب إلى البلدان الأخرى, وخاصة إلى بلدان الاتحاد الأوروبي طلبا للعمل, مع عدم انقطاعها من تونس. ومثل هذه الحالة كانت وما تزال تقود إلى توترات اجتماعية وسياسية, سواء تفجرت بين الحين والآخر أم استمر كبتها لآجال لاحقة بسياسات استبدادية وغير ديمقراطية في كل الأحوال. ويكفي هنا إيراد مؤشر واحد حول المتوسط السنوي لحصة الفرد الواحد من الناتج الإجمالي ليتبين للقارئ ضعف مستويات التطور الاقتصادي والاجتماعي في البلدان المغاربية الثلاثة عموما وفي الجزائر والمغرب خصوصا.

جدول رقم 1

تطور متوسط حصة الفرد الواحد السنوية من الناتج المحلي الإجمالي

في الدول المغاربية الثلاث بالدولار الأمريكي

السنة	الجزائر	تونس	المغرب
1980	2080	1360	990
1987	2870	1270	750
1988	2800	1340	950
1989	2590	1310	970
1990	2400	1430	1030
1991	2040	1490	1100
1992	1980	1700	1100
1993	1800	1680	1060
1994	1670	1740	1170
1995	1590	1820	1110
1996	1570	2000	1280

Quelle: African Development Indicators 1997. The World Bank. Washington, D.C. 1997. P. 35.

مخطط رقم 1

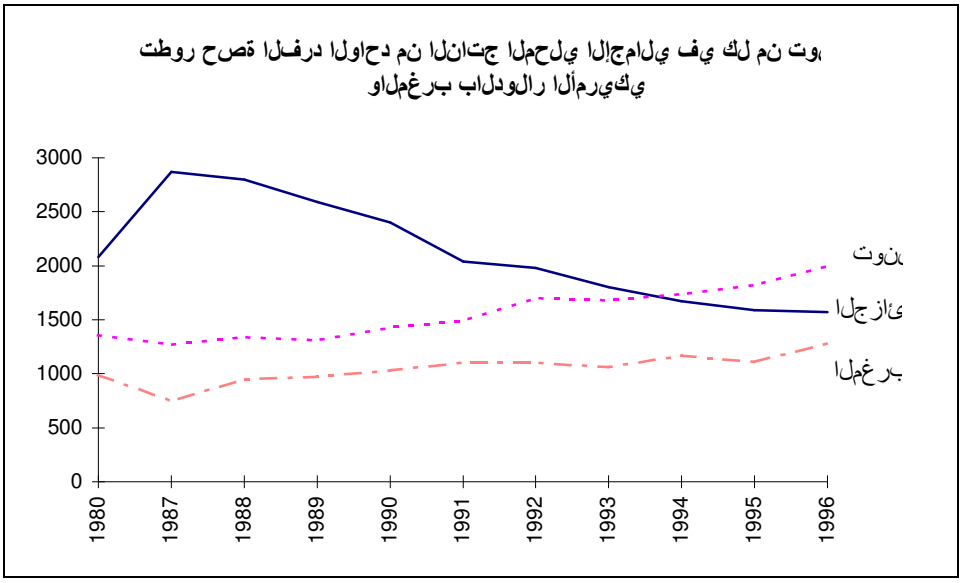

ويمكن في ضوء هذا الجدول الإشارة إلى ما يلي من ملاحظات:

- بروز اتجاهات ثلاثة متباينة عموما, يشير الأول منها إلى تراجع متواصل في متوسط حصة الفرد الواحد من الناتج المحلي الإجمالي بالنسبة للجزائر بحيث بلغ أدنى مستوى له منذ عام 1980 وتراجع من 2080 إلى 1570 دولار أمريكي, أي تراجع الرقم القياسي من 100 في عام 1980 إلى 75.5 في عام 1996. أما في تونس فقد شهد في الفترة الأولى وعلى امتداد العقد التاسع نموا بطيئا ومتذبذبا بين سنة وأخرى, ولكنه شهد ابتداء من عام 1990 نموا متواصلا وملموسا حتى بلغ متوسط حصة الفرد الواحد من الناتج المحلي الإجمالي في عام 1996 حوالي 2000 دولار أمريكي بعد أن كان قد بلغ في عام 980 حوالي 1360 دولار أمريكي, أي أن الرقم القياسي قد ارتفع من 100 في عام 1980 إلى 147.1 خلال الفترة المذكورة, وهي أعلى من مستواها في كل من الجزائر والمغرب. أما في المغرب فقد كان النمو في حالة افضل من الجزائر بشكل ملموس, ولكنه كان أدنى من مستواه في تونس, إذ ارتفع من 990 دولارا أمريكيا في عام 1980 إلى 1280 دولارا في عام 1996, مع بروز تذبذب ملموس ومستمر خلال سنوات الفترة المذكورة, وهذا يعني أن الرقم القياسي لمتوسط حصة الفرد الواحد من الناتج المحلي الإجمالي في المغرب قد ارتفع من 100 في عام 1980 إلى 129.4 في عام 1996.
- إن متوسط حصة الفرد الواحد من الناتج القومي الإجمالي لا يشير في كل الأحوال إلى الأوضاع المعاشية الحقيقية للطبقات والفئات الاجتماعية المختلفة في مجتمعات قائمة على أساس طبقي وتستند إلى قاعدة الملكية الخاصة في تملك وسائل الإنتاج, إذ سيتبين للقارئ لاحقا التباين الكبير جدا بين فقر الفقراء وغنى الأغنياء في هذه المجتمعات الثلاثة, فالاستقطاب الاجتماعي يتخذ أبعادا جديدة لم تشهدها هذه البلدان من قبل.

- ورغم كل ذلك فأن مستويات التطور في البلدان الثلاث, وخاصة الجزائر التي تمتلك موارد نفطية وغازية كبيرة, وكذا الحال بالنسبة للبلدين الآخرين, رغم كونهما أفضل حالا في المؤشر المذكور, لم تكن مرضية, والتي ترتبط بوجود مشكلات غير قليلة بحاجة إلى معالجة جادة.

إن الإشكاليات الكبيرة التي ظهرت منذ وقت مبكر في اقتصاديات الدول الثلاث والنقص الملموس في قدراتها المالية وقلة رؤوس الأموال الضرورية للتوظيف في القطاعات الاقتصادية الإنتاجية وفي التنمية البشرية, رغم التباين في ما تمتلكه هذه البلدان من موارد أولية, جعلتها تتجه إلى طلب القروض المالية من الخارج لمعالجتها. وهذا التوجه وضع الحكومات المغاربية تدريجا وعبر فترات متباينة وجها لوجه أمام السياسات الاقتصادية والمالية التي كان وما يزال يروج لها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي. وكانت سياسات هاتين المؤسستين تنطلق من مصالح الدول المشاركة فيها والتي كانت وما تزال تتمثل في الدول الرأسمالية الصناعية السبع الكبار. ولكنهما ورغم ذلك كانتا تخضعان وبشكل مباشر لسياسات ومصالح المالك الأكبر للأسهم فيهما وهي الولايات المتحدة الأمريكية والقائد الفعلي لمجموعة السبع الكبار والمتنفذ حاليا بسياسة الأمم المتحدة ومجلس الأم الدولي وبقية المؤسسات المتخصصة. وكانت الإستراتيجية المتبعة في هاتين المؤسستين ناشئة لا عن المصالح الآنية للرأسمالية العالمية فحسب, بل وعن مستقبل تطور الرأسمالية في العالم. ولهذا السبب كانتا وما زالتا حتى الآن تعملان من أجل تأمين ثلاث مسائل أساسية هي:

- تنشيط عملية تدويل الاقتصاد وما يطلق عليه اليوم بالعولمة, وهي عملية مستمرة غير منقطعة ومرتبطة عضويا بوجود الرأسمالية كنظام عالمي أصلا, والتطورات التي برزت على صعيد الشركات الرأسمالية الاحتكارية المتعددة الجنسية, وتعزيز مواقع الدول الصناعية السبع الكبار, وبشكل خاص مصالح الولايات المتحدة الأمريكية؛
- تأمين سير بلدان العالم الثالث وبقية بلدان العالم في سياق التطور الرأسمالي لخدمة مصالح الرأسمالية الدولية وتحقيق أهدافها فيه, وضمان تبعيتها لها وتنفيذها للتوصيات والقرارات التي تتخذها لها؛
- تأمين انفتاح بلدان العالم الثالث, ومنها البلدان الثلاث موضوع البحث, على اقتصاديات البلدان الرأسمالية المتطورة وخاصة على السوق والاتحاد الأوروبي, ثم التحاقها بها فيما بعد, بما يجعل أسواق البلدان النامية وسلعها الصناعية والزراعية عرضة لمنافسة حادة يمكن أن تقود بها إلى انهيارات مالية واقتصادية, كما نشاهدها اليوم في بلدان أمريكا اللاتينية التي عرف بعضها انتعاشا كبيرا ثم أصيب بهزات عنيفة لم يستطع النهوض منها حتى الآن رغم القروض الهائلة التي قدمت لذلك البعض. وهكذا هي حالة النمور الآسيوية التي عاش العالم انهيارا مدمرا في بورصاتها وإلى ضربات حادة لقدراتها التسويقية للسلع المنتجة فيها, وإلى تزايد في عدد العاطلين عن العمل, بسبب تراجع الطلب على منتجاتها السلعية والتي ارتبطت بعدم قدرتها على المنافسة الحادة الجارية في السوق الدولي حيث تسيطر عليه تلك الاحتكارات المتعددة الجنسية والعملاقة. وتقدمت المؤسستان الدوليتان بمشروع تقديم قروض لها لمعالجة مشكلاتها الجديدة ووفق شروط تخدم بشكل خاص مصالح هاتين المؤسستين. وتحت ثقل الديون المتفاقمة والفوائد المترتبة عليها في الكثير من المؤسسات الاقتصادية الكبيرة في بلدان النمور الآسيوية, ومنها كوريا الجنوبية, بدأت تلك المؤسسات تنهار وتعلن عن إفلاسها بسبب عجزها عن

تدارك أوضاعها. ومثل هذه الحالة تسمح بالتهام تلك الشركات من قبل الاحتكارات الرأسمالية المتعددة الجنسية العملاقة أو إبعادها من سوق المنافسة أصلا. وبعد تلك الضربات القاسية بدأت كوريا الجنوبية تستعيد تدريجا أنفاسها, ولكن ببطء كبير.

ومن أجل إدخال مختلف الدول في إطار العملية الاقتصادية الدولية والتقسيم الدولي الرأسمالي للعمل تقوم هاتان المؤسستان الماليتان الدوليتان بطرح نموذجهما للتنمية في البلدان النامية وتعملان بحزم من أجل تنفيذه بمختلف السبل المتاحة لهما. وجرى تأمين توزيع عمل فعال بين هاتين المؤسستين إزاء البلدان المختلفة. كما ربطتا بين استجابتهما إلى تقديم القروض للبلدان الأخرى, وبين الأخذ بتلك السياسات ونموذج التنمية "المقترح" منهما. ولم تتردد حكومات الدول المغاربية الثلاث المتعاقبة في قبول ذلك النموذج التنموي وتنفيذ السياسات والشروط, وكذلك الالتزام بتنفيذها في إطار السياسات الاقتصادية والمالية والاجتماعية للدولة. وإذا كانت المملكة المغربية أول من سلك هذا السبيل, فأن كلا من تونس وأخيرا الجزائر سارتا على نفس الدرب. وكان هذا التوجه بالنسبة لهذه الدول يعني بوضوح تام لا لبس فيه قبولها بما سمي بسياسة "التثبيت والتصحيح الهيكلي" وممارسة مضامينها فعلا. فما هي المضامين الأساسية التي ميزت سياسة التثبيت والتصحيح الهيكلي في اقتصاديات هذه البلدان؟

لقد دأبت المؤسسات الاقتصادية والمالية الدولية الخاضعة في سياساتها للدول الصناعية المتقدمة ترويجها لسياسات اللبرالية الجديدة التي بدأ الأخذ بها بشكل متسارع ابتداء من نهاية العقد السابع وبداية العقد الثامن[1]. وهذه السياسة ما تزال متواصلة حتى الوقت الحاضر, بالرغم من جميع المشكلات الاجتماعية والسياسية الحادة التي تسببت بها اقتصاديات ومجتمعات بلدان العالم الثالث, ومنها دول شمال أفريقيا الثلاث. ويتلخص جوهر هذه السياسة في الإجراءات التالية التي كان وما يزال على البلدان التي تتعامل مع البنك الدولي وصندوق النقد الدولي الأخذ بها وممارستها[2]:

- تخلي الدولة عن التدخل في الشؤون الاقتصادية وترك المجال واسعا ومفتوحا للدور القيادي والرئيسي للقطاع الخاص[3], علما بأنها كانت في البداية تدعو إلى زيادة دور القطاع الخاص مع عدم معارضتها لمشاركة نسبية

---

[1] زكي, رمزي د. وداعا .. للطبقة الوسطة. دار المستقبل العربي. القاهرة. 1997. ص 83/82.

[2] راجع في هذا الصدد:
- التقرير الاقتصادي العربي الموحد. 1996. مصدر سابق. ص 157-159.
- زكي, رمزي د. وداعا .. للطبقة الوسطى. مصدر سابق. ص 128-130.
- النجار, سعيد د. سياسات التجارة الخارجية والبينية للبلاد العربية. صندوق النقد العربي. الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي. موضوعات ندوة عقدت في أبو ظبي 27-29 يناير/كانون الثاني 1992. دار العالم العربي للطباعة. القاهرة 1992. ص 19-38.
- جاي, دارام. صندوق النقد الدولي وبلدان الجنوب. مركز البحوث العربية. إتحاد المحامين العرب. ط1. القاهرة. 1993.

[3] ملاحظة: تستوجب الإشارة هنا إلى أن الدول الرأسمالية المتقدمة وخاصة في أوروبا قد التزمت منذ نهاية الحرب العالمية الثانية بنموذج كينز للتنمية والذي أعتمد على دور أكبر للدولة ونشاطها الاقتصادي وتأمين مستلزمات تطور القطاع الخاص من جانب الدولة أيضا. ولكن البرجوازية الكبيرة في الولايات المتحدة الأمريكية وفي أوروبا تراجعت عن هذه السياسة من خلال تصفيتها التدريجية لقطاع الدولة وتأكيدها ضرورة تقليص تدخل الدولة في الشؤون الاقتصادية. وهذا الاتجاه في السياسة الاقتصادية هو الذي يطلق عليه بسياسة اللبرالية الجديدة. يتضمن هذا الاتجاه عناصر عديدة أخرى بما فيها الكف عن دعم أسعا السلع والخدمات التي

للقطاع العام. إلا إنها في الآونة الأخيرة لم تعد تقبل بأية مشاركة للدولة في العملية الاقتصادية وتدعو إلى تصفية قطاع الدولة تصفية نهائية وتامة تحت شعار "الخصخصة" الكاملة؛

- التخلي عن التخطيط الاقتصادي الحكومي والذي يعني في الوقت نفسه تخلي الدولة عن رسم سياسة التوظيف والتشغيل والأجور والأسعار وترك ذلك لآليات السوق أن تنظمها دون تدخل الدولة. علما بأن الدول المغاربية الثلاث قد أخذت وفي فترات مختلفة ببعض جوانب البرمجة الاقتصادية, ثم كفت عنها ثم عادت إليها ثانية. وهي الآن تمارس البرمجة على أساس وضع وتحديد الاتجاهات الرئيسية للتطور الاقتصادي؛
- ممارسة سياسة الانفتاح الاقتصادي على السوق الدولية والتي تعني بدورها الكف عن وضع قيود على حركة رؤوس الأموال الأجنبية وعلى التجارة الخارجية وتصدير الأرباح, وكذلك التخلي عن التزامها بتنفيذ بنود قوانين العمل المحلية, وإلغاء قيود الحماية التي كانت تلك البلدان قد وضعتها لحماية صناعتها الوطنية الحديثة التكوين, أي الدعوة للتخلي عن وضع واستحصال تعريفات جمركية وقيود وضرائب تحد من دخول وتصريف السلع المستوردة. وهي الحالة الراهنة عمليا التي تواجهها البلدان المغاربية, حيث تفتقد الحماية الفعلية لصناعتها الوطنية ومنتجاتها الزراعية, في حين تواجه مصاعب جدية في البلدان الرأسمالية المتقدمة لتصدير سلعها المصنعة والسلع الزراعية إلى تلك الأسواق؛
- إجراء تغيير واسع في السياسات المالية والنقدية والضريبية التي انتهجتها حتى تلك الفترة حكومات هذه البلدان من أجل مساعدة الفئات الكادحة والأكثر فقرا في الحصول على السلع الأساسية بأسعار مناسبة, وهذا يعني قيام تلك الحكومات بإلغاء الدعم الذي تقدمه الدولة للسلع والخدمات المنتجة محليا. هذا من جانب, أما الجانب الثاني منه فيتمثل بمطالبة المؤسسات المالية الدولية من حكومات هذه البلدان زيادة نسبة الضرائب غير المباشرة المفروضة على السلع والخدمات التي من شأنها إرهاق ميزانية الفئات الاجتماعية ذات الدخل المحدود والدخل الواطئ وبقية الكادحين, في حين تدعو إلى إلغاء الضرائب المباشرة أو تقليصها إلى الحد الأدنى على الدخل السنوي للأفراد وعلى أرباح الشركات الرأسمالية, أي إنها تعمل من أجل التخفيف من الأعباء الضريبية عن أصحاب المشاريع ورؤوس الأموال المحلية والأجنبية بحجة حاجتهم إلى تحقيق نسبة أعلى من الأرباح التي تساعدهم بدورها على تأمين المزيد من التراكمات المالية لتوظيفها في المشاريع الاقتصادية, الإنتاجية والخدمية, بما فيها التنمية البشرية, التي تسهم بدورها بخلق فرص عمل جديدة؛
- إصلاح النظام المالي والمصرفي والنقدي وتعويم صرف العملة المحلية وتأمين استقرارها في ضوء العلاقة مع الدولار الأمريكي, ولمصلحة الدولار الأمريكي.

وكانت **الأهداف المعلنة** لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي من وراء هذه السياسات تتلخص في الوصول إلى تقليص الديون الخارجية وتحقيق معدلات استثمار ونمو اقتصادي أكثر ارتفاعا وتقليص البطالة وتأمين دور قيادي للقطاع الخاص في عملية البناء الاقتصادي وإلغاء قطاع الدولة ودوره في الاقتصادات الوطنية وزيادة قدرة اقتصاديات هذه

كانت وما تزال تمس مصالح الفئات الكادحة والفقيرة في المجتمع وتؤثر عليها سلبيا, وكذلك تقليص نفقات الدولة على مشروعات الخدمات الاجتماعية ...الخ.

البلدان على الاندماج في الدول الرأسمالية المتقدمة وفي التقسيم الدولي الرأسمالي للعمل. والسؤال المنطقي الذي يفرض نفسه في هذا المجال هو: هل استطاعت هذه البلدان الاستفادة فعليا من برنامج التكيف والإصلاح الهيكلي لتحقيق الأهداف المعلنة في هذا البرنامج, أم إنها قادت إلى نتائج أخرى؟ وهل أن أوضاعها الاقتصادية الراهنة وحتى نهاية العقد الأول من القرن الحادي والعشرين تؤهلها حقا لأن تكون جزءا من الوحدة الأوروبية المشتركة مثلا ؟ الإجابة عن هذه الأسئلة يمكن أن تتم ولو جزئيا من خلال البحث في بعض جوانب التطور الجاري في الاقتصادات المغاربية خلال سنوات العقدين المنصرمين.

ومع أن الدول المغاربية الثلاث كانت وما تزال تدعو, مع غيرها من الدول المغاربية, مثل ليبيا وموريتانيا, منذ إحرازها للاستقلال السياسي وإقامة النظم الوطنية فيها, إلى تحقيق وحدة المغرب الكبرى, فأن إجراءات عملية وواقعية كبيرة لم تتخذ على هذا الطريق, رغم أنه الدرب العملي الذي يمكن أن يساعدها على التخلص من جملة من المشكلات الاقتصادية والاجتماعية التي تعاني منها اليوم. إلا أن أي اتحاد مغاربي يراد له النجاح والديمومة يفترض من حيث المبدأ أن ينهض على خمسة أعمدة أساسية ما تزال غير قائمة في هذه البلدان, إذ ليست رغبة الشعوب وحدها أو إعلان الحكام عن رغبتهم في ذلك هي التي تحقق مثل هذا الاتحاد, بل ما يتخذ فعليا من إجراءات عملية على هذا الطريق. والأعمدة الخمسة المطلوبة هي:

- سيادة الحياة الدستورية الديمقراطية وحقوق الإنسان ودولة القانون الديمقراطية في جميع البلدان المغاربية التي تريد إقامة الاتحاد المغربي الكبير واحترام إرادة الشعوب ومصالحها الأساسية. وهذا يعني بدوره احترام التعددية السياسية والتداول الديمقراطي للسلطة والإقرار بالتنوع القومي والحقوق القومية لكل القوميات فيها؛
- الاتفاق الكامل بين البلدان الراغبة في الوحدة على انتهاج طريق التفاوض والسلم والوساطة العربية والدولية أو محكمة العدل الدولية في معالجة المعضلات التي تواجهها تلك البلدان أيا كانت طبيعتها وتعقدها, وبعيدا عن استخدام القوة والعنف أو التهديد بها أو خوض الحروب من أجلها؛
- طرح مشروع الاتحاد المغاربي الكبير بلوائحه الأساسية, التي يفترض أن تستند إلى الديمقراطية, وقضايا التنسيق والتكامل الاقتصادي والثقافي وغيرها على الشعب للحوار والمناقشة بشأنها وبلورة الطريق الأمثل لتحقيق ذلك, ثم إجراء استفتاء شعبي بشأنها من أجل تجنب أية مشكلات تعترض مستقبلا هذا النوع من الاتحاد والاستفادة الواعية من تجارب الشعوب الأخرى على هذا الطريق؛
- الأخذ بنظر الاعتبار مسألتين جوهريتين في عملية الاتحاد والوحدة المغاربية وهما: المصالح القطرية لكل بلد من هذه البلدان بما يساعد على تنميتها وتطوير اقتصادياتها والاستجابة لمصالحها أولا؛ وتأمين المصلحة المشتركة لكل البلدان المغاربية الثلاث أو لمن يلتحق بها بعد ذاك, أي تحقيق التنسيق والتناغم والتفاعل الحيوي والديمقراطي بين اقتصاديات ومجتمعات البلدان المغاربية.
- إن طريق التقدم والديمقراطية للدول المغاربية الثلاث لا يتطلب وضع برنامج اقتصادي لتطورها فحسب, بل يتطلب أيضا وضع برنامج اجتماعي تقدمي يستند إلى العدالة الاجتماعية وتأمين الفرص المتساوية لتطور الفرد

والجماعات المختلفة في المجتمع, كما يأخذ بنظر الاعتبار موضوع البطالة الواسعة وآثارها السلبية على الاقتصاد والمجتمع وقضايا الهجرة والمهاجرين وسبل التعامل مع هذه المشكلة حاليا وفي المستقبل.

ومن أجل الوصول إلى هذه المرحلة ستحتاج الدول المغاربية الثلاث وقتا غير قصير لضمان المسألة الأولى, مسألة الالتزام الثابت بالحياة الدستورية والديمقراطية وحقوق الإنسان في نظمها السياسية القائمة وفي الحياة الاقتصادية والاجتماعية وفي العلاقات في ما بينها, وهذه ستكون أبرز مهمات العقد الجاري من القرن الحادي والعشرين.

الفصل الأول: لمحة مكثفة عن اتجاهات التطور الاقتصادي والاجتماعي في تونس

المبحث الأول: واقع واتجاهات التطور الاقتصادي في تونس

بعد كفاح طويل ومرير وتضحيات جمة انتصر الشعب التونسي على الهيمنة الفرنسية المباشرة وانتزع الحكم الذاتي لتونس في عام 1955. ولم يكن هذا النصر سوى الخطوة الأولى حيث أعقبتها, وبعد مرور ما يقرب من عام واحد فقط, خطوة إعلان الاستقلال السياسي في العشرين من آذار/مارت 1956. وفي نفس العام تم قبول الدولة التونسية الجديدة عضوا في الجمعية العامة للأمم المتحدة. وبعد مرور عام واحد على هذا الإعلان احتفل الشعب التونسي بخلع الباي وقيام الجمهورية التونسية. وفي بداية عام 1959 تم انتخاب الحبيب بو رقيبة رئيسا للدولة التونسية الحديثة باقتراع عام. وفي نفس العام صدر الدستور الأول للجمهورية الفتية.

وخلال الفترة الواقعة بين 1958 و1963 تمكنت تونس من تحقيق مكاسب سياسية أخرى, حيث أمكن إخراج جميع القوات الفرنسية من كل الأراضي التونسية, بما فيها قاعدة بنزرت العسكرية. وبعد عام واحد من خروج أخر جندي فرنسي من الأراضي, أي في عام 1964, أصدرت الحكومة التونسية قرارا قضى بتأميم جميع الأراضي الزراعية التي كانت بحوزة المعمرين الفرنسيين في تونس ووضعها بيد الدولة وتحت تصرف الفلاحين.

مرت حتى الآن ما يقرب من أربعة عقود من السنين على تلك الأحداث التاريخية, حيث قطعت تونس خلالها شوطا مهما في مسيرة التطور الاقتصادي والاجتماعي, إذ حاول الشعب فيها التخلص من عواقب وأعباء الهيمنة الاستعمارية والاستغلال الطويلين للشعب وموارد البلاد الاقتصادية. ورغم الجهود المضنية والكبيرة التي بذلها الشعب التونسي لتحقيق تلك الأهداف ومن أجل السير على طريق التطور الاقتصادي والتقدم الاجتماعي والديمقراطية, فأن النجاحات التي تحققت والاخفاقات التي حصلت في مسيرة التنمية والتطور الديمقراطي وحقوق الإنسان في البلاد بحاجة إلى رؤية موضوعية متفحصة, نقدية وصريحة, لمعرفة مدى الشوط الذي قطع على هذا الطريق والعوامل الكامنة وراء المصاعب التي واجهت المجتمع وأعاقت تطوره والتي ساهمت بدورها في استمرار وتفاقم البطالة والفقر والفجوة الدخلية المتسعة بين الأغنياء والفقراء, رغم بعض النجاحات في معدلات النمو الاقتصادي خلال السنوات القليلة المنصرمة.

إن متابعة واقع التطور العام في الجمهورية التونسية يؤكد بأن البلاد كانت تحتل موقعا متخلفا جدا في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بسبب الهيمنة والنهب الاستعماريين للفترة التي سبقت انتزاع الاستقلال الوطني. ورغم الجهود الكبيرة التي بذلت لتغيير تلك الأوضاع, فما تزال تونس حتى اليوم تحتل موقعا متخلفا في دليل التنمية

الدولي. فهي ما تزال تحتل المرتبة 81 في المؤشر الاستدلالي للتنمية البشرية, والمرتبة 74 في المؤشر الاستدلالي لمستوى تطور العلاقة الاجتماعية بين الجنسين, والمرتبة 78 لمؤشر مدى تحرر المرأة ودورها في الحياة الاقتصادية والاجتماعية وعلى مستوى الدولة[4]. وهي بهذا تحتل مواقع متقدمة على المواقع التي تحتلها المملكة المغربية بالنسبة للمؤشرات المشار إليها في أعلاه ومقتربة من المواقع التي تحتلها الجمهورية الجزائرية. وهذا يعني إنها تقف في خانة الدول ذات المستوى المتوسط نسبيا في مجالات التنمية البشرية والتي تعبر بدورها عن المستوى الذي بلغه التطور الاقتصادي والاجتماعي والسياسي في البلاد. ومع أهمية هذه المؤشرات لمعرفة المستوى العام لتطور البلاد, فأنها لا تقدم للباحث والقارئ حقيقة التمايز الاجتماعي القائم والمتنامي في مستوى تطور الطبقات والفئات الاجتماعية المختلفة والعلاقات الاجتماعية في تونس, كما لا تكشف عن حقيقة وجود فئات اجتماعية واسعة نسبيا تعيش في مستويات دخلية وتنمية بشرية ما تزال متخلفة كثيرا ودون المستوى المتوسط بكثير. ووفق المعلومات المتوفرة فأن نسبة غير قليلة من السكان ما تزال تعيش اليوم تحت خط الفقر المعترف به دوليا بالنسبة للبلدان النامية. ويمكن متابعة هذا الواقع التونسي ومعرفته عن قرب من خلال البحث في التطورات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تحققت خلال ما يقرب من أربعة عقود ونصف العقد من السنين مرَّت على بداية الاستقلال السياسي لتونس.

[4] Human Development Report 1998. (UNDP) Published for the United Nations Development Programme. New York Oxford. Oxford University Press. 1998.

تطور الناتج المحلي الإجمالي

تبدي الدراسات الاقتصادية اهتماما خاصا بمؤشرات الناتج المحلي الإجمالي بجانبيه الكمي والكيفي, وكذلك من حيث التكوين والإنفاق, إذ من خلالها يمكن التعرف الوافي والمناسب على عمق وسعة التغيرات الطارئة على بنية هذه المؤشرات وعلى مدى كفاءة وديناميكية ووحدة العملية الاقتصادية الجارية في البلد موضوع البحث, وكذلك على مدى مشاركة القوى العاملة في المجتمع في إنتاج الخيرات المادية وتنمية الثروة الاجتماعية. كما إن اتجاهات ومضامين إنفاق الناتج المحلي الإجمالي تشير إلى طبيعة توزيع وإعادة توزيع هذه الثروة الوطنية وسبل استخدامها ومدى تأثير ذلك على تجديد وتوسيع عملية إعادة الإنتاج وعلى مستوى العدالة الاجتماعية السائدة في المجتمع. ولا يكفي في هذا الصدد التعرف على الأرقام العامة للناتج المحلي الإجمالي بل يستوجب الإطلاع على مستوى مشاركة مختلف القطاعات والفروع الاقتصادية, الإنتاجية منها والخدمية, في تكوينه, إذ أن هذه البنية تكشف عن حقيقة التطور الاقتصادي في البلاد وعن طبيعة علاقات الإنتاج السائدة فيه وعن مدى انكشاف الاقتصاد الوطني على الخارج, أي على طبيعة ومضمون واتجاهات تطور العلاقات الاقتصادية الدولية للجمهورية التونسية. ومن هنا تأتي أهمية العناية بمؤشرات الناتج المحلي الإجمالي ومعرفة اتجاهات تطورها, إذ إنها يمكن أن تكون بانوراما كاشفة للواقع الاقتصادي الذي تمر به تونس وآفاق تطوره.

فعند دراسة الأرقام الخاصة بتطور الناتج المحلي الإجمالي في تونس خلال الفترة الواقعة بين 1980 و1996 باعتبارها مؤشرا مهما لتبيان حجم الثروة المنتجة والخدمات المقدمة من قبل المجتمع خلال تلك السنوات المتعاقبة يلاحظ المرء تذبذبا متواصلا صعودا وهبوطا في سنوات هذه الفترة. ومع ذلك فأن الخط العام سجل ارتفاعا ملموسا ومهما أبتداء من عام 1985, رغم أن وتائر النمو كانت بطيئة ومتذبذبة في آن واحد. وإذا اعتبرنا عام 1980 سنة أساس = 100 لقياس ومعرفة واقع التطور الحاصل في الناتج المحلي الإجمالي خلال السنوات التالية, لوجدنا هذا البطء والتذبذب واقعا قائما للفترة الواقعة بين 1980-1985, حتى إن عام 1985 سجل انخفاضا في حجم الناتج المحلي الإجمالي بالقياس إلى عام 1980 إذ تراجع إلى 95.5 %. ولكن عاد وتحسن مستوى الإنتاج في عام 1990 ليرتفع إلى 142.1 ثم إلى 225.8 في عامي 1995 و1996 على التوالي, مع تراجع واضح في عام 1993, أي إنه ورغم التذبذب الحاصل بين سنة وأخرى, فأن إجمالي الناتج المحلي شهد ارتفاعا بلغ أكثر من الضعف خلال 15 عاما. وهي نتيجة إيجابية في كل الأحوال, كما إنها تدل على وجود ديناميكية وطاقات غير قليلة يمكن حشدها لصالح التنمية في تونس في الفترات اللاحقة. ويمكن للجدول رقم 2 أن يوضح واقع التطور في الناتج المحلي الإجمالي.

جدول رقم 2

تطور الناتج المحلي الإجمالي في تونس للسنوات

1980, 1985, 1990-1996 بالأسعار الجارية

السنة	الناتج المحلي الإجمالي مليون $ أمريكي	100 = 1980
1980	8667	100.0
1985	8282	95.6
1990	12314	142.1
1991	13010	150.1
1992	15497	178.8
1993	14609	168.6
1994	15609	180.3
1995	17987	207.5
1996	19571	225.8

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد للسنوات 1991, ص 64؛ و1966؛ وص232؛ و1997ص 236.

وفي ضوء هذا الواقع وبالارتباط مع حقيقة أن هذه الأرقام كانت وفق الأسعار الجارية أو سعر السوق السنوي, فأن جملة من العوامل أثرت فيه, وبشكل خاص ارتفاع الأسعار وسعر صرف العملة التونسية والتغير في عوامل الإنتاج المختلفة. وعليه فأن تطور الإنتاج وفق الأسعار الثابتة يقدم لنا لوحة أكثر واقعية عن هذا التطور وبخاصة من أجل المقارنة مع مستويات التطور بالقياس مع عام 1980. وإذا ألقى المرء نظرة على معدلات النمو الفعلية أو الحقيقية للناتج المحلي الإجمالي سيجد بأن المعدل السنوي لم يتجاوز 4.9 % خلال الفترة الواقعة بين 1978 -1987, وإنه بلغ 3.3 % فقط خلال الفترة 1980-1990, وأرتفع إلى 4.1 % خلال الفترة 1990-1996. وعند أخذ الفترة الواقعة بين 1965-1996 يلاحظ بأن المعدل السنوي قد بلغ 5.1 %, وهي على العموم نسبة معتبرة وإيجابية بالقياس إلى ما تحقق لعدد كبير من بلدان العالم الثالث خلال ذات الفترة الزمنية[5]. ويمكن أن يلاحظ ذلك بوضوح من خلال الجدول رقم 3.

[5] تشير المعلومات التي نشرها البنك المركزي التونسي إلى أن الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة الواقعة بين 1994 و1998 كان على النحو الآتي بالأسعار القارة ونسب النمو السنوية

السنة	1994	1995	1996	1997	1998
مليون$ أمريكي	17564	17977	19262	20305	21320
نسب النمو	3.2	2.3	7.1	5.4	5.0

راجع في هذا الصدد: الملحق الاحصائي عن دولة تونس. إعداد رضا قويعة, بحوث اقتصادية عربية. العدد 16. القاهرة. 1999.

جدول رقم 3

معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي

في تونس (%)

السنة	المعدل
1996 - 1965	5.1
1987 - 1980	4.6
1988	0.1
1989	2.6
1990	7.1
1991	3.9
1992	7.8
1993	2.3
1994	3.4
1995	3.5
1996	1.3

World Economic Outlook, May 1996. World Bank.
MF. Washington, D.C. p. 122.
World Development Indicators. 1988, P3.

وتشير المعلومات الأولية التي نشرتها وزارة التعاون الاقتصادي الألمانية, المأخوذة عن إحصائيات البنك المركزي التونسي, إلى أن الناتج المحلي الإجمالي في تونس قد شهد نموا فعليا حقيقيا تراوح بين 4-5% في عام 1998, وأنه كان قد بلغ في سنوات 1990, 1996 و1997 على النحو التالي: 6.5 %, 5.0 % و5.4 %[6]. وهذه الأرقام الجديدة تختلف عن الأرقام التي نشرها البنك الدولي والتي أُشير إلى مصدرها سابقا.

وعند متابعة تطور الفترة الواقعة بين 1988-1996 يكتشف المرء بأن النمو كان شديد التذبذب بحيث كانت هناك سنتان فقط وصل النمو فيهما إلى 7.1 % و7.8 %, في حين بلغ في 1988 حوالي 0.1 % لا غير, وفي عام 1996 لم يزد عن 1.3 %. وهو تعبير عن ضعف في استقرار تطور العوامل المؤثرة على النمو الاقتصادي. ويفترض أن يشار إلى أن الزراعة كانت وما تزال تلعب دورا كبيرا ومؤثرا في ارتفاع أو انخفاض الناتج المحلي الإجمالي من سنة إلى أخرى بالارتباط مع الجفاف أو غزارة سقوط الأمطار, أي تأثرها الكبير والمباشر بالتغيرات المناخية, ومنها الأمطار على نحو خاص.

[6]Wirtschaftstrend. Tunesien. Zur Jahresmitte 1998. Bfai, Bundesstelle feur Aussenhandelsinformation. BMWI. S. 6.

وإذا كانت معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي ضعيفة بشكل عام, فأن تجلياتها كانت أكثر وضوحا على متوسط نصيب الفرد الواحد من هذا الناتج, إذ إنها تميزت بنمو أكثر بطئا وأكثر تذبذبا. فالأرقام المتوفرة تشير إلى أن معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي قد بلغ خلال الفترة الواقعة بين 1975-1984 حوالي 5.2 % وفي الفترة 1985-1995 حوالي 4.0%, في حين أن معدل النمو السنوي بالنسبة لمتوسط نصيب الفرد الواحد من الناتج المحلي الإجمالي بلغ خلال الفترة الأولى 2.5% وخلال الفترة الثانية 2.0 % فقط[7]. ولا شك في أن الزيادات السكانية السنوية المرتفعة ووجود بطالة عالية ومتنامية خلال عقد الثمانينات واستمراره للسنوات الأولى من العقد الأخير من القرن العشرين وضعف معدلات نمو الإنتاجية والناتج المحلي الإجمالي قد أثرت كلها مجتمعة وبشكل مباشر على معدلات نمو متوسط نصيب الفرد الواحد من الناتج المحلي الإجمالي سنويا. ويمكن للجدول رقم 4 أن يوضح التطور الفعلي في متوسط نصيب الفرد الواحد من الناتج المحلي الإجمالي خلال سنوات 1980, 1985 و1990- 19996.

جدول رقم 4

تطور متوسط نصيب الفرد الواحد من الناتج المحلي الإجمالي

في تونس بالأسعار الجارية

السنة	متوسط نصيب الفرد الواحد $ أمريكي	100 = 1980
1980	1355.8	100
1985	1139.3	84.3
1990	1525.8	112.5
1991	1580.8	116.6
1992	1842.8	135.9
1993	1704.7	125.7
1994	1788.2	181.9
1995	2021.2	149.1
1996	2158.2	159.2

المصدر: أرقام الناتج المحلي الإجمالي والسكان أخذت من التقرير الاقتصادي العربي الموحد والحسابات القومية واحتسبت في ضوء ذلك. مصدر سابق.

[7]Tunisia at a glance, Trends at a Developing Economies. A World Bank Book 1996, Washington, D.C. p. 509.

وعند المقارنة بين الأرقام القياسية لتطور مؤشر الناتج المحلي الإجمالي ومتوسط نصيب الفرد الواحد منه سنويا يجد المرء أن متوسط نصيب الفرد قد تخلف كثيرا عن مؤشر الإنتاج المحلي الإجمالي. ففي الوقت الذي بلغ الرقم القياسي للإنتاج المحلي الإجمالي في أعوام 1990 و1993 و1996 حوالي 142.1 و168.6 و225.8 بالقياس إلى سنة الأساس 1980, فأن متوسط نصيب الفرد الواحد عرف نموا أكثر بطئا, حيث بلغ في نفس السنة وبالقياس إلى نفس سنة الأساس حوالي 112.5, و125.7 و159.2. وقد كان معدل النمو السنوي لمتوسط نصيب الفرد الواحد من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 1965-1996 حوالي 2.7 %. وهو معدل نمو واطئ نسبيا. وليس من شك في أن معدل النمو السنوي للسكان خلال ذات الفترة, الذي كان عاليا نسبيا (2.1%), قد التهم جزءا مهما من معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي خلال نفس الفترة والذي بلغ 5.1% . ومع ذلك فأن معدل نمو متوسط نصيب الفرد الواحد من الناتج المحلي الإجمالي سنويا كان أعلى من معدل نمو السكان السنوي خلال نفس الفترة, وهي ظاهرة إيجابية على الرغم من تواضعها.

ويجد الإنسان تفسير هذا التقلب والبطء في نمو الناتج المحلي الإجمالي ومتوسط نصيب الفرد الواحد منه في هيكل الناتج المحلي الإجمالي ذاته, إذ ما يزال هذا التركيب, رغم التغير المهم الذي حصل فيه وبوتيرة أسرع من الوتيرة التي تحققت في المغرب مثلا, متخلفا ومشوها وغير مستقر باتجاه تغيير بنية الاقتصاد, وبالتالي زيادة التأثير المباشر على العملية الاقتصادية, كما أنه ما يزال يواجه ارتباطا تبعيا كبيرا لاقتصاد التجارة الخارجية ودول المجموعة الأوروبية, خاصة وأن تونس قد ارتبطت بشكل مبكر وابتداء من عام 1969 بالسوق الأوروبية المشتركة وممارسة سياسة الباب المفتوح والاصطفاف في التقسيم الدولي الرأسمالي للعمل, كما هو حال بقية بلدان المحيط, إضافة إلى دور السياحة في تنمية الناتج المحلي الإجمالي. ومع أن هذا الارتباط جلب معه بعض الجوانب الإيجابية, إلا انه ساهم بدوره في الحد من استغلال القدرات الفعلية المتوفرة في تونس لتعجيل عملية التنمية الصناعية بالوجهة والدرجة المنشودتين. وقد أشير سابقا إلى أن وحدة وديناميكية وقوة الاقتصاد الوطني لهذا البلد أو ذاك لا تكمن في ارتفاع الحجم الإجمالي ومعدلات نموه السنوية فحسب, بل وبالأساس في بنية هذا الاقتصاد وفي التناغم في ما بين قطاعاته المختلفة وفي التحولات الجارية في مشاركتها في تكوين الناتج المحلي الإجمالي. إذ من الممكن أن تكون بنية الناتج المحلي الإجمالي مشوهة جدا, كما هو حال اقتصاديات البلدان النفطية, أي الريعية, ومنها الجزائر وكذلك في منطقة الشرق الأوسط, ومنها الأقطار العربية, حيث يلعب استخراج وتصدير النفط الخام الدور الأساسي في تكوين الناتج المحلي الإجمالي, وبالتالي تضطر تلك البلدان إلى استيراد كميات كبيرة من السلع الصناعية والزراعية لإشباع حاجات السوق المحلي. وهي في مثل هذه الحالة مضطرة إلى صرف القسم الأكبر من موارد النفط المالية على استيراد تلك السلع المصنعة, مما يعني التفريط بالنفط الخام وموارده دون توفير فرصة تحقيق التراكم الرأسمالي الضروري للتنمية الوطنية. إن هذا لا يعني بأي حال اعتبار وجود مورد النفط الخام في اقتصاديات البلدان النفطية ظاهرة سلبية, بل إن السلبي في الأمر السياسات الاقتصادية التي تمارسها تلك البلدان والتي تلعب دورا كبيرا في استمرار وحدانية الجانب في تطورها الاقتصادي واستمرار تبعيتها لموارد النفط الخام وانكشافها التام على السوق الدولي. ومن هنا تنشأ أهمية التعرف على بنية الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد التونسي

لمتابعة مستوى التطور والتغير فيه ومدى الديناميكية التي يتميز بها. ومن شأن الجدول التالي إبراز مستوى مشاركة مختلف القطاعات الاقتصادية, الإنتاجية منها والخدمية, في تكوين الناتج المحلي الإجمالي خلال بعض سنوات الفترة الواقعة بين 1980-1996.

جدول رقم 5

تكوين الناتج المحلي الإجمالي حسب القطاعات الاقتصادية في تونس

بالأسعار الجارية لعدد من السنوات (مليون دولار أمريكي)

	1980	1985	1990	1995	*1996
الزراعة والغابات والصيد	1209.9	1255.8	1807	2049	2654
الصناعات الاستخراجية	1045.4	850.9	853	608	699
الصناعات التحويلية	1026.2	980.8	1868	3385	3567
التشييد	511.1	506.9	615	849	898
كهرباء وماء وغاز	132.1	129.8	187	367	382
نقل ومواصلات وتخزين	42.2	434.7	729	1351	1463
تجارة ومطاعم وفنادق	1839.0	1803.1	2414	2751	2893
تمويل وتأمين ومصارف	-	-	-	739	789
إسكان ومرافق	402.5	318.5	590	652	678
خدمات حكومية	909.9	954.4	1495	2473	2595
خدمات أخرى	…	…	492	443	477
الناتج المحلي الإجمالي بسعر الكلفة	7496.2	7235.0	1108	15677	17095
صافي ضرائب غير مباشرة	1170.4	1037.5	1433	2310	2476
الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق	8666.5	8272.5	12514	17987	19571

المصدر: - الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي: الحسابات القومية للبلدان العربية 1975-1087 وتقديرات 1988 الجزء الأول الجداول القطرية. الكويت. مايو 1989. ص 71.

_ التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 1988 والسنوات التالية حتى عام 1996.

* تقديرات أولية.

ويستدل من هذا الجدول على عدد من المسائل الجوهرية التي ميزت الاقتصاد التونسي خلال سنوات العقدين المنصرمين تقريبا:

1- لم يعد القطاع الزراعي يحتل المكانة الأولى في تكوين الناتج المحلي الإجمالي حيث ترك مكانه للقطاع الصناعي التحويلي. ففي الوقت الذي بلغت مساهمة القطاع الزراعي في عام 1980 بحوالي 13.96 % من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي, تراجعت هذه النسبة في عام 1996 إلى 13.56 %, في حين ارتفعت نسبة

مشاركة القطاع الصناعي التحويلي من 11.84 % في عام 1980 إلى 18.22 % في عام 1996. ولا بد من الإشارة إلى أن التراجع في مستوى مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي في بعض سنوات هذه الفترة قد ارتبط بوضوح تام بالجفاف وقلة سقوط الأمطار وما نشأ عن ذلك من تراجع في المحصول الزراعي؛

2- إن ما يسمى بالقطاع الأول, أي الزراعة والغابات والصيد والصناعة الاستخراجية, قد ترك مكانه للقطاع الصناعي التحويلي حيث أصبح إجمالي الإنتاج فيه يفوق الإنتاج في القطاع الأول بصورة مجتمعة. فنسبة مشاركة القطاع الأول في إجمالي الناتج المحلي الإجمالي بلغت في عام 1980 حوالي 23.95 % وتراجعت إلى 17.13 % في عام 1996, في حين ارتفعت مشاركة الصناعة التحويلية بشكل ملموس, وهي ظاهرة صحية, خاصة وأن التحول من الاقتصاد والدخل الريعي إلى الدخل القائم على القطاعات الإنتاجية التحويلية تساهم في تنمية الاقتصاد الوطني وفي استقراره وفي زيادة فرص تشغيل المزيد من الأيدي العاملة؛

3- إن مكانة الصناعة الاستخراجية قد تراجعت أكثر فأكثر لصالح مكانتي الصناعة التحويلية والزراعة. ففي الوقت الذي بلغت نسبة المشاركة في عام 1980 حوالي 12.21 %, انخفضت في عام 1996 إلى حوالي 3.57 %. ولم تكن هذه الظاهرة سلبية, بل كانت إيجابية بشكل عام, إذ إنها تشير إلى تحسن نسبي ملموس في بنية الاقتصاد عموما والإنتاج المادي بشكل خاص. ولا بد في هذا المجال من تسجيل ملاحظة مهمة لا تمس أو تخص تونس وحدها, بل تشمل جميع بلدان العالم الثالث التي تمتلك وتصدر بعض المواد الأولية مثل النفط والفوسفات والحديد والكبريت وغيرها, إذ أن الاتجاه العام يشير إلى تراجع وتدهور مستمرين في أسعار المواد الأولية, وارتفاع مستمر في أسعار السلع المصنعة. ومثل هذا الاتجاه يرهق اقتصاديات البلدان النامية من جانبين, من جانب انخفاض أسعار المواد الأولية حيث تجبر على تصدير كمية أكبر للحصول على نفس المقدار من الموارد المالية أو حتى أقل مما كانت تحققه قبل ذاك, كما إنها مجبرة على أن تدفع موارد مالية أكبر في سبيل استيراد نفس الكمية أو حتى أقل مما كانت تستورده من السلع المصنعة قبل ذاك. أي أن الأمر السلبي يبرز بشروط التبادل التجاري غير الملائمة لاقتصاديات بلدان العالم الثالث, ومنها تونس. وهذه المشكلة ليست جديدة, إذ برزت منذ عقود وأشار إليها كوامي نيكروما في كتابه حول الاستعمار الجديد الصادر في العقد السابع من القرن العشرين, كما طرحتها مجموعة ال 77 في الجمعية العامة للأمم المتحدة منذ سنوات العقد الثامن ووردت في التقرير التفصيلي الذي قدمه هواري بو مدين, رئيس الجمهورية الجزائرية حينذاك, في عام 1976 إلى الجمعية العامة بأسم تلك مجموعة ال 77؛

4- ورغم الأهمية المتزايدة للقطاع السياحي وتحسن دوره في توفير العملة الصعبة وارتفاع مقدار مشاركة قطاع التجارة والمطاعم والفنادق, الذي يتضمن قطاع السياحة أيضا, فأن المكانة النسبية لهذا القطاع قد تراجعت من 21.21 % إلى 14.78 % بين عامي 1980 و1996, وهو تعبير آخر عن التحسن الجاري في بنية الاقتصاد التونسي, ومع ذلك فأن الدولة التونسية تحاول إيلاء هذا القطاع عناية خاصة, وهي ظاهرة سليمة, ولكنها بحاجة إلى رقابة, إذ أن التوظيفات الكبيرة في هذا القطاع وعلى مدى الفترة القادمة يمكن أن تجابه بتراجع

أو نمو بطيء في عدد السائحين القادمين من أوروبا, وهم يشكلون القسم الأكبر من السياح إلى تونس, بسبب الأزمة الاقتصادية التي تعاني منها هذه البلدان وتفاقم البطالة وتقلص مدخولات الأفراد فيها؛

5- إن مكانة الخدمات الحكومية من الناحيتين المطلقة والنسبية قد نمت من 10.5 % إلى حوالي 13.26 % خلال الفترة المذكورة, ويلاحظ بأن تطور الرقم القياسي في قطاع الخدمات الحكومية (258.20) كان أعلى من تطور الرقم القياسي للناتج المحلي الإجمالي (225.) بالقياس إلى سنة الأساس 1980. وبروز مثل هذه الظاهرة تعبر عن مسألتين مهمتين إحداهما إيجابية تشير إلى اهتمام الدولة بقطاع الخدمات وتسعى إلى توجيه موارد أكبر من الناتج المحلي الإجمالي لهذا المجال, ولكنها من الناحية الثانية تعبر عن جانب سلبي هو أن التناسب بين النمو في قطاع الخدمات العامة الحكومية وبين نمو الناتج المحلي الإجمالي, أي أن الفجوة بينهما التي كانت لصالح الخدمات, لا يمكن أن تستمر طويلا وبالتالي يمكن أن تقود إلى اختلالات شديدة في مواقع أخرى مثل توزيع وإعادة توزيع وتكوين الناتج المحلي الإجمالي لاحقا. كما إن هذا يتضمن حقيقة أخرى هي أن الدولة توجه موارد مالية كبيرة لقطاع الخدمات العامة الذي يشتمل على رواتب وأجور الموظفين والمستخدمين العاملين في أجهزة الدولة التي تزداد تضخما سنة بعد أخرى وتلتهم جزءا مهما من الناتج المحلي الإجمالي, كما سنلاحظ ذلك لاحقا.

ويبدو للمتتبع بأن السياسة التي مارستها الدولة خلال الفترة موضوع البحث قد استهدفت تعزيز مواقع القطاع الصناعي والبرجوازية الصناعية على نحو خاص, وهو أمر إيجابي طبعا, إذ أن النخبة الحاكمة في تونس لم تكن تخشى هذه الفئة أو تخشى نمو الطبقة العاملة التونسية, كما لوحظ ذلك في تجربة البناء الاقتصادي في المغرب مثلا, إذ أن البرجوازية المتوسطة وبعض فئات البرجوازية الصغيرة التونسية هي التي تسنى لها تسلم زمام السلطة منذ بدء الحكم الذاتي, ولم يكن للفئات الإقطاعية والبرجوازية الكومبرادورية دور كبير في هذا الصدد, علما بأنها لعبت دورا سلبيا في حل المسالة الزراعية بسبب الوجود الملموس لتلك الفئات الاجتماعية المستغلة والرجعية في فترة الخمسينات والستينات وما بعدها في صفوف الحزب الحاكم.

ويمكن أن يلاحظ المرء هذا التوجه الإيجابي في سياسة الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي, حيث وجهت الدولة نسبة مهمة منه لصالح الاستثمار المحلي وأن هذه النسبة, رغم تراجعها, حافظت على مستوى مرتفع عموما بالمقارنة مع العديد من بلدان العالم الثالث. فأرقام الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي كانت على النحو الوارد في الجدول رقم 6.

جدول رقم 6

الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي بتونس بالأسعار الجارية

(مليون دولار أمريكي)

	1980	1985	1990	1995	* 1996
الاستهلاك الخاص	5360.4	5242.1	8062.4	11348.0	12014.0
الاستهلاك العام	1259.2	1339.0	2030.1	3036.0	3177.0

إجمالي الاستهلاك	6619.6	6581.1	10092.6	14384.0	15191.0
إجمالي الاستثمار المحلي	2515.8	2198.5	3323.6	4338.0	4943.0
فجوة الموارد **	468.9 -	507.1 -	902.9 -	735.0 -	563 -
الناتج المحلي الإجمالي	8666.5	8272.5	12513.2	17987.0	19571.0

المصادر: 1- الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي: الحسابات القومية للبلدان العربية 1975-1087 وتقديرات 1988 الجزء الأول الجداول القطرية. الكويت. مايو 1989. ص 71.
التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 1988 والسنوات التالية حتى عام 1996.
* تقديرات أولية. ** فجوة الموارد تشير إلى رصيد الصادرات الورادات.

ويستدل من هذا الجدول على الملاحظات التالية:

1. إن المؤشرات الواردة فيه كانت كلها تسير باتجاه تصاعدي مستمر خلال السنوات المذكورة, وهي صورة معبرة عن اتجاه التطور العام والإيجابي في بقية سنوات الفترة الواقعة بين 1980-1996؛
2. وإن مكانة الاستهلاك الخاص كانت في تصاعد أسرع بكثير من تصاعد الاستهلاك العام, خاصة إذا علمنا أن دور قطاع الدولة خلال سنوات العقد الثامن والتاسع والعقد الراهن قد اتخذ اتجاها تراجعيا لصالح مكانة ودور القطاع الخاص؛
3. وإن الاستثمار المحلي شهد ارتفاعا إيجابيا ملموسا من حيث الأرقام المطلقة, رغم أنه عرف تراجعا من الناحية النسبية, إلا إنها كانت في الحدود المعقولة والمقبولة؛
4. وكانت المشكلة الكبيرة في الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي قد برزت في استمرار الفجوة السلبية بين أقيام الصادرات والواردات حيث كان العجز السنوي دائم الحضور. وكان هذا الاتجاه يعني بالضرورة ارتفاع مستمر في المديونية الخارجية للدولة التونسية, إضافة إلى المديونية الداخلية وإلى ارتفاع في حجم الفوائد التي يفترض تسديدها سنويا. وتجدر هنا الإشارة إلى أن جميع بلدان العالم التي لا تمتلك موارد أولية كبيرة يصعب عليها من الناحيتين النظرية والعملية في مرحلة البناء الاقتصادي والاجتماعي, أي في مرحلة التنمية الوطنية, أن تحقق توازنا بين الصادرات والواردات, إذ إن العجز سيستمر. والخطر أو الخلل في حقيقة الأمر لا يكمن في العجز بين الصادرات والواردات فحسب, بل وبالأساس في بنية الصادرات والواردات. فالاهتمام يفترض أن يتوجه صوب تغيير بنية الصادرات والواردات التي ستغير بدورها بنية الاقتصاد الوطني وتخلق الوحدة العضوية والديناميكية فيه, أي الاهتمام بتوجيه الموارد لاستيراد السلع التي تسّرع التنمية وتعظّم الثروة القومية وتساعد لاحقا في تقليص العجز سنة بعد أخرى.
5. إن الإطلاع على الأرقام القياسية لتوزيع حصتي الاستهلاك والاستثمار تؤكد بأن الوجهة العامة إيجابية, كما تشير إلى ثبات نسبي في العلاقة بين حصتي الاستهلاك الخاص والعام. ولكن بعد الإطلاع على تفاصيل هذا

التوزيع, يلاحظ المتتبع عندها بوضوح الحقيقة التالية: إن توزيع إجمالي حصة الاستهلاك بين العام والخاص لم يكن لصالح الاستهلاك العام أولا, وهي حالة ناجمة عن, ضمن عوامل أخرى, تخلف الرأسماليين عن دفع الضرائب المترتبة بذمتهم أو التهرب من دفع الضرائب أصلا بأساليب مختلفة, كما إن حصة الأجور في إطار الاستهلاك الخاص لم تكن مناسبة, إذ كانت أرباح الرأسماليين عالية وتشير إلى نسب نمو أعلى وأسرع بكثير من معدلات نمو الأجور في الفترة موضوع البحث. أي أن توزيع الدخل القومي بين الأرباح والأجور كان يسير لصالح الأرباح بدلا من إيجاد توازن بينهما يساعد على زيادة القدرة الشرائية للسكان, وبالتالي يحسن من قدرة الاقتصاد على الإنتاج أيضا.وكان لهذا الواقع تأثيره السلبي على الجانبين السياسي والاجتماعي في تونس, وكذلك على الجانب الاقتصادي إذ إنه أضعَفَ بشكل ملموس القدرة الشرائية للفئات المنتجة للدخل القومي والمشاركة في تقديم الخدمات للمجتمع. فأرقام توزيع صافي الناتج المحلي الإجمالي بين الاستهلاك العام والخاص والاستثمار كانت على النحو الذي يوضحه الجدول رقم 7 والتي تكشف عن الملاحظة الواردة في أعلاه

جدول رقم 7

التوزيع النسبي للاستهلاك والاستثمار في تونس (%)

التفاصيل	1980	1985	1990	1995	*1996
استهلاك خاص	58.68	59.71	60.09	60.61	59.67
استهلاك عام	13.78	15.25	15.13	16.22	15.78
إجمالي الاستهلاك	72.46	74.96	75.22	76.83	75.45
إجمالي الاستثمار المحلي	27.54	25.04	24.78	23.17	24.55
الإجمالي	100.00	100.00	100.00	100.00	100.00

المصادر: - الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي: الحسابات القومية للبلدان العربية 1975-1987 وتقديرات 1988 الجزء الأول/ الجداول القطرية. الكويت. مايو 1989. ص 71.
- التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 1988 والسنوات التالية حتى عام 1997. * أرقام أولية.

مخطط رقم 2

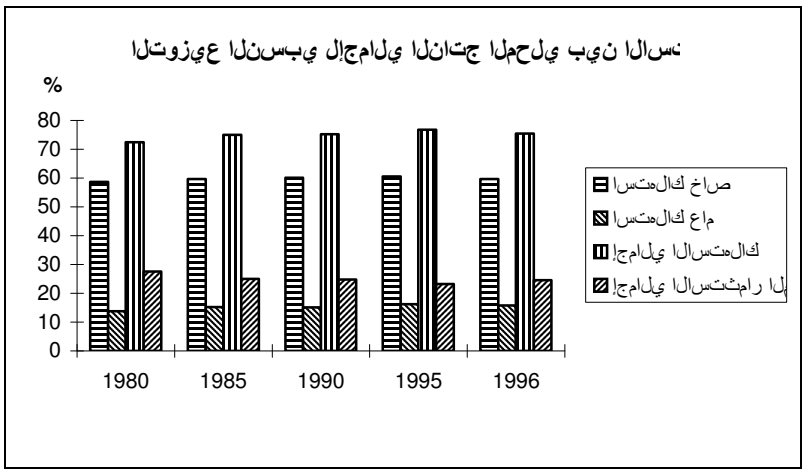

ويستدل منه على أن الحصة النسبية لإجمالي الاستهلاك قد ارتفعت من 72.46 % في عام 1980 إلى76.83 % و75.45 % في عامي 1995 و1996 على التوالي, في حين تراجعت حصة إجمالي الاستثمار المحلي من 27,54 % إلى 23.17 % و24.55 % في العامين المذكورين على التوالي, وهو في غير صالح التراكم, خاصة وأن الحاجة إلى مزيد من التراكمات كانت كبيرة وستبقى كذلك خلال الفترة القادمة. إن هذا لا يعني بأن النسبة ذاتها ضعيفة, بل يشير بشكل خاص إلى وجود إمكانية فعلية لتحسين التناسب لصالح التراكم الرأسمالي. وهذه الحقيقة تكشف مسألة مهمة أخرى هي أن الرأسماليين التونسيين لم يوجهوا نسبة مهمة وعالية من أرباحهم خلال الفترة المنصرمة لأغراض التثمير الإنتاجي وخلق فرص عمل جديدة, بل وجهوها لأغراض الاستهلاك الخاص البذخي للرأسماليين, علما بأن العمال المتقاضين أجورا غير قادرين, في ضوء الأوضاع المعيشية في تونس, على توجيه جزء من أجورهم أو جزء من رواتب صغار ومتوسطي الموظفين إلى التثمير الإنتاجي, إذ إنها تخصص في الغالب الأعم للاستهلاك الشخصي أو العائلي, وهي بالكاد تكفي لهذا الغرض بالنسبة لعدد كبير جدا من العوائل التونسية. والنقص في حجم الاستثمارات السنوية قد تجلى بشكل واضح في استمرار وجود عاطلين عن العمل في تونس, إذ أن تلك الاستثمارات لم تكن كافية لإيجاد فرص عمل كافية لاستيعاب العدد الجديد النامي سنويا في قوة العمل التونسية.

وفي جميع بلدان العالم, ومنها تونس, يطرح الرأسماليون, وتدعمهم حكومات تلك البلدان, بأنهم يسعون إلى تأمين عدة إجراءات جوهرية هي:

- إلغاء أو تقليص شديد للضرائب التي تفرضها الدولة على أرباح الرأسماليين؛
- تقليص الأجور التي يدفعونها إلى العمال والمستخدمين وبالتالي تقليص نسبتها إلى مجموع الدخل المتحقق لصالح فائض القيمة أو الأرباح؛
- تقليص تكاليف الإنتاج الأخرى التي تساهم بطرق عديدة في زيادة تكاليف الإنتاج ورمي عبئها على الدولة؛

- إلغاء أو تقليص الرسوم الجمركية التي تفرض على السلع الأولية المستوردة وسلعها المصدرة؛
- الحصول على دعم مالي من الحكومة للسلع التي تنتجها باتجاه مساعدتها لمواجهة المنافسة على سلعها.

وهي عندما تطرح هذه الأفكار تدّعي بأنها تريد تأمين توظيفات إضافية للاقتصاد الوطني لتأمين فرص عمل جديدة. وغالبا ما يكون هذا الطرح غير حقيقي بل يهدف إلى التغطية على رغبتها في الحصول على المزيد من الأرباح على حساب الاقتصاد الوطني وأجور ومصالح وظروف عمل العمال والمستخدمين.

ولا شك في أن جزءا مهما من عواقب هذه السياسة قد ارتبط بشكل مباشر وعضوي بالموقف الذي اتخذته الدولة التونسية من حزمة الشروط التي وضعتها المؤسسات المالية الدولية والدول الصناعية المتقدمة والتي تعكس تصورها لنموذج التنمية لا في تونس فحسب, بل وفي بقية بلدان العالم الثالث, رغم الاختلافات الكبيرة القائمة بين تلك المجموعات من البلدان. لقد بدأت تونس بوقت مبكر بالتزام سياسة صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والتي سببت لها مشكلات وحركات اجتماعية مناهضة لتلك السياسة, سواء كان ذلك في نهاية السبعينات وبداية الثمانينات أم في منتصفها (أحداث 1984), وكذلك بعد تسلم زين العابدين بن علي رئاسة الدولة في عام 1987. فمنذ أن ارتفعت المديونية الخارجية لتونس أصبح في مقدور صندوق النقد الدولي والبنك الدولي أن يفرضا شروطهما على السياسات الاقتصادية لتونس وأن يقوما برسم خطوطها الأساسية عمليا. ولم تكن تونس الدولة الوحيدة في هذا الاتجاه بل سارت على نفس الدرب المغرب, وفيما بعد, الجزائر أيضا. يشير الباحثان دارام جاي وكينثيا هيويت دي الكانتارا في بحثهما المشترك والقيم الموسوم "أزمة الثمانينات في أفريقيا وأمريكا اللاتينية والكاريبي - نظرة عامة -" إلى تلك الحزمة من الشروط التي تفرض على هذه البلدان من جانب المؤسستين الماليتين الدولتين إلى ما يلي:

"لقد صممت "وصفات" التكيف الهيكلي أصلا لمعالجة مشاكل ميزان المدفوعات قصيرة الأمد, وليس لتصحيح مشاكل بالحجم الذي يواجه أغلب الأقطار خلال فترة الركود العام في التجارة العالمية وتدهور أسعار السلع. فقد صممت إجراءات التكيف في جوهرها لتخفيض الطلب الكلي ولتحسين الموازين التجارية في إطار تقوية السوق وتوسيع المجال للمشروعات الخاصة. وهكذا فهي تتكون من تقليص لنفقات الحكومة, خاصة على الخدمات الاجتماعية والهياكل الأساسية الاقتصادية, وتقليص أو إلغاء الدعم, وزيادة في عائدات الضرائب, وتقييد عرض النقود والائتمان المصرفي, وزيادة في سعر الفائدة الحقيقي"[8]. ثم يواصلان قولهما بتحديد أهداف هذه السياسة التي تمليانها على البلدان النامية: "ومن الأهداف المهمة في حزمة التكيف الهيكلي تحرير التجارة وتشجيع الصادرات, وهي تتحقق من خلال عدة إجراءات مثل تخفيض قيمة العملة, وتخفيض أو إلغاء الضرائب على الصادرات, وإلغاء تصديقات الواردات والحصص والقيود الكمية, وإدخال معدل تعريفة جمركية متساو. وتشمل العناصر الأخرى من الحزمة زيادة أسعار المنتج وتخفيض في فاتورة الأجور, وتجميد الأجور, وتقليل في المرتبات والأجور الحقيقية, وتخفيض أو إزالة الميزات المضافة للأجور ورفاهية العمال وإجراءات الحماية. وأخيرا, الإصرار على خصخصة الأنشطة الاقتصادية والتي تضمنت إغلاق أو بيع مؤسسات الدولة في القطاعات المنتجة والمالية, وتقليص أو إلغاء وكالات التسويق الحكومية, وإضافة مجموعة من الحوافز للاستثمار الأجنبي. وأصبحت إعادة جدولة الديون

[8] جاي, دارام. صندوق النقد الدولي وبلدان الجنوب. ط 1. مركز البحوث العربية. القاهرة 1993. ص 47.

وخدمتها, بالإضافة إلى تقديم قروض جديدة, والمساعدات الأجنبية والتسهيلات التجارية, مشروطة بقبول هذه الحزمة, وهي بذلك تعبد الطريق لدرجة من التدخل الأجنبي في صنع السياسات الوطنية غير المسبوقة في فترة ما بعد الحرب"[9].

إن إحدى الإشكاليات المهمة في الاقتصاد التونسي تبرز في ناحية قلة حجم الاستثمارات السنوية في مختلف القطاعات الاقتصادية والتي لم تتجاوز سوى نسبة محدودة من الفائض الاقتصادي المتحقق في الاقتصاد التونسي والمتبقي في الداخل منه. والأرقام التالية توضح إجمالي الاستثمارات السنوية وتوزيعها النسبي على مختلف القطاعات الاقتصادية.

جدول رقم 8

تطور هيكل الاستثمارات الإجمالي حسب القطاعات (%) للفترة 1990-1997

السنة	الزراعة والصيد	الصناعة	النزل والمطاعم	الخدمات	التجهيزات	مقدار الاستثمار (1000)$ أمريكي
1990	14.7	30.3	4.2	41.5	9.2	362.3
1991	14.7	28.0	3.9	42.5	9.1	379.7
1992	12.3	25.8	5.9	38.7	9.1	512.7
1993	11.8	27.6	6.2	32.8	7.9	566.8
1994	12.1	26.3	6.4	37.6	9.6	588.2
1995	14.5	25.5	7.4	40.0	9.9	566.5
1996	16.2	25.1	7.6	40.0	11.0	608.0
1997	14.3	27.6	6.2	41.3	10.6	706.2

راجع: البنك المركزي التونسي 1998. في: الملحق الإحصائي عن دولة تونس. بحوث اقتصادية عربية.
العدد 1999/12. ص 8.

[9] نفس المصدر السابق. ص 47.

مخطط رقم 3

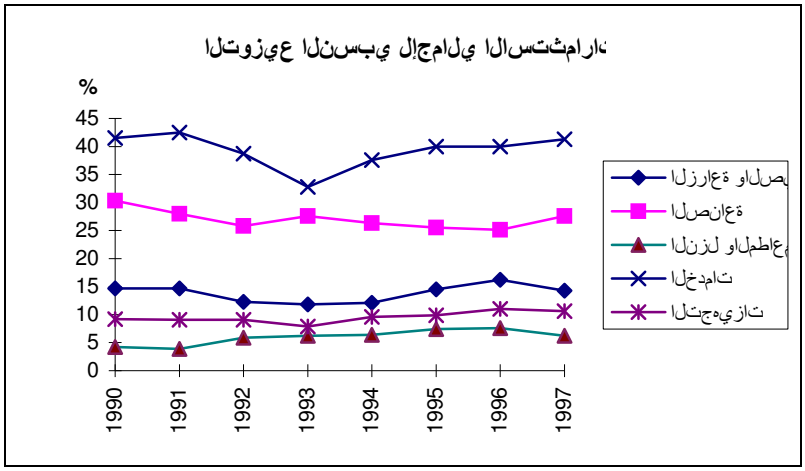

ويستدل منه بأن قطاع الخدمات وقطاع النزل (الفندقة) والمطاعم قد استحوذا معا على النسبة العظمى من الاستثمارات السنوية خلال الفترة 1990-1997. ففي الوقت الذي بلغت حصتهما معا 45.7 % في عام 1990 ارتفعت إلى 47.5 % في عام 1997. في حين كانت حصة قطاعي الزراعة والصيد البحري والصناعة قد تراجعت من 45 % في عام 1990 إلى 41.9 % في عام 1997, وكانت حصة الزراعة تتذبذب حول النصف من إجمالي الاستثمارات الصناعية صعودا أو هبوطا محدودا. وقد لعبت الاستثمارات التي توجهت نحو الخدمات, بما فيها النزل والمطاعم, باعتبارها استثمارات سريعة العائد والدورة الرأسمالية, فأنها كانت السبب ايضا في ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي في تونس. إلا أن هذا يفترض أن يؤخذ بحذر, إذ لا يمكن أن يستمر طويلا ما لم تلعب الاستثمارات الموظفة في قطاعي الصناعة والزراعة دورهما وتأخذان نسبتهما المناسبة وتوظفان بصورة عقلانية, بحيث يمكنهما إعطاء مردود اقتصادي واجتماعي يبرز في استيعاب المزيد من الأيدي العاملة العاطلة عن العمل ولفترات طويلة, وترفعان من إنتاجية العمل والإنتاج الإجمالي وترسيان أساسا صالحا لتطور اقتصادي مستقر في معدلات النمو السنوية وتحسين مستوى أجور وحياة العاملين.

ومن أجل التعرف الأكثر قربا على المشكلات الاقتصادية في تونس سيحاول البحث التطرق إلى واقع التطور الذي تحقق في أبرز القطاعات الاقتصادية المشاركة في تكوين الناتج المحلي الإجمالي في تونس.

القطاع الزراعي

بعد أن مارست الدولة في الفترة الواقعة بين 1956 سياسة إبقاء الأراضي بيد المستحوذين عليها أو مالكيها السابقين وبيع مساحات غير قليلة من الأراضي الزراعية التي كانت قبل ذاك بيد الفرنسيين الذين غادروا البلاد بعد الاستقلال, اقتنعت مجموعة من النخبة الحاكمة العاملة في الحزب الدستوري الحاكم بضرورة تغيير الوجهة في مجمل عملية البناء الاقتصادي, بما فيه تنمية وتطوير القطاع الزراعي. وقد افترض التوجه الجديد التفكير بأساليب جديدة من شأنها أن تحقق نتائج إيجابية ملموسة في ثلاثة مؤشرات أساسية هي:[10]

- زيادة دخل العائلة الفلاحية بما يعادل خمسة أضعاف ما كان عليه في عام 1961, أي تأمين دخل قدره 250 ألف دينار تونسي للعائلة الواحدة المؤلفة من خمسة أفراد مثلا؛
- زيادة التشغيل ومكافحة البطالة والبطالة المقنعة في الريف التي كانت تقدر حينذاك بحوالي 40 % من إجمالي القوى العاملة؛
- تحسين البنية التحتية في الزراعة, بما فيها تطوير التقنيات المستخدمة في الإنتاج.

وكانت هذه الوجهة تعني زيادة حجم الإنتاج الزراعي, التي تتطلب بدورها زيادة التوظيفات الرأسمالية في الزراعة وتحسين مستوى الإطارات المخصصة للعمل في القطاع الفلاحي, ووضع الأسس والأطر التنظيمية المناسبة للزراعة. وكان القرار يقضي بإقامة التعاونيات الزراعية التي تجمع بين الملكيات التابعة للدولة, أي تلك المزارع المتخصصة والممكننة التي كانت تزرع الحبوب الخشنة والكروم والزيتون التي كانت تعود في الغالب للفرنسيين وأصبحت في عهدة الدولة, وبين ملكيات الأراضي الخاصة ذات الزراعة التقليدية. وتقرر في هذا الصدد إقامة ثلاثة نماذج من التعاونيات الزراعية, وهي: التعاونيات الزراعية في شمال البلاد, وكانت متخصصة بالإنتاج النباتي, والتعاونيات الزراعية المتخصصة بالثروة الحيوانية, ثم المزارع المتعددة الزراعات, وكانت قد تركزت في منطقتي جنوب ووسط البلاد, إضافة إلى التعاونيات الخدمية التي كانت مكلفة بتقديم الخدمات للتعاونيات الزراعية.

وكانت الوجهة الجديدة تشير إلى سعي المسؤولين لتحقيق نوع من التوليفة بين النشاط الفردي ودور الدولة في التعاونيات الزراعية, إضافة إلى إقامة بعض المزارع الجماعية التي تعود من حيث المبدأ للدولة. وفي 27 من شهر مايس /أيار من عام 1963 صدر قرار من الحكومة التونسية يحدد طبيعة ومهمات التعاونيات الزراعية في البلاد والتي أشير إليها في أعلاه. وفي عام 1964 صدر قرار بتأميم مصالح الفئات الأجنبية التي كانت حتى ذلك الحين تستحوذ على مساحات واسعة من أكثر الأراضي الزراعية خصوبة في تونس وتم وضعها تحت تصرف هذه التعاونيات الزراعية بشكل عام. فالقوى الجديدة التي تسلمت زمام الحكم في تونس في عام 1961 وبدعم من رئيس

---

[10] Chaabane, Chaled. Die Herausbildung des tunesischen Kapitlaismus und die Rolle des Staates in der nachkolonialen Entwicklung. Soziologie Bd. 18. Lit Verlag. Meunster (Westfalen), 1989. Univ. Diss. S. 101-103. قارن:

الدولة الحبيب بو رقيبة, كانت من الجناح اليساري للحزب الدستوري الحاكم, وكان في مقدمتهم أحمد بن صالح الذي شغل أكثر من وزارة على التوالي, وأحيانا في آن واحد, في حكومات الفترة الواقعة بين 1961-1969. وكانت سياسات هذه المجموعة مناهضة للعلاقات الإنتاجية الإقطاعية القائمة في الريف, كما كانت تدفع باتجاه توزيع الأراضي على الفلاحين وإقامة المزارع التعاونية ومزارع الدولة الجماعية, إضافة إلى تشجيع الرأسماليين على توظيف رؤوس أموالهم في الزراعة الحديثة. وقد برز هنا دور الدولة المتزايد في الحياة الاقتصادية وفي القطاع الزراعي وفي دعم التعاونيات الزراعية الجديدة. ومع إن هذا الاتجاه قد أكد أهميته للفلاحين الفقراء وصغار المزارعين وللإنتاج الفلاحي عموما, فأن المشكلات التي برزت في الممارسة العملية لم تكن في بال القائمين على هذه الحركة, إضافة إلى ارتكاب جملة من الأخطاء الفادحة في مجرى إقامة وتنظيم التعاونيات الزراعية. ويبدو مناسبا الإشارة إلى عدد من الملاحظات المهمة التي يمكنها الكشف عن مضمون هذه التجربة التي لم تستمر طويلا وانتهت من الناحية الفعلية في عام 1969, رغم أن بعضها قد تواصل فيما بعد ايضا. ويمكن تلخيص أبرز الملاحظات في النقاط التالية:

- وضع أهداف كبيرة لا تتناسب مع واقع المجتمع التونسي ومستوى تطور الوعي الاقتصادي والاجتماعي حينذاك, وخاصة في الريف التونسي؛
- ارتكاب الجناح اليساري في الحزب الحاكم أخطاء فادحة في تقدير الصراعات التي كانت تدور في المجتمع التونسي حينذاك, وخاصة داخل الحزب الحاكم, إذ كانت تعتقد بأن توازن القوى في الحزب يميل إلى أو يرجح كفة اليسار, علما بأن الجناح اليساري في الحزب الحاكم قد ناصب الأحزاب والقوى اليسارية الأخرى في البلاد العداء, وبالتالي أضعف مواقعه بالذات؛
- الاستعجال في إقامة مجموعة كبيرة من التعاونيات الزراعية في آن واحد دون الأخذ بنظر الاعتبار خمس مسائل جوهرية هي:

أ- اعتماد مبدأ التطوع الحقيقي في الانتماء للتعاونيات الزراعية والقناعة بضرورتها وجدواها للفلاحين والمجتمع والاقتصاد الوطني في آن واحد. وهذا يعني تجنب العضوية الإجبارية في الانتماء لهذه التعاونيات, وهو ما حدث حصرا, أي رغم المعارضة الكبيرة من جانب كثرة من الفلاحين لهذه التعاونيات, فقد صدرت القرارات والأوامر بتشكيلها ودمج الأراضي الحكومية والفردية معاً؛

ب- أهمية تقديم النموذج الحسن والتجربة الناجحة من خلال إقامة عدد قليل منها ليبرهن على جدواه وأهميته لكل الفلاحين؛

ج- فسح المجال أمام الفلاحين والمزارعين غير الراغبين بالانخراط بالتعاونيات الزراعية لإقامة مزارعهم الخاصة ليدخلوا في منافسة فعلية للبرهنة على جدوى كل من هذه النماذج للفلاحين والمجتمع والاقتصاد الوطني؛

د- أن تكون التعاونيات الزراعية جزءا من سياسة الدولة في مختلف المجالات بحيث تحقق التنسيق في ما بينها لصالح تطوير الاقتصاد الوطني؛

ه- تأمين الرقابة على نشاط وعمل التعاونيات وفق الأسس الاقتصادية لضمان تطورها بعيدا عن الاعتماد الدائم على دعم الدولة ومساعداتها المالية.

- وفي فترة لاحقة فرضت الدولة على كبار ملاكي الأراضي الزراعية الدخول في التعاونيات الزراعية. وكان في مقدور هذا الأجراء, لو تم تطبيقه فعلا, السماح لهذه الفئات بالهيمنة على تلك التعاونيات لصالحها دون أن تستطيع الدولة تغيير هذا الحال. ومن هنا يتبين إن القسرَ كان السبيل الرئيسي في تكوين هذه التعاونيات الزراعية والتي لا يمكن أن تعمر طويلا إذ أصبح الكثير من الفلاحين الأعضاء فيها ينشطون ضد وجودها ومن أجل تفتيتها؛
- عجز القائمين على إدارة هذه التعاونيات تحقيق التشغيل العقلاني للأيدي العاملة والتخلص من البطالة المقنعة فيها أو العيش على حساب الدولة ودعمها بالمساعدات المالية التي كانت تقدمها بحيث تحولت تدريجا إلى عبء على الدولة واقتصاد البلاد؛
- وقد زاد في الطين بلة تدخل صندوق النقد الدولي الذي عارض بشدة تكوين هذه التعاونيات وتصدى بصراحة لفرض العضوية على كبار ملاكي الأراضي الزراعية وقدم الأدلة على البطالة في هذه التعاونيات وعن نشاطها غير الاقتصادي, رغم إنها لم تكن بالسوء الذي قدمها به البنك الدولي.

ومن هنا نشأ رأي عام واسع في الدولة والحزب الحاكم والمجتمع ضد التعاونيات الزراعية, رغم الجوانب الإيجابية التي كان في الإمكان تحقيقها لجمهرة واسعة من كادحي الريف وفقراء الفلاحين وصغار المزارعين والعمال الزراعيين لو كانت قد أقيمت على أسس أفضل وعلى قاعدة الطوعية وقدمت لها مستلزمات النجاح. وفي الوقت نفسه وقع تغير في ميزان القوى في المجتمع وعلى الساحة السياسية لصالح وسط اليمين واليمين في الحزب الحاكم, مكنّه من إزاحة اليسار من قيادة الحزب والحكومة ومراكز الدولة الحساسة وحكم على احمد بن صالح بالحبس مع الأشغال الشاقة لمدة عشر سنوات.

ولكن كيف تطورت هذه الحركة خلال العقد السابع؟ المعلومات المتوفرة تشير إلى أن الجهات المختصة عن إقامة هذه التعاونيات استطاعت خلال فترة وجيزة وبقرارات فوقية تحقيق ما يلي:

- إقامة 128 تعاونية زراعية حتى أغسطس/آب عام 1964, وبلغت المساحة التي تحت تصرفها 147.625 هكتار, وعدد الأعضاء فيها 12.852 شخصا.
- وفي الفترة بين 1963 و1969 أمكن تعجيل عملية إقامة الوحدات الإنتاجية وإقامة التعاونيات الزراعية بحيث غطت مساحة واسعة من الأراضي الزراعية كما شملت أعدادا جديدة من الفلاحين وصغار ومتوسطي الفلاحين, بل حتى كبار ملاك الأراضي الزراعية. ويمكن للجدول التالي توضيح سرعة انتشار وسعة هذه العملية.

جدول رقم 9

تطور عدد الوحدات الإنتاجية وعدد التعاونيات المتعددة الزراعات

والمساحات التي تحت تصرفها خلال الفترة 1963-1969

عدد التعاونيات	تموز/يوليو 1963	ديسمبر/ك1 1964	مايس/أيار 1968	يونيو/ حزيران 1969	أغسطس/ آب 1969	ديسمبر/ك1 1969
الشمال	86	200	337	642	1.180	322
الجنوب	0	70	141	402	805	195
المجموع	86	270	478	1.044	1.985	517
مساحتها ألف هكتار						
الشمال	79	182	352	627	1.812	333
الجنوب	0	115	453	1.180	2.856	840
المجموع	79	297	805	1.807	4.667	1.1721.172

Treydte, K.-P. Agrarreform und Entwicklung. Ziele, Strategien und Effekte der Agrarreform in den Laendern Nordafrikas. Analyse aus Entwicklungspolitischer Sicht. Bonn. 1979. S. 74. In: Chaabane, Chaled. Die Herausbildung des tunesischen Kapitlaismus und die Rolle des Staates in der nachkolonialen Entwicklung. Soziologie Bd. 18. Lit Verlag. Muenster (Westfalen), 1989. Univ. Diss. S. 116.

ويبدو إن المجموعة الحاكمة كانت تعتبر مجرد إنشاء التعاونيات الزراعية مكسبا أساسيا لتونس وللجماهير الكادحة وللعدالة الاجتماعية, في حين لم تنتبه إلى ما كان يجري في هذه التعاونيات الزراعية وما كان يدور في بال الفلاحين وصغار المزارعين أو كبار ملاكي الأراضي في الريف والمدينة. إذ إن هذه العملية ذات المضمون التقدمي التي تمت بطريقة لا ديمقراطية وآمرية من جانب النخبة اليسارية الحاكمة في الحزب الدستوري ذات الأصول البرجوازية والبرجوازية الصغيرة لم تستطع تحقيق الأهداف التي تطلعت إليها لا في زيادة تشغيل الأيدي العاملة في الزراعة ولا في الوصول إلى رفع مستوى الدخل العائلي ولا في تغيير حقيقي في بنية الإنتاج الزراعي وفي حجمه. فقد دللت دراسة ميدانية قام بها فريق من البنك الدولي تبين فيها أن في 191 جمعية تعاونية زراعية بلغ مستوى التشغيل فيها 36 % من القوى العاملة فقط. فقد كان معدل أيام العمل السنوية ضعيف جدا ولا ينسجم مع حاجات الاقتصاد الزراعي, وكان له تأثير سلبي مباشر على إنتاجية العمل للفرد الواحد. وبلغ معدل التشغيل السنوي للقوى المهنية والإدارية في الفترة الواقعة بين 1965-1966 بالنسبة إلى مجموعة من المحافظات 222 يوما ولأعضاء

التعاونيات الاعتياديين 147 يوما, ومعدل التشغيل السنوي بشكل عام 159 يوما لا غير.[11] كما لم تستطع التعاونيات تحقيق الدخل السنوي المطلوب, إذ كان التقدير الأولي مبالغ به تماما وكان يعبر عن رغبات أكثر من إدراك واقعي للإمكانيات الفعلية المتوفرة لتحقيق النمو والتطور المنشودين.

وفي عام 1969 تمكن الجناح اليميني في الحزب الحاكم الهيمنة على مقاليد الحكم وبتأييد تام من رئيس الحزب والدولة الحبيب بو رقيبة أيضا واتجه, بعد إزاحة أحمد بن صالح, إلى انتهاج سياسة زراعية جديدة, ضمن تصور اقتصادي ليبرالي جديد, يستند إلى القطاع الخاص أساسا ويريد التخلص من القطاع التعاوني ومن دور الدولة في العملية التنموية.[12] وفي عام 1969 بالذات قُبلت تونس, في ضوء تلك التغييرات ودعما لها, عضوا مراقبا في السوق الأوروبية المشتركة والتزمت رسميا بسياسة السوق الحرة والانفتاح الاقتصادي. وفي القطاع الزراعي اتخذت جملة من الإجراءات المباشرة التي قادت بعد فترة وجيزة إلى مجموعة من النتائج المهمة, منها, على سبيل المثال لا الحصر, ما يلي:

- تراجع سريع في عدد الجمعيات التعاونية في تونس. ففي الوقت الذي بلغ عدد التعاونيات الزراعية المتقدمة 560 تعاونية في عام 1968 موزعة على 344 وحدة إنتاجية, 59 تعاونية لتربية الحيوانات, و157 تعاونية متعددة الزراعات, تراجع هذا العدد إلى 219 وحدة إنتاجية و5 تعاونيات متعددة الزراعات فقط بحدود منتصف السبعينات تقريبا. كما تراجعت عضوية هذه التعاونيات بشكل حاد جدا؛
- وتراجعت المساحات الزراعية التي بحوزتها أو تحت تصرفها من 845,.956 هكتار في عام 1968 إلى 209.000 هكتار في منتصف السبعينات تقريبا.
- وفي منتصف السبعينات تمكن كبار ملاكي الأراضي الزراعية القدامى أن يسترجعوا الكثير من مساحات الأراضي الزراعية التي أخذت منهم في فترة الستينات وزيادة عدد ومساحة الملكيات الخاصة بالأغنياء وكبار ملاكي الريف التونسي. فحسب المعطيات المتوفرة عن عام 1975 مثلا بلغ عدد المنشآت الزراعية التي تبلغ مساحة الأراضي العائدة لها أكثر من 50 هكتارا (6.000) منشأة زراعية كانت تمتلك مساحة قدرها 1.200.000 هكتار من أخصب الأراضي الزراعية, في حين كان عدد هذه المنشآت في عام 1962, أي قبل البدء بإقامة التعاونيات الزراعية, 5.400 منشأة زراعية بلغت مساحات الأراضي التي تحت تصرفها حينذاك 1.100.000 هكتار.

وعلى هذا الأساس فقد انتهى عهد التعاونيات الزراعية وبدأ عهد القطاع الخاص بعيدا عن دور الدولة ونشاطها الاقتصادي.

- ووفق المعلومات المتوفرة كانت سنوات ما بعد الاستقلال تشير إلى وجود نسبة عالية من السكان تعيش في الريف وتعمل في الزراعة وتحصل على دخلها منه. كما كان الريف يتميز بارتفاع معدلات النمو السكانية. ولكن

[11] قارن: نفس المصدر السابق. ص 141, جدول رقم 20.

[12] M.Hoffmann und W. Dietl. Die arabischen Laender. Haak Gotha, 1987. Tunesien. Ein Beitrag von Prof. Dr, Horst Grienig. S. 167-183.

الفترة التي أعقبت الاستقلال لم تستطع تحقيق زيادة كبيرة في عدد العاملين في الإنتاج الزراعي بما فيه صيد الأسماك, وبالتالي برزت البطالة صارخة في مجتمع الريف. فالأرقام المتوفرة تشير بأن عدد العاملين في عام 1975 بلغ 508.900 مشتغل في الزراعة وارتفع في عام 1977 إلى 533.000 مشتغل, أي بنسبة زيادة قدرها 10.5 % تقريبا خلال عامين. ولكنه حافظ بعد ذلك على هذا العدد أو تذبذب حوله. ففي عام 1980 و1981 لم يتغير عدد المشتغلين في الزراعة وبلغ 536.900 من الفلاحين والعمال الزراعيين[13]. وإذا كانت نسبة العاملين في الزراعة قد شكلت 37.23% في عام 1975 من مجموع القوى العاملة في البلاد, فقد تراجعت هذه النسبة في عام 1981 إلى 32.37%. وكان لهذا الواقع انعكاساته على الجانبين الاجتماعي والسياسي وما وقع من توترات حادة خلال تلك الفترة[14].

ومن الجدير بالإشارة إلى أن تونس, التي يبلغ تعداد سكانها أكثر من تسع ملايين نسمة, كانت وما تزال تمتلك 9 مليون هكتار من الأراضي الزراعة التي يمكن استخدامها في الإنتاج الزراعي, سواء بصورة دائمة أم موسمية. وكان القطاع الخاص, وفق معطيات منتصف الثمانينات, يمتلك منها 5.2 مليون هكتار, أي بنسبة قدرها 57.8 % من إجمالي تلك الأراضي. وأن هذه الأراضي الزراعية موزعة على النحو الآتي:[15]

- 3.2 مليون هكتار من الأراضي المستخدمة في الزراعية؛
- 1.16 مليون هكتار من الأراضي المستخدمة في زراعة دائمة؛
- 3.25 مليون هكتار من الأراضي التي تستخدم كمراعي وحقول؛
- 1.39 مليون هكتار من الأراضي التي هي بحاجة إلى استصلاح أو إنها تدخل ضمن الغابات الطبيعية.[16]

---

[13] Abed, Faouzi. Die sozio-oekonomische Entwicklung Tunesiens im Rahmen der neuen internationalen Arbeitsteilung und Exportdiversifizierung unter besonderer Beruecksichtigung des International-Subcontacting. Studienverlag Dr. N. Brockmeyer Bochum. 1985. S. 263.

[14] قارن: نفس المصدر السابق. ص 263.

[15] M.Hoffmann und W. Dietl. Die arabischen Laender. Haak Gotha, 1987. Tunesien. Ein Beitrag von Prof. Dr, Horst Grienig. S. 167-183.

[16] في إحصائية تعود إلى نفس الفترة تشير إلى التوزيع التالي للأراض الزراعية في تونس:

- 3.172 ألف هكتار من الأراضي المستخدمة في الزراعة؛
- 1.52 ألف هكتار من الأراضي المستخدمة في زراعة دائمة؛
- 3.006 ألف هكتار من الأراضي التي تستخدم كمراعي وحقول؛
- 555 ألف هكتار من الغابات؛
- 201 ألف هكتار من الأراضي المروية؛
- 8.105 ألف هكتار من الأراض الأخرى.

راجع في هذا الصدد:

Chaabane, Chaled. Die Herausbildung des tunesischen Kapitlaismus und die Rolle des Staates in der nachkolonialen Entwicklung. Soziologie Bd. 18. Lit Verlag. Meunster (Westfalen), 1989. Univ. Diss. S. 313.

وكما هو معروف تتوزع الجمهورية التونسية على خمسة أقاليم أو مناطق زراعية هي: السهول ذات الخصوبة الجيدة في الشمال والمتخصصة بزراعة الحبوب؛ ومنطقة الشمال الشرقي من البلاد التي تنتشر فيها زراعة الخضر؛ في حين تتخصص منطقة الساحل الشمالي بزراعة أشجار الزيتون؛ أما وسط البلاد فتنتشر فيه زراعة الحلفاء أو الأعلاف الحيوانية؛ كما تنتشر في مناطق البلاد الجنوبية واحات التمر وفواكه أخرى كثيرة. ومن الجدير بالذكر إن تونس كانت وما تزال تستخدم حوالي 80 % من الأراضي الزراعية في زراعة الحبوب, وهي من أكبر البلدان المنتجة لزيت الزيتون في العالم. وتبذل الدولة التونسية الجهود لتوسيع رقعة الأرض الزراعية المروية, من أجل تجنب مخاطر وتأثيره السلبي على حجم الإنتاج الزراعي السنوي بسبب التقلبات المستمرة بالمناخ ومناسيب الأمطار السنوية, وما يقترن بذلك من شحة تكون لها آثارها السلبية على السوق والاستهلاك المحلي, وبالتالي التوجه صوب استيراد المزيد من السلع الزراعية وخاصة استيراد الحبوب من الخارج. ومع التقدم الحاصل في الزراعة فأن المتتبع لتطور الاقتصاد الزراعي في تونس يواجه وجود قطاعين رئيسيين هما:

أولا: قطاع زراعي متقدم تسوده علاقات الإنتاج الرأسمالية ويستخدم وسائل إنتاج حديثة, إذ كانت منشآته تعود في السابق إلى الرأسماليين الفرنسيين المعمرين والشركات الرأسمالية الأجنبية. وأقامت الدولة على تلك الأراضي مزارع تعاونية واسعة ومهمة حتى نهاية السبعينات حيث حددت فيما بعد وجهة المحاصيل فيها, ثم بدأ يتقلص دورها وتأثيرها وعدد الفلاحين العاملين فيها والمنتمين إليها والمنتفعين منها سنة بعد أخرى؛

وثانيا: قطاع يعتمد على الأساليب القديمة والبالية في استخدام الأرض وحصاد الغلة الزراعية, وهي الأساليب السائدة في الغالبية العظمى من بلدان العالم الثالث, التي تتميز بضعف الإنتاجية وقلة المحصول الزراعي والجهود المضنية التي تبذلها العائلات الفلاحية في الإنتاج, إضافة إلى المصاعب الكبيرة الأخرى التي تواجه الفلاحين في هذا القطاع, مثل قلة الموارد المالية والعجز عن توفير المخصبات والبذور المحسنة أو مواد المكافحة أو حتى تأمين وسائل وضرورات العيش اليومية, أو صعوبة الحصول على القروض الزراعية وغيرها.

وعلى هذا الأساس يجد الإنسان في تونس حاليا نمطين من المزارع: مزارع رأسمالية كبيرة تعود للبرجوازية الزراعية, ومزارع صغيرة تعود للبرجوازية الصغيرة وبعض الفئات الكادحة في الريف. وإذا كانت المزارع الرأسمالية الكبيرة تستخدم العمال الأجراء في إنتاجها, فأن العائلات الفلاحية هي التي تقوم بزراعة الوحدات الزراعية الصغيرة. وبعض هذه الوحدات الصغيرة يستخدم أحيانا بعض الأجراء لفترات قصيرة وفي المواسم الزراعية فقط. وتتسع سنة بعد أخرى الأراضي الزراعية التي بحوزة القطاع الخاص حيث استحوذ هذا القطاع في نهاية الثمانينات على ما يزيد على 5.2 مليون هكتار, أو ما يعادل 68.3 % من مجموع الأراضي المستخدمة في الزراعة باستثناء الأراضي التي بحاجة إلى استصلاح. ويقدم الجدول التالي لوحة عن واقع مشاركة الزراعة في تكوين الناتج المحلي الإجمالي في تونس.

جدول رقم 10

تطور مساهمة الزراعة في تكوين الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية

ومتوسط نصيب الفرد الواحد منه في تونس

السنة	الناتج الزراعي الإجمالي المحلي مليون $ أمريكي (1)	نسبة المساهمة في ن.م. أ.*	نصيب الفرد الواحد منه دولار (2)	الرقم القياسي (1) 100=1980	الرقم القياسي (2) 100=1980
1980	1209.9	13.96	189.2	100.00	100.00
1985	1255.8	15.18	179.9	103.79	90.91
1990	1807.0	14.44	223.9	149.35	118.34
1995	2049.0	11.39	230.0	169.35	121.56
1996	2754.0	13.56	192.7	219.36	154.70

المصدر: المصدر: - الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي: الحسابات القومية للبلدان العربية 1975-1087 وتقديرات 1988 الجزء الأول. الجداول القطرية. الكويت. مايو 1989. ص 118.

- التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 1991 والسنوات التالية حتى عام 1997. مصدر سابق.

* أرقام أولية؛ ن.م.إ. = الناتج المحلي الإجمالي.

ويستدل من هذا الجدول على إن القطاع الزراعي حقق خلال الفترة الواقعة بين 1980 و1996 تطورا ملحوظا حيث ارتفعت مشاركته في الناتج المحلي الإجمالي من 1209.9 إلى 2654.0 مليون دولار أمريكي, أي من 100% في عام 1980 إلى 169.35 % و219 % في عامي 1995 و1996 على التوالي. وهي على العموم زيادة مهمة, رغم إنها لم تكن تنسجم مع مسألتين هما: الإمكانيات الزراعية المهمة المتوفرة في تونس, والحاجة الماسة إلى زيادة الإنتاج الزراعي لإشباع حاجة الاستهلاك المحلي المتزايدة وتنمية الصناعات الزراعية في البلاد. ويبدو واضحا بأن متوسط نصيب الفرد الواحد من الناتج المحلي في الزراعة كان منخفضا ومتذبذبا في آن. ويعود السبب في ذلك إلى معدلات النمو السكانية العالية نسبيا, حيث أن قطاع الإنتاج الفلاحي والغابات وصيد الأسماك, رغم الزيادة المطلقة التي تحققت فيها, لم تستطع رفع متوسط نصيب الفرد الواحد خلال الفترة المذكورة إلا بنسبة ضئيلة جدا خلال السنوات الواقعة بين 1980 و1995, إضافة إلى سنوات الجفاف وما يقترن بها من جدب في الإنتاج الزراعي. وهذا الواقع كان السبب في دفع المسؤولين إلى زيادة استيرادات تونس من السلع الزراعية خلال الفترة المشار إليها في أعلاه. فالمؤشرات المتوفرة تشير مثلا إلى أن معدل النمو السنوي في القطاع الزراعي بلغ 3.9 % خلال الفترة الواقعة بين 1965-1996, في حين كان المعدل السنوي للنمو السكاني خلال ذات الفترة 2.1 %. وهي نسبة بطبيعة الحال أفضل بكثير من عدد كبير من بلدان العالم الثالث. إلا إن هذه المقارنة لا تغير من حقيقة الضعف الذي واكب هذا المؤشر, إذ إنها كانت أقل من معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي والذي بلغ خلال نفس الفترة 2.7 %. وعند أخذ معدل

النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي في القطاع الزراعي خلال الفترة 1980-1990 يجد المتتبع بأنه لم يتجاوز 2.8 %, وأنه قد تراجع في الفترة 1990-1995 إلى - 2.1 %, وهي ظاهرة سلبية عموما[17]. ويفترض أن لا ينسى الإنسان بأن ارتفاع الأسعار أو التضخم المتواصل قد ساهم في رفع أرقام الناتج المحلي الإجمالي عموما ومنه القطاع الزراعي. وتجلى النمو الضعيف للقطاع الزراعي في قطاعي الصادرات والواردات الزراعية التونسية والتي يشير إليها الجدول رقم 11.

جدول رقم 11

تطور الصادرات والواردات الزراعية في تونس بالأسعار الجارية

(الميزان التجاري الزراعي) مليون دولار أمريكي

السنة	الصادرات	الواردات	الرصيد
1980	167	595	428 -
1985	181	544	363 -
1990	390	651	261 -
1991	595	461	98 +
1992	411	593	182 -
1993	347	565	218 -
1994	525	706	183 -
1995	468	1075	607 -

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 1988 والسنوات التالية حتى عام 1997.

[17]Weltentwicklungsbericht 1997. Weltbank 1998. Anhang. S. 229.

مخطط رقم 4

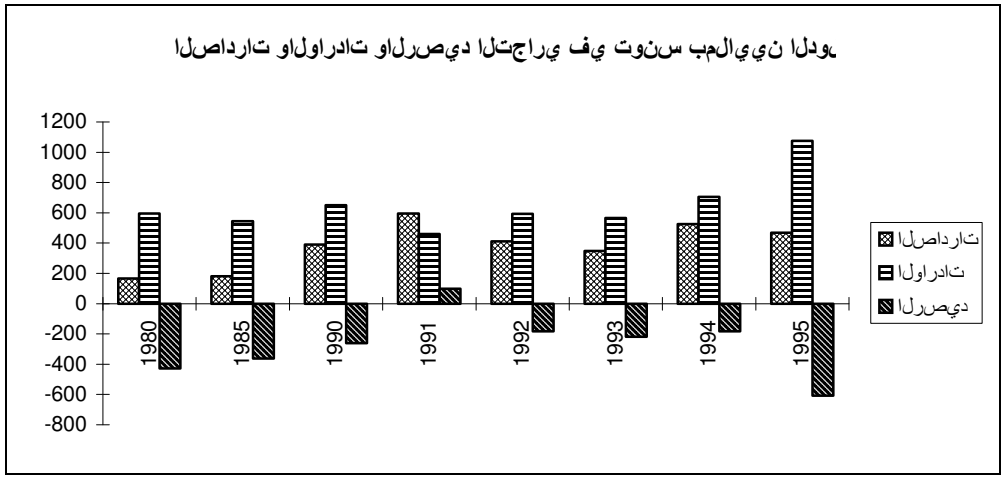

يقدم هذا الجدول صورة واضحة عن زيادة ملموسة في الصادرات الزراعية خلال الفترة الواقعة بين 1980-1995, بحيث بلغ الرقم القياسي خلال عامي 1994 و1995 بالقياس إلى سنة الأساس 1980 حوالي 314.2 و280,2 على التوالي, مما ساهم عموما في تقليص الواردات في عام 1994. إلا أن انخفاض الإنتاج الزراعي في عام 1995, بسبب انحباس وتقلص الأمطار قد أدى إلى تقلص الصادرات أيضا, وإلى زيادة الواردات الزراعية.

إن أرقام إنتاج الحبوب المتوفرة, وهو الإنتاج الفلاحي الرئيسي في تونس, لا تترك مجالا للشك في ذلك, إذ إنها تشير إلى تراجع شديد شمل الموسمين الزراعيين 1994/1993 و1995/1994 بالمقارنة مع عام 1993/19992. فبعد أن كان هذا الإنتاج قد ارتفع إلى 1.914.000 طن في الموسم الزراعي 1993/1992 تقلص في الموسم الزراعي 1994/1993 إلى 654.000 طن وفي الموسم 1995/1994 إلى 620.000 طن فقط, أي أن الرقم القياسي لإنتاج الحبوب قد أنخفض من 100 في عام 1993/1992 إلى 34.2 وإلى 32.4 في الموسمين الزراعيين التاليين حيث لعبت الطبيعة دورا أساسيا في ذلك. ويمكن للجدول التالي توضيح تطور إنتاج الحبوب في تونس خلال المواسم الزراعية الواقعة بين 1991/1990 - 1998/1997.

جدول رقم 12

تطور إنتاج الحبوب في تونس

السنة	المساحة المزروعة ألف هكتار	الإنتاج (1000 طن)	الإنتاجية هكتار/طن
1991-1990	1662	2551	1.6
1992-1991	1499	2195	1.6
1993-1992	1662	1914	1.25
1994-1993	1480	654	0.5
1995-1994	1340	620	0.5
1996-1994	2012	2867	1.53
1997-1996	1126	1054	1.07
1998-1997	1447	1665	1.32

المصدر: البنك المركزي التونسي 1998. في: الملحق الإحصائي عن دولة تونس. بحوث اقتصادية عربية. العدد 1999/12. ص 5.

ومنه يلاحظ أن التذبذب في زراعة الحبوب لم يشمل الإنتاج وحده, بسبب التباين في مناسيب سقوط الأمطار فحسب, بل برز أيضا في المساحات التي كانت تزرع بالحبوب سنويا. وقد أثرت هذه العوامل كلها على معدلات الغلة السنوية للهكتار الواحد, حيث تذبذبت بين 1.6 طن للهكتار الواحد في السنة في المواسم الجيدة وبين 0.5 طن للهكتار الواحد في المواسم الرديئة, وإلى 1,5 طن, أو 1.32 طن للهكتار الواحد في المواسم الاعتيادية. ومثل هذا التذبذب في المساحة والغلة يجد تعبيره في إجمالي كميات الحبوب المنتجة سنويا, وبالتالي في مدى الحاجة إلى استيراد كميات إضافية لتغطية حاجة الاستهلاك المحلي.

وقد شمل الانخفاض والتذبذب إنتاج الحمضيات بأنواعها المختلفة وكذلك زيت الزيتون والخضار ايضا. بالنسبة للموسمين الزراعيين 1993-1994 و1994_1995 بشكل خاص[18], كما يوضحه الجدول التالي.

جدول رقم 13

تطور إنتاج بعض المنتجات الزراعية (بآلاف الأطنان)

السنة	زيت الزيتون	الخضر والغلال

[18] Laenderreport Tunesien. bfai. Nr. 4362 Maerz 1996. Bundesstelle fuer Aussenhandelsinformation.

1991-1990	165	226.3
1992-1991	280	185.3
1993-1992	135	281.0
1994-1993	210	210.0
1995-1994	70	194.0
1996-1994	60	221.0
1997-1996	310	211.0
1998-1997	90	229.2

المصدر: البنك المركزي التونسي 1998. في: الملحق الإحصائي عن دولة تونس. بحوث اقتصادية عربية. العدد 1999/12. ص 6.

إن الجدول أعلاه يشير بما لا يقبل الشك بأن إشكالية الزراعة في تونس لا تقترن بموضوع مناسيب الأمطار السنوية وحدها فحسب, بل بالأساليب التي ما تزال متبعة في الزراعة هناك, رغم إنها متقدمة بالقياس إلى الكثير من بلدان العالم الثالث, وبالجهود التي ما تزال محدودة لتأمين تطور مستقر نسبيا ومتحسن من سنة إلى أخرى.

ومن الجدير بالإشارة إلى أن الإنتاج السمكي الذي يحتل مكانة طيبة في صادرات تونس السنوية؛ حيث تمتلك تونس ساحلا طويلا يمتد قرابة 1300 كيلومتر[19] وحيث يمكن استخدامه لصيد الأسماك وتطوير اقتصاد الأسماك في تونس, قد حافظ على مستوى متذبذب بين 80-85 ألف طن سنويا خلال الفترة الواقعة بين 1985 و1996, في حين كانت تتوفر إمكانيات غير قليلة لتأمين صيد كميات أكبر وبالتالي تأمين أسعار أكثر انخفاضا للأسماك في الأسواق المحلية. فأرقام إنتاج الأسماك تشير إلى بلوغها في عام 1980 إلى حوالي 57.5 ألف طن في عام 1980 وارتفاعه إلى 88.9 ألف طن في عام 1985. ثم بدأ بالتراجع المحدود منذ ذلك الحين حتى بلغ في عام 1996 حوالي 82 ألف طن من الأسماك البحرية. وهذا يعني أن الرقم القياسي للإنتاج بعد أن أرتفع من 100 في عام 1980 إلى 154.7 في عام 1985, عاد للتراجع حتى بلغ عام 1996 حوالي 142.7 فقط[20].

وفي ضوء انخفاض إنتاج الحبوب قفزت الواردات الزراعية, كما يشير إليه الجدول السابق, من 595 و706 مليون دولار أمريكي في عامي 1980 و1994 على التوالي, إلى 1075 مليون دولار أمريكي في عام 1995, أي أن الرقم القياسي قد أرتفع بشكل استثنائي من 100 و313.2 في عامي 1980 و1994 على التوالي إلى 643.7 في عام 1995. وقد أدى هذا بدوره إلى ارتفاع كبير في مديونية تونس الخارجية.

وعند التحري عن إشكالية التشغيل في الاقتصاد الزراعي التونسي يجد الإنسان بأن عدد العاملين في هذا القطاع قد تقلص بشكل واضح خلال الفترة الواقعة بين 1980-1995 بالارتباط مع تقلص السكان الزراعيين, علما بأن عدد

[19] راجع: التقرير الاقتصادي العربي. صادر عن الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة في البلاد العربية. 1994.

[20] التقرير الاقتصادي العربي الموحد. 1998. مصدر سابق.

السكان النشطين قد أرتفع كثيرا خلال ذات الفترة. ويأتي تقلص عدد العاملين في الزراعة بالارتباط مع مسالتين هما: التحسن المستمر في التقنيات الحديثة المستخدمة في الإنتاج الزراعي والتي استوجبت أيدي عاملة أقل عموما من جانب, وعدم التوسع الأفقي في الإنتاج الزراعي خلال الفترة المنصرمة من جانب آخر, رغم إن عام 1996/1995 عرف ارتفاعا مفاجئا وكبيرا في عدد العاملين في الزراعة لا ينسجم مع الانخفاض الذي عرفه إجمالي الناتج المحلي الإجمالي لهذا العام. وسبب ذلك يعود, كما أشير سابقا, إلى تحسن مستوى الإنتاج بعد الجفاف الشديد الذي عاشته البلاد قبل ذاك ولموسمين متتاليين, والذي استوجب تشغيل أيدي عاملة إضافية. والأرقام المتوفرة تسمح بوضع الجدول التالي.

جدول رقم 14

تطور عدد المشتغلين بالقطاع الزراعي -الفلاحة والغابات وصيد الأسماك-

في تونس للسنوات 1980, 1985, 1990 و1995 (ألف نسمة)

	1980	1985	1990	1995
عدد السكان الزراعيين	2237	2113	1962	2090
عدد السكان النشطين	1908	2312	2680	3315
عدد العاملين بالزراعة	668	673	651	775
نسبة العاملين بالزراعة	35.0	29.1	24.3	23.5

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد 1991. ص 187.
التقرير الاقتصادي العربي الموحد 1997. ص 253.

والجدول في أعلاه يشير بوضوح إلى تراجع نسبة العاملين في الزراعة إلى مجموع السكان النشطين من 35.0 % إلى 23.5 % خلال أكثر من عقد ونصف من السنين. والمعلومات المتوفر تشير إلى أن الريف لا يعرف البطالة المكشوفة, وبخاصة في القطاع التقليدي, فحسب, بل والبطالة المقنعة أيضا, مما دفع بالكثير من هؤلاء إلى الهجرة من الريف إلى المدينة دون أن تكون هناك فرص عمل مؤكدة لهم, مما زاد من عدد السكان الهامشيين القاطنين على مشارف المدن. فلو حاول المرء التعرف على الفارق القائم بين متوسط نصيب الفرد الواحد من العاملين في القطاع الزراعي من الناتج المحلي الزراعي وبين متوسط نصيب الفرد الواحد في إجمالي الناتج المحلي الإجمالي لوجد أن الفارق يميل للمؤشر الثاني. فمتوسط نصيب الفرد الواحد من العاملين في الزراعة من الناتج الزراعي ارتفع من 1809.88 دولار في عام 1980 إلى 3406.93 دولارا في عام 1995, أي إنه أرتفع من 100 % إلى 188.24 %, رغم إنها كانت سنة جدب نسبي, في حين أن متوسط نصيب الفرد النشط من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي قد أرتفع من 4542.19 دولار أمريكي إلى 5425.94 دولار أمريكي خلال ذات الفترة أي من 100 % إلى 119.46 % فقط. وهذه الصورة تؤكد التمايز القائم بين وجهة التطور في تونس وفي المغرب والجزائر بالنسبة للقطاع الزراعي لصالح الزراعة في تونس. وتتحسن هذه الصورة لصالح الزراعة إذا ما جرت مقارنتها مع السكان الزراعيين من

جهة, وإجمالي السكان من جهة أخرى, بالنسبة لمؤشري الناتج المحلي في الزراعة والناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد الوطني التونسي, إذ عندها تكون الصورة كما يلي:

جدول رقم 15

متوسط حصة الفرد الواحد من السكان الزراعيين من إجمالي الناتج الزراعي عام 1980	540.8 دولار أمريكي
متوسط حصة الفرد الواحد من السكان الزراعيين من إجمالي الناتج الزراعي المحلي عام 1995	1269.9 دولار أمريكي
متوسط نصيب الفرد الواحد من السكان من الناتج المحلي الإجمالي عام 1980	1357.5 دولار أمريكي
متوسط حصة الفرد الواحد من السكان من الناتج المحلي الإجمالي عام 1995	2021.2 دولار أمريكي

ومنه يبدو بوضوح أن الرقم القياسي لمتوسط نصيب الفرد الواحد من السكان الزراعيين من الناتج المحلي الإجمالي في الزراعة قد عرف تطورا من 100 إلى 234.8 بين عامي 1980 و1995, في حين أن الرقم القياسي لمتوسط نصيب الفرد الواحد من سكان تونس في إجمالي الناتج المحلي قد عرف تطورا خلال نفس الفترة من 100 إلى 148.9 تقريبا. وهو تعبير عن حيوية القطاع الزراعي وإمكانياته على التطور الأسرع في تونس, إذا ما وجهت له عناية أكبر مما توجهت له حتى الآن. وبشكل خاص إذا ما توجهت العناية صوب زيادة الاستثمارات الرأسمالية في الزراعة وزيادة تأهيل الفلاحين والعمال الزراعيين وتحسين مستوى الخدمات المقدمة للريف والسكان الزراعيين عموما. إذ في مثل هذه الحالة يمكن أن تساهم في تقليص البطالة المقنعة الراهنة بالريف التونسي وزيادة عدد العاملين فعلا فيه وتقليص عدد النازحين منه صوب المدن والتخفيف من الأعباء الراهنة التي تعاني منها المدن والأرياف في آن واحد.

أشرنا سابقا إلى أن سكان الريف شكلوا نسبة قدرها 43 % من إجمالي السكان في تونس وفق أرقام عام 1995, كما أن نسبة عالية من السكان كانت ما تزال تعمل في الزراعة وساهمت في إنتاج نسبة تراوحت بين 11-15 % من إجمالي الناتج المحلي في تونس خلال الفترة 1980-1995. وفي ضوء هذا الواقع فقد تراوحت حصة الزراعة بنسبة تراوحت بين 11.8-16.2 % خلال الفترة الواقعة بين 1990-1997 وفق ما هو متوفر من أرقام, رغم أن هذا القطاع كان وما يزال بحاجة إلى نسبة أعلى من الاستثمارات لضمان القفزة المطلوبة في بنية ونوعية وجودة ومعدلات غلة الإنتاج الزراعي. ويمكن للأرقام في الجدول التالي توضيح ذلك.

جدول رقم 16

حصة الزراعة والصيد البحري من إجمالي الاستثمارات في تونس

السنة	حصة الزراعة ألف دولار أمريكي	مقدار الاستثمارات ألف دولار أمريكي	نسبة حصة الزراعة
1990	53.3	362.3	14.7
1991	55.7	379.7	14.7
1992	63.1	512.7	12.3
1993	66.9	566.8	11.8
1994	71.2	588.2	12.1
1995	82.1	566.5	14.5
1996	98.5	608.0	16.2
1997	101.0	706.2	14.3

البنك المركزي التونسي 1998. في: الملحق الإحصائي عن دولة تونس. بحوث اقتصادية عربية. العدد 1999/12. ص 6.

القطاع الصناعي

ورثت تونس اقتصادا مشوها يتسم بالتطور الوحيد الجانب والضعف. فالزراعة, التي كانت تحتل الموقع الأول في الاقتصاد الوطني, كانت تنتج النسبة الأعلى من إجمالي الناتج المحلي بالمقارنة مع الصناعة, كما كانت الصناعة الاستخراجية أو المنجمية تلعب دورا بارزا في تكوينه. وكانت الصناعة التحويلية, التي اقتصرت مشروعاتها على تصنيع المواد الأولية الزراعية, هي الأخرى ضعيفة وتقنياتها بالية وإنتاجية العمل فيها ضئيلة. وعلى هذا الأساس كانت قيادة الدولة الجديدة تتوقع أن ينهض القطاع الخاص المحلي بدور كبير في تغيير هذه الصورة وفي تنشيط عملية التنمية في القطاعات المختلفة, وبشكل خاص في قطاع الصناعة التحويلية. إلا إن الفترة الواقعة بين 1956-1961 لم تأت بالشيء الكثير الذي كانت تتوقعه تلك القيادة وأحست بالإحباط بسبب المشكلات التي كانت تعاني منها البلاد ومنها البطالة الواسعة والإنتاج المحدود الذي كان يفرض على الدولة استيراد المزيد من السلع المصنعة والسلع الزراعية لإشباع حاجات الاستهلاك المحلي. ولم يكن تخلف البرجوازية الوطنية عن التوظيف الرأسمالي في مختلف فروع الاقتصاد الوطني عموما وفي الصناعة خصوصا ناجما عن موقف مخالف للتنمية في تونس, بل بسبب قدراتها المالية المحدودة حينذاك, إذ أن سلطات الاحتلال الفرنسي لم تعطِ الفرصة الضرورية لنمو البرجوازية الوطنية التونسية خوفا من نموها وتنامي وعيها وتزايد دورها في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في البلاد من جهة, ومنافستها في الأسواق المحلية التي كانت تريده احتكارا لسلعها المنتجة في فرنسا من جهة ثانية, إضافة إلى خشيتها من نمو الطبقة العاملة, إذ يمكن عند ذاك أن تلعب دورا أكبر في الحياة السياسية التونسية وبالتعاون مع البرجوازية الوطنية.

وكانت حصيلة النمو البطيء تنشيط حركة داخل الحزب الحاكم تطالب بممارسة سياسة جديدة تستفيد من التجربة المنصرمة وتحدد مهمات التنمية التي تواجه البلاد في ضوء الموارد الأولية المتوفرة والاعتماد على قطاع الدولة وموارد الدولة المالية.

إن هذه الوجهة الجديدة كانت من حيث المبدأ غير مدروسة بشكل تفصيلي ولم تتوفر حولها رؤية واضحة, بل تبلورت منذ سنوات العقد السابع عبر موجة فكرية وسياسية عارمة على صعيد بلدان العالم الثالث تطالب بمنح قطاع الدولة الاقتصادي الدور الأول والمركزي في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية, بسبب عجز القطاع الخاص عن النهوض بمهماته وبسبب طابعه الاستغلالي وعلاقته المتينة بالدول التي كانت تستعمر وتستغل تلك البلدان. أي أن الموقف من دور قطاع الدولة لم يكن ظاهرة تونسية فحسب, بل ظاهرة عامة في جميع بلدان العالم الثالث تقريبا, ولم تكن هذه الوجهة في كل الأحوال خاطئة, بل كان الخطأ يبرز في مبالغتها بدور القطاع العام وسعيها لتقليص دور القطاع الخاص والقطاع المختلط, إضافة إلى رفضها التعاون مع القطاع الخاص الأجنبي, ثم في ضعف رقابتها على قطاع الدولة. وكان الخلل في ذلك أنها لم تجد الصيغة المناسبة حينذاك للجمع بين القطاعين العام والخاص لصالح التنمية الشاملة في البلاد. وكان التصور السائد تبسيطي إلى حدود بعيدة, إذ لم يدرك التعقيدات المحيطة بدور ونشاط قطاع الدولة وأجهزته الإدارية والصراعات التي يمكن أن يفجرها هذا الموقف والنتائج المحتملة. ومن هنا كانت

النخب السياسية اليسارية في الأحزاب الحاكمة تعتقد بأن تأمين ثلاثة متطلبات تكفي للوصول إلى التنمية المنشودة, ونعني بها حكومة ذات سياسة اقتصادية وطنية, وقطاع دولة, والتزام مبدأ التخطيط, كما يمكنها أن تحقق عبر ذاك ما تصبوا إليه وتشنده شعوب تلك البلدان. إن هذا التصور يشير إلى أن النجاح كان منذ البدء مشكوك فيه, رغم صعوبة تقديره حينذاك, خاصة وأن أغلب حكومات بلدان العالم الثالث كانت فقيرة ولا تمتلك ما يكفي من موارد مالية ولا مواد أولية كافية وضرورية لتساهم في تحقيق التراكمات الضرورية لعملية التنمية المنشودة, كما إنها كانت تفتش عن طريق لها لتحقق ما لم يتحقق لها في فترة الاحتلال الأجنبي.

لقد كان القطاع الصناعي في تونس ضعيف المشاركة في تكوين إجمالي الناتج المحلي, حيث بلغت تلك النسبة في عام 1962 بحدود 10.1 % فقط, في حين بلغت مشاركة الزراعة خلال نفس العام 20.5 % فيه. وفي ضوء ذلك انطلقت الدعوات, كما يشير إلى ذلك بصواب السيد خالد شعبان في رسالة الدكتواره التي دافع عنها عام 1989, لتؤكد على دور القطاع الزراعي باعتباره القاعدة المادية للتطور الاقتصادي اللاحق وللتنمية الصناعية في البلاد.[21] وتبنت الدولة التونسية في هذه الفترة خمسة أهداف لعملية التنمية الصناعية ضمن الخطة العشرية الآفاقية, وهي:

1. الاعتماد بشكل خاص على قطاع الدولة في تأمين الاستثمارات الضرورية للتنمية الصناعية؛
2. مواصلة تطوير الصناعات الزراعية وضمان إنتاج موادها الأولية, ومنها إنتاج القطن, لتطوير صناعات الغزل والنسيج, وتطوير الصناعات الاستخراجية لتغطية حاجات السوق المحلي وتأمين الموارد المالية من استخراج وتصدير الخامات الأولية؛
3. مشاركة الصناعة بصورة مباشرة في مكافحة البطالة وتأمين مزيد من فرص العمل ومجالات التدريب المهني والفني, وتحسين مستوى أجور ومدخولات العاملين في الصناعة وفي عموم الاقتصاد الوطني؛
4. مشاركة الصناعة في تنمية وتطوير السوق المحلي والسعي لخلق سوق وطنية تونسية موحدة بعد أن كانت متخلفة وضيقة ومبعثرة وتابعة للسوق الفرنسية؛
5. إجراء تغيير في بنية الإنتاج الصناعي باعتبارها الأساس لتغيير بنية الاقتصاد الوطني.

وبذلت النخبة السياسية اليسارية الجديدة الكثير من الجهود لتحقيق تلك الأهداف, إلى جانب جهودها في القطاع الزراعي. وعند متابعة النتائج التي تحققت لتلك الخطة المستقبلية العشرية في الصناعة في نهاية الفترة سيجد الإنسان نفسه أمام شوط إيجابي قطع على هذا الطريق, رغم إنها لم تحقق كل النتائج التي كانت قد وضعت أساسا بسبب كونها كانت طموحة ومعبرة عن رغبات أكثر مما كانت تعبر عن الواقع القائم والإمكانيات المتوفرة فعليا. أي أن هذه الفترة التي عرفت بعض النجاحات الملموسة قد اقترنت بإخفاقات أيضا وجابهت مقاومة شديدة من جانب ملاكي الأراضي الزراعية وأصحاب رؤوس الأموال التونسيين ومن البنك الدولي الذي لم يكن يؤيد زيادة وتوسيع دور الدولة على حساب دور ومكانة القطاع الخاص المحلي والأجنبي. ولم تكف البرجوازية المحلية عن إبداء مقاومتها الشديدة للدور

[21] Chaabane, Chaled. Die Herausbildung des tunesischen Kapitlaismus und die Rolle des Staates in der nachkolonialen Entwicklung. Soziologie Bd. 18. Lit Verlag. Meunster (Westfalen), 1989. Univ. Diss. S. 168/169.

الجديد الذي أضطلع به القطاع الحكومي والتوظيفات الحكومية ووجد فيه منافسا له لا مكملا لنشاطه ودوره في عملية التنمية التي كانت تحتاج لأموال وكفاءات وطاقات القطاع الخاص والدولة معا. وقد أثمرت تلك المقاومة في عام 1969 عند تغيير في قيادة الحزب والدولة وفي السياسة الاقتصادية والاجتماعية, بعد أن عجز الجناح اليساري عن تنفيذ سياسته الاقتصادية والاجتماعية خلال عقد كامل تقريبا.

وخلال الفترة الواقعة بين 1961-1971/1970, ورغم إقصاء الوجوه التي رسمت الأهداف العشرية, تمكنت السياسة الاقتصادية للدولة من تحقيق مجموعة من المؤشرات الاقتصادية المهمة في الصناعة والتي يمكن بلورتها في النقاط التالية:

- زيادة ملموسة ومستمرة في مشاركة القطاع الصناعي في تكوين إجمالي الناتج المحلي. ففي الوقت الذي بلغت هذه المشاركة في عام 1962 حوالي 10.1 %, ارتفعت في عام 1970 إلى 17.7 % وفي عام 1972 إلى 18.2 %[22]. ويمكن اعتبار هذه الزيادة عالية نسبيا بالقياس إلى الفترة الزمنية التي تحققت فيها, وبالمقارنة مع القطاع الزراعي الذي تراجعت نسبة مشاركته من 20.5 % في عام 1962 إلى 18.4 % في عام 1971.
- وخلال هذه الفترة شهد القطاع الصناعي تطورا ملموسا في بنيته الداخلية, إذ أمكن التوسع في بعض الصناعات التي كانت ضعيفة جدا أو بدأ الإنتاج بها حديثا. ففي الوقت الذي ارتفعت نسبة مشاركة الصناعة التحويلية في إجمالي الناتج الصناعي المحلي, تقلصت نسبة مشاركة الصناعة المنجمية فيه, وهي ظاهرة صحية ومفيدة, خاصة وأن بعض المواد الأولية بدأ استخدامها في داخل البلاد. ويمكن للجدول التالي توضيح هذه التحولات المهمة.

[22] قارن: - نفس المصدر السابق. ص 170.

- Abed, Faouzi. Die sozio-oekonomische Entwicklung Tunesiens im Rahmen der neuen internationalen Arbeitsteilung und Exportdiversifizierung unter besonderer Beruecksichtigung des International-Subcontacting. Studienverlag Dr. N. Brockmeyer Bochum. 1985. S. 161.

جدول رقم 17

بنية الإنتاج الصناعي في تونس لعامي 1961 و1970 بالنسب المئوية

القطاع	1961	1970
الصنعة المنجمية	18.8	7.6
الطاقة	11.2	39.3
ومنها النفط	0.3	27.8
الصناعات الغذائية	50.0	19.1
المواد الإنشائية والسيراميك والزجاج	5.0	4.7
الصناعات الميكانيكية والكهربائية	4.2	7.3
الصناعات الكيميائية والمطاط	3.9	5.0
الصناعات النسيجية والملابس والجلود	3.6	10.3
الصناعات الخشبية والورق وغيرها	3.3	6.5
المجموع	100.0	100.0

Quelle: Retrospectives decennalesMNN, Statistiques financieres de la BCT. In: Chaabane, Chaled. Die Herausbildung des tunesischen Kapitlaismus und die Rolle des Staates in der nachkolonialen Entwicklung. Soziologie Bd. 18. Lit Verlag. Muenster (Westfalen), 1989. Univ. Diss. S. 172.

وعلى أهمية ما تحقق من منجزات في القطاع الصناعي, فأن هذا القطاع الحيوي استمر في اعتماده على استيراد المكائن والمعدات الصناعية لتأمين إقامة مشاريعه الصناعية التنموية والمنتجة للسلع الاستهلاكية المختلفة. وهو أمر طبيعي لخمسة عوامل هي:

- لم يكن في تصور المخطط أساسا إقامة صناعات تحويلية إنتاجية, بل كان الهدف إقامة مشاريع الصناعة الاستهلاكية؛
- قصر الفترة الزمنية التي مرت على عملية التصنيع والتي لا يمكن خلالها تأمين التحول من بلد مستورد لمختلف السلع المصنعة بما فيها المكائن والمعدات الصناعية المختلفة إلى بلد منتج لبعض منها؛
- قلة المواد الأولية المتوفرة في تونس ونقص في تلك التي يحتاجها لتحقيق التحول المنشود في القطاع الصناعي, خاصة وأن التنقيبات عن المواد الأولية لم تكن قد قطعت شوطا ملموسا وضروريا في أرجا تونس؛
- نقص التوظيفات المالية المتوفرة لمثل هذه الوجهة في التنمية الصناعية؛
- وأخيرا النقص في الخبرة وفي الإطارات الضرورية التي كانت تحتاجها عملية التنمية الصناعية في البلاد.

إلا إن الصناعة التونسية عرفت فروعا صناعية جديدة وتوسعت في إقامة مشاريع صناعية كانت موجودة أصلا, وقطعت شوطا طيبا في تحسين مستوى التقنيات المستخدمة في الإنتاج الصناعي, كما تمكن هذا القطاع من استيعاب المزيد من الأيدي العاملة العاطلة عن العمل, وبالتالي تنشيط السيولة النقدية والقوة الشرائية للسكان وزيادة حركة التداول في الأسواق المحلية.

ورغم كل ذلك فأن هذه التطورات لم تؤثر كثيرا على واقع توزيع الدخل القومي في المجتمع التونسي, وهو ما كان يسعى إليه الجناح اليساري في الحزب الدستوري الجديد لصالح الفئات الصغيرة والمتوسطة, حيث استمر الأغنياء من أصحاب المنشآت الصناعية وكبار ملاكي الأراضي الزراعية يحققون دخلا عاليا جدا بالقياس إلى دخل الكادحين من السكان والمنتجين للثروة الاجتماعية. فالمعطيات المتوفرة تشير إلى الصورة التالية في توزيع الدخل القومي بين فئات السكان خلال عامي 1962 و1971.

جدول رقم 18

توزيع الدخل قبل وبعد تنفيذ الخطة المستقبلية بالنسب المئوية

المجموعات السكانية %	حصتها من الدخل % في 1962	حصتها من الدخل % في 1971
25	5.0	2.1
33	6.5	4.0
40	8.1	6.0
50	13.0	11.8
66	21.0	23.0
75	28.9	33.0
90	49.0	53.5
95	60.0	64.0

Quelle: Dimassl, H. Aprecu sur les causes et les effets du blocage de la import-substitution: le cas tunusien. In: RTSS, Nr. 50-51. Tunis 1977. S. 152. In: Chaabane, Chaled. Die Herausbildung des tunesischen Kapitalismus und die Rolle des Staates in der nachkolonialen Entwicklung. S. 205. Soziologie Bd. 18. Lit Verlag. Muenster (Westfalen), 1989. Univ. Diss.

وفي ضوء هذا الجدول يستدل المتتبع على أن 40 % من السكان الكادحين قد تراجعت مدخولاتهم السنوية من 8.1 % في عام 1962 إلى 6.0 % من إجمالي الدخل المتحقق في البلاد, أو أن حصة نصف السكان (50 %) قد تراجعت من 13% إلى 11.8 % من الدخل القومي. ولكن 10 % من السكان قد ارتفع مستوى استحواذهم على الدخل القومي من 49 % في عام 1962 إلى 53.5 % في عام 1971. ومن هنا يمكن فهم أجواء التذمر التي سادت المجتمع حينذاك والتي ساعدت على إجراء التغيير في النخبة الحاكمة.

وجدير بالإشارة إلى أن هذا النمو السريع نسبيا في القطاع الصناعي يعود لما حظي به من عناية خاصة واستحواذه على نسبة عالية من الاستثمارات السنوية الموجهة لمجمل الاقتصاد الوطني خلال الفترة الواقعة بين 1961-1971. فالأرقام الرسمية تشير إلى أن الصناعة استحوذت على 29.3 % من إجمالي التوظيفات خلال طيلة الفترة, في حين كانت حصة الزراعة 18.8 %. أما حصة الخدمات وبناء السكن فقد بلغت 50.8 %. وإذا أخذنا القطاع الصناعي لوجدنا أن الدولة قد وزعت توظيفاتها فيه بما يساعد على تحقيق تلك النتيجة التي وردت في الجدول رقم 14. فقد استحوذ قطاع الصناعات التحويلية على 40.6 % , في حين بلغت حصة الصناعات الزيتية 30.0 % وحصة الصناعات المنجمية 9.6 % وحصة الكهرباء والماء 19.6 % من إجمالي التوظيفات للفترة 1962-1971.[23]

فالنجاحات النسبية التي تحققت في سنوات العقد السابع في مجال التصنيع وبالارتباط مع الخطة العشرية, التي لم تكن خالية من إخفاقات وبشكل خاص في مجال امتصاص البطالة في المدينة والريف وفي تحسين مستوى حياة الفئات الاجتماعية الأكثر فقرا وعوزا, قد ساعدت قيادة الدولة الجديدة وعلى رأسها الحبيب بو رقيبة من تبني سياسة لبرالية جديدة في مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والعلاقات الاقتصادية الدولية. وهي السياسة التي ما تزال تمارسها الدولة التونسية في الوقت الحاضر ولكن بتصميم وشمولية. ويمكن في أدناه الإشارة إلى أبرز ملامح تلك السياسة:

- تقليص متواصل في دور ونشاط وقاعدة قطاع الدولة الاقتصادي والتحول التدريجي صوب القطاع الخاص وتأمين عملية الخصخصة في ملكية الدولة الصناعية وفي غيرها من النشاطات الاقتصادية ابتداء من عام 1970 تقريبا؛
- منح القطاع الخاص المحلي دور الريادة والقيادة في مجمل العملية الاقتصادية وخاصة في القطاع الصناعي والتجارة والمال.

وبالارتباط مع هذه المسالة يمكن للأرقام التالية أن تقدم المؤشرات الواضحة على ذلك التحول في وجهة السياسة الاقتصادية والتي نمت في السنوات اللاحقة بما قاد إلى تصفية واسعة لمشروعات القطاع الحكومي.

[23] قارن: نفس المصدر السابق

جدول رقم 19

تطور مشاركة القطاعين الخاص والعام في التوظيفات الصناعية

خلال الفترة الواقعة بين 1962-1976 بالنسب المئوية

السنة	القطاع العام	القطاع الخاص
1962-1971 (المستقبلية العشرية)	75.8	24.2
1969-1972 (الخطة الثالثة)	67.9	32.1
1973-1976 (الخطة الرابعة)	59.3	40.7

قارن:

Quelle: Abed, Faouzi. Die sozio-oekonomische Entwicklung Tunesiens im Rahmen der internationalen Arbeitsteilung und Exportdiversifizierung unter besonderer Berueck-sichtigung des International-Subcontacting. Studienverlag Dr. N. Brockmeyer Bochum. 1985. S. 162.

- فتح المجال تدريجا أمام توظيفات القطاع الخاص الأجنبي في مختلف فروع الاقتصاد الوطني على شكل مشروعات خاصة أو مختلطة مع الرأسمال المحلي, علما بأن هذا القطاع قد ولج مجالات اقتصادية معينة دون غيرها لضمان دوره الأكثر تأثيرا وضمان نسبة ربحية عالية؛
- منح القطاع الخاص الأجنبي الحق في تصدير أرباحه وحصوله على عدد مهم من الامتيازات الاقتصادية؛
- إدخال مستوى تقنيات إنتاجية أكثر تطورا وأعلى إنتاجية في الصناعة التونسية وتطوير ملموس في بنية الإنتاج الصناعي؛
- تحقيق توسع نسبي في تشغيل المزيد من الأيدي العاملة العاطلة ولكنها لم تستطع أن تستوعب سوى نسبة معينة من القوى العاملة القادرة على العمل, مما أبقى مشكلة البطالة قائمة في البلاد والتي تسببت بتوترات اقتصادية واجتماعية وسياسية غير قليلة على امتداد الفترة الواقعة بين 1971 و1987, أي إلى حين تحقيق التغيير في رئاسة الدولة, وما بعدها أيضا. فالأرقام المتوفرة عن هذه الفترة تشير إلى تحسن ملحوظ في عدد المشتغلين في القطاع الصناعي إجمالا والقطاع الصناعي التحويلي على نحو خاص خلال الفترة الواقعة بين 1972-1981. ويمكن للجدول التالي توضيح ذلك:

جدول رقم 20

النمو في عدد فرص العمل في القطاع الصناعي خلال الفترة 1972-1981

السنة	الصناعة المنجمية	الطاقة	الصناعة التحويلية
1972	200	200	5.900
1973	700 -	300	7.000
1974	100	550	7.800
1975	100 -	320	7.700
1976	400 -	630	8.500
1977	300 -	450	16.650
1978	400 -	550	18.800
199	310	310	19.720
1980	-	970	17.420
1981	-	320	19.800
الإجمالي	1290 -	4800	129.290

قارن:

Quelle: Abed, Faouzi. Die sozio-oekonomische Entwicklung Tunesiens im Rahmen der internationalen Arbeitsteilung und Exportdiversifizierung unter besonderer Beruecksichtigung des International-Subcontacting. Studienverlag Dr. N. Brockmeyer Bochum. 1985. S. 262.

ومنه يستدل بوضوح على أن الزيادة الرئيسية قد تحققت في الصناعة التحويلية. ففي الوقت الذي تراجع عدد العاملين في الصناعة المنجمية, نما ببطء واضح قطاع الطاقة, في حين كانت الزيادة السنوية متميزة في الصناعة التحويلية. وأدى ذلك إلى ارتفاع ملموس في مجموع عدد العاملين في الصناعة التحويلية. فإذا أخذنا القطاع الصناعي بمجمله لوجدنا أن عدد العاملين فيه قد ارتفع من 803.400 عاملا في عام 1075 إلى 1.053.300 عاملا في عام 1980, أي بزيادة قدرها 249.700 عاملا طيلة السنوات الخمسة, أو بمعدل سنوي قدره حوالي 50.000 عامل. وهي زيادة معتبرة بالنسبة للقطاع الصناعي وبالمقارنة مع عدد غير قليل من بلدان العالم الثالث[24]. ومع ذلك فقد كانت البطالة واسعة في تونس مما أدى إلى حالتين هما: الاتفاق مع عدد من البلدان الأوروبية, التي كانت حينذاك بحاجة

[24] قارن:

Abed, Faouzi. Die sozio-oekonomische Entwicklung Tunesiens im Rahmen der internationalen Arbeitsteilung und Exportdiversifizierung unter besonderer Beruecksichtigung des International-Subcontacting. Studienverlag Dr. N. Brockmeyer Bochum. 1985. S. 263.

ماسة إلى أيدي عاملة ماهرة وغير ماهرة, إلى تصدير ما تحتاجه من أيدي عاملة من جهة, أو الهجرة غير المراقبة من جانب الدولة, والتي كانت تخفف من حالة التوترات الداخلية من جهة أخرى. والمعلومات المتوفرة تشير إلى أن الهجرة المراقبة من جانب الدولة خلال الفترة الواقعة بين 1972 -1981 كانت متباينة من سنة إلى أخرى ومختلفة في توجهها نحو أوروبا الغربية وليبيا. ففي الوقت الذي بلغ عدد المهاجرين للعمل في البلدان المختلفة 16.319 مهاجرا في عام 1972 تذبذب في السنوات اللاحقة صعودا وهبوطا ليصل في عام 1978 إلى 28.908 مهاجر, ثم تراجع في السنوات اللاحقة ليصل إلى 3.816 مهاجر في عام 1980 وإلى 7.693 مهاجر في عام 1981, وبلغ مجموع المهاجرين 133.783 شخصاً في الفترة بين 1972-1981, أي بمعدل سنوي قدره 13.378 مهاجراً تونسياً[25]. وليست هناك معلومات دقيقة عن الهجرة غير الرسمية أو غير الشرعية والتي لم تكن قليلة حينذاك.

- زيادة دور الدولة والاقتصاد في تكوين الإطارات الصناعية الضرورية للتنمية الصناعية, سواء كان ذلك في داخل تونس أم في الخارج ومحاولة الاستفادة من القوى العاملة التي كانت قد عملت لفترات غير قليلة في خارج البلاد, وبخاصة في فرنسا؛
- وقد ساعدت كل هذه الإجراءات على تحقيق معدلات نمو عالية نسبياً في الصناعة الوطنية التونسية والتي يمكن متابعتها من خلال الأرقام التالية:

جدول رقم 21

معدلات النمو في قطاعي الصناعة التحويلية وغير التحويلية بالنسب المئوية

السنة	الصناعة التحويلية	الصناعة غير التحويلية
1970-1960 (عشر سنوات)	7.9	8.2
1976-1973 (الخطة الثالثة)	5.7	7.0
1981-1977 (الخطة الرابعة)	9.7	9.8
1980 -1970 (عشر سنوات)	10.1	7.3

Quelle: Abed, Faouzi. Die sozio-oekonomische Entwicklung Tunesiens im Rahmen der neuen internationalen Arbeitsteilung und Exportdiversifizierung unter besonderer Beruecksichtigung des International-Subcontacting. Studienverlag Dr. N. Brockmeyer Bochum. 1985. S. 162.

- إن التوسع الأفقي في الإنتاج الصناعي والتحسن الملموس في التقنيات المستخدمة في عملية التصنيع وتحسن مستوى العاملين المهني والخبرة التي تراكمت تدريجا ساهمت كلها في رفع إنتاجية العمل وفي زيادة حجم الإنتاج الصناعي في الصناعة التحويلية والتي تجلت خلال الفترة الجديدة بشكل واضح. ومن شأن الأرقام التالية تأكيد ذلك:

[25] نفس المصدر السابق. ص 266.

جدول رقم 22

الأرقام القياسية لتطور الصناعة التحويلية في تونس

				100 = 1970
1975	1974	1973	1972	1971
135	134	125	120	110
				100 = 1975
			1977	1976
			114	106
				100 = 1977
	1981	1980	1979	1978
	142	132	120	108

Quelle: Abed, Faouzi. Die sozio-oekonomische Entwicklung Tunesiens im Rahmen der neuen internationalen Arbeitsteilung und Exportdiversifizierung unter besonderer Beruecksichtigung des International-Subcontacting. Studienverlag Dr. N. Brockmeyer Bochum. 1985. S. 162.

- إيلاء اهتمام خاص بالصناعة الحرفية التقليدية ذات التقاليد العريقة في تونس والتي كان وما يزال هناك طلب محلي وخارجي على سلعها؛
- العمل من أجل زيادة التوظيفات الرأسمالية وتشجيع القطاع الخاص على توظيف موارده المالية في استثمارات صناعية وسياحية مهمة؛
- وبسبب الاتجاه الذي ساد البلاد في ضرورة الربط بين السوق المحلية والسوق الدولية ومحاولة تشديد ارتباط تونس التبعي بالتقسيم الدولي الرأسمالي للعمل, بغض النظر عن الموقع الذي تحتله في هذا التقسيم, توجهت الجهود الحثيثة نحو تأمين علاقة عمل مشتركة بين المنشآت الاحتكارية الأجنبية والصناعة التونسية المحلية من خلال إقامة مشاريع الصناعات التجميعية (التركيبية) التي بدأت بالانتشار التدريجي منذ أوائل الستينات ومارستها السياسة الاقتصادية المصرية أيضا, أي إقامة مشاريع تعتمد على استيراد السلع نصف المصنعة واستكمال تصنيعها أو تجميعها في الداخل وعرضها في الأسواق المحلية لإشباع حاجات السكان, إضافة إلى احتمال كسب أسواق البلدان المجاورة. وكانت هذه المشاريع مغرية في البداية, ولكنها كانت ذات تكاليف عالية ومقترنة بدفع عملات صعبة لاستيراد السلع نصف المصنعة, خاصة وأن حجم الإنتاج فيها لم يكن عاليا وانعكس بدوره على إنتاجية عمل واطئة. وعندها لم تكن في وضع يساعدها على منافسة المنتجات المماثلة المستوردة من

الخارج, وخاصة بالنسبة للأسواق المجاورة. واضطرت مصر, على سبيل المثال لا الحصر, إلى تقليص إنتاج العديد من تلك المشاريع أو غلق أبوابها[26].

ورغم التقدم الملموس الذي حققته تونس في مجال التصنيع الوطني وزيادة عدد المشتغلين, فأن جملة من المشكلات الاقتصادية والاجتماعية قد تفاقمت في نهاية العقد الثامن وبداية سنوات العقد التاسع وتحولت تلك التناقضات إلى نزاعات اجتماعية وسياسية حادة في عامي 1979 و1980, التي كلفت الشعب التونسي ضحايا كثيرة, خاصة وأن الفجوة الدخلية المتسعة بين الأغنياء والفقراء وحالة البؤس المتفاقمة لنسبة عالية من سكان المدينة والريف وغياب الحريات الديمقراطية قد ساهمت في تشديد تلك التناقضات وتحولها إلى نزاعات وتفجرها بين فترة وأخرى, سواء بصورة عفوية أم بتأثير من قوى المعارضة في البلاد. ومع ذلك فقد واصلت النخبة السياسية في الحزب الحاكم نهج اللبرالية الاقتصادية الجديدة والانفتاح على الاقتصاد والسوق الدولية والتعاون المتزايد مع البنك الدولي وصندوق النقد الدولي, والجماعة الأوروبية, والتزمت بالسير على طريق الخصخصة المتسارعة لمشاريع الدولة الاقتصادية, بما فيها الصناعية. وفي ضوء تلك السياسة تواصل تحسن مكانة القطاع الصناعي في تكوين إجمالي الناتج المحلي خلال الفترة 1980 1997, رغم القلق والتذبذب اللذين صاحبا السنوات الأولى وبشكل خاص سنوات 1980-1987. والمعلومات المتوفرة تشير إلى اللوحة التالية.

[26] - حبيب, كاظم د. طبيعة إجراءات التأميم في جمهورية مصر العربية. رسالة دكتوراه. برلين. كلية الاقتصاد. 1968.
- حبيب, كاظم د. حول البناء الاقتصادي للتجربة المصرية. مجلة الطليعة المصرية. القاهرة. العدد 3 /مارس 1968.

جدول رقم 23

تطور مساهمة الصناعة في تكوين الناتج المحلي الإجمالي (القيمة المضافة)

بالأسعار الجارية في تونس

السنة	القيمة المضافة مليون $ أمريكي	الرقم القياسي 100=1980	نسبة مساهمة الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي %
1980	2071	100	23.9
1985	1820	87.9	22.0
1990	2914	140.7	23.7
1991	2984	144.1	22.9
1992	3433	165.8	22.2
1993	3112	150.3	21.3
1994	3486	168.3	22.3
1995	4003	193.3	22.3
1996	4266	206.0	21.8

المصدر: الأرقام الأساسية أخذت من التقرير الاقتصادي العربي الموحد للسنوات 1988, 1991, 1992, 1993, 1994, 1995, 1996 و1997. الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي: الحسابات القومية للبلدان العربية 1975-1987 وتقديرات 1988 الجداول القطرية. الكويت. مايو 1989.

ويتبين منه أن اتجاه التطور الذي برز في الفترة 1970-1980 قد تواصل في سنوات العقدين التاليين أيضا. وقد أدى هذا التطور في القطاع الصناعي إلى ارتفاع في عدد العاملين فيه نتيجة زيادة استثماراته, رغم أن التوسع في التوظيفات لم يستطع تأمين فرص العمل التي كانت قد خططت لها الدولة واعتقدت بقدرة الاقتصاد الصناعي على خلقها. فأرقام التشغيل والإنتاج في القطاع الصناعي تشير إلى مسألتين مهمتين هما:

1. إن عملية التحديث التي كانت تجري في التقنيات الصناعية لم تكن في القسم الأعظم منها سوى تقنيات متوسطة التقدم, وهذا يعني إنها تبقى بحاجة إلى أيدي عاملة أكثر من التقنيات الأكثر تقدما ولهذا استطاعت أن تستوعب أيدي عاملة أكثر مما لو كانت قد استخدمت التقنيات الأكثر حداثة؛
2. وكان لهذه الحقيقة تأثير إيجابي على التشغيل, ولكن كان له تأثير سلبي على إنتاجية العمل والقدرة على المنافسة في السوق الدولية, خاصة وأن تونس كانت قد ولجت التقسيم الدولي الرأسمالي للعمل بأوضاع غير متكافئة في كل الأحوال, وهي ما تزال غير متكافئة حتى الآن وستبقى كذلك سنوات طويلة قادمة. إذ كان لضعف معدلات نمو إنتاجية العمل فيها تأثير مباشر على ارتفاع تكاليف الإنتاج وعلى أسعار السلع في الأسواق المحلية وعلى

مستوى الأرباح والمنافسة الدولية. ويساهم الجدول التالي في توضيح مستوى التشغيل والإنتاجية في الصناعة التونسية.

جدول رقم 24

تطور التشغيل والإنتاجية في إجمالي القطاع الصناعي في تونس

السنة	1980	1985	1994	1995
عدد المشتغلين بالآلاف	744	871	1001	1016
إنتاجية الفرد الواحد في الصناعة$	2662	2090	3522	4065
نسبة المشتغلين إلى مجموع النشطين %	39	37.7	30.6	30.6

المصدر: UNDP 1998 p. 27 مصدر سابق.

لقد حقق التشغيل في القطاع الصناعي تطورا ملموسا, إذ يفترض أن يلاحظ المرء بأن عدد العاملين في الصناعة قد شكل نسبة قدرها 11.65 % من مجموع السكان, وأن هذه النسبة قد حافظت على مستواها في عام 1996 تقريبا, إذ بلغت حوالي 11.2 %. ويفترض أن لا يغفل الإنسان في كون الهرم السكاني في تونس كان وما يزال ينمو لصالح فئات العمر التي تتراوح بين أكثر من سنة وأقل من 14 سنة, أي في سن الطفولة والصبا.

وعند إلقاء نظرة على واقع النمو السنوي للقطاع الصناعي خلال الفترات المنصرمة سيجد الباحث نفسه أمام معدل نمو سنوي غير مرتفع ولكنه أفضل حالا من معدله السنوي في القطاع الزراعي. فقد حقق الناتج المحلي الإجمالي في القطاع الصناعي معدل نمو سنوي قدره 3.1% خلال الفترة الواقعة بين 1980-1990, وأرتفع هذا المعدل إلى 4.0 % خلال الفترة الواقعة بين 1990-1995, وأرتفع إلى 4.3 % خلال الفترة 1990-1996 [27], ولكن أقل من مستواه في سنوات 1970-1980.

[27]Human Development Report 1998. (UNDP) Published for the United Nations Development Programme. New York Oxford. Oxford University Press. 1998. p. 27.

أ- الصناعات الاستخراجية (المنجمية)

تشير المعلومات المتوفرة إلى أن الجمهورية التونسية تمتلك الخامات الأولية التي يمكنها أن تساهم باتجاهين هما: أولا: تأمين مواد أولية للتطور الصناعي في البلاد وإيجاد سلسلة متماسكة من المنتجات الصناعية, وثانيا: تأمين تصدير كميات مناسبة من تلك الخامات لتوفير جزء من حاجة البلاد للعملة الصعبة لتغطية وارداتها من السلع المختلفة. وتمتلك تونس في باطن الأرض وعلى سطحها عددا من الفلزات والمواد الأولية الأخرى المهمة, منها مثلا: الفوسفات وفلزات الحديد والرصاص والزنك والفلور والباريت والنفط الخام والغاز الطبيعي. وما تزال الدولة تقوم بتنقيبات وتحريات لاكتشاف المزيد من حقول النفط الخام أو غيره من المواد الأولية. وقد أمكن خلال السنوات المنصرمة تطوير إنتاجها من تلك الخامات بنسب متفاوتة لتأمين نسبة من ذلك الإنتاج لأغراض التصدير. والأرقام المتوفر تشير إلى الواقع التالي.

جدول رقم 25

تطور الإنتاج الاستخراجي (المنجمي) في تونس (ألف طن)

التفاصيل	1980	1990	1992	تطور الرقم القياسي 1980 = 100	
				1990	1992
الفوسفات	4502	6259	6450	139	143.2
فلزات الحديد	390	291	300	74.6	76.9
فلزات الرصاص	14	3.6	1.2	25.7	8.5
فلزات الزنك	16	13.5	4	84.4	25
الفلور	39	41	14	105.1	35.9
الباريت	000	445	422		
النفط	5500	4503	5199	81.9	94.5
الغاز	359				

المصدر: - التقرير الاقتصادي العربي 1994, الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية. مصدر سابق.
- الدول العربية. باللغة الألمانية. مصدر سابق. ص 179. Die arabischen Laender

ويشير الجدول بشكل عام إلى أن إنتاج الخامات الأولية في تونس كان خلال الفترة المنصرمة يعاني من صعوبات جمة لأسباب عديدة تجلت في تقلص مستمر في الإنتاج والتصدير وفي الإيرادات المالية منه, في ما عدا حجر الفوسفات الذي شهد ارتفاعا محدودا خلال السنين المنصرمة. وكان لهذا الواقع تأثيره على دور الصناعة المنجمية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي وفي تكوين الناتج المحلي الصناعي عموما, إذ إنها في الحالتين قد تقلصت لصالح

زيادة حصة الصناعة التحويلية. وأدى ذلك إلى تراجع عدد العاملين في الصناعة الاستخراجية. ففي الوقت الذي بلغ مقدار مشاركة الصناعة الاستخراجية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي 1045 مليون دولار أمريكي في عام 1980 أنخفض إلى 840 مليون دولار في عام 1985, وإلى 835 مليون دولار في عام 1990 ثم تواصل التراجع ليبلغ أدنى مستوى له في عام 1993 إذ بلغ فيها 599 مليون دولار, ثم عاد إلى الارتفاع ثانية وبصورة بطيئة ووصل في عام 1996 إلى 699 مليون دولار أمريكي. والجدول الذي وضع لهذا الغرض يوضح هذا الاتجاه في التطور.

جدول رقم 26

تطور الناتج المحلي (القيمة المضافة) في قطاع الصناعة الاستخراجية

في تونس للفترة 1980, 1985 و1990-1996

السنة	القيمة المضافة في الصناعة الاستخراجية مليون دولار أمريكي	نسبة المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي %	نسبة القيمة المضافة في إجمالي الناتج الصناعي %	الرقم القياسي للقيمة المضافة 1980=100
1980	1045	14.0	50.5	100.0
1985	840	11.6	46.2	80.3
1990	835	7.6	28.7	79.9
1991	815	7.1	27.3	78.0
1992	871	5.7	25.4	83.4
1993	599	4.9	28.4	57.3
1994	610	3.8	17.5	58.4
1995	618	3.6	15.4	59.1
1996	699	3.6	16.4	66.9

المصدر: - التقرير الاقتصادي العربي الموحد 1994. ص 251.
- التقرير الاقتصادي العربي الموحد 1997. ص 267.
- التقرير الاقتصادي العربي. ص 346.

إن التذبذب, صعودا وهبوطا, كان السمة المميزة لمشاركة القطاع الصناعي الاستخراجي في تكوين الناتج المحلي الصناعي وإجمالي الناتج المحلي في تونس. ونشأت هذه الظاهرة عن عدة عوامل, منها بشكل خاص:

- قلة الاستثمارات الموجهة من جانب القطاع الخاص إلى هذه القطاعات المهمة؛
- تزايد المنافسة الدولية على بعض سلع المواد الأولية التي يصعب تأمين مستوردين لها في البلدان الأخرى, رغم تقاليد التبادل التجاري التي تكرست مع عدد من البلدان الأوروبية؛

- تراجع الطلب العالمي على الكثير من المواد الأولية التي تشارك تونس في إنتاجها على النطاق الدولي؛
- تقلص إمكانية التسويق إلى أسواق بلدان أوروبا الشرقية التي كانت مفتوحة في سنوات العقد التاسع أمام السلع الأولية التونسية وأمام مختلف السلع الصناعية الأخرى؛
- تدهور أسعار المواد الأولية على النطاق الدولي, وبالتالي تراجع إيرادات تونس من صادراتها من المواد الأولية.

ومنذ سنوات ازداد اهتمام الحكومة التونسية بالتنقيب عن البترول في مختلف مناطق البلاد التي دلّت الدراسات والتحريات الأولية عن وجوده فيها. وجرى توظيف المزيد من الاستثمارات فيها بهدف زيادة الطاقة الإنتاجية والتصديرية من النفط الخام. ويمكن الإشارة في هذا الصدد إلى حقل البترول في ولاية نابل في الشمال الشرقي من تونس أو الحقل الذي أكتشف حديثا في منطقة الصمة. وخلال السنوات الأولى من هذا العقد تم أكتشاف حقول نفط جديدة بكميات تجارية في سيدي كيلاني جنوب العاصمة التونسية. كما قامت الحكومة بمسعى جديد لتوسيع حقل عشتار واستكمال حفر الآبار فيه. ويشير التقرير الاقتصادي العربي إلى أن تكاليف هذا المشروع تقدر بحوالي 200 مليون دولار أمريكي, بضمنها تكاليف الدراسات الهندسية وإقامة منصة عائمة[28].

[28] التقرير الاقتصادي العربي 1994. مصدر سابق. ص 346-347.

ب- الصناعة التحويلية

حققت الصناعة التحويلية التونسية تقدما ملموسا في مجالات خمسة أساسية هي:

- زيادة حجم الاستثمارات الصناعية السنوية, رغم التذبذب الذي صاحبها؛
- زيادة عدد المشاريع الصناعية القائمة في البلاد وزيادة طاقة بعضها الآخر؛
- ارتفاع عدد العاملين في الإنتاج الصناعي من الشغيلة الماهرين وغير الماهرين والفنيين وزيادة الحجم الإجمالي للأجور المدفوعة؛
- زيادة حجم الإنتاج الإجمالي للصناعة التحويلية والذي ارتبط بالتوسع الأفقي ورفع الإنتاجية بسبب التحسن في تقنيات الإنتاج والمهارة العمالية والإدارة الصناعية, وبالتالي تحسن مستوى تموين السوق الداخلية بالسلع المصنعة في تونس, علما بأن نسبة مهمة منها كانت وما تزال تعتمد على عمليات التجميع المحلي؛
- زيادة حجم الأرباح المتحققة للرأسماليين التونسيين.

ولا بد من الإشارة إلى إن هذا التطور الإيجابي كان نسبيا, إذ كانت هناك إمكانيات أفضل لم تستثمر لصالح تعجيل التنمية الصناعية, خاصة وأن أصحاب رؤوس الأموال كانوا يفضلون التوظيف في مجالات أخرى أكثر وأسرع ربحية وأقل مخاطرة, إضافة إلى أن البعض الآخر كان يقوم بتصدير جزء من أرباحه إلى الخارج, علما بأن الدولة قد قدمت امتيازات كثيرة لمن يوظف رؤوس أمواله في الصناعة التحويلية أو الصناعة عموما. وقد لعبت شروط الانفتاح الاقتصادي دورا مزدوجا, ولكنه كان في المحصلة النهائية معرقلا لتطور جملة من الصناعات التونسية التقليدية التي واجهت مزاحمة كبيرة من جانب السلع المستوردة من الخارج أولا, ومعرقلا لخلق فرص عمل جديدة للعاطلين عن العمل ثانيا. وتتركز الصناعات التونسية بقطاع الصناعات الاستهلاكية والخفيفة عموما وبالصناعات التي تستخدم المواد الأولية المستوردة والسلع نصف المصنعة في إنتاجها. ولكنها بذلت الجهود لتنمية صناعات الحديد والفولاذ والصناعات النفطية, بما فيها تكرير النفط الخام, إضافة إلى صناعات الغزل والنسيج التي عرفت توسعا كبيرا في تونس والتي يمكن أن تشكل اختناقا لاحقا بسبب تزايد إنتاج السلع النسيجية في مختلف بلدان العالم ومنها بلدان العالم الثالث وكذلك البلدان المجاورة لتونس. وخلال السنوات المنصرمة تحسنت مساهمة الصناعة التحويلية بكل فروعها في تكوين الناتج المحلي الإجمالي. ويمكن للجدول التالي توضيح هذا التطور.

جدول رقم 27

تطور القيمة المضافة في قطاع الصناعة التحويلية

ونسبة مشاركتها في تكوين الناتج المحلي الإجمالي

السنة	القيمة المضافة مليون $ أمريكي	نسبة المشاركة في تكوين الناتج المحلي الإجمالي %	الرقم القياسي 1980=100
1980	1026	13.7	100.0
1985	980	13.5	95.5
1990	2079	18.8	202.6
1991	2169	19.0	209.5
1992	2562	16.7	249.7
1993	2513	16.8	244.9
1994	2876	18.2	280.3
1995	3385	19.9	329.9
1996	3567	18.2	347.7

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد 1994 و1997. مصدر سابق.

تشير اتجاهات التطور الصناعي إلى أن الدولة قد تقدمت كثيرا في عملية الخصخصة في القطاع الصناعي التحويلي لما تبقى من مشاريع كانت تعود للدولة أو كانت لها مشاركات فيها, كما إنها قد اكتفت بعملية تنشيط الاستثمار الخاص ولم تساهم بتوظيفات صناعية جديدة. وتوجه الكثير من الاستثمارات صوب الصناعات الغذائية وبخاصة معاصر الزيتون والصناعات النسيجية والميكانيكية والكهربائية, إضافة إلى التوسع في صناعة السمنت والمواد الإنشائية الأخرى. ولعب قانون الصناعة الجديد الذي منح المستثمرين امتيازات جديدة بما فيها الإعفاءات الضريبية والجمركية والتسهيلات الأخرى في زيادة حجم الاستثمارات وفي زيادة فرص العمل وامتصاص نسبة مهمة من البطالة الراهنة في تونس.

وساهمت الاستثمارات الجديدة وإقامة المشاريع الصناعية التحويلية والتشغيل الجديد في زيادة الناتج المحلي الصناعي التحويلي بصورة ملموسة بحيث بلغت الزيادة في عام 1996 أكثر من ثلاثة أضعاف ونصف الضعف على ما كان عليه في عام 1980, كما ارتفعت نسبة المساهمة في تكوين الناتج المحلي الإجمالي من 13.7 % إلى 18.2 % خلال الفترة بين عامي 1980 و1996. والزيادة الحاصلة في الناتج المحلي الإجمالي تعود لثلاثة عوامل مهمة هي:

1- الزيادة المتحققة في إنتاجية الفرد الواحد من العاملين في الصناعة التحويلية بسبب التحسن في تقنيات الإنتاج الصناعي والتنظيم الإداري والفني للإنتاج وتطور المهارة الإنتاجية للمشتغلين؛

2- الزيادة الحاصلة في المشاريع الصناعية وعدد المشتغلين في هذه المشاريع, أي التوسع في التوظيفات الرأسمالية في الصناعة المحلية؛

3- الارتفاع الملموس في مستوى أسعار السلع الصناعية المنتجة محليا.

ويمكن للقارئ أن يتبين التغير والتطور الحاصل على الإنتاج الصناعي من متابعة الجدول التالي حول تطور الناتج المحلي في قطاع الصناعة التحويلية.

جدول رقم 28

تكوين الناتج المحلي (القيمة المضافة) في فروع الصناعة التحويلية في تونس

(بالأسعار الثابتة لعام 1990 - بملايين الدولارات الأمريكية)

الفروع الصناعية	1980	1985	1990	1995
الصناعات الغذائية	96	78	315	455
المشروبات	49	46	92	149
منتجات التبغ	22	33	207	323
المنتجات النسيجية	55	61	196	334
الملبوسات	92	94	380	720
الجلود والمنتجات الجلدية	6	6	23	55
أحذية	21	19	71	139
الخشب والصناعات الخشبية	12	16	75	105
منتجات الأثاث المنزلية	13	16	77	125
الورق والمنتجات الورقية	24	17	38	65
الطباعة والنشر	17	13	31	52
الصناعة الكيمائية	57	46	39	199
منتجات كيميائية أخرى	81	48	95	162
تكرير النفط	13	87	866	763
المشتقات النفطية والفحم	-	1	6	4
منتجات المطاط	8	8	28	43
المنتجات البلاستيكية	18	17	35	62
منتجات الفخار والخزف الصيني	11	11	67	109
الزجاج والمنتجات الزجاجية	7	5	16	20
منتجات أخرى غير معدنية	156	129	263	317
الحديد والفولاذ	45	48	69	80
فلزات غير معدنية	8	4	2	2
منتجات معدنية	53	58	106	152
معدات غير كهربائية	2	3	13	19
معدات كهربائية	35	29	101	178

الفروع الصناعية	1980	1985	1990	1995
وسائط نقل	30	27	60	95
معدات مختبرية وعلمية	1	-	-	-
منتجات صناعية تحويلية أخرى	5	7	31	51
الإجمالي	937	924	3304	4781
الرقم القياسي للإنتاج 1990=100	76	89	100	105

المصدر:

Statistical annex: world industry development indicators. Tunisia. 1998. P. 233.

من معاينة هيكل الإنتاج الصناعي يتوصل المرء إلى استنتاج أساسي مفاده أن الصناعة التحويلية في تونس قد تركزت في إنتاج وسائل الاستهلاك, سواء كانت السلع الأساسية منها أم الكمالية, وسواء المعمرة منها أم سريعة الاستهلاك, في حين خلا هذا القطاع من صناعات إنتاج وسائل الإنتاج التي يكون في مقدورها إرساء قاعدة مهمة لا للتنمية الصناعية فحسب, بل ولمجمل عملية التنمية الاقتصادية. وهنا يلاحظ الإنسان النقص الأساسي في العملية الاقتصادية, في عملية إعادة الإنتاج, حيث لم تشكل صناعة الحديد والفولاذ والصناعات الكهربائية ومعدات وآليات النقل وعموم المنتجات المعدنية سوى نسبة ضئيلة في إجمالي الناتج الصناعي. ومن هنا ينشأ اعتماد الاقتصاد التونسي على السوق الخارجية في توفير وسائل إنتاج وسائل الاستهلاك. فالصناعات القائمة اعتمدت في إنتاجها على استيراد موادها الأولية أو السلع نصف المصنعة وكذلك الأدوات الاحتياطية (قطع الغيار) من الخارج. فالمكائن الحديثة الخاصة بإنتاج الغزل والنسيج والملابس أو المنتجات الغذائية والمشروبات ومكائن صنع منتجات التبغ وصناعة المعدات الكهربائية ووسائط النقل تستورد كلها من الخارج, بما فيها محركات وسائط النقل التي تنتج محليا. ومن هنا تنشأ أيضا التبعية في اقتصاديات تونس للاقتصاد الدولي وخاصة الاقتصاد الفرنسي والاقتصاد الألماني الاتحادي. والمنشآت الصناعية المنتجة لهذه السلع هي في الغالب الأعم منشآت صغيرة الحجوم وذات إنتاجية واطئة. ويلاحظ على البنية الصناعية أن صناعة تكرير النفط الخام قد احتلت المكانة الأولى في إجمالي القيمة المضافة في الصناعة التحويلية, ثم تلتها صناعة الملبوسات المختلفة والنسيج والصناعات الغذائية والمشروبات ومنتجات التبوغ, ثم المنتجات الصناعية غير المعدنية والمنتجات الكيمائية. وفي ضوء هذا الواقع كان لزاما على تونس أن تستورد الكثير من السلع الصناعية من الخارج لتأمين احتياجات الاستهلاك المحلي من جهة, واحتياجات التنمية الصناعية وتوفير معدات إنتاج سلع الاستهلاك من جهة أخرى. فالمعلومات المتوفرة تشير إلى أن الصادرات الصناعية التونسية في عامي 1990 و1995 لم تزد عن 2413 و3997 مليون دولار أمريكي خلال العامين المذكورين على التوالي, في حين بلغت استيرادات البلاد الصناعية في العامين المذكورين 3884 و6164 مليون دولار أمريكي على التوالي. وعلى هذا الأساس كان العجز في الميزان التجاري الصناعي قد أرتفع من 1471 إلى 2167 مليون دولار أمريكي. وقد جرى توزيع الاستيرادات الصناعية التونسية لعام 1995 مثلا على ثلاثة فروع رئيسية هي معدات

ووسائط نقل (32 %), سلع نصف مصنعة (46 %) ومواد أولية (22 %). أما الصادرات السلعية الصناعية فقد توزعت في عام 1995 على آلات ومعدات نقل (6 %), ملابس ونسيج (26 %), سلع مصنعة استهلاكية أخرى (41 %) ومواد أولية (27 %). وهذه التركيبة التجارية للصادرات والواردات تكشف عن البنية المتخلفة والمشوهة للصناعة التحويلية في تونس والتي تحتاج دون أدنى ريب إلى تغيير يساهم في تغيير بنية الاقتصاد التونسي برمته ويخفف من تبعيته وتشوهه الراهنين. ويبدو أيضا بأن تونس تحتاج إلى تنمية الصناعات الأكثر حداثة, أي الصناعات الإلكترونية والدقيقة عموما, والتي ما تزال بعيدة عن المنال. ويمكن لبعض المؤشرات الاقتصادية في القطاع الصناعي التحويلي أن يعرفنا بشكل أدق على اختلالات ومشكلات هذا القطاع.

جدول رقم 29

بعض المؤشرات الاقتصادية المهمة في قطاع الصناعة التحويلية

التفاصيل	1980	1985	1990	1995
الناتج المحلي/ مليون $ أمريكي	939	924	3304	4781
عدد العاملين (000)	125	161	200	274
معدل إنتاج الفرد من إجمالي الناتج المحلي/ $ أمريكي	7512	5739	16520	17449
متوسط أجور العامل في السنة/ $ أمريكي	3499	2905	5023	5658
علاقة التناسب بين الأجور والربح (فائض القيمة) %	68.2 : 31.8	66.4 : 33.6	76.7 : 23.3	75.5 : 24.5

المصدر:

Statistical annex: world industry development indicators. Tunisia. 1998. P. 233.

مخطط رقم 5

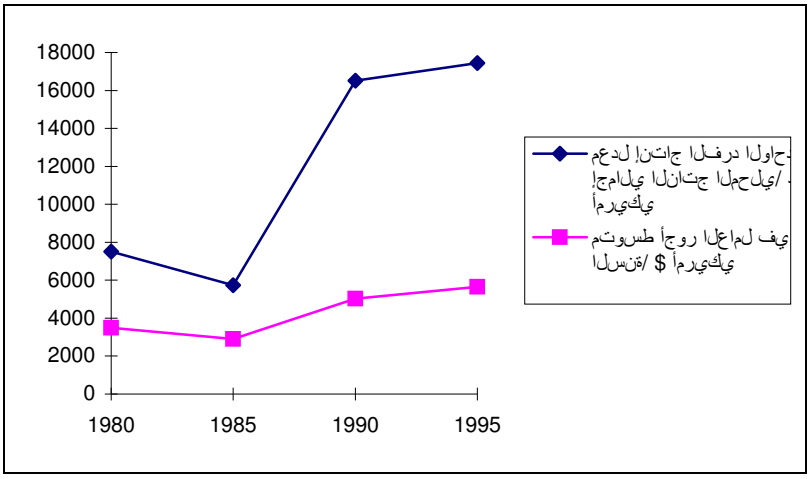

ويستدل من الجدول على ثلاثة اتجاهات أساسية في العلاقات الصناعية التحويلية التونسية وهي:

- ارتفاع متميز في إجمالي الناتج المحلي الصناعي التحويلي من 939 مليون دولار أمريكي في عام 1980 إلى 4781 مليون دولار أمريكي في عام 1995, أي أن الرقم القياسي قد أرتفع من 100 إلى 509.2 خلال الفترة المذكورة. وهو تطور رفيع المستوى, بالرغم من مستويات التضخم في تونس؛
- الزيادة المتنامية في متوسط ما ينتجه العامل الواحد من الناتج المحلي سنويا. بحيث أرتفع الرقم القياسي من 100 في عام 1980 إلى 232.3 في عام 1995؛
- ارتفاع ملموس في متوسط الأجور السنوية للعامل الواحد في المنشآت الصناعية التحويلية, إذ أرتفع الأجر من 3499 إلى 5658 دولار أمريكي بين عامي 1980 و1995, أي أن الرقم القياسي قد سجل ارتفاعا من 100 إلى 161.7.
- ومنه يلاحظ بأن الفارق بين نمو الإنتاجية ونمو الأجور أولا, وبين نمو الناتج المحلي ونمو الأجور ثانيا, كان كبيرا لصالح الإنتاجية والأرباح أو فائض القيمة. ولا شك في أن الاختلال الظاهر في توزيع الدخل بين الأجور والأرباح وتخلف ارتفاع الأجور عن المستوى المتسارع لتطور الإنتاجية يؤثران بشكل مباشر على القوة الشرائية للقوى المنتجة البشرية للدخل القومي ويضعفان قدرتها على اقتناء السلع مما يعيق تطور الطلب على السلع في الأسواق المحلية, وبالتالي يعيق تنشيط الاستثمارات الجديدة والإنتاج الصناعي التحويلي, خاصة وأن الإنتاج الصناعي التحويلي المحلي في تونس موجه أساسا لأغراض الأسواق المحلية والاستهلاك الداخلي وليس لإغراض التصدير, إذ أن نسبة التصدير من منتجات هذا القطاع محدودة عموما, رغم الجهود التي تبذلها الجهات المسؤولة في تونس لإيجاد أسواق خارجية جديدة لتصريف سلعها المصنعة.

التجارة الخارجية

لعبت الهيمنة الاستعمارية الفرنسية دورا كبيرا في تحقيق ثلاث مهمات جوهرية طبعت الاقتصاد التونسي سنوات طويلة وهي ما تزال تميز الجوانب التالية منه:

- ربط الاقتصاد التونسي تبعياً بالتقسيم الدولي الرأسمالي للعمل من خلال شده بالاقتصاد الفرنسي والهيمنة على أسواقه المحلية والعملية الاقتصادية فيه؛
- جعل الاقتصاد التونسي في خدمة حاجات الاقتصاد والسوق في فرنسا من خلال توجيه بنية الإنتاج فيه لهذا الغرض. وخلقت هذه الحالة الجديدة السمات المميزة للاقتصاد التونسي, أي اقتصاد زراعي وحيد الجانب, مشوه ومتخلف وموجه لأغراض التصدير إلى فرنسا. وكان عليه الاعتماد على السوق الفرنسية لإشباع حاجات السوق الداخلية.
- تكريس علاقة اقتصادية غير متكافئة بين تونس وفرنسا لصالح الأخيرة في التبادل التجاري ومجمل العلاقات الاقتصادية. وكان على تونس تحمل خسارة فادحة من جراء تلك العلاقة باعتباره البلد المتخلف والضعيف اقتصاديا.

وهذه هي الحالة التي ميزت العلاقة الاقتصادية بين فرنسا وتونس طويلة الفترة الاستعمارية المباشرة التي بدأت في عام 1881, كما إنها ما تزال وبهذا القدر أو ذاك تميز علاقة تونس بالاقتصاد الأوروبي أو بالرأسمال العالمي, رغم التغيرات النسبية التي طرأت على بنية الاقتصاد التونسي وعلى العلاقات السياسية مع تلك البلدان, ورغم الجهود التي بذلت حتى الآن لتأمين وضع أفضل للاقتصاد التونسي في الاقتصاد والسوق الدوليين.

وعندما تحررت تونس من الهيمنة السياسية لفرنسا الاستعمارية لم تستطع في كل الأحوال التخلص من تلك العلاقات الاقتصادية التي شدت تونس إلى فرنسا, وإلى الجماعة الأوروبية فيما بعد. والخلل لم يكن في استمرار وجود علاقات اقتصادية مع تلك البلدان, بل في طبيعتها واتجاهات تطورها التي كان المفروض إجراء تغيير فيها بما يساعد على تعجيل عملية التنمية في الاقتصاد التونسي.

وخلال الفترة الأولى التي شملت 1956-1961, أو فترة التنمية المخططة 1961-1970, وكذلك خلال الفترة التالية 1971-1980 وما بعدها حتى الوقت الحاضر, لعبت التجارة الخارجية دورا متميزا ومزدوجا في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية وفي مجمل النشاط الاقتصادي والعلاقات الاقتصادية الدولية التونسية. فمن جانب لعبت دورها الإيجابي في تأمين مستلزمات التنمية الوطنية غير المتوفرة في الداخل, وبشكل خاص مستلزمات إقامة صناعة وطنية وتحديث الزراعة والخدمات الاجتماعية ومدها بالتقنيات الحديثة والخبرة العلمية, إضافة إلى تغطية النقص المزمن في حاجات السوق المحلية للسلع الاستهلاكية, ومنها بعض أهم المحاصيل الزراعية كالحبوب, لإشباع حاجات السكان المتنامية سنة بعد أخرى. ولكنها من جانب آخر لعبت التجارة الخارجية, وبمرور الزمن, دورها السلبي في تشديد اعتماد تونس عليها لاستيراد نسبة عالية من حاجات الاستهلاك المحلي, وفي توفير المواد الأولية

والسلع نصف المصنعة التي تستخدمها المنشآت الصناعية التونسية في إنتاجها السلعي. وفي ضوء ذلك لم يكن قطاع التجارة الخارجية مستنزفا مستمرا لإيرادات الدولة من العملة الصعبة فحسب, بل ولعب دورا كبيرا في إعاقة تطور معجل ومتناسق نسبيا في الصناعة الوطنية وفي مجمل الاقتصاد الوطني. إلا إن هذا الدور السلبي لقطاع التجارة الخارجية لا يرتبط في حقيقة الأمر بفرنسا وحدها أو بالتركة الثقيلة لفرنسا في تونس فحسب, بل وبسياسة الدولة الاقتصادية ووجهتها في التنمية وفي العلاقات الاقتصادية الدولية, وفي مدى تأثير ودور كل من البرجوازية التجارية والبرجوازية الصناعية على سياسة الدولة الاقتصادية ومنها سياستها في التصدير والاستيراد. ولكن يبقى التأثير الأكبر يعود لسياسات الدول الصناعية المتقدمة, بما فيها دول الاتحاد الأوروبي, التي كانت وما تزال تعيق تونس لتصدير المزيد من سلعها إلى الأسواق الأوروبية وبقية دول الشمال تحت واجهات كثيرة مستفيدة من موقعها القوى في السوق الدولية ومن محاولات حماية الإنتاج المحلي لديها من منافسة السلع القادمة من بلدان العالم الثالث, ومنها تونس.

ويمكن للإنسان أن يتابع طبيعة واتجاهات هذه السياسة من خلال النظر في وتحليل معطيات التجارة الخارجية في عدد من المؤشرات المهمة منها على سبيل المثال لا الحصر: * حجم التبادل التجاري ومكانته في أجمالي الناتج المحلي؛ * والميزان التجاري؛ * وبنية التبادل التجاري, سواء بنية الصادرات أم الواردات؛ * والتوزيع الجغرافي للتبادل التجاري.

فالملاحظ على التجارة الخارجية لتونس منذ بداية الستينات حتى الوقت الحاضر, رغم التغيرات النسبية التي طرأت على بنية صادراتها ووارداتها, أنها عرفت زيادات مستمرة وعالية في واردات تونس السلعية, وكانت أحد الأسباب الأساسية في العجز المستمر في ميزانها التجاري. أي أنها ورغم التحولات الجارية ما تزال تكشف من ناحيتي الاستيراد والتصدير عن بنية متخلفة ومشوهة موروثة من فترة الهيمنة الأجنبية في الاقتصاد التونسي. إذ أن الجهود كان ينبغي لها أن تبدأ بتغيير تدريجي في بنية التجارة الخارجية لتساهم في تغيير وتحقيق نوع من التوازن والتنوع والتنسيق المناسب في البنية الاقتصادية وفي العلاقة بين القطاعات الاقتصادية المختلفة, إضافة إلى رفع الإنتاجية وتحسين النوعية وتسريع نمو الإنتاج, لتنعكس هي الأخرى ومن جديد على بنية التجارة الخارجية وعلى حركة السوق الداخلية. وليس من شك في أن التعامل التجاري التونسي مع البلدان الصناعية المتقدمة لعب دورا مهما في توفير ما تحتاجه من سلع رأسمالية لتطوير اقتصادياتها وفي إنتاج ما تحتاجه البلاد من سلع استهلاكية لتغطية حاجة السوق الداخلية. إلا أن هذا التبادل التجاري شارك, لأسباب عديدة, بما فيها غياب التكافؤ في التعامل ومناهضة التصنيع المتوازن وسياسات الدولة التي خضعت لشروط صندوق النقد الدولي والبنك الدولي مبكرا, في تحميل تونس خسائر مادية غير قليلة وإعاقة التصنيع المعجل والمتوازن. ويمكن هنا الإشارة إلى أن أغلب صادرات تونس قد تركزت في السلع الأولية, سواء كانت زراعية أم غير زراعية ثم اتسعت لتشمل سلعا استهلاكية مثل الملابس وغيرها. وبسبب المنافسة المتعاظمة على الصعيد الدولي تعرضت الصادرات التونسية إلى مصاعب جمة مرتبطة بعوامل عديدة بما فيها نوعية السلعة, إلى تدهور في أسعارها وإلى تراجع في إيرادات أصحاب المشاريع الصناعية في تونس, في حين كان على هؤلاء استيراد المواد الأولية والسلع نصف المصنعة التي تستخدم في الإنتاج التونسي

من بلدان الشمال بأسعار مرتفعة. وعلى العموم يمكن القول بأن التجارة الخارجية كانت وما تزال تحتل مكانة كبيرة في الاقتصاد التونسي. ويمكن ملاحظة ذلك من متابعة تطور عدد من المؤشرات الاقتصادية في الجدول التالي.

جدول رقم 30

تطور التجارة الخارجية التونسية للفترة 1962-1969

بملايين الدنانير التونسية وبالأسعار الجارية

السنة	إجمالي الناتج م.د.ت.	قيمة الصادرات (فوب) م.د.ت.	حصة الصادرات من ن.أ. %	قيمة الواردات (سيف) م.د.ت.	الرصيد التجاري (العجز) م.د.ت.	نسبة تغطية الصادرات للواردات
1962	377	48.7	12.9	90.9	- 42.2	53.6
1963	405	52.9	13.1	93.6	- 40.7	56.5
1964	437	57.3	13.1	110.8	- 53.5	51.7
1965	497	62.9	12.7	129.1	- 66.2	48.7
1966	508	73.7	14.5	131.2	- 57.5	56.2
1967	531	78.4	14.8	137.1	- 58.7	57.2
1968	583	82.8	14.2	114.5	- 31.7	72.3
1969	627	86.9	13.9	139.8	- 52.8	62.2

Quelle: Abed, Faouzi. Die sozio-oekonomische Entwicklung Tunesiens im Rahmen der neuen internationalen Arbeitsteilung und Exportdiversifizierung unter besonderer Beruecksichtigung des International-Subcontacting. Studienverlag Dr. N. Brockmeyer Bochum. 1985. S. 226.

مخطط رقم 6

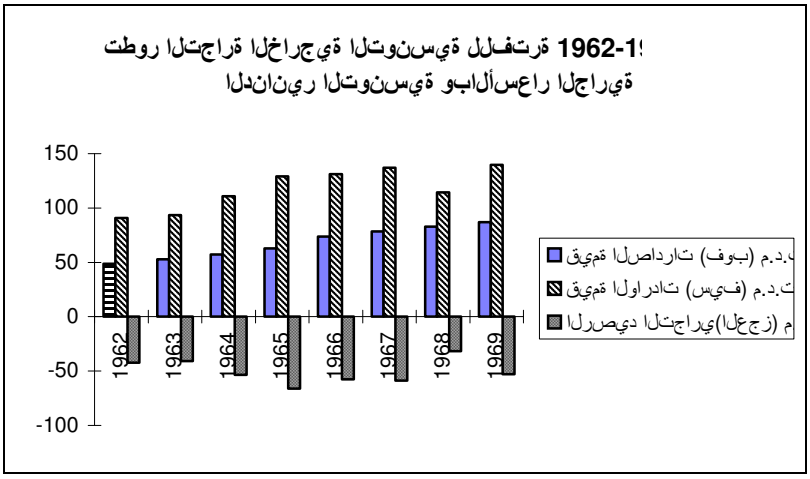

ومنه يستدل على مدى الأهمية التي كانت تحتلها الصادرات في إجمالي الإنتاج وعلاقتها بالواردات, حيث يتبين بوضوح بأن الصادرات قد تجاوزت قليلا نصف قيمة الواردات, كان العجز كبيرا ومتراكما من سنة إلى أخرى, وبالتالي, كان يزيد من تبعات الدولة المالية ومن عجزها عن تأمين الموارد المالية الضرورية لعملية التنمية. وكان هذا الواقع من بين الأسباب التي قادت تونس لاحقا إلى طلب القروض والمزيد منها. وإذا تابعنا صورة هذه العلاقة في الفترة 1970-1980 لوجدنا حصول تغير جزئي باتجاهين هما: زيادة دور الصادرات في تكوين إجمالي الإنتاج المحلي, من جهة وتحسن قدرة الصادرات على تقليص العجز في الميزان التجاري أو في تغطية نسبة أعلى من قيمة الواردات السنوية, وكلاهما يشكل ظاهرة إيجابية في العلاقة بين الصادرات والواردات, إضافة إلى أن الصادرات قد شهت تحسنا في بنيتها الداخلية ولم تعد تقتصر على السلع الزراعية أو المواد الأولية, بل شملت مجموعة من السلع الصناعية التحويلية أيضاً. ويمكن للجدول التالي توضيح هذه الصورة الجديدة نسبيا.

جدول رقم 31

تطور التجارة الخارجية التونسية للفترة 1970-1980

(بملايين الدنانير التونسية وبالأسعار الجارية)

السنة	الناتج الإجمالي م.د.ت.	قيمة الصادرات (فوب) م.د.ت.	حصة الصادرات من ن.أ. %	قيمة الواردات (سيف) م.د.ت.	الرصيد التجاري (العجز) م.د.ت.	نسبة تغطية الصادرات للواردات
1970	661.0	95.8	14.5	160.4	- 64.6	59.7
1971	862.0	113.3	13.1	180,0	- 66.7	63.0
1972	1.077.6	150.3	14.0	222.2	- 71.9	67.6
1973	1.162.8	178.8	15.0	286.1	- 107.2	61.5
1974	1.527.0	397.7	26.0	488.6	- 90.9	81.4
1975	1.744.2	345.5	20.0	572.8	- 227.2	60.3
1976	1.907.5	338.3	18.0	656.7	- 318.4	51.5
1977	2.187.3	398.2	18.0	782.4	- 384.2	50.9
1978	2.482.0	468.4	19.0	899.7	- 431.8	52.1
1979	2.943.0	716.5	24.0	1.149.3	- 432.8	62.3
1980	3.471.0	905.0	26.0	1.428.0	- 523.0	63.4

Quelle: Abed, Faouzi. Die sozio-oekonomische Entwicklung Tunesiens im Rahmen der neuen قارن: internationalen Arbeitsteilung und Exportdiversifizierung unter besonderer Beruecksichtigung des International-Subcontacting. Studienverlag Dr. N. Brockmeyer Bochum. 1985. S. 226.

مخطط رقم 7

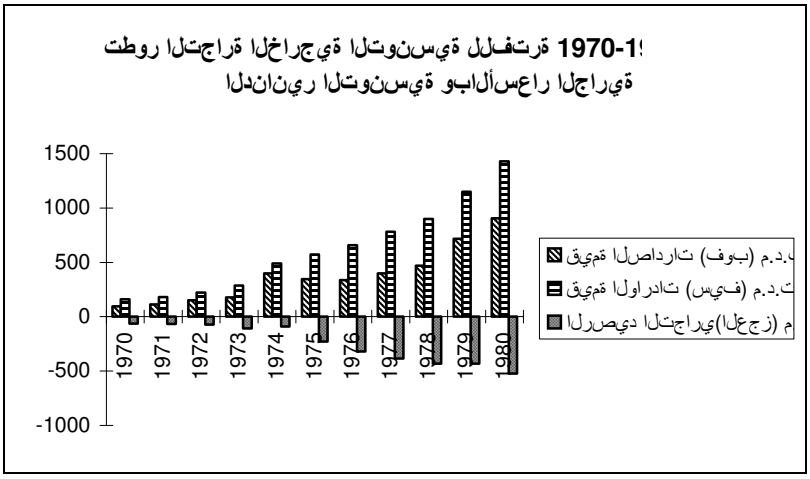

ويمكن لهذا الجدول أن يكشف, رغم عدم وجود تفاصيل عن بنية الصادرات والواردات, عن عدد من النقاط المهمة, رغم إنه يعتمد على الأرقام الجارية التي اقترنت خلال تلك الفترة بارتفاع سريع في أسعار السلع المستوردة من البلدان الرأسمالية المتطورة على نحو خاص بالارتباط مع الفترة التي سميت ب "فورة" أسعار النفط الخام, والتي سعت الدول الرأسمالية المتطورة الي استعادة أو انتزاع ما تحقق لتلك الدول من موارد مالية إضافية ثانية وبشكل مضاعف من خلال مواصلة رفع أسعار السلع المصنعة المصدرة إلى جميع بلدان العالم الثالث, منها:

- أن الرقم القياسي للإنتاج الإجمالي في عام 1980 قد شهد ارتفاعا, بالقياس إلى عام 1970 باعتبارها سنة أساس (100), بلغ 614, أي أكثر من ستة أضعاف؛
- أما الرقم القياسي للصادرات فقد ارتفع في عام 1980 بالقياس لعام 1970 إلى 1299, أي حوالي ثلاثة عشر ضعفا. وهو تطور كبير جدا, على أن يأخذ القارئ بنظر الاعتبار أن الأرقام الأساسية للصادرات كانت ضعيفة عموما, وبالتالي يبدو الرقم القياسي كبيرا؛
- وفي ضوء ذلك تضاعف دور الصادرات في تكوين إجمالي الإنتاج المحلي وبلغ 30% في عام 1980 بدلا من 14.5 % في عام 1970؛
- أما الرقم القياسي للواردات فقد عرف نموا سريعا أيضا خلال نفس الفترة وبلغ 1189, أي حوالي 12 ضعفا في عام 1980 بالقياس إلى سنة الأساس 1970؛
- وكانت لهذه الزيادة النسبية في قيمة الصادرات دورها في تقليص مقدار العجز في الميزان التجاري, أو بتعبير آخر, استطاعت الصادرات السنوية أن تغطي نسبة أعلى في فترة السبعينات بالقياس إلى فترة الستينات, بحيث أصبحت في عام 1980 تغطي حوالي 64.7 % بعد أن كانت تغطي في عام 1970 حوالي 59.7 % أو 53.6 % في عام 1962.

ويشير السيد فوزي عبد, في رسالة الدكتوراه التي أنجزها في عام 1985, إلى مسالة مهمة انعكست في تغير ملموس في تركيب الصادرات التونسية لصالح سلع المواد الأولية والسلع نصف المصنعة بعد أن كانت السلع الزراعية تحتل باستمرار النسبة العظمى من صادرات تونس. ففي الوقت الذي بلغت حصة المواد الغذائية في صادرات تونس في عام 1962 حوالي 60 % من إجمالي صادراتها لتلك السنة, بلغت في المقابل نسبة صادرات سلع المواد الأولية ونصف المصنعة في نفس العام حوالي 38.3 %, في حين لم تتجاوز صادرات السلع الجاهزة نسبة 1.6 % فقط[29]. وتحركت هذه العلاقة التناسبية في عام 1966 لتصل حصة المواد الأولية والسلع نصف المصنعة إلى 50.5 % في مقابل 45.4 % للسلع الغذائية و4.1 % للسلع الجاهزة. واستمر هذا التحول التدريجي لتصل حصة المواد الأولية والسلع نصف المصنعة إلى 69.9 % في مقابل 26.5 % للمواد الغذائية, في حين بلغت حصة السلع الجاهزة 3.6 % فقط [30]. أما في عام 1981 فقد ارتفعت نسبة مشاركة السلع الجاهزة وحدها إلى 19 % من إجمالي قيمة الصادرات. ورغم المصاعب الكبيرة التي جابهت عملية التنمية الاقتصادية بسبب الوجهة الاجتماعية العامة لتلك السياسة التي لم تضع في اعتبارها مصالح الجمهرة الواسعة جدا من كادحي الريف والمدينة, والتي تجلت في موقف أوساط واسعة من الشعب التونسي في مواجهة تلك السياسة, فأن النخبة الحاكمة لم تعر ذلك اهتماما ملموسا وواصلت السير على نفس الطريق اللبرالي, رغم محاولاتها اتخاذ جملة من الإجراءات التي من شأنها, بهذا القدر أو ذاك, التخفيف من أعباء أو مصاعب العيش لفئات محدودة من كادحي المدينة والريف. وكانت التجارة الخارجية المُعبّر الواقعي عن تلك السياسة الاقتصادية للنخبة التونسية الحاكمة. وتساعد الأرقام الواردة في الجدول التالي تبيان وجهة ذلك التطور.

[29] Abed, Faouzi. Die sozio-oekonomische Entwicklung Tunesiens im Rahmen der internationalen Arbeitsteilung und Exportdiversifizierung unter قارن: neuen besonderer Beruecksichtigung des International-Subcontacting. Studienverlag Dr. N. Brockmeyer Bochum. 1985. S. 229.

[30] نفس المصدر السابق. ص 229.

جدول رقم 32

تطور الصادرات والواردات والميزان التجاري التونسي

السنة	ملايين الدولارات الأمريكية			الأرقام القياسية 1980=100		
	الصادرات	الواردات	الرصيد	الصادرات	الواردات	الرصيد
1970	182.5	304.6	166.9 -	8.3	8.7	12.8
1980	2200	3500	1300 -	100.0	100.0	100.0
1985	1800	2900	1100 -	81.8	82.8	84.6
1990	3515	5495	1980 -	159.8	157.0	152.3
1991	3696	5180	1482 -	168.0	148.0	114.0
1992	4014	6432	2418 -	182.4	183.8	186.0
1993	3746	6148	2402 -	170.3	175.6	184.7
1994	4643	6571	1928 -	165.6	187.7	148.3
1995	5469	7892	2423 -	248.6	225.5	186.4
1996	5519	7750	2231 -	250.9	221.4	171.6

المصدر: 1) UNICTAD 1994

2) التقرير الاقتصادي العربي الموحد 1997. مصدر سابق. ص 329.

مخطط رقم 8

ويتبين من الجدول أعلاه بأن التجارة الخارجية التونسية قد شهدت تطورا في ثلاثة اتجاهات رئيسية خلال الفترة الواقعة بين 1970 و1996, وهي :

- حصول قفزة كبيرة جدا خلال الفترة الواقعة بين 1970 و1980 حيث بلغت الزيادة أكثر من 12 ضعفا بالنسبة للصادرات وبحدود 11.5 ضعفا بالنسبة للواردات. في حين بلغ الرقم القياسي للصادرات للعقد اللاحق, أي الفترة 1980 و1990, باعتبار عام 1980 سنة أساس, حوالي 159, والرقم القياسي للواردات حوالي 152 فقط.
- تميزت الفترة المنصرمة بارتفاع مستمر في الصادرات والواردات مع سبق واضح للواردات مما أدى إلى بروز عجز دائم في الميزان التجاري التونسي. وارتفع هذا العجز بشكل كبير بين عامي 1970 و1980 ثم واصل العجز ارتفاعه المتذبذب بين سنة وأخرى. وتحول هذا العجز المتراكم بشكل مباشر أو غير مباشر إلى ديون خارجية ضاغطة على الاقتصاد التونسي وعلى الحالة المالية للدولة التونسية ومستنزفة لمواردها المالية ومؤثرة مباشرة على سياساتها الاقتصادية والاجتماعية.
- وكان التذبذب في الواردات أكبر من الدور السلبي المتميز الذي لعبته الصادرات بسبب تكرر موسم الجفاف وقلة مناسيب سقوط الأمطار السنوية مما كان يولد تدهورا في كميات الحبوب المنتجة محليا. وواجهت الحكومة التونسية حالة النقص المتواصل والمتفاقم في كميات الحبوب من جهة, والزيادة السكانية السنوية المرتفعة نسبيا من جهة أخرى, بزيادة كميات الحبوب المستوردة سنويا والتي كانت بدورها ترهق الميزان التجاري وميزان المدفوعات في آن.

والإشكالية المهمة التي لا تبدو بوضوح في الجدول, وأن كان يدل عليها بصورة غير مباشرة من خلال الفجوة المتسعة بين الصادرات والواردات التونسية السنوية, تكمن في بنية الصادرات والواردات التونسية والتي هي نتيجة منطقية لبنية الاقتصاد التونسي أساسا. إلا أن هذه البنية المشوهة للتجارة الخارجية تسببت بدورها باستمرار التخلف في البنية الاقتصادية وفي عجز الاقتصاد التونسي عن خلق فرص عمل جديدة, التي يكون في مقدورها زيادة الدخل القومي والثروة الاجتماعية, إضافة إلى تقليص المشكلات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي كانت وما تزال تعاني منها تونس. وعند الإطلاع على بنية الواردات التونسية يمكن تقدير مدى البصمات التي تركتها تلك البنية على هيكل الصادرات التونسية, إذ أنهما وجهان لعملة واحدة. فالمعلومات المنشورة عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD) للفترة المنصرمة تقدم لنا اللوحة التالية.

جدول رقم 33

هيكل الواردات التونسية للفترة 1970 - 1995

التفاصيل	1970	1980	1990	1995	1996
إجمالي مليون $ أمريكي	304.6	3508.7	5471.1	7887.0	7681.0
مواد غذائية %	27.9	13.7	10.6	12.6	9.7
سلع زراعية أولية %	5.5	3.6	4.3	4.2	3.5
وقود %	4,8	20.7	9.0	7.3	8.4
خامات ومعادن %	3.2	4.3	4.4	3.0	2.9
إجمالي سلع مصنعة % منها:	58.5	57.5	71.6	72.9	75.5
منتجات كيميائية %	7.4	7.6	8.9	8.9	9.0
منتجات كيميائية أخرى %	24.9	26.6	34.4	38.1	39.2
آليات ومعدات نقل %	26.2	23.3	28.3	25.9	27.3
سلع متنوعة %	0.2	0.1	-	0.1	-
حبوب %	12.0	5.3	4.0	5.6	3.5
غاز طبيعي %	0.4	0.5	0.1	0.1	0.1
النفط الخام %	2.1	8.9	1.1	1.5	1.5
منتجات نفطية %	0.7	10.1	5.4	3.0	4.6
منتجات صيدلانية وطبية %	2.5	1.8	2.3	2.0	2.1
النسيج والملابس %	9.6	10.4	19.5	23.6	24.6
معادن وصناعات معدنية %	9.2	10.0	7.9	7.0	6.9
مكائن غير كهربائية %	13.8	11.8	14.8	11.9	13.2
مكائن كهربائية %	7.1	4.9	6.5	7.3	7.8
معدات نقل	5.3	6.6	7.1	6.8	6.3

المصدر:

Handbook of International Trade and Development Statistics 1994. United Nations. New York and Geneva. 1995. P. 170

Handbook of International Trade and Development Statistics 1996 / 1997. United Nations. New York & Geneva. 1999. P. 158/159

ويستدل من هذا الجدول على أن القسم الأعظم من السلع التي استوردتها تونس كانت في الغالب الأعم سلعا استهلاكية وكمالية وسلعا نصف مصنعة أو أولية, في حين كانت حصة المكائن والمعدات التي تستخدم لأغراض التنمية الصناعية أو الزراعية أو لتطوير الخدمات محدودة, رغم إنها شهدت تحسنا نسبيا ملموسا خلال السنوات الأخيرة. ففي الوقت الذي شكل استيراد السلع الاستهلاكية, بما فيها الغذائية والدوائية والحبوب والوقود وغيرها 79.1 % في عام 1970, ارتفعت هذه النسبة في عام 1980 إلى 83.3 % في عام 1980, وانخفضت من جديد لتصل إلى 78.7 % و80.8 % و 79 % في أعوام 19990, 1995 و1996 على التوالي. كما أن تفاصيل استيراد المكائن والمعدات تشير إلى أن هذه السلع كانت موجهة أساسا لتطوير الصناعات الخفيفة والاستهلاكية ولم تكن مهتمة بإرساء قاعدة صناعية يمكنها أن تصبح قاعدة للتنمية الوطنية في تونس, أو قاعدة مشتركة للتنمية المغاربية. وبمعنى آخر فأن الصناعات التي أقيمت في تونس حتى الآن, وتلك التي يراد أقامتها, لا تشير إلى أن الدولة متوجهة نحو تشجيع إقامة مثل تلك الصناعات التي لا تكفيها الأسواق المحلية بل تحتاج إلى تنسيق وتكامل مع الاقتصادات المغاربية الأخرى أو مع الاقتصادات العربية والأفريقية الأخرى لفتح أسواق تلك البلدان أمامها. ولا يكشف هذا الجدول, رغم أهميته, عن وجهة الواردات السلعية التفصيلية, إذ يفترض في هذا الصدد العودة إلى الجداول التفصيلية التي لا يستوجبها موضوع البحث, إذ إنها تشير إلى إن حصة الواردات الاستهلاكية والسلع غير المعمرة لم تكن قليلة, وإنها استنزفت جزءا مهما من الدخل القومي دون أن تشارك في إعادة إنتاج ما استهلكته. وفي هذا الصدد يمكن الإشارة إلى بروز ظاهرة النزعة الاستهلاكية البذخية بين الأوساط المالكة لوسائل الإنتاج والفئات والعائلات الميسورة, بمن فيها فئات البرجوازية الكبيرة والمتوسطة. ومثل هذه النزعة غير العقلانية تساهم في زيادة نسبة مهمة من واردات تونس السنوية وتكلف خزينة الدولة مبالغ طائلة دون أن تساهم بزيادة أو اغناء الثروة القومية. ومع إن تونس من البلدان المنتجة للنسيج والملابس بمستوى طيب, فأنها رفعت سنة بعد أخرى من وارداتها من الملابس. فالأرقام المتوفرة تشير إلى أن حصة استيرادات الملابس ارتفعت من 9.6 % في عام 1970 إلى 10.4 % في عام 1980 وإلى 19.5 % في عام 1990, ثم إلى 23.6 % و24.6 % في عامي 1995 و1996 على التوالي. أي أنها تتقدم صوب احتلال ما يعادل ربع جميع واردات تونس السنوية, في حين تتوفر إمكانيات غير قليلة في تونس لتطوير إنتاجها من الغزل والنسيج والملابس دون أن تكون لها تلك الحاجة لاستيرادها من البلدان الأخرى. وآخر تقرير صادر عن بنية الواردات التونسية لعام 1995 يشير إلى التوزيع النسبي التالي:

جدول رقم 34

التوزيع النسبي لواردات تونس لعام 1995

المكائن والمعدات	% 20.0
المواد الأولية والسلع نصف المصنعة	% 35.9
السلع الاستهلاكية	% 32.2
المواد الغذائية	% 11.9
المجموع	% 100.0

Laenderreport Tunesien, Wirtschaftstrends zum Jahreswechsel 1995/1996. Von Max-Helmut Semich. bfai Nr. 4362. Maerz 1996. S. 7.

ويفترض عند النظر في أرقام هذا الجدول التذكير بأن نسبة عالية من السلع نصف المصنعة والمواد الأولية المستوردة كانت موجهة بشكل خاص إلى إنتاج السلع الاستهلاكية والكمالية. وينطبق هذا الأمر إلى حد ما على باب المكائن والمعدات أيضا.

وفي ضوء العلاقة التي أشير إليها سابقا بين بنية الواردات والصادرات, فأن الجدول التالي يمكن أن يقدم الدليل الواضح على هذه العلاقة المنطقية.

جدول رقم 35

هيكل الصادرات التونسية للفترة 1970 - 1995

التفاصيل	1970	1980	1990	1995	1996
إجمالي مليون $ أمريكي	182.5	2233.7	3498.4	5475.0	5517.0
مواد غذائية %	29.9	7.2	11.0	9.8	7.3
سلع زراعية أولية %	4.7	0.9	1.0	0.6	0.7
وقود %	27.2	52.5	17.3	8.5	10.5
خامات ومعادن %	19.0	3.6	1.6	1.7	1.6
إجمالي سلع مصنعة % منها:	19.1	35.7	69.1	79.4	79.8
منتجات كيمائية %	9.6	13.2	14.5	11.9	12.7
منتجات كيمائية أخرى %	9.1	20.2	46.8	58.1	57.3
آليات ومعدات نقل %	0.4	2.3	7.8	9.4	9.8
سلع متنوعة %	0.1	0.3	-	-	-
حبوب %	7.	0.2	0.6	0,8	0.7
غاز طبيعي %	20.3	9.8	8.0	6.1	6.6
النفط الخام %	24.5	49.7	14.9	6.9	8.4
منتجات نفطية %	2.7	2.7	2.2	1.5	2.1
منتجات صيدلانية وطبية %	-	0.1	0.1	0.2	0.1
النسيج والملابس %	2.2	17.2	35.7	45.7	46.5
معادن وصناعات معدنية %	8.2	1.1	2.5	3.5	2.0
مكائن غير كهربائية %	0.1	0.3	1.0	1.4	1.5
مكائن كهربائية %	0.1	1.6	5.5	7.3	7.7
معدات نقل	0.2	0.5	1.4	0.8	0.5

المصدر:

Handbook of International Trade and Development Statistics 1994. United Nations. New York and Geneva. 1995. P.150

Handbook of International Trade and Development Statistics 1996/1997. United Nations. New York & Geneva. 1999. P. 134/135

والجدول في أعلاه يؤكد ما خلصنا إليه سابقا, إذ أن تلك الواردات وعلى امتداد ما يزيد على ثلاثة عقود من السنين, كانت السبب في تخلف بنية ونسب توزيع الصادرات الراهنة. إذ تراوحت قيمة صادرات المكائن والمعدات الكهربائية وغير الكهربائية خلال الفترة المنصرمة بين 0.2 % في عام 1970 و1.9 % في عام 1980 وإلى 6.6 % في عام 1990, ثم إلى 9.2 % في عام 1996. وهي نسبة زيادة جيدة خلال الفترة المنصرمة, رغم وجود إمكانيات أخرى لم تستنفذ في هذا المجال أيضا. وقد احتلت الصادرات السلعية التحويلية التونسية حوالي 69.1 % من أجمالي صادراتها في عام 1990, بعد أن كانت 19.1 % و35.7 % في عامي 1970 و1980 على التوالي, ثم ارتفعت في عام 1995 لتصل إلى 79.4 %, وإلى 79.8 % في عام 1996 من إجمالي الصادرات التونسية. ويفترض أن يشار هنا إلى أن نسبة مهمة من الصناعات التحويلية التونسية تعتمد على التصنيع التجميعي, أي على استيراد سلع نصف مصنعة ثم يتم استكمال تصنيعها في تونس وإعادة تصديرها. أما الوقود وبقية الصادرات الزراعية الأولية وبعض الخامات والمعادن فقد بلغت في عام 1970 51 % من إجمالي صادرات تونس, ثم ارتفعت في عام 1980 إلى 57 %. ولكنها في عام 1990 تراجعت إلى 19.9 % من إجمالي الصادرات التونسية ثم إلى 10.8 % و12.8 % في عامي 1995 و1996 على التوالي. وهو انخفاض جاء لصالح سلع الصناعة التحويلية على نحو خاص, وهي في كل الأحوال ظاهرة إيجابية مهمة. ومن الجدول رقم 34 والجداول التفصيلية المتوفرة عن صادرات تونس يمكن القول بأن أغلب صادرات تونس قد تركز في المنسوجات والملابس الرجالية والنسائية وكذلك الملابس الداخلية وزيت الزيتون وبعض الخامات والمواد الأولية الزراعية والأسماك الطرية والمجففة والمعلبة والأسمدة الكيمائية والنفط الخام[31]. وآخر دراسة مكثفة صادرة عن الاقتصاد التونسي تشير إلى التوزيع النسبي للصادرات التونسية لسنة 1995, وكانت على النحو الآتي:

جدول رقم 36

التوزيع النسبي لصادرات تونس في عام 1995

المكائن والمعدات	% 5.4
المواد الأولية والسلع نصف المصنعة	% 32.1
السلع الاستهلاكية	% 52.4
المواد الغذائية	% 10.2
المجموع	% 100.0

Laenderreport Tunesien, Wirtschaftstrends zum Jahreswechsel 1995/1996. Von Max-Helmut Semich. bfai. Nr. 4362 .

[31] المصدر:

Handbook of International Trade and Development Statistics 1994. United Nations. New York and Geneva. 1995. P.199.

لا شك في أن زيادة حصة السلع المصنعة في إجمالي الصادرات التونسية تعتبر ظاهرة إيجابية ويفترض تطويرها باتجاه تحسين بنيتها الداخلية. ولكن الصادرات التونسية عموما تواجه مزاحمة شديدة في الأسواق الخارجية, كما إنها تواجه مصاعب القيود التي تفرضها دول الاتحاد الأوروبي على صادرات البلدان النامية عموما إليها, رغم الاتفاقيات الخاصة المعقودة مع تونس ورغم الدعوات التي ما تنفك توجهها تلك الدول لممارسة سياسة الحرية التجارية ورفع القيود عن التعامل التجاري الدولي. وتواجه صادرات تونس الصناعية مشكلات غير قليلة تمس نوعية المنتج التي تفرض على المصدر التونسي تخفيض سعر منتجاته من جهة, وتشير إلى ضعف الإنتاجية التي تساهم في رفع تكاليف الإنتاج وتقلل من إمكانية المنافسة في الأسواق الدولية حيث تتميز صناعات البلدان المتقدمة بإنتاجية عمل عالية جدا تفوق مرات عديدة إنتاجية العمل في تونس من جهة أخرى. وهذه الحقيقة تعكس هبوط المستوى التقني للصناعة التونسية. ومن هنا تنشأ ضرورة اتخاذ جملة من الإجراءات الاقتصادية والفنية والتنظيمية التي تساعد على تحديث وتحسين تقنيات الإنتاج للمشاركة في رفع الإنتاجية وتقليص التكاليف وتحسين النوعية من جانب, وبذل محاولات جديدة لضمان انفتاح أسواق جديدة ومستقرة نسبيا ومتسعة تدريجا في بلدان العالم الثالث, إضافة إلى بلدان الشمال المتقدم, أمام السلع المنتجة في تونس. ويمكن أن تشكل صادرات تونس من سلع الصناعات التقليدية أو حتى مبيعاتها الداخلية للسائحين نسبة مهمة لو تحسنت وسائل الإنتاج المستخدمة في إنتاج تلك السلع. إن المعلومات المتوفرة عن تونس تشير إلى أن قطاع الصادرات في تونس يواجه مصاعب ومتاعب جمة يمكن تلخيصها في الملاحظات التالية:

- قلة الاستثمارات المتوفرة التي يمكن توجيهها لأغراض التثمير الإنتاجي, إذ أن الواردات تستنزف نسبة عالية مما ينتج من قيمة مضافة؛
- وقلة الاستثمارات, سواء الصناعية أم الزراعية أم في قطاع الخدمات, تعني بالضرورة نشوء حالتين هما قلة فرص العمل التي يوفرها الاقتصاد الوطني لتشغيل العاطلين, وضعف القدرة على تأمين تقنيات متقدمة وحديثة للتنمية اللاحقة. كما يمكن أن تكون إحداهما على حساب الأخرى بالارتباط مع سياسة القطاع الخاص الذي يلعب الدور الرئيسي والأساسي في الاقتصاد التونسي؛
- كما إن قلة الاستثمارات المتوفرة للتوظيف لا تعني العجز عن تأمين فرص عمل جديدة وتحسين مستوى التقنيات فحسب, بل تقود أيضا إلى ضعف التوسع في القطاعات الصناعية والزراعية والخدمية وقلة الإمكانية على تحسين نوعية الإنتاج ورفع إنتاجية العمل. إنها لا تعني سوى استمرار التخلف والتشوه في الاقتصاد التونسي؛
- وقلة الاستثمارات تعني قلة في فرص العمل الجديدة التي يمكن للاقتصاد الوطني توفيرها وبالتالي قلة إجمالي الأجور التي تدفع التي تعني في الوقت نفسه قلة السيولة النقدية والقوة الشرائية للسكان. إذ أن نسبة من السكان تبقى عاطلة وبهذا فهي لا تملك ما يمكن أن توجهه لاقتناء السلع. وسلسلة العواقب الناجمة عن قلة

الاستثمارات عديدة بما فيها صعوبات تنشيط الأسواق الداخلية وما ينشأ عنها من ضعف القدرة على زيادة الإنتاج والتي تعود مرة أخرى لتكشف عن عجز جديد في تأمين استثمارات جديدة. إنها حلقات في سلسلة واحدة يؤثر ويتأثر بعضها بالبعض الآخر.

- استمرار الارتفاع في المديونية التونسية الخارجية والعجز عن سدادها, وبالتالي, التوجه المستمر صوب جدولة الكثير منها وبشروط قاسية إضافية ترهق الاقتصاد التونسي وتحوله إلى اقتصاد شديد الارتباط والتبعية لسياسات وقرارات وتوجهات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي, وبتعبير أدق لتلك السياسات التي كانت وما تزال تمارسها الدول الصناعية السبع الكبرى إزاء بلدان العالم الثالث, ومنها تونس.

ويزيد تيقن المرء من هذا الاتجاه عندما يدرك حقيقة التوزيع الجغرافي للتبادل التجاري التونسي. فالدول الصناعية المتقدمة تحتل حصة الأسد في كامل التبادل التجاري استيرادا وتصديرا, رغم إن حصتها من واردات تونس أكبر من حصتها من صادرات تونس السنوية. فالمعلومات المتوفرة تشير إلى أن الدول الصناعية المتقدمة قد هيمنت ومنذ السبعينات على القسم الأعظم من واردات تونس السنوية, إذ بلغت نسبتها في عام 1970 حوالي 84 % وتراجعت تدريجيا لتصل إلى 80.0 % في عام 1980 وإلى 81.7 % في عام 1990, ثم إلى 80.9 % و80.6 % في عامي 1995 و1996 على التوالي. وهذه الأرقام تكشف بوضوح طبيعة العلاقة القائمة بين أوروبا الغربية عموما وبين تونس حيث احتلت واردات تونس منها النسبة العظمى من كل الواردات التونسية للأعوام الواردة في الجدول وعلى امتداد سنوات الفترة. ففي عام 1970 أحتل الاتحاد الأوروبي نسبة بلغت 63.4 % في حين بلغت نسبة أوروبا كلها 64,4 %. وارتفعت نسبة الاتحاد الأوروبي في عام 1980 إلى 70.3 %, وفي عام 1990 إلى 72.5 %. ولم يتغير هذا المستوى النسبي في عامي 1995 و1996 كثيرا, إذ بلغ فيهما 71.5 % و72.5 % على التوالي. أما حصة أوروبا كلها فقد كانت مقاربة لذلك تماما, إذ بلغت في عام 1970 64.4 % وارتفعت إلى 73.7 % في عام 1990 وإلى 73.8 % في عام 1996 فقط. أي أن حصة جميع البلدان الأوروبية الأخرى لم تزد عن 1 % في جميع تلك الفترات, في ما عدا بلدان أوروبا الشرقية التي كانت بدورها ضئيلة جدا طيلة الفترة المنصرمة, سواء في فترة الاشتراكية أم بعد انهيارها. ولم يبق لبقية دول العالم, وخاصة الدول النامية في القارات الثلاث, سوى النسبة الباقية التي بلغت في عام 1970 حوالي 9.4 % وارتفعت في سنوات 1980, 1990, 1995 و1996 إلى 16.3 %, 13.4 %, 14.1 % و15.3 % على التوالي. وهي صورة كالحة لتطور علاقات التعاون الاقتصادي مع بلدان العالم الثالث. ففي الوقت الذي تزداد الدعوة في مختلف مؤتمرات بلدان العالم الثالث والمؤتمرات الدولية التي تنظمها الأمم المتحدة إلى زيادة حجم التعاون الاقتصادي والتبادل التجاري بين بلدان العالم الثالث, يلاحظ الإنسان حصول العكس عمليا. وهو لا يرتبط بواقع التخلف في تلك البلدان فحسب, بل وبسياسات بلدان العالم الثالث التي لا تعير انتباها كبيرا لحاجاتها الفعلية وضرورات زيادة التعاون والتنسيق الاقتصادي في ما بينها وتقليص تأثيرات المشاكل والخلافات السياسية القائمة في ما بينها على علاقاتها الاقتصادية والتجارية والفنية. وهي ليست من مسؤولية تونس وحدها, بل من مسؤولية جميع بلدان العالم الثالث, ومنها الدول المغاربية الأخرى والدول العربية المشرقية. ويمكن للجدول التالي أن يشير بوضوح إلى صورة التوزيع الجغرافي لواردات تونس الدولية.

جدول رقم 37

التوزيع الجغرافي للواردات التونسية بالنسب المئوية

التفاصيل	1970	1980	1990	1995	1996
إجمالي/مليون دولار أمريكي	304.6	3508.7	5471.1	7887.0	7681.0
إجمالي الدول الصناعية %	84.0	80.0	81.7	80.9	80.6
منها: إجمالي أوروبا %	64.0	71.1	73.7	72.9	73.8
إجمالي الاتحاد الأوروبي %	63.4	70.3	72.5	71.5	72.5
أمريكا وكندا	19.2	7.6	6.1	6.0	4.7
اليابان	0.3	1.2	1.8	1.8	2.1
إجمالي أوروبا الشرقية %	6.6	3.4	4.2	1.5	2.0
إجمالي الدول النامية %	9.4	16.3	13.4	14.1	15.3
منها: دول الأوبك والأوابك %	2.3	9.8	4.9	5.7	5.6
أمريكا اللاتينية %	2.4	1.8	2.0	1.4	2.4
أفريقيا %	1.6	2.1	4.9	6.8	6.7
غرب آسيا %	2.7	10.3	4.0	2.9	2.9
أخرى	1.9	1.3	1.9	2.6	3.2
الإجمالي %	100.00	100.00	100.00	100.0	100.0

المصدر:

Handbook of International Trade and Development Statistics 1994. United Nations. New York and Geneva. 1995. P. 108-117

Handbook of International Trade and Development Statistics 1997. P.

وإذا أنتقل المرء إلى مجال التوزيع الجغرافي النسبي للصادرات التونسية فسيجد أن الصورة تختلف جزئيا بين بداية المرحلة التي يدور بشأنها البحث وبين العقدين الثامن والتاسع, أو بالنسبة لسنوات النصف الأول من العقد الأخير من القرن العشرين. ففي بداية المرحلة اتخذت الصادرات مسارا مقاربا لمسار الواردات. فالصادرات التونسية إلى الدول الرأسمالية الصناعية المتقدمة, وبشكل خاص بلدان أوروبا الغربية, احتلت منذ البداية مكانة مرموقة وشكلت نسبة

عالية جدا من إجمالي الصادرات. ففي عام 1970 بلغت نسبة هذه الصادرات 67.2 % ثم اتخذت مسارا تصاعديا سنة بعد أخرى مع بعض التذبذب إلى أن بلغت 87.1 % في عام 1980. وهي أعلى نسبة بلغتها في تاريخ تونس الحديث. ثم بدأت بالتراجع النسبي, رغم زيادتها المتذبذبة بالنسبة للأرقام المطلقة, لتصل إلى 81.7 % في عام 1995, ثم إلى 82.7% في عام 1996. ولم تتغير حصة أوروبا الشرقية في صادرات تونس بعد التحولات السياسية والاقتصادية فيها إلا قليلا, إذ إنها كانت بالأساس ضعيفة جدا, إذ شهدت انخفاضا متواصلا ابتداء من عام 1971, حيث بلغت 11 % في عام 1970 ووصلت إلى 3.3 % في عام 1980, ثم 3.8 % في عام 1990. أما في عامي 1995 و1996 فلم تتجاوز 0.5 % و0.4 % على التوالي. أما صادرات تونس إلى الدول النامية بشكل عام فكانت في البداية مقبولة نسبيا, إذ بلغت حوالي 21.8 % من إجمالي الصادرات. ثم اتخذت مسارا تراجعيا سريعا ومتذبذبا حتى بلغت في عام 1980 حوالي 9.6 %, وارتفعت مرة أخرى لتصل في عام 1990 إلى 16.4 %, ثم تقهقرت من جديد إلى حدود 14.7 % في عام 1995 وإلى 14.0 % في عام 1996. ويقدم الجدول رقم 34 صورة دقيقة عن التوزيع الجغرافي للصادرات التونسية حتى عام 1995.

جدول رقم 38

التوزيع الجغرافي للصادرات التونسية بالنسب المئوية

التفاصيل	1970	1980	1990	1995	1996
إجمالي/مليون دولار أمريكي	182.5	2233.7	2498.4	5475.0	5517.0
إجمالي الدول الصناعية %	67.2	87.1	79.8	81.7	82.7
منها: إجمالي أوروبا %	66.2	72.6	78.6	80.0	80.7
إجمالي الاتحاد الأوروبي %	62.2	72.1	77.8	79.0	80.1
أمريكا وكندا	1.0	14.5	0.9	1.3	1.4
اليابان	-	0.1	0.3	0.3	0.3
إجمالي أوروبا الشرقية %	11.0	3.3	3.8	0.5	0.4
إجمالي الدول النامية %	21.8	9.6	16.4	14.7	14.0
منها: دول الأوبيك %	14.1	3.8	10.4	8.0	6.8
أمريكا اللاتينية %	0.8	1.3	0.9	0.8	0.8
أفريقيا %	16.3	3.2	8.8	8.4	7.0
غرب آسيا %	1.1	2.4	4.2	2.1	2.6
دول آسيوية أخرى %	3.5	2.7	2.6	3.2	3.3
الإجمالي %	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0

المصدر:

Handbook of International Trade and Development Statistics 1994. United Nations. New York and Geneva. 1995. P. 108-117.

Handbook of International Trade and Development Statistics 1997.

إن لوحة التوزيع الجغرافي للصادرات تؤكد بأن تونس من جانب والدول النامية الأخرى أو الدول التي تقف على حافة الانتقال إلى خانة الدول الصناعية المتقدمة أو شبه المتقدمة لم تبذل الجهود الكافية في البحث عن مجالات جديدة لتطوير التعاون التجاري في ما بينها. وينطبق هذا على الكثير من بلدان آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية التي يفترض أن لا تكون في ما بينها علاقات تعاون سياسي فحسب, بل وتعاون وتنسيق اقتصادي وفني ومالي واجتماعي وثقافي في آن واحد. وينطبق هذا الأمر على علاقات التعاون بين تونس وبقية الأقطار العربية. فالتجارة الخارجية بين الأقطار العربية, التي يطلق عليها التقرير الاقتصادي العربي الموحد ب "التجارة البينية", لم تقدم نموذجا إيجابيا ومتقدما للتعاون الاقتصادي مع بلدان العالم الثالث, إذ كانت ضعيفة وغير مستقرة. ويشمل الأمر هنا الصادرات والواردات على حد سواء. فالمعلومات المتوفرة تشير إلى إن قيمة صادرات تونس إلى جميع الدول العربية, بما فيها

بقية الدول المغاربية, قد ارتفعت من 296.5 مليون دولار أمريكي في عام 1989 إلى 543.9 مليون دولار في عام 1992 ثم تراجعت مرة أخرى وبلغت 381.0 مليون دولار في عام 1994. وبعد عامين ارتفعت من جديد لتصل في عام 1995 إلى 497 مليون دولار لتنخفض في عام 1996 إلى 420 مليون دولار أمريكي[32]. ولم يكن حال الواردات التونسية أو الصادرات العربية إلى تونس بأفضل من ذلك. فقد بلغت واردات تونس من جميع الدول العربية 381 مليون دولار أمريكي في عام 1989 وارتفعت إلى 405.3 مليون دولار في عام 1990, ثم تراجعت ثانية في عام 1992 إلى 369 مليون دولار. وواصل هذا التدهور في عام 1993 فوصل المبلغ إلى 205 مليون دولار, ثم عاد وأرتفع في عام 1995 إلى 595 مليون دولار لينخفض مجددا, وفق الأرقام الأولية المتوفرة, إلى 572 مليون دولار أمريكي في عام 1996. وإذا أخذ الإنسان عام 1989 سنة أساس (100) لمعرفة وجهة تطور التبادل التجاري بين تونس وبقية الدول العربية لوجد أمامه اللوحة المتذبذبة التالية:

جدول رقم 39

تطور التبادل التجاري بين تونس وبقية البلدان العربية

للفترة 1989-1996

السنة	مليون دولار أمريكي			الأرقام القياسية 1980 =100	
	الصادرات	الواردات	الميزان التجاري	الصادرات	الواردات
1989	296.5	381.6	- 85.1	100.00	100.00
1990	368.1	405.3	- 37.2	124.1	106.2
1991	404	368	36.0	136.3	96.5
1992	396	369	27.0	133.6	96.7
1993	345	205	140.0	116.4	53.7
1994	353	304	49.0	119.1	79.7
1995	497	595	98.0	167.6	130.2
1996	420	572	- 152.0	141.7	149.9

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد 1994 و1997, ص 321 وص 330.

وبغض النظر عن طبيعة التبادل التجاري القائم بين تونس وبقية الدول العربية فأن الجدول أعلاه يشير إلى عدد من السمات التي يتميز بها التبادل التجاري بين تونس وبين بقية البلدان النامية. وأبرزها:

[32] التقرير الاقتصادي العربي الموحد 1994 و1997. ص 321 وص 330 على التوالي.

- التذبذب الشديد من سنة إلى أخرى في قيم الصادرات والواردات, أي غياب الاستقرار في العلاقات التجارية الدولية مع هذه المجموعة من البلدان؛
- ضآلة حجم التبادل التجاري بين تونس و21 دولة عربية أخرى أعضاء في الأمم المتحدة. ففي ضوء الأرقام التي وردت في التقرير الاقتصادي العربي الموحد, فأن نسبة الصادرات التونسية إلى الدول العربية بلغت 8.02 % في عام 1989, وارتفعت في عام 1996 إلى 10.36 % من إجمالي صادراتها الخارجية. كما أن صادرات تونس شكلت نسبة مقدارها 0.24 % في عام 1989, وارتفعت إلى 3.07 % في عام 1996 من إجمال الصادرات العربية لهاتين السنتين. أما الواردات التونسية من الأقطار العربية فقد كونت نسبة قدرها 8.30 % في عام 1989 و7.38 % في عام 1996 من إجمال واردات تونس. كما إنها شكلت نسبة قدرها 4.07 % و3.85 % في عامي 1989 و1996 على التوالي في إجمالي الواردات العربية البينية.
- وأظهر الميزان التجاري التونسي في مجال التبادل التجاري مع الدول العربية وفرة متزايدة بين سنة 1991 و1995 وأن كانت هذه الوفرة غير مستقرة, حيث بلغت أقصاها في عام 1993 (140 مليون دولار أمريكي), ولكن عاد الميزان التجاري إلى حالة العجز ثانية حيث بلغ في علاقته مع الدول العربية في عام 1996 إلى 152 مليون دولار أمريكي. وهذا العجز يعادل نسبة قدرها 6.81 % من إجمالي العجز في الميزان التجاري التونسي.

ومن الجدير بالإشارة إلى أن العلاقة بين الصادرات والناتج المحلي الإجمالي في تونس قد تطورت خلال الفترة الواقعة بين 1981 و1996 على النحو الآتي:

جدول رقم 40

مشاركة الصادرات في تكوين الناتج المحلي الإجمالي في تونس

السنة	قيمة الصادرات مليون $ أمريكي	قيمة الناتج المحلي الإجمالي مليون $ أمريكي	نسبة الصادرات إلى إجمالي الناتج المحلي %
1980	2200	8667	25.4
1985	1800	8282	21.7
1990	3515	12314	28.5
1991	3696	13010	28.4
1992	4014	15497	25.9
1993	3746	14609	25.6
1994	4643	15609	29.7
1995	5469	17987	30.4
1996	5519	19571	28.2

قارن: احتسبت النسب في ضوء الأرقام الواردة في الجداول السابقة الخاصة بالصادرات والواردات وإجمالي الناتج المحلي في تونس..

وعند المقارنة بين مستوى مساهمة الصادرات في تكوين الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترات المختلفة سنجد أن هناك تزايدا مستمرا في دور الصادرات في تكوين الناتج المحلي الإجمالي, وبمعنى معين أن الصناعات المقامة في تونس قد وضعت لتأمين زيادة في دورها التصديري. ومع أهمية هذا الدور فأن تونس كانت أمام حقيقة احتياجها إلى مزيد من الواردات السلعية الصناعية والمواد الأولية وكذلك لاستيراد المحاصيل الزراعية ذات الضرورة القصوى لمعيشة جميع السكان, ونعني به الحبوب بأنواعها المختلفة حيث عجزت الزراعة عن إشباع نسبة مهمة من حاجة السوق لتلك الحبوب.

قطاع السياحة

تشير المعلومات المتوفرة إلى أن توسعا كبيرا و مستمرا عرفه قطاع الخدمات في تونس خلال السنوات العشرين المنصرمة, كما احتل في السنوات الأخيرة مكانة متميزة في مدى مساهمته في تكوين الناتج المحلي الإجمالي وكذلك في الأنفاق عليه. ويلعب قطاع السياحة دورا مهما وبارزا في قطاع الخدمات, الذي يشتمل بدوره على نشاطات اجتماعية وثقافية وإنتاجية عديدة, ويشارك في تكوين نسبة مهمة ومتزايدة في إيرادات قطاع الخدمات السنوية. ويمارس قطاع السياحة تأثيرا مباشرا ومهما على نشاط قطاعات اقتصادية أخرى مثل بناء وتشغيل الفنادق وفتح المزيد من طرق المواصلات ومرافق النقل والاتصالات, وبشكل خاص مجالات البريد والبرق والهاتف والمعلوماتية, وكذلك فروع الفندقة والمطاعم والمقاهي والملاهي السياحية الليلية ومحلات تنظيف الملابس ونقل القمامة, إضافة إلى تنشيطه لقطاع الصناعات الحرفية التقليدية ذات التقاليد العريقة في تونس. ويساهم قطاع السياحة في توفير السياح للمراكز الحضارية القديمة والآثار ذات البعد التاريخي في تونس وتوفير الأموال المناسبة لصيانة هذه المراكز والحفاظ عليها. ويمارس قطاع السياحة بصورة مباشرة أو غير مباشرة دورا مهما في تشغيل عدد مهم ومتزايد من الأيدي العاملة ويمتص عددا غير قليل من العاطلين عن العمل, كما يوفر العملة الصعبة لميزان المدفوعات. إن الانتعاش الجاري في قطاع السياحة التونسية يعود لعوامل عديدة يمكن بلورتها في النقاط التالية:

- الاهتمام الكبير الذي أولته الدولة التونسية بعد الاستقلال مباشرة وبذلت جهودا حثيثة على تشجيع السياحة وتنشيط القطاع الخاص والحكومي لهذا الغرض؛
- امتلاك تونس ساحلا بحريا جميلا ومتنوعا في طبيعته, يمتد 1300 كم ويوفر للسائحين إمكانيات غير قليلة للاستجمام واللهو والتمتع بالسباحة ومناظر الطبيعة ومكافحة أمراض الروماتيزم والعظام عموما؛
- وتوفر تونس مناطق صحراوية ذات إغراء خاص للسياح الأجانب, سواء بطريقة عيش سكان البادية, أم بالنسبة لأساليب البناء والعمارة الصحراوية التي تميز دور السكن فيها, أم بالنسبة للتقاليد والعادات البدوية التي ما تزال قائمة حتى الآن, إضافة إلى الطبيعة الصحراوية الخلابة وحركة الرمال؛
- الحضارة العريقة التي تميز دول المغرب العربي, ومنها تونس, سواء في الفترة التي سبقت التاريخ الإسلامي أم التي أعقبت تلك الفترة والتي تجد تعبيرها في الآثار المعمارية التي ما تزال قائمة أم في جوامعها المدرسية المعروفة على نطاق واسع, مثل جامع الزيتونة التاريخي الشهير دوليا في تونس العاصمة أم الآثار القديمة في سفاقس وفي غيرها من المدن؛
- وتوفر تونس إمكانية السياحة بتكاليف مناسبة تسمح لعدد غير قليل من الراغبين في السياحة من متوسطي الدخل في أوروبا إلى زيارة تونس والتمتع فيها, كما توفر للميسورين من العرب والأوروبيين أو البلدان الأخرى إمكانيات اللهو والتمتع البذخي فيها أيضا؛

- وتتوفر في تونس مجموعة مهمة من المرافق السياحية والهياكل الارتكازية الضرورية التي يحتاجها السياح عموما والأوروبيون منهم بشكل خاص. وهي متهيئة لاستقبال السياح بأعداد كبيرة نسبيا وتتطور من سنة بعد أخرى من حيث الكم والنوع؛
- وتبذل الحكومة التونسية جهودا استثنائية لتأمين نسبة مناسبة من الضمانات الأمنية التي تسمح للسياح بقبول السفر إلى تونس بعيدا عن المشكلات التي تواجه السياح في بلدان أخرى مثل مصر والجزائر في الوقت الحاضر, وبشكل خاص موضوع العنف وتعريض أرواح السياح إلى الخطر.

ومن الجدير بالإشارة إلى إن المستثمرين في القطاع الخاص المحلي والأجنبي يبدون اهتماما خاصا بزيادة توظيفاتهم المالية في قطاع السياحة والمرافق المرتبطة به لأسباب مهمة تتبلور في النقاط التالية:

1. احتلال قطاع السياحة مكانة خاصة في سياسة الدولة التونسية واستعدادها لتأمين جملة من الضمانات والخدمات التي تساهم في تنشيط هذا القطاع وزيادة دوره في الاقتصاد الوطني؛

2. منح المستثمرين المحليين والأجانب, وبضمنهم المستثمرين العرب, تسهيلات وامتيازات غير قليلة للتوظيف في مجال السياحة والمرافق المرتبطة به, بما فيها الإعفاءات الجمركية والضريبية والسماح لهم بتصدير الأرباح الخ...؛

3. استفادة المستثمرين في القطاع السياحي وكذلك السياح من الخدمات المهمة والكثيرة التي تقدمها الدولة لتنشيط قطاع السياحة, بما فيها النقل السريع والرخيص في السكك الحديد وتوفر وسائط النقل الأخرى الرخيصة والخدمات البريدية والهاتفية الميسرة والضمانات الأمنية؛

4. رخص الأيدي العاملة في تونس بسبب الاختلال النسبي القائم بين عرض قوة العمل والطلب عليها لصالح زيادة في العرض وضعف في الطلب, والمرونة العالية الممنوحة للمستثمرين بخصوص شروط الاستخدام والتشغيل والتسريح والرواتب والأجور وساعات وأوقات العمل والتي يتقاطع بعضها مع الحقوق النقابية للعمال والتي يفترض أن تحميها قوانين العمل المحلية والعربية والدولية؛

وفي ضوء ذلك يلاحظ الإنسان بروز عدد من الاتجاهات الأساسية في نشاط قطاع السياحة التونسية, منها:

- زيادة ملموسة ومستمرة في حجم الاستثمارات الرأسمالية في قطاع السياحة؛
- زيادة عدد الفنادق من مختلف الدرجات (التنوع في عدد النجوم) التي في مقدورها استقبال عدد متزايد من السياح سنويا وتوزيعها بشكل مناسب على مختلف المناطق السياحية؛
- زيادة عدد العاملين في القطاع السياحي, وبشكل خاص في مجال الخدمات الفندقية والمطاعم والمقاهي أو في المجالات الأخرى التي تأثرت بصورة غير مباشرة بنمو قطاع السياحة. وهذا يعني تحسن مستوى حياة ومعيشة عدد غير قليل من العوائل؛
- ارتفاع ملموس في إيرادات السياحة السنوية وتحسن مكانتها في إجمالي الخدمات والدخل وفي إجمالي الناتج المحلي الإجمالي بسبب الارتفاع المستمر في عدد السياح خلال السنوات العشر الأخيرة؛

- المشاركة في زيادة السيولة النقدية في الأسواق المحلية, وتقليص العجز الناجم عن الميزان التجاري في ميزان المدفوعات التونسي ومساهمة إيرادات هذا القطاع في تقليص نسبي للمديونية الخارجية والداخلية التي تعاني منهما البلاد؛
- الدور الإيجابي الذي تلعبه السياحة في تنشيط عملية الاحتكاك مع السياح القادمين من مختلف أصقاع العالم ومن مجتمعات ذات تقاليد وعادات وسلوكيات متباينة, ومن مستويات اقتصادية وطبقية متباينة أو حتى تحمل وجهات نظر فكرية وسياسية وعقائد دينية مختلفة. ومثل هذا الاحتكاك ينمي في المجتمع عدم الخوف من الآخرين, أي الأجانب أو مِن مَن يسمّون أحيانا كثيرة "بالغرباء", وتنامي روح التسامح والود بين السكان. إنها عملية تفاعل حضارية مهمة جدا ولها آثارها الإيجابية الكبيرة على المجتمع وعلى الفرد بصورة مباشرة وغير مباشرة.
- ولا شك في أن للسياحة دور سلبي أيضا على البيئة بشكل خاص, أن لم تكن سياسة الدولة موجهة لتجنب عوامل تلوث البيئة أو تخريب المناطق الطبيعية أو قلع أشجار الغابات وتحويلها إلى مناطق سكنية وسياحية. ويفترض أن تتخذ الكثير من الإجراءات لتقليص الآثار السلبية التي لا مندوحة من حصولها عند توسع السياحة, ومنها مثلا الصيانة المستمرة للمواقع الأثرية وحمايتها من الخراب بسبب كثرة السياح الراغبين في زيارة تلك المواقع, أو تأمين مستمر لنقل النفايات والقمامة وإيجاد السبل المناسبة والحديثة للتخلص منها بعيدا عن مزيد من تلوث البيئة, والحفاظ على نظافة المدن والقرى أو الأرياف التونسية التي لا تتمتع كلها بالنظافة الضرورية التي تساعد على جلب السياح إليها.
- ولا شك في أن مظاهر الفقر والحرمان التي تبدو على وجوه وسلوك مجموعة غير قليلة من الناس بحاجة إلى معالجة جادة لا باتجاه تغطيتها عن أعين السياح والتستر عليها, بل بمعالجة مشكلات الفجوة المتسعة بين الأغنياء والفقراء وبروز ظواهر فقر مدقع تدفع إلى التسول أو لبروز سلبيات اجتماعية أخرى.

وعند استعراض ما تحقق في هذا المجال لا بد من تأكيد حقيقة أن الدولة التونسية قد أدركت منذ البداية بأن تونس يمكنها أن تكون دولة سياحية متقدمة من جانب, وأن السياحة في مقدورها أن تشارك في تنمية وتطوير الاقتصاد والمجتمع في تونس. وساهمت هذه النظرة المتفتحة للسياحة منذ البدء في توجيه استثمارات كبيرة لهذا القطاع, وكان لها مردود إيجابي وسريع نسبيا على الاقتصاد الوطني. ففي الفترة الواقعة بين 1962-1981 انسابت استثمارات مالية إلى قطاع السياحة بلغت 314,17 مليون دينار تونسي وفق الأسعار الجارية[33], أو ما يعادل 15,7 مليون دينار تونسي سنويا. وساهمت هذه التوظيفات على امتداد تلك الفترة في خلق 30000 وظيفة عمل وشاركت في إقامة المزيد من منشآت استقبال السياح. وكان لهذا الواقع دوره في زيادة عدد السياح القادمين إلى تونس بين عامي 1962

[33] Abed, Faouzi. Die sozio-oekonomische Entwicklung Tunesiens im Rahmen der internationalen Arbeitsteilung und Exportdiversifizierung unter besonderer Berueecksichtigung des International-Subcontacting. Studienverlag Dr. N. Brockmeyer Bochum. 1985. S. 216. قارن:

و1981 من 53000 سائح إلى أكثر من 2000000 سائح, رغم التوترات السياسية التي صاحبت الفترة الواقعة بين 1978-1981. وفي ضوء ذلك ارتفع الدخل السنوي المتأتي من قطاع السياحة بصورة ملموسة ومهمة. فبعد أن بلغ في عام 1962 ما يقرب من 1,9 مليون دينار تونسي, ارتفع في عام 1969 إلى 26,1 مليون دينار تونسي وإلى 126,9 مليون دينار تونسي في عام 1976 , ثم إلى 306,0 مليون دينار تونسي في عام 1981. وكان القسم الأكبر من السياح يأتي من بلدان شمال أفريقيا وبعض الدول العربية الأخرى ومن أوروبا, وبشكل خاص من فرنسا وألمانيا وبريطانيا العظمى.

ولكن قطاع السياحة حقق قفزته النوعية في سنوات العقد التاسع والعقد الأخير من القرن العشرين. فالمعطيات التالية تؤكد حقيقة النمو الحاصل في مختلف مؤشرات قطاع السياحة التونسي وتنامي وتنوع عدد السياح القادمين إلى تونس من مختلف قارات وبلدان العالم.

جدول رقم 41

تطور عدد السياح وتوزيعهم الجغرافي بالنسبة المئوية

	عدد السياح	التوزيع النسبي لعدد السياح %					
السنة	نسمة	دول عربية	بقية آسيا	بقية أفريقيا	أوروبا	أمريكا وكندا	الاقيانوس
1990	3203787	44.5	0.1	0.3	53.4	0.4	1.4
1991	3224015	64.6	0.1	0.2	34.6	1.2	1.2
1992	3539950	46.3	0.1	0.3	52.2	0.4	0.7
1993	3655698	38.8	0.1	0.3	59.1	0.6	1.2
1994	3855546	35.3	0.1	0.4	62.7	0.6	0.1
1995	4119000	* 39.8	** -	-	44.5	0.5	-
1996	3884000	* 31.7	-	-	49.3	0.7	-

المصدر: 1) النشرة الإحصائية للسياحة في دول الوطن العربي. جامعة الدول العربية. الأمانة العامة. القاهرة. العدد الأول/ 1996. ص 13.

Laenderreport:Tunesien-Wirtschaftstrends zur Jahresmitte 1998. Bundesstelle fuer Aussenhandels-information (bfai). S. 40.

Laenderreport:Tunesien-Wirtschaftstrends yum Jahreswechsel 1995/1996. Von Max-Helmut Semich. Maerz 1996, Nr. 4362. Bundesstelle fuer Aussenhandelsinformation (bfai). S. 13.

* تشمل دول شمال أفريقيا, ** (-) لا تتوفر أرقام حولها.

ويبدو واضحا أن الدول العربية والدول الأوروبية قد تناوبتا احتلال الموقعين الأول والثاني خلال السنوات المذكورة. إلا أن زيادة مستمرة من الناحيتين العددية والنسبة برزت منذ عام 1992 لصالح أوروبا في حين احتلت الدول الأخرى من مختلف القارات نسباً ضئيلة جدا في إجمالي عدد السياح. كما كان عدد السياح القادمين من كل من فرنسا وألمانيا الاتحادية إلى تونس يشكلون نسبة مهمة من إجمالي سياح الدول الأوروبية. والأرقام المتوفرة عن عام 1997 حتى شهر حزيران/يونيو-تموز/يوليو تشير إلى أن عدد السياح بلغ 2.291 ألف سائح, والذي يقارب عدد السياح الذين قدموا إلى تونس في منتصف عام 1996 حيث بلغ 2.195 ألف سائح.

وقد ساعدت السياسة التي انتهجتها الحكومة التونسية والإجراءات التي اتخذتها منذ سنوات لتنشيط حركة بناء الفنادق والمطاعم والمرافق السياحية وزيادة عدد الغرف والأسرة لاستقبال المزيد من السياح على هذا النمو في عدد السياح العرب والأجانب. وكان مهما أيضا أن لا ينصب الاهتمام على فنادق الدرجة الأولى والثانية, بل تأمين التنوع من حيث عدد النجوم أو مستويات تلك الفنادق السياحية, ثم التوزيع العقلاني لها على مختلف المناطق السياحية في تونس. ففي عام 1990 كان هناك 508 فندقا تشتمل على 58267 غرفة و18146 سريرا. وارتفع هذا العدد في عام 1994 مثلا ليصل إلى 583 فندقا مجهزة ب 76466 غرفة و30105 سريرا. وعند إجراء مقارنة بين عام 1990 و1994 بالأرقام القياسية (عام 1990 = 100) فأن الرقم القياسي لعام 1994 بالنسبة للفنادق قد ارتفع إلى 114.76, كما ارتفع بالنسبة للغرف إلى 131.2, وبالنسبة لعدد الأسرة إلى 165.9 سريرا.

وكانت الاستثمارات التي وجهت لهذا القطاع قد بلغت خلال السنوات الست المنصرمة بالنسبة للقطاعين الخاص المحلي والأجنبي كما يلي:

جدول رقم 42

تطور الاستثمارات الجديدة والعائدات السنوية في القطاع السياحي

السنة	الاستثمارات/ ألف $	العائدات/ مليون$
1990	141935	989
1991	144676	730
1992	239975	894
1993	340017	1160
1994	غ.م.	1356

المصدر: النشرة الإحصائية للسياحة في دول الوطن العربي. جامعة الدول العربية. الأمانة العامة. القاهرة. العدد الأول/ 1996. ص 169-178.

ومنه يبدو أن مبالغ مهمة قد وجهت إلى هذا القطاع خلال السنوات المنصرمة, علما بأن الحكومة لم تستثمر بصورة فعالة كل الإمكانيات المتوفرة. ولهذا يمكن القول بأن هناك ما تزال إمكانيات كبيرة يمكن توجيهها لهذا القطاع الآن وفي المستقبل. وقد حققت هذه الزيادة في التوظيفات والارتفاع في عدد السياح عائدات سنوية كبيرة ومتزايدة من

سنة لأخرى. وفي ضوء ذلك ارتفعت نسبة مشاركة هذا القطاع في إجمالي الخدمات والدخل في ميزان المدفوعات التونسي من 52 % في عام 1990 إلى 54 % في عام 1994, كما تحسن موقع القطاع السياحي بالمقارنة مع الواردات السلعية. فبعد أن كانت هذه العائدات تعادل 27 % من إجمالي الواردات السلعية ارتفعت لتصل إلى 30 % في عام 1993 ثم انخفضت إلى 28 % في عام 1994. وحسب المعلومات المتوفرة فقد تطورت إيرادات تونس من السياحة خلال الفترة الواقعة بين 1993-1996 على النحو الآتي:

جدول رقم 43

إيرادات تونس من قطاع السياحة خلال الفترة 1993-1996

بملايين الدولارات الأمريكية

السنة	1993	1994	1995	1996
المبلغ	1.108	1.135	1.398	1.496

Quelle: Vergl.: 1- Laenderreport:Tunesien-Wirtschaftstrends zur Jahresmitte 1998. Bundesstelle fuer Aussenhandelsinformation (bfai). S. 40. -
Laenderreport:Tunesien-Wirtschaftstrends yum Jahreswechsel 1995/1996. Von Max-Helmut Semich. Maerz 1996, Nr. 4362. Bundesstelle fuer Aussenhandelsinformation (bfai). S. 13.

التقرير الاقتصادي العربي الموحد 1997. مصدر سابق. استخدم لأغراض تحويل الدينار التونسي إلى الدولار الأمريكي حسب أسعار الصرف المنشورة في التقرير على الصفحة 349.

ومنه يتبين المستوى الذي قطعته تونس في قطاع السياحة. فخلال أربع سنوات ارتفعت الإيرادات من 100 في عام 1993 إلى أكثر بقليل من 135, علما بأن هناك إمكانيات غير قليلة لم تستثمر حتى الآن والتي يمكن أن تساهم في تشغيل المزيد من العمال العاطلين حاليا عن العمل وتوفير موارد مالية لمزيد من الاستثمارات في مختلف القطاعات الاقتصادية, إضافة إلى الاحتكاك بمواطني البلدان الأخرى. والمشكلة التي لا بد من التفكير الجدي بشأنها تبقى تدور حول العلاقة بين السياحة والبيئة التونسية وسبل تقليص الآثار السلبية لعمليات التلوث الجارية ومنع تفاقمها ومواجهتها بإجراءات عملية والاستفادة من الخبرة العالمية بهذا الصدد.

وتحتاج تونس, كما هو الحال مع المغرب, إلى تطوير قطاع السياحة بعدة اتجاهات مهمة هي:

- العمل من أجل الوصول إلى مناطق لم تصل إليها بشكل مناسب من قبل, وبشكل خاص القارة الأمريكية واستراليا, إضافة إلى الكثير من بلدان العالم الثالث لضمان المزيد من السياح, وكذلك الانتباه إلى احتمال تقلص عدد السياح الأوروبيين بسبب الإشكاليات الاقتصادية التي تعاني منها العديد من دول الاتحاد الأوروبي, وخاصة البطالة وتقلص مدخولات فئات واسعة من السكان, إضافة إلى المزاحمة المتفاقمة القائمة بين البلدان التي تستقبل السياح؛

- تأمين المزيد من الكوادر المتوسطة والواعية لأهمية السياحة ومستوعبة لاهتمامات السياح لتوفير أفضل الخدمات السياحية, مع بذل المزيد من العناية بنظافة المناطق السياحية وطرق السياحة باعتبارها ذات تأثير مباشر على تنمية السياحة وزيادة عدد السياح؛
- إن الحفاظ على أمن وسلامة السياح تحتل مكانة مهمة في إجراءات الدولة التونسية, إضافة إلى الموقف العلماني الذي يسود المجتمع وسياسة الدولة التونسية في هذا الصدد. وهي ظاهرة إيجابية وذات تأثير فعال على تطوير السياحة وزيادة عدد الراغبين في زيارة تونس. إلا أن هذه الوجهة السليمة يفترض أن تتناغم مع سيادة الحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان في تونس أيضا. فالسائح إلى تونس خلال السنوات العشر الأخيرة يتحدث عن الأمن, ولكنه ينقل صورة أخرى عن الديمقراطية وحقوق الإنسان من خلال احتكاكه بالمجتمع التونسي. إن غياب الديمقراطية والمصادرة المتنوعة لحقوق الإنسان تساهم على المدى الطويل في تعريض الأمن والاستقرار لمصاعب جديدة, كما تقود إلى غياب الحماية للسياح, خاصة إذا عجزت الدولة عن إيجاد حلول عملية للمشكلات الاجتماعية والسياسية التي تواجه البلاد.

الميزانية الاعتيادية الحكومية في تونس

سجلت الميزانية الاعتيادية الحكومية في تونس (ميزانية الإيرادات والنفقات الحكومية السنوية) خلال الفترة الواقعة بين 1980-1996 عجزا مستمرا غير منقطع, رغم تذبذب هذا العجز صعودا أو هبوطا. ولم تكن هذه الظاهرة إيجابية رغم إنها عامة ودائمة في سائر ميزانيات بلدان العالم الثالث التي لا تمتلك موارد أولية إستراتيجية بكميات كبيرة, حيث تجري محاولات إلى سد هذا العجز من خلال الاقتراض الخارجي أو الداخلي. وإلقاء نظرة على الميزانية الحكومية لفترة مناسبة تمنح القارئ رؤية واضحة حول مصادر إيرادات واتجاهات نفقات الدولة التونسية وسياساتها الاقتصادية والاجتماعية والإدارية. والجدول رقم 40 يمكنه أن يكشف عن مضامين السياسات الحكومية في مختلف المجالات.

جدول رقم 44

تطور إيرادات ونفقات الميزانية الحكومية خلال الفترة الواقعة بين 1981-1996

السنة	الإيرادات/ مليون $ أمريكي	نسبتها إلى إجمالي الناتج المحلي %	النفقات / مليون $ أمريكي	نسبتها إلى إجمالي الناتج المحلي %	الرصيد/ مليون $ العجز أو الفائض
1981	2703	32.10	2916	34.60	- 860
1985	2772	34.50	3401	41.10	- 629
1990	3441	37.42	3917	42.60	- 476
1991	3431	26.37	4202	32.30	- 771
1992	4155	26.81	4640	29.94	- 485
1993	4035	27.62	4506	30.84	- 470
1994	4310	27.58	4712	30.16	- 402
1995	4730	26.30	5491	30.53	- 761
*1996	5379	27.48	5774	29.50	- 396

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد للسنوات 1988, 1991, 1993 و1997. مصدر سابق. ص292-295, ص 433-435 و ص 309-311 . * أرقام أولية.

وعند التدقيق في أرقام الميزانية الحكومية يمكن الخروج بالملاحظات العامة التالية:

- كانت المشاريع المقترحة للميزانيات الحكومية قد وضعت وهي تتضمن بالأساس عجزا في باب الإيرادات في مقابل مشاريع النفقات المحتملة. وكان العجز السنوي متذبذبا من سنة إلى أخرى زيادة أو نقصانا؛

- وقد تسبب هذا العجز المتواصل في الميزانية الحكومية السنوية إلى اعتماد الحكومة سياسة الاقتراض الداخلي لتغطية العجز من خلال إصدار أذونات الخزانة والاقتراض من المصارف المحلية, كما كانت في أحيان غير قليلة تلجأ إلى المناقلة بين أبواب الميزانية المختلفة وفق واقع الصرف الجاري؛
- وجاء العجز الفعلي في الميزانية الحكومية نتيجة النفقات الإضافية التي فرضت على الميزانية, بسبب تسديد أقساط الديون الخارجية والفوائد المترتبة عليها إلى الدائنين والتي كانت وما تزال في تزايد مستمر؛
- كما كانت القروض الداخلية, مثلما عليه الحال في كل من المغرب والجزائر, قد تسببت في زيادة نفقات الدولة بسبب الفوائد العالية التي يتطلب دفعها والتي أنهكت الاقتصاد الوطني وخزينة الدولة.
- إن هذه الاتجاهات في سياسة الميزانية جاءت على حساب بنية الإنفاق للناتج المحلي الإجمالي, إذ إنها كانت تلتهم نسبة أكبر مما خطط لها من جهة, وجاءت أيضا على حساب الخدمات الاجتماعية التي قدمت للسكان من جهة ثانية, كما أضرت بخطة التنمية الوطنية والتثمير الإنتاجي وقلصت من الموارد المخصصة لها عمليا من جهة ثالثة.

ويمكن أن تتوضح هذه الصورة من خلال الإطلاع على واقع الإنفاق الحكومي العام لعدد من السنوات باعتبارها نموذجا لسياسة الدولة التونسية في هذا الشأن والتي لا تختلف عن بقية سنوات الفترة.

جدول رقم 45

أبواب الإنفاق العام في الميزانية الحكومية (الاعتيادية)

التفاصيل	1981		1990		1995	
ملايين الدولارات الأمريكية	المبلغ	النسبة	المبلغ	النسبة	المبلغ $	النسبة
نفقات الخدمات العامة	393.7	13.5	340.7	9.9	543.6	9.9
نفقات الدفاع والأمن	361.6	12.4	612.5	17.8	977.4	17.8
نفقات الخدمات الاجتماعية	1315.1	45.1	1290.4	37.5	2059.1	37.5
نفقات الشؤون الاقتصادية	793.1	27.2	984.1	28.6	1570.4	28.6
نفقات أخرى	52.5	1.8	213.3	6.2	340.4	6.2
المجموع	2916.0	100.0	3441.0	100.0	5491.0	100.0

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد للسنوات 1988, 1991, 1993 و1997. مصدر سابق. ص292-295, ص 433-435 و ص 309-311.

وعند إلقاء نظرة على فقرات التبويب الوظيفي لنفقات الميزانية الحكومية ابتداء من عام 1981 حتى عام 1996 يمكن تسجيل الملاحظات التالية:

• كانت الحكومة التونسية وابتداء من عام 1988 حتى عام 1996, ويبدو أنها ما تزال كذلك حتى بعد عام 1996, قد انتهجت سياسة توزيع نفقات الدولة بنسب ثابتة لا تتغير بالنسبة لكل باب من أبواب الميزانية الاعتيادية. ففي سنوات الفترة المنصرمة وابتداء من عام 1988 كانت حصة الخدمات العامة تحدد بنسبة قدرها 9.88 %, ونفقات الدفاع والأمن بنسبة 17.8 %, ونفقات الخدمات الاجتماعية بنسبة 37.5 %, ونفقات الشؤون الاقتصادية بنسبة 28.6 % من إجمالي الميزانية الاعتيادية. وكانت حصة النفقات الأخرى تبلغ 6.2 % على الدوام أيضا. ولا يمكن حقا القبول بمثل هذا التوزيع الشكلي الذي يتنافى مع حقائق الأوضاع السائدة في بلدان العالم الثالث ومنها تونس. وهي لا تنسجم مع التغيرات المحتملة في مختلف النشاطات الاقتصادية والاجتماعية التي تتطلب تغييرا في النفقات أيضا لتأمين التنسيق والتوازن المنشودين في مجمل العملية الاقتصادية والاجتماعية. فوضع نسب ثابتة لتوزيع النفقات لا تعتبر سياسة جامدة فحسب, بل ومخالفة لمنطق الأشياء وواقع الحياة المتغيرة وطبيعة المهمات. وعند الإصرار على هذه النسب الثابتة ستلجأ الدولة إلى ممارسة عملية نقل الموارد بين الأبواب دون أن تعلن عن ذلك رسميا, وهي السياسة التي تمارسها أغلب بلدان العالم الثالث. وهذه الحقيقة يجدها الإنسان في سياسة الحكومة التونسية أيضا, إذ كانت تقوم بالمناقلة بين الأبواب كما تشاء دون أن ينعكس ذلك على الحسابات النهائية التي تصدر في الكتب الإحصائية السنوية ودون أن تتعرض لمراقبة ومحاسبة المؤسسات الدستورية في البلاد.

• وفي ضوء هذه الحقيقة فأن النسب في هذا المجال لا تلعب أي دور واقعي في الكشف عن أسس توزيع إيرادات الدولة على أبواب الإنفاق الحكومية ولا على معرفة التغيرات العملية الحاصلة في الإنفاق الحكومي. أما الأرقام المطلقة التي استندت إلى تلك النسب الحكومية الإلزامية من الناحية الشكلية على الأقل, فأنها تشير إلى تزايد في جميع تلك الأبواب, إذ إنها كانت وستبقى مرتبطة بالزيادة المطلقة الحاصلة في إجمالي إيرادات ميزانية الدولة الاعتيادية المخصصة لأغراض الإنفاق الحكومي.

• ومن الملفت للانتباه إن ميزانية الدفاع والأمن قد احتلت مكانة متقدمة من حصة الإنفاق الحكومي والتي بلغت رسميا 17.8 %. وهذا يعني إنها شكلت نسبة قدرها 4.97 % و5.43 % في عامي 1990 و1995 على التوالي, كما إنها بلغت في عام 1996 حوالي 5.24 % من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي, وهي نسبة عالية جدا بالنسبة إلى ظروف بلد مثل تونس يحتاج إلى الموارد المالية لتنمية قطاعاته الإنتاجية.

• وفي الوقت الذي قلصت الدولة كثيرا من دورها الاقتصادي فأن إنفاقها على الشؤون الاقتصادية شكل نسبة مهمة من إجمالي النفقات السنوية للحكومة, إذ بلغت في جميع تلك السنوات نسبة قدرها 28.6 % أو ما يعادل 7.99 % و8.73 % من إجمالي الناتج المحلي في عامي 1990 و1995 على التوالي.

• والملاحظ إن الدولة التونسية قد وجهت من الناحية الرسمية نسبة مهمة من إيراداتها السنوية للإنفاق على الشؤون الاجتماعية حيث بلغت نسبتها 37.5 % باستمرار, أي ما يعادل 10.48 % و11.45 % من إجمالي الناتج المحلي في عامي 1990 و1995 على التوالي.

- ولم تكن حصة الخدمات العامة التي ترتبط بالإدارة الحكومية والنشاط الحكومي قليلة, إذ إنها احتلت ما يقرب من 10 % من إجمالي النفقات الحكومية ونسبة مهمة من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي. والمبالغ المصروفة على الإدارة الحكومية آخذة بالتزايد بسبب التوسع في أجهزة الدولة الإدارية والمحلية والتي تنعكس بصيغة ما في زيادة النفقات المطلقة فيها في حين تبقى النسبة ثابتة في جميع السنوات. وهي سياسة قصيرة النظر كانت تهدف إلى امتصاص البطالة بين المتعلمين والمثقفين, ولكنها أوجدت بطالة مقنعة عالية جدا في أجهزة الدولة المختلفة. ومثل هذه السياسة تستنزف موارد الدولة دون أن تساهم في إغنائها وتخلق مشاكل اقتصادية إضافية. وهي في جانب منها محاولة لتوسيع القاعدة الاجتماعية للنخبة الحاكمة وشد مجموعة كبيرة من مستويات مختلفة من الموظفين والمستخدمين بإيرادات الدولة وسياستها. والمشكلة الفعلية في مثل هذه السياسة تبرز في كون هذه الأجهزة تستنزف جزءا مهما من الدخل الريعي الذي يتحقق في الاقتصاد التونسي, أي الريع المتحقق في قطاع النفط والمواد الأولية الأخرى وفي قطاع السياحة, وما يبقى منه لأغراض التنمية الاقتصادية والبشرية يكون قليلا في كل الأحوال.
- وتحتاج فقرة نفقات الدفاع والأمن الداخلي إلى معالجة خاصة, إذ إنها ترتبط بالواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي القائم في عموم بلدان المنطقة, إذ أن سياسة التسلح وتوسيع القوات العسكرية من جهة, وزيادة قوات الأمن الداخلي وتحديثها من حيث الوسائل والأدوات والأسلحة والنشاط من جهة ثانية, هي إحدى السمات المميزة لدول المنطقة عموما, والتي تجعل من أجهزة الأمن والشرطة دولة داخل دولة.

الإنفاق على الدفاع والأمن الداخلي في الميزانية الحكومية

يقدم تقرير المعهد الدولي لأبحاث التسلح ونزع السلاح والسلم في استوكهولم (SIPRI) حول النفقات العسكرية السنوية في تونس اللوحة التالي:

جدول رقم 46

حول النفقات العسكرية في تونس للفترة 1986-1996

بالأسعار الثابتة لسنة 1990

السنة	النفقات العسكرية	الرقم القياسي 1990=100
1986	249	76.2
1987	226	69.1
1988	306	93.6
1989	327	100.0
1990	327	100.0
1991	331	101.2
1992	317	96.9
1993	332	101.5
1994	332	101.5
1995	280	85.6
* 1996	281	85.9
متوسط الإنفاق السنوي **	300.7	120.8

المصدر: .SIPRI 1997. P. 199 . أرقام أولية. ** متوسط الإنفاق السنوي على الأغراض العسكرية خلال سنوات الفترة 1986 -1996.

ويستدل من هذا الجدول على إن المبالغ المصروفة على الأغراض العسكرية, وبتعبير أدق, على الجيش التونسي كانت بالقياس إلى الدول المجاورة محدودة نسبيا, ولكنها مع ذلك كانت عالية بالقياس إلى بلد مثل تونس كان وما يزال بحاجة إلى مزيد من الموارد المالية لتنمية اقتصادياته وتحسين مستوى معيشة سكانه. بلغ إجمالي الصرف خلال الفترة الواقعة بين 1986-1996 ما يقرب من 3308 مليون دولار أمريكي, أي ما يعادل إنفاقا سنويا متوسطا على الأغراض العسكرية قدره 300.7 مليون دولار أمريكي.

وإذا وافق الإنسان على الأرقام الواردة في باب الإنفاق على أغراض الدفاع والأمن الداخلي في ميزانية الحكومة من جهة, وأتفق على صحة المعلومات الواردة عن إجمالي النفقات العسكرية للدولة التونسية من جهة ثانية, عندها يكون الفارق بين الرقمين أو المبلغين قد وجه إلى أغراض الأمن الداخلي, وهي مبالغ طائلة حقا بالنسبة إلى بلد صغير مثل تونس لا يزيد تعداد سكانه حتى عام 1995 على 9 ملايين نسمة. فصورة الإنفاق الحكومي على أغراض الأمن الداخلي للفترة الواقعة بين 1990 - 1996 كانت كما يوضحها الجدول التالي.

جدول رقم 47

الإنفاق العسكري على الأغراض العسكرية والأمنية

للفترة 1986-1996 (مليون دولار أمريكي)

السنة	إجمالي نفقات الدفاع والأمن الداخلي	إجمالي نفقات الدفاع	نفقات الأمن الداخلي	التناسب بين الأنفاق العسكري والأمني %
1986	625.15	249	376.15	60.17 : 39.83
1987	615.96	226	389.96	63,31 : 36.69
1988	648.97	306	342.97	52.85 : 47.15
1989	599.54	327	272.54	45.46 : 54.54
1990	612.50	327	285.50	46.61 : 53.39
1991	747.12	331	416.12	55.70 : 44.30
1992	738.76	317	421.76	57.09 : 42.91
1993	717.42	332	385.42	53.07 : 46.93
1994	766.32	332	434.32	46.68 : 43.32
1995	977.40	280	697.40	71.35 : 28.65
1996	1.026.60	281	745.60	72.63 : 27.37

المصدر: الأرقام الأساسية عن النفقات التونسية على الأغراض العسكرية مأخوذة من الكتاب السنوي للمعهد الدولي لبحوث التسلح ونزع السلاح والسلم في استوكهولم (SIPRI). مصدر سابق. وأرقام نفقات الدفاع والأمن الداخلي مأخوذة من التقرير الاقتصادي العربي الموحد للسنوات بين 1988-1997. مصدر سابق.

مخطط رقم 9

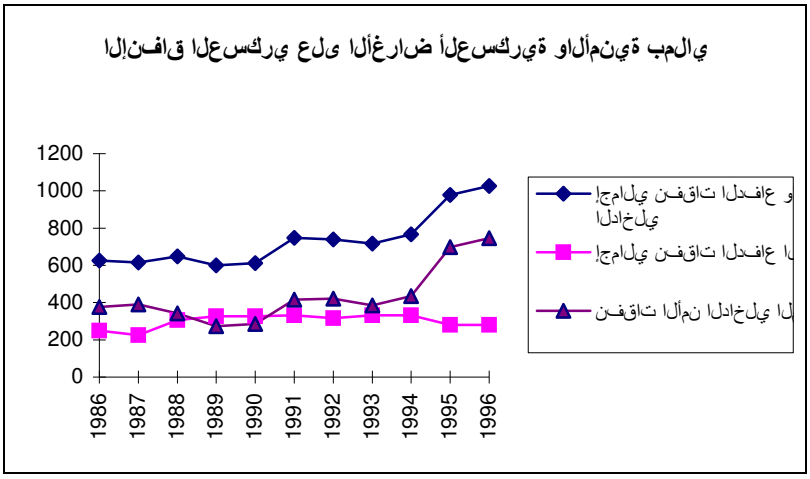

والسؤال الذي يراود الباحث ولا يجد جوابا شافيا له, إذ أن أرقام الميزانية الحكومية لا تكشف عن ذلك, هو: هل وجهت الدولة في تونس مبالغ إضافية لصالح الأغراض العسكرية دون أن تنعكس في باب المصروفات العسكرية وحسبت على أبواب أخرى, كما تفعله أكثر حكومات المنطقة وبلدان العالم الثالث؟ الجواب عند المسؤولين, كما يمكن استخراجه من خلال زيادة وتوسيع البحث في هذا الموضوع المهم.

ماذا يمكن استدلاله من هذا الجدول؟ يستدل منه على مسألتين جوهريتين ترتبطان بقضية الديمقراطية وحقوق الإنسان في حياة الشعب التونسي وهما:

- كانت النفقات السنوية للدولة التونسية على الأغراض العسكرية الخاصة بالدفاع الوطني (وهذه الأرقام لا تتضمن رواتب ومخصصات موظفي وزارة الدفاع) في تقلص نسبي وبشكل خاص في السنوات الأخيرة, وهي ظاهرة إيجابية من الناحية الرقمية المجردة, خاصة إن لم تكن هناك مصروفات سرية أو مناقلة بين الأبواب لصالح الدفاع. إن أوضاع تونس المالية تستوجب تقليصا مستمرا للنفقات الموجهة للاغراض العسكرية والتسلح.
- كانت نفقات الأمن الداخلي في تونس آخذة بالتصاعد (وهي لا تتضمن رواتب ومخصصات موظفي وزارة الداخلية). ففي الوقت الذي بلغ متوسط الإنفاق الحكومي السنوي على الأغراض العسكرية خلال الفترة الواقعة بين 1986-1996 حوالي 300.7 مليون دولار أمريكي, بلغ متوسط الإنفاق الحكومي السنوي خلال نفس الفترة على أغراض الأمن الداخلي 433.43 مليون دولار أمريكي, أي بمعدل زيادة سنوية بلغت 132.73 مليون دولار أمريكي, أي ما يعادل 44.1 %. والمشكلة ليست في معدلها السنوي العالي فحسب, بل في ظاهرة التصاعد المستمر لهذه النفقات سنة بعد أخرى. وهذا يعني إن الدولة التونسية صرفت مبلغا قدره 52.25 دولارا

أمريكيا على الفرد الواحد من السكان للأغراض الأمنية في عام 1986 وأرتفع إلى 82.22 دولارا في عام 1996. وهذا يعني ارتفاع الرقم القياسي من 100 في عام 1986 إلى 157.35 في عام 1996.

- وحسب آخر المعلومات التي نشرت في هذا الصدد فقد "بلغت الميزانية الرسميّة لوزارة الداخلية أربعة أضعاف ما كانت عليه سنة 1986، إذ ارتفعت من 116,1 مليون دينار إلى 2 ,535 مليون دينار في عام 1999 (النسبة بين ميزانية الداخلية وميزانية التربية ارتفعت لنفس الفترة من 36,6 % إلى 49,8 %). و إنّه لمن المستحيل تقدير الموارد غير المسجلة ضمن ميزانية الداخليّة، مثلما إنّه لا يمكننا تقدير عدد أعوان البوليس الذين يكونون 130000 شخص لشعْب يعدّ تسعة ملايين نسمة فقط. أي حوالي 69 مواطن لكل رجل بوليس. وهذا يعني أن نسبة عدد أفراد البوليس بلغت 93 % تقريبا من مجموع عدد مدرسي التعليم الأساسي و التعليم الثانوي والتعليم الجامعي في كامل البلد (140000 حوالي معلم ومدرس واستاذ جامعي). والملاحظ أن فرنسا، مثلا، التي يبلغ عدد سكانها ستّة أضعاف سكان تونس لا تعدّ سوى 130000 شرطي"[34].

ماذا يعني ذلك؟ إنه يعني باختصار ثلاث حقائق جوهرية هي:

1. أن زيادة الإنفاق على شؤون الأمن الداخلي بالصورة الواردة في الجدول تعني حصول زيادة كبيرة في حجم قوى الأمن الداخلي؛

2. كما يعني قيام الدولة بتحديث هذه الأجهزة ومدها بأحدث التقنيات لدعم نشاطها الأمني؛

3. وتعني أيضا التوسع العمودي والأفقي في نشاط هذه الأجهزة واحتمال اتساع ظاهرة تدخلها في حياة المجتمع التونسي وزيادة رقابتها على قوى المعارضة السياسية والمخالفين أو المختلفين مع سياسة الحكم. وهو الحاصل فعلا في الوقت الحاضر. وهي ظاهرة سلبية تتعارض مع الديمقراطية وحقوق الإنسان ومع مضمون المجتمع

---

[34] المجلس الوطني من أجل الحريات في تونس. تقرير حول وضع الحرّيات في تونس. لتكن سنة 2000 سنة استرداد الحقوق واطلاق الحريات. تونس في 15 مارس 2000. الرئيس الشرفي المرحوم الدكتور الهاشمي العياري. العنوان : 4 نهج أبو ظبي 1000 تونس- الهاتف والفاكس: (216-1) 335 871. العنوان بالانترنيت: http:// www.cnlt98.org. ص 1.

المدني, حيث تشير الدوائر الحكومية إلى إنها تسعى لأقامته في تونس. وستتم معالجة هذا الموضوع في مكان آخر من هذا البحث.

الديون الخارجية

لعبت السياسة الاقتصادية الجديدة التي بدأتها تونس في عام 1969, والتي اتسمت بالتركيز على القطاع الخاص والتقليص المتسارع لدور الدولة في النشاط الاقتصادي وتقليص دور التعاونيات الزراعية في الريف والتجارة الداخلية والانفتاح على السوق الرأسمالية الدولية والدخول كمراقب في السوق الأوروبية المشتركة, لعبت دورا مهما في البدء بعلاقات متميزة مع البنك الدولي وصندوق النقد الدولي, خاصة وإن الكثير من بلدان العالم الثالث كان يسعى إلى ممارسة سياسة ترفض بهذا القدر أو ذاك سياسات وشروط البنك الدولي في الحصول على القروض والمساعدات الخارجية. وفي عام 1970, أي بعد عام على ممارسة تلك السياسة, كانت قروض تونس الخارجية لا تزيد عن 541 مليون دولار أمريكي. وبعد عشرة أعوام تضاعف هذا المبلغ عدة مرات فبلغ 3527 مليون دولار, أي بزيادة قدرها 651.9 %. وهكذا ارتفعت المديونية التونسية سنة بعد أخرى حتى وصلت في عام 1995 إلى 9938 مليون دولار أمريكي, أي بزيادة قدرها أكثر من 18 ضعفا بالقياس إلى عام 1970 وبزيادة قدرها أكثر من ثلاثة أضعاف بالقياس إلى عام 1980. ومع تزايد الدين الخارجي كانت الفوائد المترتبة بذمة الدولة التونسية وكذلك الأقساط السنوية المطلوب تسديدها إلى الدائنين تتزايد هي الأخرى وتزيد من مصاعب الحكومة التونسية على تسديدها. ويمكن وضع الجدول التالي لمتابعة تطور حركة الديون الخارجية التي بذمة تونس والفوائد المترتبة عليها.

جدول رقم 48

تطور الدين الخارجي وخدمة الدين في ذمة تونس للفترة 1970-1996 (مليون $ أمريكي)

السنة	مقدار الدين الخارجي	الفوائد المترتبة على الدين	خدمة الدين أو تسديد الأقساط	إجمالي خدمة الدين الخارجي	ديون مستحقة غير مدفوعة
1970	541	غ.م.	غ.م.	غ.م.	319
1980	3.527	غ.م.	غ.م.	غ.م.	2.050
1990	7.691	384	836	1220	3.857
1991	8.250	371	760	1131	3.976
1992	8.542	390	825	1215	3.805
1993	8.682	412	807	1219	3.940
1994	9.348	456	890	1346	3.384
1995	9.938	480	897	1377	3.869
1996	10.200	غ.م.	غ.م.	غ.م.	غ.م.

المصدر: - التقرير الاقتصادي العربي الموحد للسنوات 1990, 1994 و1997. مصدر سابق.
- Global Development. Finance 1997. Volume 2. Summary Tables,1997. The World Bank. Washington, D.C. pp 376-379.
- Laenderreport:Tunesien-Wirtschaftstrends zur Jahresmitte 1998. Bundesstelle fuer Aussenhandelsinformation (bfai). S.7.

ويستدل من هذا الجدول على إن الأقساط والفوائد المستحقة التسديد للدائنين الأجانب في السنوات المشار إليها في أعلاه شكلت نسبة غير قليلة من إجمالي الناتج المحلي, إذ إنها بلغت في عام 1990 حوالي 9.9 % وانخفضت في عام 1995 إلى 7.65 %. أما الدين الخارجي ذاته فقد شكل في عامي 1990 و1995 حوالي 62.45 % و55.25 % من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي على التوالي. وهي نسبة عالية جدا ومرهقة لميزانية الدولة والاقتصاد الوطني التونسي. وهذه الحالة تشكل انكشافا شديدا ومخلا للاقتصاد التونسي على الخارج وعلى المؤسسات الدائنة ومنها المؤسستين الدوليتين الدائنتين, صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وبقية الدائنين, بحيث أصبحت تسمح لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي, شاءت الحكومة التونسية أم أبت, بالتدخل المباشر في رسم اتجاهات التطور الاقتصادي والسياسة الاجتماعية للدولة التونسية, وكذلك الرقابة على مالية الدولة التونسية. وقد بلغ متوسط حصة الفرد الواحد من السكان من الدين الخارجي في عام 1990 حوالي 97.8 دولار أمريكي, وأرتفع في عام 1995 إلى حوالي 111.7 دولار أمريكي. وبلغ متوسط ما تحمله الفرد الواحد من الفوائد المترتبة على الدولة بسبب الدين الخارجي 47.58 دولارا في عام 1990, وأرتفع إلى 53.94 دولارا في عام 1995.

والإشكالية التي تواجه الاقتصاد التونسي تنشأ عن الكيفية التي تستخدم بها الدولة تلك القروض الخارجية. إذ أن توجيه تلك القروض الخارجية لأغراض استيراد السلع الاستهلاكية لا تضيف إلى الاقتصاد الوطني مشاريع يمكنها إنتاج السلع أو الخدمات التي تعوض تلك الديون والفوائد التي تترتب عنها, وبالتالي يتحمل الاقتصاد الوطني خسارة مادية كبيرة. وليس من شك في أن بعض تلك القروض قد استخدمت لأغراض التنمية, ولكن لا تتوفر دراسات كافية بحيث تسمح على تقدير الموقف من تلك القروض وسبل استثمارها في الاقتصاد التونسي.

وتجدر الإشارة إلى إن عدم تسديد الأقساط والفوائد المترتبة عن تلك الديون كليا أو جزئيا يقود إلى تراكمها وإلى محاولة جدولتها, والتي ترتبط بشروط جديدة وفوائد أعلى من الفوائد التي منحت بموجبها تلك القروض, إضافة إلى ارتهان جديد للاقتصاد الوطني للدائنين وخاصة لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي. إن الديون الخارجية تستنزف من الدخل القومي سنويا نسبة مهمة من الفائض الاقتصادي المتحقق في البلاد والذي كان يفترض أن يوجه لأغراض التثمير الإنتاجي وخلق فرص عمل جديدة للعاطلين عن العمل في تونس, خاصة وأن الحكومة التونسية تسعى جهدها إلى تسديد التزاماتها المالية المتأتية عن القروض الخارجية لتجعل منها دولة يمكن أن يثق بها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي والدول الرأسمالية الصناعية المتقدمة أو ذات مصداقية في تعاملها مع تلك الجهات. إن الابتعاد عن التوظيف غير العقلاني للقروض الخارجية والعواقب السلبية المترتبة عنها يفترض أن تكون في الواجهة عندما تحاول بلدان العالم الثالث الحصول على قروض خارجية, سواء كانت طويلة الأمد أم قصيرة الأجل. إذ عندما لا تستخدم تلك القروض في النشاطات الاقتصادية الإنتاجية ذات المردود الاقتصادي الجيد التي يكون في مقدورها لا تسديد الدين والفوائد المترتبة عليه فحسب, بل وتوفير فرص عمل جديدة والمساهمة في إغناء الدخل القومي والثروة الاجتماعية, عندها سيتحول القرض إلى عبء ثقيل على الدولة والمجتمع. إن أي تاجر في أسواق تونس يرفض أخذ القروض بفوائد عالية ما لم يقوم بدراسة مدققة حول سبل استخدام تلك القروض وما لم يتيقن من إن استلافها وتوظيفها يحقق ربحية عالية مناسبة يمكن بموجبها تسديد الأقساط والفوائد المترتبة عليها, إضافة إلى ضمان نسبة ربح جيدة له, إن كان الرجل عاقلا وجادا في تجارته أو في نشاطه الاقتصادي وراغبا في تنمية وتوسيع هذا النشاط وزيادة مدخراته السنوية. ولا بد للدولة التونسية أن تمارس الشفافية مع الشعب في أخذ القروض وفي استخدامها, أي أن تعمد إلى نشر المعلومات التفصيلية بهذا الصدد ليعرف كل مواطن سبل وشروط أخذ القروض والأغراض التي وجهت واستخدمت لها.

ميزان المدفوعات في تونس

يساهم ميزان المدفوعات في الكشف عن مدى كفاءة الاقتصاد الوطني في التعامل الاقتصادي والتجاري والمالي والفني على النطاق الدولي, وعن مدى إمكانية هذا الاقتصاد على الاستفادة من تلك العلاقات الدولية لتأمين المزيد من فرص التطور والتنمية وتوفير الاستثمارات الضرورية التي تساهم في إقامة مشاريع اقتصادية إنتاجية وخدمية جديدة ذات كفاءة عالية ومردود اقتصادي مناسب تشارك في خلق فرص عمل جديدة وتزيد من السيولة النقدية وتعجل وترفع من معدلات النمو الاقتصادي وتغني الثروة الوطنية والدخل القومي. ويساهم ميزان المدفوعات في الكشف عن مختلف العيوب والأمراض والاختلالات التي يعاني منها الاقتصاد الوطني, سواء في بنيته الداخلية أم في نهج التعامل الدولي, ولكنه في الوقت نفسه يمكنه تشخيص مواطن القوة في اقتصاد البلاد. فالميزان التجاري الذي يشكل أحد أبرز مكونات ميزان المدفوعات يمكنه أن يساهم إما في توفير العملات الصعبة للتنمية الوطنية أو في استنزافها والتأثير السلبي على وجهة ومضامين التنمية ويرهق اقتصاد البلاد والمجتمع بنزعات استهلاكية غير ضرورية. ويمكن معرفة ذلك من خلال الميزان التجاري في ميزان المدفوعات السنوية. ومن ناحية الكم فأن مؤشر الوفرة أو العجز في الميزان التجاري يدلل على زيادة في الصادرات على الواردات والعكس في حالة العجز. إلا أن هذا المؤشر وحده لا يكفي لمعرفة مدى تأثير التجارة الخارجية حتى في حالة عجز الميزان التجاري على عملية التنمية, إذ أن هيكل الواردات بشكل خاص هو الذي يتحكم بمستوى التأثير, سواء كان ذلك التأثير إيجابيا أم سلبيا. فالعجز في الميزان التجاري الناشئ عن استيراد المكائن والمعدات الرأسمالية للتنمية الفعلية وتغيير بنية الاقتصاد الوطني يمكن أن يعني على المدى الأبعد, إن كانت تلك المكائن والمعدات موجهة للتنمية الإنتاجية, نشوء حالة إيجابية وحصول وفرة في الميزان التجاري ومساعدة ميزان المدفوعات على تأمين وفرة في العملات الصعبة. والعكس صحيح أيضا إن كانت تلك المكائن والمعدات موجهة لأغراض الإنتاج الاستهلاكي أو للاستهلاك الكمالي والبذخي.

وعلى أهمية ميزان المدفوعات فأن الحكم على هذه المسألة يحتاج إلى تفاصيل تلك الموازين المشاركة في تكوين ميزان المدفوعات من أجل التعرف عن قرب على اتجاهات ومضامين السياسة الاقتصادية والاجتماعية التي تمارسها الدولة. ففي دولة تمتلك مواد أولية كثيرة وتصدر نسبة عالية منها إلى الخارج, وبالتالي يكون لديها ميزان تجاري إيجابي, كما هو الحال مع العديد من البلدان النفطية, وبضمنها على نحو خاص بلدان الخليج العربي, لا يعني هذا بأي حال إن هذا الاقتصاد سليم البنية ومعافى, وأن العملية الاقتصادية فيه تسير بوجهة عقلانية وصحيحة. إذ يفترض أن يتعرف المرء في مثل هذه الحالة على طبيعة التجارة الخارجية بعد استثناء تلك الموارد الأولية كالنفط والغاز الطبيعي مثلا في اقتصاديات الدول المصدرة للنفط أو الخامات الأخرى التي تشارك بنسبة عالية في تكوين بنية الصادرات والدخل القومي. وغالبا ما يلاحظ المرء بأن تلك الاقتصادات تعاني من مشكلات اختلالية كبيرة في هيكل اقتصاداتها وتحاول تعديلها شكليا ومؤقتا من خلال مواردها النفطية الناضبة على المدى البعيد. فلو استثني النفط من التبادل التجاري لتلك البلدان النفطية لوجد المتتبع إن ميزانها التجاري وميزان المدفوعات فيها يعانيان معا من عجز كبير جدا بسبب تعاظم الواردات وقلة كبيرة في صادراتها من السلع التقليدية. وهذا الاتجاه لا يعني سوى استنزاف الثروة

الخامية المتوفرة دون مشاركتها الفعلية وبالمستوى المطلوب في تنمية الاقتصادات الوطنية وتعظيم الثروة الاجتماعية وإغناء الدخل القومي. ويمكن أن يلاحظ مثل هذه الحالة في الجزائر التي تمتلك كميات كبيرة من النفط الخام والغاز الطبيعي. ومثل هذه السياسة المستنزفة بسرعة للموارد الأولية تعتبر إساءة لا للأجيال الحالية فحسب, بل وللأجيال القادمة على نحو خاص.

وتلعب الموارد المالية الناجمة عن صافي التحويلات دون مقابل دورا مهما في ميزان المدفوعات التونسي, إذ إنها تساهم في توفير العملات الصعبة للاقتصاد الوطني. وصافي التحويلات المالية دون مقابل تمثل تلك الأموال التي يحولها المواطنون المهاجرون والمقيمون بصورة دائمة أو مؤقتة في البلدان الأخرى إلى ذويهم في الوطن الأم وكذلك التحويلات الأخرى بما فيها المساعدات والإعانات التي لا تتطلب إعادة تسديد أو التحويلات الخاصة الأخرى. وهي في الغالب الأعم تشكل عاملا مهما في التأثير على الموازنة الكلية لميزان المدفوعات في تونس وفي مختلف البلدان التي تمتلك نسبة مهمة من السكان في الخارج أيا كانت الأسباب في هجرتهم ما داموا يشاركون في تحويل جزء من مدخولاتهم السنوية إلى ذويهم في الوطن. ويفترض أن تنتبه الدولة إلى أن هذا المورد المالي لا يمكن أن يستمر بالتصاعد سنة بعد أخرى لسببين أساسيين هما: تقلص ملموس في حجم الهجرة التونسية إلى الخارج خلال السنوات العشر الأخيرة, وتراجع في استعداد الجيل الثاني والثالث من بنات وأبناء المهاجرين على تحويل جزء من مدخولاتهم السنوية إلى ذويهم في الوطن الأصلي, خاصة وأن تلك العلاقة تأخذ من سنة إلى أخرى بالتقلص تدريجا, كما تزداد حاجتهم في الموطن الجديد إلى تلك الموارد؛

وفي ما عدا ذلك فأن القروض الخارجية واستثمارات الأجانب في داخل البلاد تعتبر ضمن صافي حساب رأس المال المتوفر لأغراض التنمية. ولا شك في أن الميزان الجاري يمنح الباحث صورة عن تلك الموارد التي تدفعها الدولة إلى الخارج على شكل فوائد عن القروض الخارجية والديون المتراكمة وتلك الموارد المالية من العملات الصعبة التي يأخذها المواطنون في سفراتهم خارج البلاد بما في ذلك سفرات الحج السنوية إلى مكة المكرمة أو السياحة الخارجية للتونسيين.

إن الموازين الفرعية الواردة في أعلاه تشكل في المحصلة النهائية الميزان الكلي لميزان المدفوعات الذي يتضمن حصيلة تلك العمليات الاقتصادية والتجارية والفنية والمالية في التعامل مع الخارج. وقد سجل ميزان المدفوعات التونسي على امتداد الفترة موضوع البحث تذبذبا بين العجز والوفرة. ففي الوقت الذي تعرض لعجز في سنوات 1990, 1991 و1995 مثلا, حقق وفرة محدودة في سنوات أخرى مثل الفترة الواقعة بين 1992-1994, والتي يوضحها الجدول التالي.

جدول رقم 49

ميزان المدفوعات التونسي للفترة 1991-1996

المبالغ بملايين الدولارات الأمريكية

	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996
الميزان التجاري	1678-	1199-	2063-	2068-	1567-	1989-	1803.9-
ميزان الخدمات	386	25	323.6	970.4	281.6	495.2	549.7
صافي الميزانين **	1292-	1174-	1739.4-	1097.6-	1285.4-	1493.8-	1254.2-
صافي التحويلات *	816	705	644	135.8-	734.5	734.4	758
الميزان الجاري	476-	469-	1095.4-	1233.4-	550.9-	759.4-	496.2-
حساب رأس المال	382	337	1138.3	1228.7	857.7	719.6	789.9
بنود السهو والخطأ	29-	77	39.1	40.6	26.3	19.6	14.4
الميزان الكلي	123-	55-	82	35.9	333.1	20.2-	308.1

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد للسنوات 1993, 1994,1995 و1997. مصدر سابق.
**** صافي ميزان السلع والخدمات والدخل. * صافي التحويلات دون مقابل.**

يسمح الجدول في أعلاه في التعرف على بعض أهم حقائق التطور في الاقتصاد التونسي والتي يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

- لقد تسبب الميزان التجاري, بسبب العجز الكبير فيه والناجم عن تنامي الواردات السنوية, إلى تشكيل نقطة الضعف الأساسية في ميزان المدفوعات والتي استنزفت القسم الأكبر من العملات الصعبة التي تحققت للبلاد بفعل مجموعة من النشاطات الاقتصادية بما فيها زيادة حجم الصادرات التونسية؛
- وكان الميزان الجاري الذي يعبر عن الرصيد, أي الوفرة أو العجز, الناشئ عن ميزان السلع والخدمات والدخل مطروحا منه أو مضافا إليه صافي التحويلات دون مقابل, قد أتسم هذا الميزان بالعجز طيلة الفترة الواردة في الجدول, أي إنها نتيجة مشتركة للعجز الذي سجله الميزان التجاري أيضا.
- وساهمت الديون الخارجية والفوائد المترتبة عليها في استنزاف جزء مهم حقا من العملة الصعبة ومن الدخل القومي المنتج محليا ولعبت دورا سلبيا كبيرا في ميزان المدفوعات ورفعت من عجزه السنوي وشددت من الأزمة المالية التي تعاني منها البلاد, رغم محاولات التغطية عليها بجدولة الديون وطلب قروض جديدة, والتي لا تعني سوى تراكم المشكلات وزيادة الارتهان الخارجي.
- وعلى هذا الأساس فأن ميزان المدفوعات التونسي لا يعبر عن حالة صحية في الاقتصاد التونسي بل عن اختلالات غير قليلة تحتاج إلى معالجة جادة وعملية خلال السنوات القادمة قبل تفاقمها وتأثيرها السلبي على النمو الاقتصادي وعلى عملية التشغيل, وبالتالي, نشوء المزيد من البطالة المكشوفة والمقنعة, وما ينجم عن ذلك من هجرة رسمية وغير رسمية من تونس إلى بلدان البحر الأبيض المتوسط الأوروبية ومنها إلى غيرها من بلدان أوروبا والعالم.

المبحث الثاني: الواقع السكاني والاجتماعي في تونس

السكان والتشغيل والبطالة في تونس

كانت معدلات النمو السكانية في تونس مشابهة لمثيلاتها في البلدان النامية خلال فترة الاحتلال الفرنسي والعقد الأول لفترة ما بعد الاستقلال, إذ سجلت المواليد الجديدة نسبة عالية حقا, ولكنها اقترنت بنسبة عالية من الوفيات بين الأطفال وبشكل خاص الرضع منهم, بسبب الواقع الاقتصادي والاجتماعي والصحي والتعليمي الذي ساد البلاد حينذاك. فوفق المعلومات الرسمية كان معدل النمو السنوي في سنوات العقد السابع يزيد عن 3 %, ثم بدأ بالانخفاض التدريجي منذ سنوات العقد الثامن حتى أستقر في النصف الثاني من العقد التاسع على 2.1 %, والنصف الأول من العقد الأخير من هذا القرن على 1.9 %. وفي الوقت الذي بلغ عدد سكان تونس في عام 1975 حوالي 5.6 مليون نسمة, أرتفع في عام 1980 إلى 6.3, وفي عام 1990 إلى 8.1 مليون نسمة تقريبا, ثم بلغ في عام 1995 حوالي 8.9 مليون نسمة. ثم واصل نموه فوصل حسب آخر التقديرات السكانية المنشورة إلى 9.3 مليون نسمة في عام 1997, ويمكن للجدول التالي تقديم صورة عن هذا التطور العام.

جدول رقم 50

تطور عدد السكان ومعدلات النمو السنوية في تونس

السنة	عدد السكان/ 000 نسمة	الرقم القياسي 1970 = 100	معدل النمو السنوي %
1975	5611	0100.	3.0
1980	6384	113.8	2.7
1985	7260	129.4	2.7
1990	8070	143.8	2.2
1991	8240	146.8	2.1
1992	8410	149.9	2.1
1993	8570	152.7	1.9
1994	8733	155.6	1.9
1995	8899	158.6	1.9
1996	9068	161.6	1.9
1997	9300	165.7	1.8

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد. مصدر سابق. يونيدو 1998.

ومن متابعة تطور عدد السكان يلاحظ الإنسان بوضوح بأن الزيادة التي حصلت خلال السنوات الخمس الأولى, أي بين عام 1975 و1980 بلغت 773 ألف نسمة في حين بلغت الزيادة بين 1980 و1985 حوالي 876 ألف نسمة, والزيادة بين 1985 و1990 بلغت 810 ألف نسمة, وأخيرا وصلت الزيادة بين 1990 و1995 إلى 829 ألف نسمة. ويعبر عن هذا التطور الرقم القياسي عند المقارنة بين كل خمس سنوات لمعرفة مستوى الزيادة الحاصلة في عدد السكان. وعند التحري عن العوامل الكامنة وراء تقلص معدل النمو السنوي يمكن الإشارة إلى أربعة عوامل مهمة هي:

- التحولات الجارية في التناسب بين سكان الحضر والريف لصالح الحضر, إذ أن سكان الريف والعاملين في القطاع الفلاحي يميلون عموما إلى زيادة عدد الأطفال, وخاصة الذكور منهم, لتأمين مشاركتهم في النشاط الزراعي وللتعويض عن احتمال الوفيات بين الأطفال لأسباب معروفة للجميع, في حين لا يميل سكان المدن إلى إنجاب عدد كبير من الأطفال لثقل الالتزامات ومصاعب الحياة في المدينة؛
- النمو الملموس في عدد المتعلمين والعاملين في المنشآت الصناعية الذين لم يعد في مقدورهم إعالة عدد كبير من الأطفال ولا يرون حاجة إنجاب أكثر من طفلين أو ثلاثة, إذ إن مصاعب التربية والعيش آخذة بالتفاقم؛
- تحسن نسبي في مستوى التوعية السكانية وموقف المرأة من الحمل وإنجاب الأطفال, إذ المعلومات المتوفرة تشير إلى انخفاض في معدل الولادات في العائلة الواحدة من 5.2 ولادة في عام 1980 إلى 2.9 ولادة في عام 1995 وهو فارق مهم جدا رغم كونه ما يزال عاليا نسبيا[35]؛
- تحسن نسبي في مستوى العناية الصحية والرعاية الطبية وتقلص عدد الوفيات بين الأطفال.

[35] Trends in Development 1996. Weltbank. S. 257.

ولا بد من الإشارة إلى إن تونس شهدت تسارعا أكبر في الهجرة السكانية من الريف إلى المدينة وتغير التناسب لصالح سكان الحضر أو المدينة, رغم أن نسبة مهمة من السكان ما تزال تعمل في المدينة وتعيش بالريف أو إنها تعيش على هامش أو أطراف المدن, مشكلة حزام بؤس وتخلف شديدين يفضحان الوضع الاجتماعي لجمهرة واسعة من سكان تونس. والمعلومات المتوفرة تشير إلى التغير التالي في التناسب بين سكان الحضر والريف.

جدول رقم 51

تغير التناسب بين سكان الحضر والريف للفترة 1960-1995 بالنسب المئوية

	1960	1975	1980	1985	1990	1995	1996
الحضر	36	49.8	51.4	53	54.9	57	56
الريف	64	50.2	48.6	47	45.1	43	44
إجمالي	100	100	100	100	100	100	100

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد. مصدر سابق.

أرتبط هذا التغير في التناسب بين سكان الحضر والريف, كما هو وارد في الجدول أعلاه, بالتغيرات الهامة التي شهدها الاقتصاد الوطني التونسي حتى الآن. ويمكن بلورتها في النقاط التالية:

■ التطور الصناعي الذي عرفته البلاد خلال العقدين الأخيرين, وما أرتبط بذلك من تطور لفروع اقتصادية أخرى استوجبت المزيد من الأيدي العاملة التي تركت الريف وعاشت وعملت في المدن, وخاصة قطاع الخدمات والتجارة الداخلية والصناعات الحرفية في المدينة وأعمال البناء والتشييد؛

■ التقنيات الحديثة التي أدخلتها البرجوازية المحلية على الزراعة والتي استوجبت عددا أقل من العاملين بالريف والفلاحة؛

■ الزيادة السكانية الكبيرة بالريف وعدم قدرة الاقتصاد الفلاحي بشكل خاص والزراعي بشكل عام على إيجاد فرص عمل لهم أجبرت الكثير من سكان الريف على الهجرة إلى المدن للتفتيش عن فرصة عمل دون أن يتيسر لها ذلك بالضرورة وأصبحت جزءا من جمهرة العاطلين الفعلي في المدن التونسية, خاصة وأن معدلات النمو السكانية في الريف كانت وما تزال أعلى من معدلها السنوي في المدن عموما وفي المدن الكبيرة خصوصا؛

■ انخراط نسبة مهمة من النازحين من الريف في الخدمة في قوات الجيش والشرطة والأمن الداخلي؛

■ النقص الكبير في الخدمات الاجتماعية التي كان وما يزال سكان الريف يحصلون عليها, بما فيها خدمات التعليم والصحة والثقافة العامة والتوعية والنقل, مما جعل من المدن نقاط جذب مهمة نحوها, في حين أصبح الريف نقاط طرد لسكانها صوب المدن؛

■ ويفترض أن لا ينسى المرء بأن الريف ورغم تطور التقنيات نسبيا فيه, فأن استغلال الفلاحين من قبل الرأسماليين الزراعيين كان وما يزال كبيرا ومضنيا, وبالوقت نفسه أصبح العمل بالريف والزراعة غير مجز

من الناحية المادية بالمقارنة مع الجهود التي يبذلها الفلاحون. وكان هذا الواقع وما يزال سببا مباشرا وأساسيا دفع بالكثير من فقراء الفلاحين والعمال الزراعيين إلى هجرة الريف والتحري عن عمل محتمل في المدن.
ويمكن أن يتابع المرء واقع توزيع العاملين في الاقتصاد الوطني من الجدول التالي وفق الإحصائيات الرسمية.

جدول رقم 52

طور التوزيع النسبي للعاملين على القطاعات الاقتصادية المختلفة في تونس

السنة	الزراعة %	الصناعة %	الخدمات %	المجموع %
1965	50	21	29	100
1980	39	30	31	100
1985	29.1	37.7	23.2	100
1990	28	32	40	100
*1991-1989	36	18.3	45.7	100
*1992-1990	26	34	40	100
1994	24.4	31.2	44.4	100
1995	23.5	30.6	45.9	100

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد. * المتوسط السنوي للفترة 1989-1991 و1990-1992.

يشير الجدول في أعلاه إلى ثلاثة اتجاهات متميزة في تطور توزيع العاملين في الاقتصاد التونسي:

■ تقلص متواصل في نسبة العاملين في القطاع الزراعي. فبعد أن كانت الزراعة تستحوذ على نصف عدد العاملين في عام 1965 تراجعت حصتها من الأيدي العاملة إلى أقل من ربع العاملين في عام 1995. وهي ظاهرة إيجابية عموما, إذ كان السبب في هذا التقلص يعود إلى استخدام تقنيات حديثة في الزراعة وتقلص نسبي في البطالة المقنعة في الريف؛

■ زيادة ملموسة في نسبة العاملين في القطاع الصناعي رغم التقلبات التي رافقت هذا التطور. إلا أن هذه النسبة ليست عالية, خاصة إذا علمنا بأن مستوى التقنيات التي استخدمت في الصناعة لم تكن متقدمة جدا, وبالتالي فقد استوجبت عددا أكبر من العاملين المؤهلين لاستخدام التقنيات الحديثة. وهذا يعني أن التطور الصناعي الأفقي والعمودي لم يكن بالمستوى الذي كانت البلاد بحاجة إليه ولا بالوجهة التي تستوجبها عملية التنمية, بما فيها امتصاص نسبة أكبر من البطالة الفعلية الموجودة؛

■ إن قطاع الخدمات قد أستحوذ على أعلى زيادة في نسبة العاملين في الاقتصاد الوطني وحل تقريبا محل القطاع الزراعي في هذا الصدد. ويفترض هنا الانتباه إلى إن نسبة الزيادة في عدد العاملين في قطاع الخدمات لا تعني في كل الأحوال مسألة إيجابية في الاقتصاد الوطني, إذ أن كثرة من هؤلاء العاملين كانت تعيش على هامش الاقتصاد, رغم إنها كانت تعتبر ضمن القطاع الخدمي. إن زيادة نسبة العاملين في القطاع الخدمي لا تعني بالضرورة حصول تطور كبير في التقنيات الحديثة والمعلوماتية, كما يلاحظ ذلك بالنسبة للدول الصناعية المتقدمة حيث يتسع هذا القطاع ليحتضن المزيد من العاملين والتي تعتبر ظاهرة إيجابية في تلك الاقتصادات, في حين إن مثل هذه الزيادة في تونس وفي بقية بلدان العالم الثالث لا تعتبر بالضرورة ظاهرة إيجابية, بل هي وإلى حدود غير قليلة تعتبر ظاهرة سلبية تغطي واقع البطالة الواسعة.

إن المعلومات المتوفرة تشير إلى أن الاقتصاد الوطني التونسي لم يستطع أستيعاب جميع القوى القادرة على العمل بل كانت هناك قوى عاطلة عن العمل ومتزايدة من عام إلى آخر. وهذه الظاهرة مرتبطة بمجموعة من العوامل منها ما يرتبط مثلا ببنية الهرم السكاني في تونس حيث يشكل الصبية والشباب نسبة عالية من السكان وبالتالي فأن نسبة النمو السنوية للقادرين الجدد على العمل هي أعلى من نسبة نمو السكان, إذ بلغت الأولى 3 % والثانية 1.8 %[36] من جهة, وبسبب عجز النمو الاقتصادي عن أستيعاب تلك الزيادة السنوية وبالتالي تراكم البطالة بين القادرين على العمل. ويصاب الباحث بالدهشة حين يطلع على الأرقام الخاصة بالتشغيل والبطالة لا في تونس فحسب بل في جميع بلدان العالم الثالث, إذ أن إحدى المهمات المتميزة للعاملين في أجهزة الإحصاء تتلخص في تقديم أرقام غير واقعية عن البطالة فيها. فالمعلومات المنشورة تشير إلى أن البطالة في تونس خلال الفترة الواقعة بين 1985 و1995 كانت على النحو الذي يوضحه الجدول التالي.

[36]Trends in Development 1996 Weltbank. S. 509.

جدول رقم 53

نسبة البطالة إلى مجموع القوى القادرة على العمل في تونس

السنة	عدد السكان النشطين ب 000 نسمة	نسبة البطالة إلى مجموع القوى النشيطة %	عدد العاطلين عن العمل ب 000 نسمة
1985	2312	21.2	485
1990	2680	16.2	410
1991	2777	15.3	417
1993	2917	15.3	446
1994	2992	15.0	449
1995	3115	16.0	498
1996	3178	16.2	515
1997	3250	16.0	520

المصدر: - التقرير الاقتصادي العربي الموحد للسنوات 1990 حتى 1997. مصدر سابق.
Laenderreport. Tunesien: Wirtschaftstrends zum Jahreswechsel 1995/1996. Von Max-Helmut
Semich. Maerz 1996. Bfai. Nr. 4362. Tunesien: Wirtschaftstrends zum Jahreswechsel. Ausblick bfai. 1996 und 1997. S. 7.

ويستدل من هذا الجدول إلى أن الاقتصاد الوطني قد أستوعب نسبة مهمة من الزيادات السنوية في قوة العمل, وإلى أن نسبة البطالة إلى مجموع القوى النشيطة القادرة على العمل قد تقلصت بوضوح بين عامي 1985 و1995 من 21.2 % إلى 15.0 %, ولكنها عادت وارتفعت في عامي 1996 إلى 16.2 % لتعود وتنخفض في عام 1997 إلى 16.0 % من إجمالي القوى القادرة على العمل. ورغم الزيادة الحاصلة في حجم البطالة في عامي 1996 و1997 بالقياس إلى عام 1995, فأن الاتجاه العام يشير إلى تغير ملموس لصالح تقليص البطالة عموما, وهي ظاهرة صحية. علما بأن نسبة مهمة من العاملين الجدد قد استوعبهم قطاع الخدمات. حيث بلغت نسبة العاملين في قطاع الصناعة 23 % وفي الزراعة 22 % وفي الخدمات 55 % من إجمالي القوى العاملة في تونس. وفي ما عدا ذلك فأن "تقرير البلدان", الذي يصدره مكتب معلومات التجارة الخارجية في ألمانيا الاتحادية, يشير إلى أرقام البطالة في تونس بملاحظة مهمة تؤكد إن البطالة في تونس تتجاوز هذا الرقم وتتراوح بين 25 - 26 % من مجموع القوى القادرة على العمل, وأن الأرقام الرسمية لا تشير إلى حقيقة البطالة في البلاد[37]. وتشير الإحصاءات الرسمية إلى أن البطالة

[37]Laenderreport Tunesien. bfai. Nr. 4362 Maerz 1996. Bundesstelle fuer Aussenhandelsinformation.

بين الإناث كانت عالية جدا, إذ كانت نسبة العاملات بين مجموعة العاملين لا تزيد في احسن الأحوال عن 29 %, في حين أن الذكور والإناث يتقاسمان عدد السكان بالمناصفة تقريبا.

جدول رقم 54

واقع البطالة بين الذكور والإناث في تونس

السنة	نسبة القوى العاملة إلى مجموع السكان	عدد العاملين من الإناث والذكور/ نسمة	منهم: العاملات	
			العدد/نسمة	%
1985	30.6	222156	44431	20.0
1990	32.2	258240	54230	21.0
1995	35.0	311465	90324	29.0
1996	36.0	317380	غ.م.	
1997	36.0	325500	غ.م.	

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد للسنوات 1990-1997.

يستدل من هذا الجدول على إن نسبة تتراوح بين 20-29 % من مجموع العاملين كانت من الإناث فقط, وبالتالي فأن مجموع العاطلات عن العمل كان في كل الأحوال أكبر بكثير من مجموع العاطلين من الذكور, وفي هذا خسارة فادحة للبلاد حتى في إطار الأرقام التي ينشرها الإحصاء الرسمي.

إن النسبة العالية للعاطلين عن العمل, سواء بين العمال والفلاحين والمستخدمين في قطاع الخدمات, إضافة إلى البطالة المقنعة المنتشرة لا في فروع الاقتصاد الوطني الإنتاجي والخدمي فحسب, بل وفي أجهزة الدولة والإدارة الحكومية والمحلية, تعني بوضوح وجود عرض كبير لقوة العمل مع طلب شحيح عليها, وخاصة بين الشباب وكبار السن. وهذا الاختلال في التوازن بين عرض قوة العمل والطلب عليها يؤدي إلى ثلاث نتائج مهمة:

- قلة الأجور التي تدفع لقاء شراء قوة العمل في مختلف فروع الاقتصاد الوطني, إذ أن المنافسة على فرص العمل المتوفرة كبيرة, وبالتالي يمتلك أصحاب الأعمال من الرأسماليين المحليين والأجانب, سواء كان ذلك في الزراعة أم في الصناعة أم في قطاع الخدمات, إمكانية كبيرة على الحركة وعلى المساومة على سعر قوة العمل لصالح تخفيضها. ومثل هذه الحالة كانت وستبقى تقود إلى حصول اختلال بين الأجور المدفوعة والأرباح المتحققة لأصحاب الأعمال في إطار توزيع الدخل القومي لصالح أصحاب الأعمال التي تقود بدورها إلى تدهور في القدرة الشرائية للمنتجين الفعليين من متسلمي الأجور. وهذه الظاهرة تؤثر بدورها على حركة السوق المحلي وعلى سلسلة أخرى من الظواهر الاقتصادية السلبية التي تنعكس سلبيا أيضا على معدل النمو الاقتصادي وعلى التراكمات اللاحقة وتنمية الثروة القومية, رغم إن قصر النظر لدى الرأسماليين والركض وراء الأرباح الآنية لا يسمح لهم برؤية هذه الحقيقة أو أخذها بنظر الاعتبار؛

- تحري نسبة مهمة من العاطلين عن فرص عمل في داخل تونس من خلال الانتقال من منطقة إلى أخرى, ومن الريف إلى المدينة أو العكس أيضا. وعليه يلاحظ حراكا مستمرا لقوى العمل العاطلة في أرجاء الجمهورية تحريا عن عمل, والنتيجة في الغالب الأعم دون فائدة؛
- استمرار الهجرة من تونس إلى بلدان أخرى سواء كانت تلك الهجرة دائمة أم مؤقتة, وسواء كانت إلى دول البحر الأبيض المتوسط وأوروبا عموما أم إلى دول أخرى. وتشير المعطيات المتوفرة إلى نسبة غير قليلة من الراغبين في الهجرة لا تجد مجالا رسميا مفتوحا لها للانتقال إلى أسواق قوة العمل في أوروبا أو في غيرها من البلدان, فتلجأ إلى استخدام الطرق غير المشروعة في الهجرة, سواء بجهود شخصية أم عبر الجهات التي تمارس تهريب الأشخاص عبر الحدود بصورة غير شرعية ولقاء مبالغ مرتفعة. ولا تقتصر الهجرة على المتعلمين وحملة الشهادات والمثقفين فحسب, بل تشمل أيضا جمهرة من العمال والمستخدمين ومن المدن أو المناطق المحيطة بها على نحو خاص. وليست البطالة هي العامل الوحيد وراء الهجرة التونسية إلى البلدان الأخرى, بل إن هناك عوامل أخرى سنأتي على دراستها في مكان آخر من هذا الكتاب. وجدير بالإشارة إلى إن السياسات الاقتصادية والاجتماعية التي تمارسها الدولة والتي تقود ضمنيا إلى استمرار البطالة بالنسب الراهنة لا تلقى الترحيب من جانب المجتمع وخاصة من جانب القوى العاطلة عن العمل بل تتعرض للنقد والمعارضة. ومن هنا ينشأ عامل سياسي إضافي منطقي يدفع إلى انخراط متواصل لجمهرة كبيرة من الناس المتضررين من سياسة الدولة بمختلف جوانبها وممن يعانون من مشكلات اقتصادية ومالية وحرمانات غير قليلة إلى صف المعارضة السياسية بمختلف أجنحتها الفكرية والسياسية والدينية. وفي هذا يبرز سببا آخر من أسباب الهجرة إلى الخارج الذي سيجري التعرض له لاحقا. ورغم مستوى المطالبة المرتفع, فأنه يقل كثيرا عن مستواه في الجزائر أولا وفي المغرب ثانيا, وهكذا هو الحال بالنسبة للهجرة التونسية.

الواقع الاجتماعي للسكان في تونس

تشير المعطيات المتوفرة عن الحياة الاجتماعية والمعيشية في تونس إلى إنها قطعت شوطا ملموسا في تغيير تلك الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية الصعبة التي كانت تواجه الأكثرية الساحقة من السكان في عهد الاحتلال الفرنسي وفي السنوات الأولى لفترة ما بعد الاستقلال. ولا شك في أن الشعب في تونس كان يتطلع إلى تحقيق إصلاحات جذرية عميقة وشاملة في مختلف جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في أعقاب سنوات ذلك الكفاح المظفر. وفي الصفحات السابقة حاول البحث إلقاء الضوء على ما تحقق من نجاحات ملموسة في مسيرة التنمية الاقتصادية, وعلى الإخفاقات التي صاحبت هذه المسيرة, إضافة إلى بلورة جملة من المشكلات التي من المحتمل أن يواجهها الاقتصاد الوطني والمجتمع في تونس في الفترة القادمة. إذ أن مسيرة التنمية لم تكن على خط مستقيم أو دون صراعات حول وجهة التنمية ومضمونها والمستفيد منها والخاسر فيها. كما اقترن هذا الصراع حول الوجهة والمصالح بصراع سياسي بين مختلف أجنحة الحزب الحاكم, وكذلك بين أجنحة الحزب الحاكم وأحزاب المعارضة السياسية القائمة في البلاد أو المحرمة من النشاط العلني. وكانت الضحية التي عانت خلال سنوات الفترة المنصرمة في غالب الأحيان الكثير من أوساط الشعب التونسي والحياة الديمقراطية وحقوق الإنسان. واختارت الدولة كما تبين من خلال الاستعراض التحليلي السابق للعملية الاقتصادية طرق اللبرالية واللبرالية الجديدة في التنمية والبناء الاقتصادي. وهذه الوجهة لم تكن دون خلاف في الدولة والمجتمع, كما إنها لم تكن دون مشاكل ومصاعب اقتصادية واجتماعية وسياسية, خاصة وأن الفجوة بين الأغنياء والفقراء في مستويات الدخول والمعيشة كانت في اتساع ملموس, رغم أنها عرفت تراجعا في نسبتها إلى مجموع القوى العاملة خلال السنوات الأخيرة فأنها من ناحية العدد المطلق لم تتقلص, بل تشهد سنة بعد أخرى تراكما في العدد وزيادة بطيئة في إجمالي العاطلين عن العمل. ومن هنا يرى البعض الكثير في تونس بأن السياسة الاقتصادية المرتبطة بنموذج التنمية الذي فرضته المؤسستان الماليتان الدوليتان على تونس ستكون على المدى البعيد ذات آثار سلبية على الاقتصاد والمجتمع, كما تعيشه اليوم النمور الآسيوية أو بعض دول أمريكا اللاتينية, خاصة وأنها تشعر بغياب الديمقراطية الحقيقية وسيادة النشاط الأمني في البلاد. وعلى العكس من ذلك ترى النخبة الحاكمة بأن الطريق سيغير وجه تونس وسيقلص البطالة في البلاد ويساهم في تحسين مستوى المعيشة للسكان, وأن الديمقراطية منتعشة, ولكنها لن تسمح للقوى الدينية المتطرفة أو أطراف المعارضة الأخرى بإفساد طريق التطور الجاري في البلاد.

لا شك في أن الحالة الاقتصادية الراهنة تشير إلى تحسن عام وإلى ارتفاع في معدلات النمو السنوية وإلى زيادة عدد المشتغلين في الفروع الاقتصادية المختلفة, وخاصة في قطاع الخدمات والصناعة التحويلية, وأن هذه الحالة ستترك بصماتها الواضحة على الحياة المعاشية وعلى الوضع الاجتماعي وعلى الخدمات الاجتماعية التي يفترض أن توفرها الدولة ومنشآت القطاع الخاص للسكان, كما أن بعض مؤشرات التنمية البشرية الأساسية تشير إلى أن ما تحقق ليس قليلا ولكنه ما يزال بعيدا عن المطلوب, وأن نسبة مهمة من السكان قد تحسنت أحوالها المعاشية, رغم أن نسبة أخرى

مهمة كانت وما تزال تواجه مصاعب جمة في تدبير أمورها المعاشية اليومية. لقد مرَّ الآن ما يقرب من أربعة وأربعين عاما على إحراز الاستقلال السياسي وعلى قيام الجمهورية التونسية, فما هو الشوط الذي قطع وما هي المشكلات التي تواجه المجتمع التي تدفع بالكثير من الناس, وبشكل خاص الشباب منهم, في التحري عن صيغة ما لمغادرة البلاد والتفتيش عن مكان للعمل والعيش فيه يوفر لهؤلاء الناس الأمن والاستقرار والعيش الكريم, وهل الأوضاع الاقتصادية هي الدافع في استمرار الهجرة أم عوامل أخرى تقف وراء ذلك؟

يواجه الباحث مصاعب غير قليلة عند دراسة وتحليل اللوحة الاجتماعية أو الطبقية في تونس. وهي ناشئة عن شحة الإحصائيات الضرورية التي من شأن توفرها مساعدة الباحث على البحث والتحليل بصورة موضوعية. كما أن الثقة بالأرقام المنشورة ليست كبيرة لأسباب لا تتعلق بالطرق التي تمارس في جمع المعلومات فحسب, بل وفي محاولات التغطية على النواقص والمشكلات التي يعاني منها الاقتصاد الوطني من جانب أجهزة الدولة المختلفة أيضا. وهذه الظاهرة لا تمس تونس وحدها بل تشمل القسم الأعظم من بلدان العالم الثالث, كما تجد تجلياتها أحيانا كثيرة في اقتصاديات البلدان المتقدمة خاصة عندما تتعرض أجهزة الإحصاء الرسمي إلى موضوعات البطالة والتشغيل أو الفقر والغنى.

ووفق المعلومات الشحيحة المتوفرة يجد الباحث في الشؤون التونسية نفسه أمام مجتمع طبقي يتكون من ثلاث مستويات هي:

- الفئات البرجوازية الكبيرة المالكة لوسائل الإنتاج ورأس المال وشريحة صغيرة من البرجوازية البيروقراطية والعقارية الغنية ذات العلاقة المتينة بقيادة الحزب الحاكم والنخبة الحاكمة؛
- فئات البرجوازية المتوسطة والشرائح العليا من البرجوازية الصغيرة, بما فيها جمهرة واسعة ومتسعة من المستويات المتوسطة والصغيرة من موظفي ومستخدمي الدولة؛
- الطبقة العاملة وجمهرة واسعة من الفلاحين الفقراء وبقية الفئات الكادحة في الريف والمدينة, إضافة إلى جمهرة العاطلين عن العمل الذين يحسبون على هذه الفئات.

وإذ يدخل ضمن المستوى الأول كبار الرأسماليين في مختلف فروع الاقتصاد الوطني وبعض شرائح البرجوازية البيروقراطية الكبيرة والبرجوازية العقارية والمقاولة وشرائح قليلة من البرجوازية الوطنية, فأن المستوى الثاني يضم نسبة أساسية من البرجوازية المتوسطة وشرائح معينة من موظفي الدولة التكنوقراطيين والعاملين الثانويين في مقاولات البناء والتشييد والتجارة الداخلية, في حين يضم المستوى الثالث الطبقة العاملة, بمن فيهم جمهرة العمال الزراعيين, وأوساطا واسعة من الفلاحين والفئات الهامشية التي تشكل حزام الفقر والفاقة حول المدن والتي يطلق على بعضها أحيانا بأشباه البروليتاريا بسبب بؤس حياتها الفعلية ومستوى معيشتها المتدنية جدا. وفي هذا المستوى يجد المرء أيضا مجموعة من السكان المسحوقين التي تعيش تحت خط الفقر المعترف به دوليا بالنسبة للبلدان النامية (دولار واحد يوميا أو ما يعادل 360-370 دولارا بالسنة) والتي بالكاد تحقق دخلا مقداره دولارا واحدا في اليوم الواحد. والفجوة بين مدخولات ومستوى حياة ومعيشة فئات البرجوازية المالية والعقارية والتجارية والبيروقراطية والمقاولة وبعض العوائل الميسورة الأخرى من جهة وبين مستوى مدخولات وحياة ومعيشة الطبقة العاملة وجمهرة

الفلاحين والكادحين والفئات الأكثر فقرا في المجتمع كبيرة نسبيا وتتجاوز حدود التصور لبلد ما يزال في طريق النمو مثل تونس. واللوحة التالية يمكنها أن تشرح هذه الحقيقة, رغم إنها ليست بالتفصيل الكافي الذي من شأنه وضع الإصبع على الفئات الأكثر فقرا وبؤسا في المجتمع بالنسبة لعام 1990 وفق ما هو متاح من أرقام نشرت قبل فترة وجيزة من قبل المؤسسات الاقتصادية الدولية.

جدول رقم 55

نسب توزيع واستخدام الدخل بين الفئات الاجتماعية

المختلفة في تونس في عام 1990

الفئات الاجتماعية	نسب توزيع الدخل %
10 % مجموعة الفئات الاجتماعية ذات الدخل الأدنى	2.3
20 % مجموعة الفئات الاجتماعية ذات الدخل الواطئ	5.9
20 % مجموعة الفئات الاجتماعية الثانية ذات الدخل الواطئ	10.4
20 % مجموعة الفئات الاجتماعية الدخلية الثالثة	15.3
20 % مجموعة الفئات الاجتماعية الدخلية الرابعة	22.1
20 % مجموعة الفئات الاجتماعية ذات الدخل العالي	46.3
10 % مجموعة الفئات الاجتماعية ذات الدخل الأعلى	30.7

المصدر:

Weltentwicklungsbericht 1997. Weltbank. Washington, D.C. USA. S. 255.

ومع إن الجدول يطرح الحالة في عام 1990, فأن اللوحة الراهنة لا تختلف كثيرا في هذا الصدد عن عام 1990, بل إن الكثير من الشواهد والمعلومات تشير إلى إن هذه الفجوة الدخلية زادت عمقا وسعة خلال سنوات العقد الأخير من القرن العشرين. وإذا تابع المرء هذا الجدول سيلاحظ مدى الاستقطاب الاجتماعي الذي يخلقه الواقع الاقتصادي القائم, إذ أن 10 % من أكثر السكان فقرا كانوا لا يحصلون إلا على 2.3 % من الدخل المتحقق في تونس, في حين إن 10 % من أكثر السكان غنى كانت تستحوذ على 30.7 % من ذلك الدخل. وفي هذا يمكن للمرء تصور مدى البؤس من جهة والتخمة من جهة أخرى في هاتين المجموعتين من السكان. إذ في الأولى يصطف الغنى والجاه والسلطة معا, في حين يصطف عند المجموعة الأخرى الفقر والبؤس وانعدام الحقوق في حياة أكثر إشراقا وكرامة. وعند تجاوز هذه المجموعة السكانية الأكثر فقرا ودمجها مع الفئات الفقيرة الأخرى سيجد الإنسان بأن 40 % من السكان كانت لا تحصل إلا على 16.3 % من إجمالي الدخل, أو أن 60 % من المجتمع كانت لا تحصل إلا على 31.6 % من الدخل, في مقابل 10 % من المجتمع استحوذت على 30.7 % من الدخل. وتزداد اللوحة بؤسا وقتامة عندما يلاحظ المرء بأن 20 % من السكان قد استحوذت في عام 1990 على دخل سنوي يقارب ما تحصل عليه 80 % من

مجموع السكان في تونس. وفق كل المعايير الاقتصادية والإنسانية والأخلاقية المعروفة يصبح المجتمع, أيا كان هذا المجتمع, ولكن بشكل خاص في البلدان النامية, الذي يواجه فجوة دخلية مثل هذه الفجوة الكبيرة والآخذة بالاتساع سنة بعد أخرى, يصبح معرضا لمشكلات اقتصادية واجتماعية وسياسية كبيرة منها على سبيل المثال لا الحصر وجود نسبة مهمة من السكان ما تزال تعيش تحت خط الفقر في حين توجد هناك فئات اجتماعية ليست فقط ميسورة بل ومتخمة جدا وبذخية إلى حد استفزاز مشاعر الناس الفقراء إلى أقصى الحدود. وهذا يعني بأن هذه اللوحة الاجتماعية تكشف عن تناقضات اجتماعية كبيرة يمكن أن تتحول إلى توترات ومن ثم إلى صراعات سياسية ذات خلفية اقتصادية - اجتماعية تزداد حدة وتتحرى عن حل لها. وفي مثل هذه الحالة يفترض أن لا يدهش الإنسان عندما يزداد دور أجهزة الأمن والشرطة في حياة الناس لضمان سكوتها على الواقع الاجتماعي المشتد تمايزا. ولا بد من الإشارة الواضحة إلى إن هذا الجدول لا يوضح حقيقة وجود فقر بشع ومرير من جهة, ووجود غنى طائل يتخذ صورة أكثر قساوة من جهة أخرى, خاصة عندما يجري الحديث عن أفقر وأغنى 5 % من السكان الفقراء والأغنياء في تونس. فالمعلومات المتوفرة عن الفئات الاجتماعية الأكثر فقرا التي تقع تحت خطر الفقر الرسمي دوليا تساعد في وضع الجدول التالي.

جدول رقم 56

تطور عدد الفقراء في تونس للفترة 1967 - 1995

	1967	1975	1985	1990	متوسط 1990-1995
عدد الفقراء في المجتمع بالآلاف	1.533	1.223	554	544	334
نسبة الفقر إلى مجموع السكان %	33.0	22.2	7.7	6.7	3.9

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد 1997. الأرقام الأساسية مأخوذة منه. مصدر سابق. ص 165.

فالإحصاء الرسمي يشير إلى تقلص ملموس في عدد الفقراء وهو أمر محتمل حقا بسبب تقلص نسبة العاطلين من مجموع القوى القادرة على العمل في تونس خلال السنوات العشر المنصرمة. ولكن هذه الأرقام لا تعبر بالضرورة عن الواقع الفعلي في تونس, إذ أن دراسات اقتصادية واجتماعية كثيرة تشير إلى أن حالة الفقر الفعلية تتجاوز هذا الرقم. وليس هذا التقدير محاولة للاجتهاد, بل هو ناشئ من حقيقة الوضع في تونس واستمرار وجود بطالة في المجتمع. والقسم الأعظم من الناس الأكثر فقرا يعيشون في أطراف المدن الكبيرة وعلى هامش الحياة الاقتصادية والاجتماعية. وهم لا يفتقدون إلى دخل واطئ فحسب, بل وإلى عدم القدرة على الاستفادة الفعلية من الكثير من الخدمات التي تقدمها الدولة للسكان.

إن هذا التوزيع غير العادل وغير العقلاني للثروة في المجتمع ووجود عدد كبير من الفقراء غير القادرين على شراء السلع والخدمات يقود من الجانب الثاني وبالضرورة إلى استخدام سيئ وغير عقلاني وبذخي للدخل من جانب

الأغنياء, إضافة إلى إنه يضعف القوة الشرائية وحركة التبادل السلعي في الأسواق الداخلية ويؤثر سلبا على نمو الإنتاج السنوي وعلى معدل النمو الاقتصادي ويساهم في رفع حجم ونسبة البطالة في المجتمع لاحقا ويقود بالتالي إلى نشوء اختلال بين العرض والطلب على قوة العمل, حيث يبدأ فائض قوة العمل بالبحث عن طلب عليه لا في الداخل الذي يعتبر سوقا محدودا لقوة العمل, بل في الخارج وبالطرق المشروعة أو "غير المشروعة", والتي يعيشها المجتمع الدولي بشكل مأساوي في العقد الأخير من هذا القرن وبداية القرن الحادي والعشرين.

لا شك في حصول تحولات إيجابية في المجتمع التونسي وخاصة في موضوع مكافحة الأمية وتوسيع قاعدة القادرين على القراءة والكتابة وخاصة في المدن وبين الرجال. ولكن الأمية بين النساء ما تزال عالية جدا, كما إنها أعلى من ذلك في الريف. أما الرعاية الصحية فبالرغم من تحسنها وتقلص عدد السكان بالنسبة للطبيب الواحد وزيادة عدد المراكز الصحية فأن الأرياف ما تزال تعاني من نقص بارز في هذا المجال بالقياس إلى المدن, وكذا الحال بالنسبة لمياه الشرب أو الخدمات الاجتماعية الأخرى. ويمكن للوحة التالية أن تشرح الوضع بصورة أفضل.

جدول رقم 57

بعض المؤشرات عن الحالة الاجتماعية في تونس

	1980	1995
نسبة الأمية بين البالغين من الجنسين (15 سنة فأكثر)	-	33 %*
العناية الصحية	95 %	90 % **
مياه صالحة للشرب	72	86 % ***
صرف صحي للمياه	-	96 % ****
إمكانية مراجعة المراكز الصحية للسكان	46 %	72 %
وفيات الرضع في كل 1000 ولادة حية	71	39
وفيات الأمهات عند الولادات الحية في كل 100000 ولادة	-	138 *****

Weltentwicklungsbericht 1997. Weltbank. Washington D.C., S. 257.

* نسبة الأمية بين النساء بلغت في عام 1995 45 % وبين الرجال 21 %. ** سنة 1993.
ويشار إلى أن معدلها للفترة 1985-1995 كان 90 %. *** 1994-1995.
**** معدل الفترة 1985-19995. ***** معدل الفترة 1989-1995.

الخلاصة حول التطور الاقتصادي والاجتماعي في تونس

إن العرض والتحليل المكثفين للواقع الاقتصادي والاجتماعي في تونس خلال السنوات المنصرمة يسمحان بالخروج باستنتاجات وتقديرات معينة يمكن بلورتها في هذه الخلاصة. شهد الاقتصاد التونسي خلال العقود الأربعة المنصرمة تطورا كميا ملموسا وتغيرا نسبيا في بنيته الداخلية, وتضاعف حجم الإنتاج الإجمالي أكثر من مرة خلالها. وشهد مجالات التعليم العام والدراسات الجامعية والمعاهد المهنية والفنية والرعاية الطبية والصحية عموما تحسنا ملموسا, كما تقلصت نسبة الأمية بين السكان, إضافة إلى تقلص نسبة البطالة إلى مجموع القوى القادرة على العمل.

وكما هو معروف فقد توجهت السياسة الاقتصادية والاجتماعية في تونس في أعقاب انتزاع الاستقلال الاقتصادي إلى تأمين مستلزمات إنجاز عدد من المهمات الأساسية, منها بشكل خاص ما يلي:

- تحرير الاقتصاد الوطني من التخلف والتبعية والتخلص من التأثيرات المباشرة للهيمنة الفرنسية على البلاد واستعادة السيطرة على موارد البلاد الأولية؛
- إرساء قاعدة صناعية تسمح بتعجيل التنمية وتعتمد على البرجوازية الوطنية الصناعية في نشاطها الاقتصادي؛
- اعتماد قطاع الدولة الاقتصادي للمشاركة الفعالة في عملية التنمية دون التجاوز على دور ونشاط القطاع الخاص؛
- حل المسألة الزراعية من خلال مصادرة الأراضي الزراعية ووضعها تحت تصرف البرجوازية الزراعية والمزارعين وتنشيط التحول نحو التعاون الزراعي والرأسمالية الزراعية في الريف؛
- إجراء تغيير واسع في الحياة الاجتماعية إضافة إلى تحسين مستوى حياة ومعيشة الغالبية العظمى من السكان.

وقد تحققت خطوات مهمة على هذا الطريق, ولكن وجهة التنمية قد اتخذت مسارا جديدا بعد ما يقرب من عقد ونصف العقد من السنين, إذ سرعان ما عرفت إستراتيجية التنمية تحولا في بعض أهدافها الأساسية, وخاصة في الموقف من قطاع الدولة والتعاونيات الزراعية ودور الدولة الاقتصادي, وكذلك بالنسبة إلى وجهة التصنيع وبنيته الداخلية والموقف من حل المسألة الزراعية ومن نشاط الرأسمال الأجنبي في الاقتصاد التونسي, وكذلك من الحياة السياسية والديمقراطية. وبدأت معالم التحول التي أجرتها القيادة السياسية الجديدة للحزب الدستوري الجديد الحاكم نفسه على السياسة الاقتصادية والاجتماعية في عام 1967 ثم مارستها بشكل فعال في عام 1969 بعد إزاحة السيد بن صالح وزير الاقتصاد التونسي حينذاك. إلا إن السياسات الاقتصادية والاجتماعية التي مارستها الدولة التونسية لم تكن متطابقة تماما مع السياسات الاقتصادية والاجتماعية والمالية التي كانت تروج لها وتحفز عليها الدول الصناعية الرأسمالية المتقدمة وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي في تلك الفترة. وكان هذا يعني أيضا إنها لم تكن متناغمة تماما مع وجهة السياسات الاقتصادية لبلدان السوق الأوروبية المشتركة, بعد أن قبلت تونس عضوا مراقبا فيه, وبعد أن وافقت على شروط وسياسات دول السوق. إذ إن الحكومة التونسية التي قلصت تدخلها في الشؤون الاقتصادية

وتوقفت نسبيا عن توسيع قاعدة قطاع الدولة ودوره في الحياة الاقتصادية للبلاد وتخلت عن دعم التعاونيات الزراعية وتصدت لأي توسع فيها, لم تصف قطاع الدولة تماما, كما لم تلغ التعاونيات الزراعية القائمة, كما إنها لم تتخل عن دعم أسعار السلع والخدمات الأساسية التي تمس حياة فئات كادحة من السكان خشية تفاقم حالة التذمر في الشارع التونسي, ولم تلغ جميع القيود على الواردات السلعية رغم إنها خففت من قيود الحماية الجمركية للسلع الصناعية التي تنتج محليا. وواصلت تونس استخدام البرمجة الاقتصادية لتوزيع التوظيفات بشكل عام وقضايا التشغيل في البلاد. إلا أن هذه السياسات لم تقترن بالوقت نفسه بإجراء إصلاحات إدارية واسعة النطاق بحيث تشمل إدارة قطاع الدولة وأجهزة الدولة الاقتصادية, ولم تعتمد الترشيد الاقتصادي في حقل التوظيفات والتشغيل ومحاربة البطالة المقنعة في أجهزة الدولة ومكافحة الفساد والرشوة وما إلى ذلك. وقادت هذه الأوضاع إلى زيادة المشاكل الاقتصادية وإلى تنامي البطالة وتقلص في معدلات النمو الاقتصادي وانخفاض في إنتاج وتصدير النفط الخام والفوسفات, خاصة في بداية الثمانينات, وإلى تراجع في حجم الإنتاج الإجمالي وبروز مشكلات جديدة في الإنتاج والتموين الزراعي للسكان, مما أدى إلى ارتفاع في مديونية تونس الخارجية والداخلية وإلى تنامي البطالة واتساع قاعدة المزاحمة السلعية للسلع المنتجة محليا وبروز مشكلات مالية كبيرة أثرت سلبا على ميزان المدفوعات التونسي.

وتبلورت خلال هذه الفترة معالم أزمة اقتصادية ومالية واضحة في تونس لم تكن منفصلة عن الأزمة التي كانت قد بدأت منذ بداية السبعينات في الدول الصناعية الرأسمالية المتقدمة. ومن أجل معالجة مظاهر الأزمة والحصول على مزيد من القروض وجدولة الديون والحصول على دعم صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ودول السوق الأوروبية المشتركة وافقت تونس على الأخذ ب "إرشادات" المؤسسات المالية الدولية والقبول بتطبيق برنامجها للتكيف الهيكلي والإصلاح الاقتصادي في تونس والتي لم تكن تختلف عن حزمة الشروط التي تطرحها على بقية بلدان العالم الثالث. وكانت هذه المؤسسات المالية الدولية تدعو تونس إلى ممارسة هذه السياسات التي كانت, كما كان صندوق النقد الدولي والبنك الدولي يؤكدان عليها, "ترمي إلى رفع كفاءة استخدام الموارد المتاحة وحسن تخصيصها وتنميتها..."[38], والتي من شأنها أن تقود إلى توسيع قاعدة الإنتاج وإلى زيادة التشغيل وتنشيط السوق المحلي وإلى تحسين مستوى السكان المعاشي على المدى الطويل, إضافة إلى تقليص أعباء تونس المالية والديون الخارجية التي راحت تتراكم بذمتها. وقد دعا هذا البرنامج من الناحية العملية إلى تغيير كامل في سياسة الدولة الاقتصادية بالاتجاهات التالية:

- تخلي الدولة عن التدخل في الشؤون الاقتصادية وانتهاج سياسة الحرية الاقتصادية وترك السوق يعمل وفق آلياته الخاصة والتي تعني بدورها التخلي عن البرمجة الاقتصادية أو تخطيط الاقتصاد الوطني, بما فيه تخطيط التوظيف والتشغيل والإنتاج, والكف عن التدخل في تحديد أسعار السلع والخدمات وإلغاء الحماية الجمركية للسلع المنتجة محليا وتركها عرضة للمزاحمة من السلع الأجنبية المستوردة والمعروضة في الأسواق المحلية؛

[38] التقرير الاقتصادي العربي الموحد 1996. مصدر سابق. ص 159.

- رفع الدعم الحكومي عن جميع السلع والخدمات بدون استثناء وجعل أسعارها خاضعة لحركة العرض والطلب في السوق الداخلي؛
- الانفتاح الكامل على الخارج من ناحية دخول وخروج رؤوس الأموال والأرباح والتبادل السلعي والخدمات والالتزام بعدم اللجوء إلى تأميم رؤوس الأموال الأجنبية ومصالحها الاقتصادية في الداخل ومنحها الإعفاء الجمركي والضريبي...؛
- تصفية قطاع الدولة الاقتصادي, سواء كان ذلك في مجال الإنتاج أم الخدمات, من خلال عملية الخصخصة, سواء كان ذلك عبر بيعها للقطاع الخاص المحلي أم القطاع الأجنبي أم لهما معا؛
- تطبيق سياسة ضريبية تسمح بتنامي القدرة المالية للدولة ومعالجة مشكلاتها الاقتصادية. وكان هذا الاتجاه يهدف إلى زيادة إيرادات الدولة من الضرائب. وكان الخط العام لهذه الاتجاه يدعو إلى زيادة حجم الضرائب غير المباشرة من خلال تأمين إعفاءات واسعة على مدخولات وأرباح الرأسماليين بحجة تمكينهم من إعادة توظيف أرباحهم في مشاريع اقتصادية جديدة توفر فرص عمل جديدة للعاطلين عن العمل في تونس. وهذا يعني أيضا تأمين زيادة الضرائب التي تدفعها الغالبية العظمى من السكان التي هي بالأساس تعاني من وطأة المصاعب المعيشية.
- وكانت توصيات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي المباشرة وغير المباشرة وعبر خبراء هاتين المؤسستين الماليتين الدوليتين تدعو إلى ابتعاد تونس عن التصنيع الثقيل أو إيجاد قاعدة صناعية واسعة, إذ أن هذه الوجهة ستكون سيئة لاقتصاد البلاد؛
- تعويم العملة الوطنية وجعلها خاضعة في سعرها للعرض والطلب ثم تثبيتها بسعر معوم إزاء الدولار الأمريكي.

ومن الناحية العملية مارست تونس هذه السياسة منذ ما يقرب أو يزيد عن عشر سنوات وقامت بتصفية واسعة وفعلية لقطاع الدولة الاقتصادي وتقليص واسع عن التدخل في الشؤون الاقتصادية وجعل القطاع الخاص يلعب الدور الأول والرئيسي في البناء الاقتصادي وفتحت الأبواب على مصراعيها أمام رؤوس الأموال الأجنبية, كما رفعت الحماية الجمركية عن أغلب السلع الصناعية والزراعية المحلية, ومنحت الرأسمال الأجنبي الحماية التي كان يطالب بها ومنها حرية تصدير الأرباح المتحققة له في تونس كاملة إلى الخارج, كما رفعت كل القيود تقريبا عن صادرات وواردات تونس. لقد كان هدف صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ربط اقتصاد تونس بالاقتصاد الرأسمالي الدولي, باقتصاد الدول الصناعية الكبرى بصورة تبعية, ورفع كامل الدعم للسلع الاستهلاكية التي تقدم دعما مباشرا وفعالا نسبيا للعائلات الفقيرة التي يصعب عليها تأمين السلع الضرورية لها بسبب ضعف مدخولاتها والارتفاع المستمر في الأسعار, إضافة إلى تنفيذ سياسة ضريبية تجهد أساسا أصحاب الدخول الضعيفة والفئات المتوسطة وتقدم الدعم للرأسماليين بحجة توفير التوظيفات الضرورية لتحقيق مزيد من التشغيل في البلاد. فما هي النتائج التي ترتبت عن تنفيذ مثل هذه السياسة الاقتصادية والاجتماعية؟

من حيث المبدأ لم تستطع تونس خلال السنوات المنصرمة إرساء قاعدة صناعية متينة للتطور الاقتصادي والاجتماعي في البلاد, وبالتالي فأن عملية التنمية الجارية لم تستطع إجراء تغيير عميق في البنية الاقتصادية للمجتمع, كما أن البنية الاجتماعية ما تزال مشوهة مثلما هي حالة بنية الاقتصادي الوطني. وهذا الاتجاه في التطور خلق للاقتصاد والمجتمع في تونس مشكلات جديدة لا تبدو واضحة الآن, بل ستظهر في المستقبل, إذ إنه كان وما يزال يفتقد الوحدة العضوية والديناميكية في العملية الاقتصادية, في عملية إعادة الإنتاج الاجتماعية, وعمّق من تبعية الاقتصاد التونسي لاقتصاد الدول الصناعية المتقدمة دون أن يساهم بفعالية في تأمين عقلانية ذلك الارتباط. فكل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي يقومان اليوم ونيابة عن الحكومة التونسية برسم السياسة الاقتصادية والاجتماعية للدولة التونسية من الناحية العملية وليس من الناحية الشكلية أو الرسمية. علما بأن سياسات هاتين المؤسستين الماليتين الدوليتين والقوى التي تساندها قد ساهمتا حتى الآن بامتصاص نسبة مهمة من القوى العاطلة القادرة على العمل. كما يلاحظ الإنسان حصول تحسن في معدلات النمو الاقتصادي وتراجع في معدلات النمو السنوية للسكان. أما ديون تونس الخارجية والداخلية فهي في تزايد ملموس, كما ورد في الفقرات السابقة. وهي بالتالي مجبرة على دفع فوائد مالية متزايدة سنة بعد أخرى ومستنزفة لجزء أساسي وكبير من الفائض الاقتصادي الذي كان يفترض أن يتوجه صوب التثمير الإنتاجي. إن سياسات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي كانت ترمي إلى تقليص العجز في الميزان التجاري وميزان المدفوعات وتخفيف الأعباء المالية التي تعاني منها الدولة التونسية. إلا أن ما حصل هو العكس تماما حتى الآن. فقد تنامى العجز في الميزان التجاري وكذلك العجز في ميزان المدفوعات, رغم الزيادة الحاصلة في الصادرات وزيادة المبالغ التي تم تحويلها من المغتربين التونسيين, وكذلك الزيادة الحاصلة في إيرادات السياحة التونسية. يضاف إلى ذلك تفاقم الفجوة الدخلية بين الأغنياء والفقراء, التي تطرق إليها البحث بشكل مكثف في الفقرة السابقة, علما بأن الدولة التونسية قد سعت إلى التخفيف من أوضاع الغالبية العظمى من السكان, كما يشير إلى ذلك التقرير الاقتصادي العربي الموحد والتقرير الاقتصادي العربي, من خلال بعض الإجراءات الجزئية التي لا تؤثر كثيرا في الواقع القائم. فالتقرير الاقتصادي العربي الموحد يشير إلى تلك الإجراءات التي تهدف إلى تحسين أوضاع الفئات ذات الدخول المنخفضة حيث ورد فيه ما يلي: "وفي تونس, حيث يوجد نظام اجتماعي شامل يوفر التأمين الاجتماعي والصحي والدراسي والتقاعد, تم إصلاح نظام دعم أسعار المستهلك من خلال تحويل الدعم إلى السلع الغذائية الأساسية التي تستهلكها الفئات الصغيرة بصورة أكبر, كما تم إنشاء برنامج جديد لتعويض العائلات ذات الدخول المنخفضة عن الآثار المرحلية لبرامج التصحيح الناجمة عن ارتفاع الأسعار نتيجة تحرير التجارة وخفض دعم السلع الغذائية, وبالإضافة, تم إنشاء آليات جديدة لتوفير الخدمات الصحية المجانية للعائلات ذوي الدخول المنخفضة"[39]. ويفترض أن ينتبه الموجهون للسياسة الاقتصادية في تونس إلى أن السير على نموذج اللبرالية الجديدة الذي تنصح به هاتان المؤسستان قاد العديد من بلدان النمور الآسيوية إلى نجاحات ملموسة, ولكنها عادت وفقدت الكثير من تلك النجاحات التي تحققت بسبب الهيمنة الفعلية التي صارت لهاتين المؤسستين وللشركات الاحتكارية المتعددة الجنسية في اقتصادياتها, وبالتالي, أصبحت مكشوفة تماما على الخارج والتأثير المباشر والسريع عليها كبير

[39] التقرير الاقتصادي العربي الموحد 1996. مصدر سابق. ص 173.

جدا. وهذا ما يحصل اليوم في تونس والذي يفترض الانتباه إليه. تشير الكاتبة كاثلين نيولاند* في بحث لها تحت عنوان "يا عمال العالم .. ماذا ستفعلون الآن؟ تتحدث فيه عن العلاقة بين موجة اللبرالية الجديدة والعولمة ونشاط النقابات المتدهور في مختلف بلدان العالم وآثارها السلبية على مختلف البلدان فتقول: "لكن الأزمات المالية الأخيرة في آسيا, وأمريكا اللاتينية وروسيا والسخط السياسي الذي جاء في سياقها تحدت الإجماع اللبرالي الجديد وأثرت بشدة على الثقة في عملية إعادة الهيكلة الاقتصادية الكونية. بل إن ما يسمى باقتصاديات النمور الآسيوية, التي تبنت بحماس سياسات إعادة الهيكلة, شاهدت مكاسبها تتبخر. وتشير تقديرات منظمة العمل الدولية إلى أن عشرة ملايين عامل قد انضموا إلى صفوف العاطلين عن العمل في العالم في عام 1998, وفي الأغلب بسبب الانهيار الاقتصادي الآسيوي. ويتحمل الشغيلة الاعتياديون من الرجال والنساء معظم أعباء هذه الأزمات - الفقر المتزايد, وتمزق شبكات الضمان الاجتماعي, وارتفاع المعيشة"[40]. إن الإشكالية ليس في اختيار طريق التطور الرأسمالي الذي تسير فيه وعليه تونس منذ استقلالها حتى الآن, بل في الكيفية التي تضع وتمارس سياساتها الاقتصادية والاجتماعية, وفي قدرتها على الحد النسبي من الاستغلال الذي تقترن به موضوعيا العلاقات الرأسمالية والذي تتعرض له فئات العمال والفلاحين وصغار المنتجين وصغار المستخدمين وموظفي الدولة. أي طبيعة الإجراءات التي تتخذها الدولة وتسمح بأنصاف نسبي للمنتجين الفعليين في البلاد من خلال تأمين جملة من القوانين والقواعد التي تضمن للعمال قضايا الأجور والتقاعد والمعالجة الطبية والخدمات الأساسية بأسعار مناسبة تخفف عبء الاستغلال عنهم. وهو ما لم يمارس بالصيغ المناسبة في تونس حتى الآن.

* كاثلين نيولاند. استاذة زميلة في معهد كارنيجي للسلام الدولي, والمديرة المساعدة للبرنامج الدولي لسياسات الهجرة. راجع: الثقافة العالمية, العدد 1999/7 (95). الكويت. ص 22.

[40] نيولاند, كاثلين. يا عمال العالم.. ماذا ستفعلون. الثقافة العالمية. رقم 95. 1999/7. مجلة دورية تصدر عن المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب - دولة الكويت. ص 23.

الفصل الثاني: لمحة مكثفة عن اتجاهات التطور الاقتصادي والاجتماعي في الجزائر

المدخل

سقطت الجزائر في فترة مبكرة تحت الاحتلال الفرنسي بالمقارنة مع كل من تونس والمغرب. كما إن الحكومات الفرنسية المتعاقبة سعت منذ بدء احتلالها للجزائر في عام 1830م إلى ترسيخ فكرة استعمارية استيطانية مفادها "جاءت فرنسا لتبقى في الجزائر وإلى الأبد", وأن "الجزائر أصبحت جزءا لا يتجزأ من فرنسا, الوطن الأم"! وهذه السياسة الاستعمارية الاستيطانية كلفت الشعب الجزائري الكثير من التضحيات الغالية والخسائر المادية الفادحة من أجل انتزاع استقلاله السياسي, ولكنها أودت في الوقت نفسه بحياة الآلاف من أبناء الشعب الفرنسي. فبعد انتفاضات وثورات كثيرة على امتداد النصف الثاني من القرن التاسع عشر والنصف الأول من القرن العشرين انطلقت في عام 1954 حرب التحرير الشعبية والكفاح المسلح ضد الاستعمار الفرنسي بقيادة جبهة التحرير الوطني الجزائرية. وأستمر هذا الكفاح رغم كل الأساليب الوحشية التي مارسها الجيش الفرنسي والوحدات العسكرية السرية لإجهاض هذا الكفاح والبقاء في الجزائر, حتى تم انتزاع الاستقلال السياسي وفق مفاوضات السلام بين قيادة جبهة التحرير والحكومة الفرنسية حيث تم التوقيع على اتفاقية أيفيان عام 1962. وبموجب هذه الاتفاقية تم في الثالث من تموز عام 1962 الإعلان عن قيام الجمهورية الجزائرية.

ومع إن الحكومات الفرنسية المتعاقبة قد اعتبرت الوطن الجزائري جزءا من الأراضي الفرنسية والتي كان يفترض أن يكون التعامل مع هذا "الجزء من الوطن" ومع سكانه وفق هذا المنطق, فأن فرنسا الاستعمارية عمدت إلى استغلال هذه المنطقة وشعبها بشكل بشع يصعب تصوره. وكان المعمرون الفرنسيون يقومون بتصدير الفائض الاقتصادي المتحقق في الجزائر إلى فرنسا لتوظيفه فيها بدلا من توظيفه في اقتصاديات الجزائر نفسها. وقد أعاقت هذا السياسة الاستعمارية تأمين التراكم الرأسمالي المطلوب لتحقيق التنمية الاقتصادية والتطوير الاجتماعي في هذا البلد المحتل والمستوطن. وساهم اكتشاف النفط في الجزائر في التعرية الكاملة عن أبعاد هذه السياسة المدمرة للثروة والاقتصاد والمجتمع في الجزائر. وفي ضوء هذه السياسة استمرت الجزائر تؤدي دور "البقرة الحلوب" لصالح الدولة الفرنسية والرأسمال الفرنسي, فهي بلد زراعي نمت فيه العلاقات الرأسمالية المتشابكة مع العلاقات الإنتاجية الإقطاعية الاستغلالية في الزراعة, حيث استحوذ المعمرون على أكثر الأراضي الزراعية خصوبة, كما برزت العلاقات الرأسمالية في قطاع الصناعة, رغم أن الصناعة قد تركزت في عمليات استخراج النفط والغاز الطبيعي وبعض الصناعات التعدينية بصورة غير واسعة, إضافة إلى بعض منشآت الصناعات الغذائية والاستهلاكية أو تلك الصناعات التي كان يفترض في منتجاتها تغطية حاجة المنشآت الاقتصادية الفرنسية للمواد الأولية. إذ كانت فرنسا تريد الاحتفاظ بالجزائر لا باعتبارها موقعا ومصدرا لتأمين المواد الأولية لمشاريعها الصناعية فحسب, بل وسوقا لتصريف سلعها المصنعة, إضافة إلى توفير الأيدي العاملة الرخيصة للاقتصاد الفرنسي. وكانت هذه السياسة

الاستعمارية الظالمة سببا أساسيا في بروز مجموعة من الظواهر السلبية الحادة في الاقتصاد الجزائري التابع والمتخلف التي يمكن تلخيص أهمها في النقاط التالية:

- انتزاع مساحات واسعة جدا من الأراضي الزراعية التي كانت بحوزة الفلاحين وتحويلها لصالح مجموعة ممن أصبحوا من كبار ملاكي الأراضي الزراعية الرأسماليين الفرنسيين, إلى جانب مجموعة صغيرة جدا من كبار ملاكي الأراضي الزراعية الجزائريين المتعاونين مع الاستعمار الفرنسي, والبعض القليل من الوطنيين الذين حافظوا على تمييز أنفسهم عن المتعاونين مع فرنسا. وتميزت تلك الأراضي بالخصوبة العالية وبقربها من المدن وموانئ التصدير, حيث كانت تدر ريعا تفاضليا متنوعا وعاليا؛
- هجرة سنوية واسعة من الريف إلى المدينة بسبب مصاعب العمل والعيش في الريف وفي قطاع الفلاحة, وبسبب شدة الاستغلال التي كانت تتعرض لها الغالبية العظمى من الفلاحين الفقراء والمحرومين من الأرض الزراعية, أو ممن انتزعت الأرض الزراعية منهم بسبل غير مشروعة وظالمة ومنحت للمعمرين الفرنسيين؛
- أتساع مستمر في حجم البطالة في الجزائر وتزايد المشكلات الاقتصادية والاجتماعية التي لم تفكر الحكومات الفرنسية المتعاقبة, سواء كانت محافظة أم اشتراكية, على إيجاد حل واقعي لها. ففي الوقت الذي كانت معدلات نمو السكان السنوية ومعدلات نمو القوى القادرة على العمل الجديدة مرتفعة, كانت التوظيفات الجديدة في الاقتصاد الوطني شحيحة جدا ولم يكن في مقدورها توفير فرص عمل جديدة للسكان. وأدت سياسة نهب الثروة ومنع التراكم الرأسمالي الداخلي إلى هجرة واسعة من الريف إلى المدينة أولا, ومن الجزائر إلى فرنسا ثانيا, مما أوجد جيشا جرارا من العاطلين عن العمل في كل من الجزائر وفرنسا في آن واحد. وهذه الظاهرة السلبية مكنت الرأسماليين الفرنسيين المعمرين من المساومة على سعر قوة العمل والضغط على الأجور المدفوعة وجعلها في أدنى المستويات الممكنة. ولم تقتصر الهجرة الجزائرية على العمال أو العمال من أصل فلاحي فحسب, بل شملت أيضا جمهرة غير قليلة من المتعلمين والمثقفين الجزائريين, على قلتهم, بسبب سياسة الاستعمار الفرنسي في إبقاء الجهل والتخلف سائدين في الجزائر.
- تصدير الأرباح المتحققة للمعمرين والدولة الفرنسية في الجزائر إلى فرنسا, وبالتالي حرمان البلد من الفائض المتحقق فيه وتحويله لصالح الاقتصاد الفرنسي والرأسماليين الفرنسيين. فالتراكم الرأسمالي كان يتحقق في الاقتصاد الفرنسي ولصالح الرأسماليين الفرنسيين بدلا من تحققه في الاقتصاد الجزائري. وأدت هذه السياسة إلى حصول معدلات نمو واطئة جدا وخراب اقتصادي واسع النطاق في مختلف أنحاء البلاد في ما عدا بعض المدن الجزائرية ومنها بشكل خاص الجزائر العاصمة ووهران؛
- بقاء الاقتصاد الجزائري متخلفا وحيد الجانب في تطوره الزراعي والإستخراجي يفتقد الديناميكية الضرورية لتطوره وتابع ضعيف للاقتصاد الفرنسي. فالمعلومات المتوفرة تشير إلى أن الناتج المحلي في قطاع المحروقات قد شكل في سنة 1962, أي في عام إعلان الاستقلال عن فرنسا, نسبة قدرها 48 % من إجمالي الناتج المحلي

الصناعي, وأن صادرات المحروقات لنفس العام شكلت نسبة قدرها 59 % من إجمالي الصادرات الجزائرية[41]. وكانت الإيرادات من نصيب المستعمرين الفرنسيين.

ولعبت هذه العوامل, إلى جانب سياسة الفرنسة المعروفة والتمييز الواسع النطاق إزاء الجزائريين, دورا مهما في التعجيل بالثورة الجزائرية وفي تشكيل تحالف سياسي-اجتماعي كفاحي واسع النطاق استطاع انتزاع النصر خلال ثماني سنوات من الكفاح المسلح وبدعم شعبي عارم وعربي ودولي كبيرين. وستبقى في الذاكرة ثورة المليون شهيد, أولئك الذين سقطوا على طريق الكفاح التحرري للجزائر ولشعوب المنطقة. ويفترض الإشارة هنا إلى أن السياسة الاستعمارية الفرنسية التي اقترنت بالفرنسة قد ساهمت في تحقيق تفاعل ملموس بين الطابع النضالي المناهض للاستعمار وللفرنسة في آن واحد, وبالتالي دمجت بين الدفاع عن لغة القرآن, أي بين العربية والإسلام, وأعطت الانطباع بالجانب القومي العربي وحده في حين أن المناضلين الجزائريين لم يكونوا من العرب فقط, بل من العرب والأمازيغيين المسلمين, وهم من غير العرب. وإذا كان مثل هذا العامل قد ساعد حقا على خوض النضال الموحد وتأمين وحدة الشعب الجزائري في فترة الاحتلال الفرنسي, فأن الاعتراف بالقومية الأمازيغية واللغة الأمازيغية بعد الاستقلال كان ضروريا لتأمين استمرار تلك الوحدة وتعززها, والذي أهملته الحكومات الجزائرية المتعاقبة بعد الاستقلال, وكانت له نتائج سلبية.

تسلمت جبهة التحرير الجزائرية السلطة في البلاد في عام 1962 في ضوء الاتفاقية التي عقدت ووقعت مع الحكومة الفرنسية. وفرضت جبهة التحرير, التي تحولت إلى حزب سياسي, منذ البدء "سلطة الحزب الواحد, "سلطة الحزب القائد والرائد والموجه لسياسة الدولة والمجتمع"! وبموجب هذا الاتجاه حرمت كل القوى السياسية الأخرى التي شاركت في الثورة الجزائرية من تأسيس أحزابها السياسية العلنية ومن الاستفادة من انتصار الثورة الجزائرية والتمتع بثمارها, ثمار الحرية والديمقراطية. كما فرضت هيمنتها الكاملة على النقابات العمالية والمنظمات غير الحكومية مثل اتحاد الطلبة واتحاد الشبيبة الجزائرية والمرأة. وفي هذه النقطة اختلفت الدولة الجزائرية في تجربتها السياسية عن تجربة المملكة المغربية, حيث مارست منذ البدء سياسة التعددية الحزبية من الناحية الدستورية, أي حق الأحزاب والقوى السياسية على ممارسة العمل السياسي العلني المشروع, كما اختلفت في بعض جوانبها عن تجربة الجمهورية التونسية أيضا, رغم إن الحزب الدستوري التونسي الذي كان يقوده الحبيب بن بورقيبة قد هيمن على الحياة السياسية وعلى الدولة والمجتمع في تونس ورفض أي مشاركة للأحزاب السياسية الأخرى, ولم يحرّمها, رغم أنه عمد إلى منع بعضها ولسنوات غير قليلة.

ولكن هذه الوجهة غير الديمقراطية في السياسة الجزائرية لم تنف عمليا وجود وعمل قوى وأحزاب سياسية كانت فاعلة على الساحة السياسية قبل الثورة, رغم إنها لم تكن تمتلك الوجود الشرعي الدستوري. وكانت الفئات البرجوازية الوطنية المتوسطة والبرجوازية الصغيرة, وخاصة جمهرة من العسكريين والمثقفين, هي المهيمنة على جبهة التحرير الوطني الجزائرية, وبالتالي, على الحكم بعد الاستقلال مباشرة, إذ إنها كانت المفاوض الفعلي مع

[41] بن أشنهو, عبد اللطيف د. التجربة الجزائرية في التنمية والتخطيط 1962-1980 . ديوان المطبوعات الجامعية- الجزائر. 1982. ص 7/6.

السلطة الفرنسية, في حين كانت القاعدة الواسعة لجبهة التحرير الوطني الجزائرية تتشكل من الفلاحين والعمال والفئات البرجوازية الصغيرة الكادحة وجمهرة من المثقفين الديمقراطيين. وأعلن في الجزائر عن إجراء انتخابات المجلس الوطني, كما تم إعلان الدستور الجديد للبلاد, وسميت الدولة الجديدة بجمهورية الجزائر الديمقراطية الشعبية. وفي عام 1963 تم تأميم جميع الأراضي والمنشآت الصناعية التي كانت في حوزة المعمرين الفرنسيين بعد أن تركوها وغادروا الجزائر, خشية انتقام الجزائريين من سياستهم الاستغلالية والعدوانية ضد السكان الجزائريين ومشاركتهم السلطات الاستعمارية في اضطهاد الشعب الجزائري. وشكلت الدولة لجان خاصة للتسيير الذاتي في تلك المنشآت المؤممة تستند إلى التجربة اليوغسلافية. وفي عام 1964 عقدت جبهة التحرير الوطني الجزائرية مؤتمرها وأعلن فيه عن تصميم الجزائر في السير على "طريق التطور الاشتراكي! ولم يمض وقت طويل على هذا الإعلان حتى أطيح في عام 1965 عبر انقلاب عسكري برئيس الدولة حينذاك أحمد بن بيللا وحل محله نائب رئيس الدولة ووزير الدفاع حينذاك الهواري بو مدين.

وبعد عام واحد من هذه الأحداث قامت الحكومة الجزائرية الجديدة بتأميم الصناعة المنجمية ووضعها بيد قطاع الدولة, ثم أممت في عام 1968 جميع البنوك ومؤسسات التأمين ومنشآت الصناعة الكيمائية ومواد البناء والصناعات الغذائية وإنتاج المكائن والمعدات. وبهذا وضعت الدولة الأساس الواسع لقطاع الدولة الاقتصادي ولدور الدولة الكبير والمهيمن على مجمل النشاط الاقتصادي في البلاد. وفي هذه النقطة أيضا تختلف تجربة الجزائر عن تجربتي كل من تونس والمغرب. وفي عام 1970 جرى التوسع في قطاع الدولة من خلال فرض مشاركة الدولة في رؤوس الأموال الفرنسية الموظفة في الاقتصاد الجزائري بنسبة 51 % لتمنح موقعها الاقتصادي في تلك الشركات الأهمية المطلوبة لممارسة التأثير المباشر على سياساتها وقراراتها. وقد شمل هذا القرار صناعة النفط والغاز الطبيعي وشركات النقل. وجدير بالإشارة إلى أن اتفاقية أيفيان قد أقرت إبقاء شركات المحروقات بيد الرأسمال الفرنسي دون تأميم وكذلك جملة من المنشآت الصناعية التي كانت تعود للشركات الرأسمالية الفرنسية. ولم تغادر تلك الشركات الجزائر ولم تترك مصانعها للجزائريين كما فعل المعمرون كأفراد.

وفي عام 1968 تمكنت الجزائر من تصفية بقية القواعد العسكرية الفرنسية فيها وأعلن عن انسحاب بقية القوات الفرنسية وتصفية قواعدها العسكرية في الجزائر.

وفي عام 1970 سارت الدولة الجزائرية على طريق الإصلاح الزراعي حيث أعلن عن صدور قانون "الثورة الزراعية". وبدأت الدوائر المختصة بتنفيذ هذا القانون من خلال توزيع الأراضي الزراعية على الفلاحين المحرومين منها وإقامة التعاونيات الزراعية ومنشآت التسيير الذاتي الزراعية ووضعت مساحات واسعة من الأراضي الزراعية والمساعدات المالية تحت تصرفها. وبهذا تختلف الجزائر في تجربتها الزراعية عن تجربتي المغرب وتونس أيضاً, رغم أن تونس سارت على طريق التعاون الزراعي خلال الفترة الواقعة بين 1961-1969 أيضا ولكن وفق تصور وأسلوب مختلفين.

- لقد مارست الجزائر سياسة البرمجة والتخطيط لتأمين تطورها الاقتصادي ووضعت من أجل ذلك العديد من الخطط الاقتصادية ابتداء من عام 1967 حيث وضعت أول خطة ثلاثية, تبعتها خطة رباعية للفترة بين 1970-

1973, ثم رباعية أخرى للفترة 1974-1977. وبعد انقطاع في التخطيط دام ثلاث سنوات, حيث تم إلغاء الخطة 1977-1980, بدأت الدولة ثانية بممارسة التخطيط التأشيري الاستثماري, حيث وضعت الخطة 1980-1984 والتي حاولت أن تؤكد فيها انتهاجها سياسة اقتصادية جديدة تهدف إلى إيلاء مزيد من العناية للقطاع الزراعي بعد إهمال طويل له ومعالجة البطالة المتفاقمة ومعالجة أزمة السكن التي كانت تستفحل من عام لآخر, إضافة إلى إعلانها الرغبة في مكافحة الرشوة والفساد الوظيفي. وفي عام 1984 أعلن عن الخطة الجديدة للفترة 1985-1989. ثم واصلت هذا الاتجاه رغم التغير الكبير الذي طرأ على اتجاه التنمية ودور قطاع الدولة والقطاع الخاص في عملية التنمية والبناء الاقتصادي في الجزائر أبتدأ منذ النصف الثاني من العقد التاسع وخاصة في نهايته. واستطاع المخطط والمشرع عبر هذه الخطط الاقتصادية, التي جسدت محاولات تجريبية معقدة لإقامة النموذج الجزائري الخاص المنبثق عن الدمج بين التسيير الذاتي في التجربة اليوغسلافية, وبين الدور الحكومي والتخطيط المركزي في التجربة السوفييتية, وبين النهج الرأسمالي في التنمية الاقتصادية, من إقامة عدد كبير من المشاريع الاقتصادية الإنتاجية والخدمية وبشكل خاص في مجال الزراعة والصناعات الاستخراجية والصناعات التحويلية. إلا إن هذه السياسة عجزت عمليا عن تحقيق التحول النوعي في الاقتصاد الجزائري, أي التحويل من اقتصاد زراعي متخلف وريعي وغير ديناميكي إلى اقتصاد صناعي- زراعي متطور ومتوازن وديناميكي, رغم إنها نجحت في إقامة عدد كبير نسبيا من المشاريع الصناعية التحويلية والاستخراجية. وهي الإشكالية التي كانت وما تزال تواجه الجزائر حتى هذا اليوم, وهي التي كانت وما تزال تساهم في خلق المزيد من المشكلات المستعصية وتفاقم من حجم البطالة المكشوفة والمقنعة التي تحولت في السنوات العشر الأخيرة إلى عامل شديد التعويق والاختناق المستمر لعملية التنمية الاقتصادية والتطوير الاجتماعي, رغم الموارد المادية والمالية والبشرية المهمة التي تمتلكها, وإلى عامل متميز في تشديد الصراعات والتوترات الاجتماعية والنزاعات المسلحة.

- إن عمليات التأميم الواسعة النطاق في مجالات الصناعة المنجمية والبنوك وشركات التأميم والأرض والنقل والمواصلات وضعت بيد الدولة وحزبها الحاكم القوة والسلطة الاقتصادية, وبالتالي سمح للنخبة الحاكمة, وهي مجموعة صغيرة في الحزب والدولة, وخاصة في القوات المسلحة, أي في الجيش والشرطة والأمن الداخلي, الهيمنة المطلقة على شؤون البلاد والمجتمع والتحكم المنفرد في العملية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية, وإقامة النظام الشمولي في البلاد, حيث يفتقد المجتمع الديمقراطية وحقوق الإنسان. لقد نشأت سيطرة مطلقة للفرد من خلال الجيش في الحزب والدولة. ولم تقتصر هذه الظاهرة على الهواري بو مدين, بل انتقلت إلى من جاء من بعده, إذ كانت المجموعة العسكرية الصغيرة هي المتحكمة عمليا.

لقد عاشت الجزائر حتى الآن تجربة غنية ولكنها مريرة ومحبطة لنسبة عالية من السكان, رغم الأمل بتجاوزها. فالسنوات المنصرمة, التي تقترب من عقدها الرابع, أي منذ انتصار الثورة الجزائرية ذات المليون شهيد, يفترض أنها تسمح للباحث أن ينظر إلى ما تحقق حتى الآن, وأن يدرس الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية الراهنة ويتابع الإشكاليات الكبيرة التي ما تزال تواجه الجزائر, ومنها البطالة المتسعة باستمرار والهجرة المتزايدة منها إلى الخارج, إضافة إلى العنف المنفلت من عقاله, والتعرف على العوامل الكامنة وراء ذلك.

المبحث الأول: واقع واتجاهات التطور الاقتصادي في الجزائر

تطور الناتج المحلي الإجمالي

تقدم أرقام إجمالي الناتج المحلي في الجزائر خلال الفترة الواقعة بين 1980 - 1996 صورة واقعية عن المشكلات الاقتصادية التي كانت وما تزال تواجه الاقتصاد والمجتمع الجزائري وتكشف في الوقت نفسه عن الاختلالات العامة التي كانت وما تزال تعاني منها العملية الاقتصادية والتي تؤثر بدورها بشكل مباشر على مستوى حياة ومعيشة السكان, وخاصة الفئات المنتجة للدخل القومي والفئات الكادحة والأكثر فقرا في المجتمع الجزائري. ومؤشرات الناتج المحلي الإجمالي تعتبر أساسية وضرورية لمعرفة مقدار الثروة الاجتماعية المنتجة والمتوفرة سنويا في البلاد, وتكشف عن وجهة التراكمات المالية السنوية, إضافة إلى إبرازها مواطن القوة والضعف في مختلف فروع وقطاعات الاقتصاد الوطني. كما إنها تسمح بتكوين صورة عن مدى مساهمة القوى العاملة في المجتمع في تكوين الناتج المحلي الإجمالي. والأرقام المتوفرة تسمح بوضع الجدول في أدناه.

جدول رقم 58

تطور الناتج المحلي الإجمالي ونصيب الفرد الواحد منه في الجزائر

خلال بعض سنوات الفترة الواقعة بين 1980- 1996 بالأسعار الجارية

السنة	الناتج المحلي الإجمالي مليون دولار أمريكي	نصيب الفرد الواحد من الناتج المحلي الإجمالي / دولار أمريكي	الرقم القياسي لتطور إجمالي الناتج 100=1980	الرقم القياسي لتطور نصيب الفرد الواحد 100=1980
1980	42349.4	2306.7	100.0	100.0
1985	57512.9	2632.2	135.8	114.1
1990	55521.0	2219.9	131.1	96.2
1991	45715.0	1790.6	107.9	77.6
1992	47861.0	1831.6	113.0	79.4
1993	49767.0	1862.5	117.5	80.7
1994	42063.0	1539.6	99.3	66.7
1995	41433.0	1483.9	97.8	64.3
1996	45568.0	1564.0	107.9	67.8

المصدر: أرقام الناتج المحلي الإجمالي أخذت من:

1) الحسابات القومية للبلدان العربية 1975-1987 وتقديرات 1988. الجزء الأول-الجداول القطرية. الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي. الكويت. مايو - 1989. ص 19.

2) التقرير الاقتصادي العربي الموحد 1996. مصدر سابق. ص 232.

3) التقرير الاقتصادي العربي الموحد 1997. مصدر سابق. ص 236. أرقام عام 1996 أولية. ورد في التقرير الاقتصادي عن اتجاهات التطور الاقتصادي في الجزائر إلى الرقم التالي حول إجمالي الناتج المحلي الإجمالي 45782 مليون دولار أمريكي وهو يختلف قليلا عن الرقم الوارد في جدول أعلاه التي جرى أخذ أرقامه من التقرير الاقتصادي العربي الموحد. راجع في هذا الصدد: مصدر سابق.

4) Wirtschafstrends zur Jahresmitte 1998. Bfai. S. 7.

وعند إمعان النظر في هذا الجدول تبرز في المقدمة مجموعة مهمة من الحقائق التي تعبر عن طبيعة تكوين هذا الاقتصاد, كما تبدو بوضوح مجموعة من المشكلات التي رافقت تطوره خلال السنوات المنصرمة والتي يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

- شهد تطور الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة المنصرمة الواقعة بين إحراز الاستقلال السياسي والنصف الأول من العقد التاسع ارتفاعا كبيرا وسريعا, ثم تلا ذلك نموا متذبذبا عبّر عن عدم استقرار الوضع الاقتصادي

وعن مشكلات كبيرة رافقت عملية التنمية الوطنية وعن اختلالات راحت تتراكم وتتداخل في ما بينها. ولم تستطع سياسة وخطط الدولة معالجتها بالكيفية المناسبة للتخلص من الإرث الاستعماري الطويل, بل ساهمت أحيانا في تعميق وتكريس بعض جوانب المشكلة الاقتصادية, وخاصة تبعيتها الشديدة لاقتصاد النفط الخام. ففي الوقت الذي بلغ الإنتاج الإجمالي في عام 1975 حوالي 15.6 مليار دولار أمريكي[42], ارتفع في عام 1980 إلى 42349.4 مليون دولار أمريكي, ثم واصل ارتفاعه ليبلغ 57512.9 مليون دولار في عام 1985, وهو أعلى مستوى بلغه في الفترة التي أعقبت الاستقلال حتى الوقت الحاضر, إذ انخفض في عام 1990 إلى 55521 مليون دولار, ثم واصل تراجعه وتذبذبه حتى بلغ 41433 مليون دولار في عام 1995, وهو أدنى مستوى بلغه خلال الفترة الواقعة بين 1980-1995, ثم عاد وارتفع في عام 1996 إلى 45568.0 مليون دولار أمريكي؛

- وأنعكس هذا التذبذب في تكوين الناتج المحلي الإجمالي على نصيب الفرد الواحد منه مباشرة, خاصة وأن معدلات النمو السكانية في الجزائر كانت مرتفعة وانفجارية عموما. ففي الوقت الذي بلغ نصيب الفرد الواحد من الناتج المحلي الإجمالي 974 دولار أمريكي في عام 1975 قفز خلال خمس سنوات فقط ليصل إلى 2306.7 دولارا في عام 1980, أي بزيادة قدرها حوالي 237 %, ثم أرتفع في عام 1985 إلى 2632.2 دولارا, وبعدها بدأ بالانخفاض المصحوب بتذبذب مستمر حتى نهاية الفترة حيث بلغ 1483.9 دولارا في عام 1995. ثم عاد وارتفع قليلا في عام 1996 ليصل إلى 1564 دولار أمريكي. ومنه يتبين بأن الرقم القياسي قد تراجع بين عامي 1980 و1995 من 100 في عام 1980 إلى 64.3 في عام 1995 وإلى 67.8 في عام 1996, في وقت كانت أسعار السلع والخدمات المختلفة في الأسواق المحلية في تصاعد مستمر ومقلق للفئات الكادحة على نحو خاص, إذ إنها لم تكن تتناسب بأي حال مع الأجور ومدخولات الغالبية العظمى من السكان؛
- وتؤكد هذه الظاهرة حقيقة أساسية هي أن التدهور في الناتج المحلي الإجمالي قد ارتبط بنقص في التوسع الأفقي للإنتاج الزراعي وفي الكثافة الزراعية, وفي غياب العقلانية في التنمية الصناعية وتخلف شديد في استخدام الطاقات الإنتاجية المتاحة وضعف كبير في مستوى إنتاجية العمل. واقترن هذا الاتجاه بتراجع في مستوى التشغيل وارتفاع حجم البطالة من سنة إلى أخرى بسبب التباين في مستوى النمو السكاني ونمو القوى القادرة على العمل سنويا من جهة, وبين ضعف معدلات النمو الاقتصادي وعجزها عن توفير فرص عمل جديدة كافية لاستيعاب البطالة المتزايدة من جهة أخرى, إذ أن الكثير من الموارد المالية كان يذهب لأغراض غير إنتاجية وبذخية وإلى دفع أقساط الديون والفوائد العالية المترتبة عليها, أو إنه كان يتعرض لنهب من الباطن, أي من داخل قطاع الدولة وعبر أجهزة الدولة المختلفة, وخاصة القيادات منها, والقطاع الخاص, إضافة إلى غياب التنظيم الجيد والرقابة الفاعلة والشعور بالمسؤولية إزاء موارد الدولة والمجتمع وضعف الانضباط في العمل وأوقات العمل؛
- وهي تشير بدورها عن تراجع في مستوى معيشة العاملين في مختلف القطاعات الاقتصادية وكذلك بالنسبة للغالبية العظمى من السكان, إذ إن أتساع البطالة, مع وجود بطالة مقنعة واسعة في المنشآت الاقتصادية, الإنتاجية

[42]Trends in Developing Economoes 1996. A World Bank Book 1996. Washington, D.C. p.9.

منها والخدمية, ودوائر الدولة, كان يعني اقتسام أفراد العائلات لمدخولات العاملين منهم. وكان مثل هذا التقسيم يعني بدوره تقلص فعلي كبير في حصة الفرد الواحد من تلك المدخولات السنوية وعجزه عن تلبية احتياجاته السنوية والتي كانت تقود بدورها إلى تنامي التذمر الشعبي واتهام الحزب الحاكم والحكومة بكل ما هو سيئ وفاسد. ولم يكن ذلك الاتهام بعيدا عن الحقيقة, بل كانت هي الحقيقة؛

- ويفترض الإشارة إلى أن الانخفاض في الناتج المحلي الإجمالي يبدو أكثر وضوحا عند أخذه على أساس الأسعار الثابتة لعام 1980 مثلا, إذ أن التضخم الكبير المستمر في الجزائر والارتفاع المتواصل والمنفلت للأسعار لا يكشف عن الخلل الجدي الحاصل في تطور الناتج المحلي الإجمالي, بل يغطي عليه. كما إن الأرقام الإجمالية للناتج المحلي الإجمالي لا تكشف عن الخلل في بنية هذا الناتج وتوزيعه بين القطاعات الاقتصادية المختلفة والتي ستعالج لاحقا.
- ووفق المعلومات المتوفرة فأن معدلات النمو السنوية كانت خلال الفترة المنصرمة على النحو الآتي:

جدول رقم 59

1996	1995	1996-1986	1985-1975
% 3.8	% 3.9	% 0.4	% 5.4

المصدر:

Alger at a glance. Trends in Developing Economic. A world Bank Book. 1996. Washington, D.C. p. 9.

والفضل في استمرار معدلات النمو بهذا المستوى ومنعها من الانحدار إلى ما تحت الصفر يعود إلى قطاع الصناعات المنجمية أو المحروقات والذي يتضمن النفط والغاز الطبيعي, حيث ما زال الإنتاج والتصدير فيهما مرتفعا.

ومع أن بنية الناتج المحلي الإجمالي كانت وما تزال مشوهة, فأنها كانت تعتبر متقدمة بالقياس إلى هيكل الناتج المحلي الإجمالي في كل من تونس والمغرب, إذ رغم وجود قطاع النفط الخام ودوره الكبير في تشكيل الناتج المحلي الإجمالي, فأن قطاع الصناعة التحويلية لعب دورا مهما في تكوين هذا الناتج. إذ أن الدولة الجزائرية أولت القطاع الصناعي التحويلي أهمية خاصة وملموسة من حيث حجم الاستثمارات والتقنيات التي كانت تخصص له والتي أدت إلى زيادة أفقية في عدد المنشآت الصناعية وزيادة عدد العاملين فيها, ولكنها لم تلعب دورا مهما في تغيير أو تطوير الإدارة الاقتصادية والتنظيم الإداري أو إجراء دراسات علمية للجدوى الاقتصادية والاجتماعية لتلك المشاريع أو لدورها في تنمية التنسيق والترابط بين القطاعات الاقتصادية المختلفة, أو بالنسبة للعلاقة الإيجابية الضرورية التي يحتاجها الاقتصاد الوطني بين بعض التقنيات الحديثة المستخدمة في الإنتاج وبين القدرة على الاستفادة منها اقتصاديا من جانب العاملين في تلك المشاريع الصناعية, خاصة وأن عمليات التأهيل الفني لم تكن بالمستوى المطلوب أو في الأوقات المطلوبة, وعدد العاملين في تلك المنشآت كان يفوق كثيرا الحاجة الفعلية.

ويقدم الجدول رقم 56 صورة واضحة عن بنية الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر, ويجسد إلى حدود بعيدة طابعه الريعي الذي يعتمد بدرجة كبيرة على إيرادات النفط الخام والغاز الطبيعي.

جدول رقم 60

تطور مشاركة القطاعات الاقتصادية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي

في الجزائر بالأسعار الجارية (مليون دولار أمريكي)

التفاصيل	1980	1985	1990	1995	* 1996
الزراعة والغابات والصيد	3367.8	5384.2	5334	4280	4729
الصناعات الاستخراجية	13536.1	12880.8	13024.0	10578.0	12117.0
الصناعات التحويلية	3643.4	6156.9	5714.0	4364.0	4559.0
التشييد	5263.5	8318.0	8571.0	4211.0	4545.0
كهرباء وماء وغاز	323.8	590.0	580.0	…	…
نقل ومواصلات وتخزين	8401.9	11452.7	10178.0	2892.0	3120.0
تجارة ومطاعم وفنادق	…	…	…	4822.0	5184.0
تمويل وتأمين ومصارف	…	…	…	…	1974.0
إسكان ومرافق	…	…	…	…	…
خدمات حكومية	4994.1	7757.1	8046.0	4826.0	5313,0
خدمات أخرى	…	…	…	…	…
الناتج المحلي الإجمالي بسعر الكلفة	39530.6	52540.4	51448.0	37801.0	41541.0
صافي ضرائب غير مباشرة	2818.8	4972.5	4073.0	3632.0	3727.0
الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق	42349.4	57512.9	55521.0	41433.0	45268.0

المصدر: 1) الحسابات القومية للبلدان العربية 1975-1987 وتقديرات 1988. الجزء الأول-الجداول القطرية. الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي. الكويت. مايو - 1989. ص 19. 2) التقرير الاقتصادي العربي الموحد 1996. مصدر سابق. ص 232. 3) التقرير الاقتصادي العربي الموحد 1997. مصدر سابق. ص 236. * أرقام عام 1996 أولية.

ماذا يمكن استخلاصه من هذا الجدول من ملاحظات جوهرية حول بنية الناتج المحلي الإجمالي, أو بتعبير أخر, حول بنية الاقتصاد الوطني والعملية الاقتصادية الجارية في الجزائر؟ يشير الجدول في أعلاه إلى ما يلي:

- بلغت مشاركة قطاع الصناعات الاستخراجية, وهي بالأساس النفط والغاز الطبيعي, في عام 1980 حوالي 32 % من إجمالي الناتج المحلي, وانخفضت هذه النسبة في عام 1985 إلى 22.4 % تقريبا, ثم عادت وارتفعت إلى 23.5 % تقريبا في عام 1990, وإلى 26.8 % تقريبا في عام 1996. وهي مشاركة عالية عموما ولكنها

أفضل بكثير من مشاركة هذا القطاع الريعي في العديد من البلدان النفطية العربية كالسعودية والعراق والكويت مثلا خلال السنوات المشار إليها في أعلاه. ومع ذلك فالسمة المميزة لاقتصاد الجزائر تبرز في دور النفط الخام في تأمين الحصة الكبرى من الإيرادات المالية التي توجه لأغراض التنمية أو تلك التي تصرف على النخبة الحاكمة وأجهزة الدولة والمجهودات العسكرية؛

- ساهمت القطاعات السلعية بنسبة قدرها 66.11 % في تكوين إجمالي الناتج المحلي بسعر التكلفة بالنسبة لعام 1980, ثم تراجعت تدريجا لصالح القطاعات الخدمية حتى وصلت في عام 1995 إلى حوالي 62 %, وإلى 62.5 % تقريبا في عام 1996 منه؛
- وإن قطاعي الزراعة والصناعة التحويلية قد استحوذا على نسب متقاربة خلال ذات الفترة, حتى إن القطاع الصناعي التحويلي قد سبق القطاع الزراعي في مستوى مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي, رغم عدد العاملين الكبير في القطاع الزراعي والذي يعكس بدوره تخلف القوى المنتجة وتدهور مستوى الإنتاجية في القطاع الزراعي, وبشكل خاص القطاع الفلاحي. ففي الوقت الذي شارك القطاع الزراعي بنسبة 8.5 % في عام 1980 وارتفع في عام 1995 إلى 10.3 %, وإلى 11.4 % في عام 1996, كانت مشاركة القطاع الصناعي التحويلي في عام 1980 حوالي 9 % وارتفعت في عام 1995 إلى 11.5 %, ثم تراجع إلى 11 % تقريبا في عام 1996. أما مجموع القطاع الصناعي فقد بلغت مساهمته في عام 1980 حوالي 43.5 % وتراجعت هذه النسبة إلى 39.5 % في عام 1995, ثم عادت وارتفعت قليلا في عام 1996 إلى 40.1 %. وكان السبب في تراجع القطاع الصناعي في عام 1995 يعود إلى تراجع حجم الإنتاج في قطاع الصناعات الاستخراجية وبالتالي تراجع واردات التصدير منه. وفي عام 1996 حيث ما تزال الأرقام المنشورة أولية فقد تحسنت نسبة مساهمة الصناعة بشكل عام في تكوين الناتج المحلي الإجمالي وبلغت 40.1 %؛
- وكان دور قطاع التشييد في إطار القطاعات السلعية وقطاع النقل والمواصلات والتخزين في إطار قطاع الخدمات الإنتاجية بارزا في تكوين الناتج المحلي الإجمالي رغم تراجعهما الشديد ابتداء من عام 1991؛
- وتمحورت المشكلة الصعبة التي عانى منها الاقتصاد والمجتمع في الجزائر خلال السنوات المنصرمة حول تدهور دور الدولة في عملية الإسكان وفي إقامة دور السكن, حيث تفاقمت أزمة السكن وقادت إلى مشكلات كبيرة وتوترات غير قليلة في المجتمع, إذ لم يكن في مقدور الدولة أن تحل جميع مشكلات المجتمع دون مشاركة فعالة وكبيرة من جانب القطاع الخاص. ويبدو أن الدولة وابتداء من العقد التاسع حاولت تجاوز هذه المشكلة من خلال توجيه تخصيصات مالية إضافية لقطاع السكن الذي تدخل تخصيصاته في قطاع التشييد وفي أبواب أخرى, فأن سياسة الدولة في هذا المجال لم تستطع معالجة هذه المشكلة وهي ما تزال في تفاقم مستمر. لقد أوكلت عمليات تشييد المساكن في الجزائر إلى المشاريع والمنشآت الاقتصادية ذاتها لتأمين دور السكن المناسب لموظفيها والعاملين فيها. وقد قاد هذا العمل اللامركزي إلى سرعة في التنفيذ, ولكنه ساهم أيضا في التهام الكثير من الموارد المالية التي كانت مخصصة للتثمير الإنتاجي وانعكست سلبيا على المجتمع وموارده المالية. وتشير الكثير من المعلومات التي نشرت

في الصحافة الجزائرية في حينها إلى أن قطاع التشييد قد تعرض إلى تصرفات غير مشروعة, بما فيها السيطرة على موارده لبناء دور خاصة لكبار المسؤولين في الدولة؛

- إن الإشكالية الكبرى في السياسة الاقتصادية للدولة الجزائرية برزت في التباين الشديد بين وضع الأهداف وتنفيذها, أي بين وضع وتخصيصات الخطط وبين مستوى التنفيذ الفعلي. فعند متابعة الخطط الاقتصادية التي وضعت خلال الفترة الواقعة بين 1967 والنصف الأول من العقد الأخير من القرن العشرين بنظرة نقدية مدركة لواقع الجزائر وطاقاته وإمكانياته الفعلية سيجد الإنسان نفسه بالضرورة أمام الحقائق التالية:
- لقد كانت الخطط التي وضعتها الدولة تهدف, وفق تصورات المخطط والمشرع, إلى إقامة "اقتصاد مزدهر ومتكامل" وإلى استخدام عقلاني للموارد المتاحة واستخدام كامل لقوة العمل المتوفرة وتعجيل معدلات النمو وتحسين مستوى معيشة السكان[43]؛
- إلا إن هذه الأهداف اصطدمت بجملة من المشكلات والاختلالات التي لم تسمح لتلك الأهداف بالتحقق عمليا ومنها على سبيل المثال لا الحصر:

■ طبيعة الإدارة الاقتصادية المتخلفة والتنظيم الاقتصادي البالي؛

■ قلة التجربة والنقص في الكوادر وفي سوء استخدامها؛

■ التوسع الأفقي في التصنيع بعيدا عن دراسة الجدوى الاقتصادية والاجتماعية للمشاريع الاقتصادية التي يراد إقامتها؛

■ ضعف التنسيق بين القطاعات الاقتصادية المختلفة؛

■ التركيز في التنفيذ على المشاريع المنجمية والمحروقات على حساب المشاريع الصناعية التحويلية؛

■ التباين في تنفيذ مشاريع الهياكل الارتكازية الموجهة للصناعات الاستخراجية على حساب الصناعات التحويلية؛

■ وكذلك نقص في الاستثمارات وفي تنفيذ المشاريع الزراعية والتي قادت إلى بروز اختناقات كبيرة في التنمية الاقتصادية وفي تموين الناس بالسلع والخدمات وفي تنامي الحاجة نحو الاستيراد المنفلت؛

■ سوء توزيع واستخدام الموارد الاقتصادية المالية والمادية والبشرية؛

■ ويفترض أن يشار في هذا الصدد إلى التجربة القاسية التي خاضتها الحكومة الجزائرية والكثير من حكومات بلدان العالم الثالث, حيث اعتمدت سياسة عقد اتفاقيات استهدفت إقامة مشاريع صناعية متقدمة تقنيا وعلى أساس المشروع الجاهز وتسليم المفتاح, إلا إنها لم تتخذ الإجراءات الكفيلة بتوفير الإطارات الفنية والأيدي العاملة الماهرة للعمل في مثل هذه المشاريع الصناعية المتقدمة نسبيا, مما ألحق أضرارا كبيرة بتلك المشاريع وبالإنتاجية والإنتاج وبالتالي بالاقتصاد الوطني عموما. كما إنها لم تكتسب الخبرة الضرورية في إقامة مثل تلك المشاريع من خلال تسلم المشاريع جاهزة من أيدي الشركات الاحتكارية المتعددة الجنسية التي كانت تقوم بتشييد تلك المشاريع الاقتصادية, سواء الإنتاجية منها أم الخدمية.

---

[43] بن أشنهو, عبد اللطيف د. التجربة الجزائرية في التنمية والتخطيط 1962 - 1980. مصدر سابق. ص 55.

- وفي ضوء هذا الواقع تخلف التنفيذ عن التخطيط بمسافة كبيرة من جهة كما تباين التنفيذ المادي عن التنفيذ المالي[44]. وقاد هذا الوضع إلى مزيد من الأزمات الاقتصادية وإلى ارتفاع في تكاليف إقامة تلك المشاريع الصناعية وغيرها وتراجع في الإنتاجية والمردود الاقتصادي للمشاريع المقامة وارتفاع في تكاليف إنتاجه, إضافة إلى عجز الدولة عن الاستفادة الفعلية من الطاقات الإنتاجية المتوفرة فيها.
- الهيمنة الكاملة للدولة على الاقتصاد وإبعاد القطاع الخاص المحلي والعربي عن المشاركة الفعلية في التوظيفات وإقامة المشاريع الاقتصادية, وبالتالي لم تكن الدولة قادرة على النهوض بمثل هذه المهمة بأي حال من الأحوال, كما لم يكن صحيحا القيام بكل ذلك من جانب الدولة؛
- ورغم امتلاك الدولة تدريجا لقطاع اقتصادي حكومي واسع, كان يفترض فيه تنفيذ سياساتها الاقتصادية, فأن سياستها في هذا القطاع والأجهزة المشرفة عليه والموجهة له والمنفذة لمشاريعه لم تكن من حيث الواقع مساعدة على تحقيق النجاح المطلوب فيه, بقدر ما كانت تسعى إلى تحقيق المكاسب الخاصة لها وتكوين الفئة الاجتماعية البيروقراطية التي تعيش على هذا القطاع وتغتني منه وتساند النخبة الحاكمة في استمرار وجودها في السلطة والهيمنة على الاقتصاد الوطني. لقد كانت النخبة الحاكمة بتلك السياسات القصيرة النظر التي مارستها طيلة عقود ما بعد التحرير تقضي عمليا حتى على فرص عملها واستمرار هيمنتها ووجودها وأبواب رزقها. وهي بهذا كانت تعبر عن مدى تدني مستوى الوعي الوطني والطبقي عندها ومدى ضعف إدراكها لمصالحها بالذات, دع عنك مصالح الشعب وأجياله القادمة ومصالح الوطن والتطور الاقتصادي والاجتماعي.

إن تجربة التخطيط في الجزائر بحاجة إلى دراسة خاصة تسمح باستخلاص الدروس منها والتحري عن أسباب فشلها أو عجزها عن تحقيق المطلوب خلال السنوات التي مورست فيها "عملية التخطيط" بعيدا عن المعايير الاقتصادية الأخرى التي لا بد منها لضمان نجاح التخطيط وقطاع الدولة في تحقيق أهداف التنمية الوطنية المنشودة. وباختصار فأن عملية التخطيط التي مارستها أجهزة التخطيط المركزية تميزت بالمركزية الشديدة في توزيع واستخدام الموارد والتشغيل من جهة, والابتعاد عن واقع الإمكانيات المتوفرة والعجز عن تأمين الوحدة العضوية بين مختلف عناصر العملية الاقتصادية من جهة أخرى, كما إنها لم تبد اهتماما كافيا بحركة السوق وحاجات السكان والصناعة الوطنية والزراعة وقضايا العرض والطلب من جهة ثالثة. لقد كانت سياسة الدولة متخبطة بين التخطيط وحرية السوق دون أن تجد الصيغة المناسبة لتحقيق التنمية المنشودة. ولعبت أجهزة الإدارة الاقتصادية البيروقراطية المتخلفة ذات التقاليد الضعيفة في الانضباط والتنفيذ المبدع والسريع دورا سلبيا حادا في إعاقة تنفيذ تلك الخطط وتأمين نتائج إيجابية من رسمها وتنفيذها فعلا, إضافة إلى غياب الديمقراطية والمشاركة الفعلية للمنتجين في رسمها والأشراف على تنفيذها ومراقبة التنفيذ. ويمكن متابعة بعض الاختلالات الناشئة بسبب التخطيط الاقتصادي من

[44] نفس المصدر السابق.

خلال متابعة الأنفاق على الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر. فالأرقام المتوفرة تسمح بوضع الجدول التالي تحت تصرف القارئ.

جدول رقم 61

الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي بالجزائر بالأسعار الجارية

(مليون دولار أمريكي)

التفاصيل	1980	1985	1990	1995	1996
الاستهلاك الخاص	70179	136200	24373.4	23005	23967
الاستهلاك العام	22351	45830	9597.6	6491	6949
إجمالي الاستهلاك	92530	182030	33971.0	29496	30916
إجمالي الاستثمار المحلي	63512	97450	17610.5	13265	11674
فجوة الموارد *	6464	9675	3939.5	1328 -	678
الناتج المحلي الإجمالي	162507	289155	55521	41433	45268

المصدر: الحسابات القومية للبلدان العربية 1975-1987 وتقديرات 1988. الجزء الأول-الجداول القطرية. الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي. الكويت. مايو - 1989. ص 19. 2) التقرير الاقتصادي العربي الموحد 1996. مصدر سابق. ص 232. 3) التقرير الاقتصادي العربي الموحد 1997. مصدر سابق. ص 236. * أرقام عام 1996 أولية.
* فجوة الموارد تشير إلى رصيد الصادرات والواردات.

مخطط رقم 10

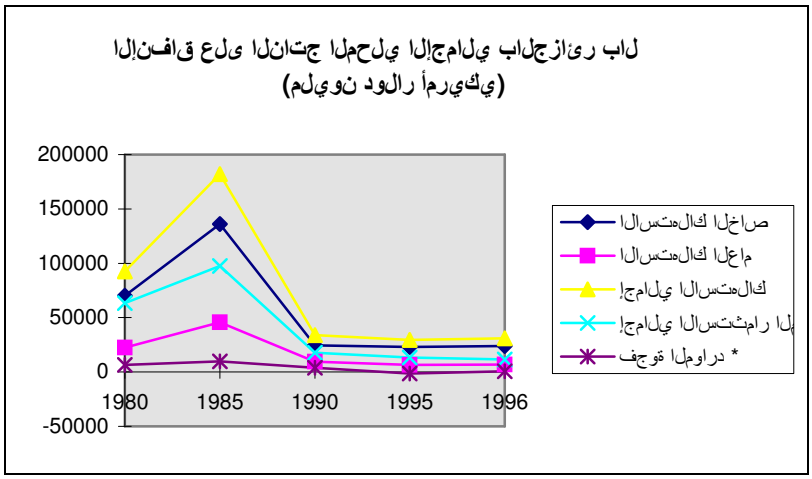

وعند التدقيق في هذا الجدول يمكن تسجيل الملاحظات التالية:

• وجهت الحكومات الجزائرية المتعاقبة نسبة عالية من الناتج المحلي الإجمالي لصالح الاستثمار السنوي, أي لصالح التراكم الرأسمالي. وهي من حيث المبدأ كانت من الظواهر الإيجابية في العملية التنموية. فقد بلغت النسبة في عام 1980 أكثر من 40 % ثم تراجعت فيما بعد تدريجا لتصل إلى 34.87 % في عام 1985 و34.14 % في عام 1990, ثم تراجعت أكثر فأكثر فوصلت في عامي 1995 و1996 إلى 31 % و27.4 % على التوالي. ولكن هذه النسب العالية من الاستثمارات اصطدمت بعدة حقائق جوهرية منها:

- لم يكن في مقدور أجهزة الدولة الإدارية والاقتصادية تنفيذ تلك الحصص العالية من الاستثمارات والتي بلغ مقدارها في عام 1980 مثلا أكثر من 6.3 مليار دولار أمريكي بصورة عقلانية ولصالح الاقتصاد الوطني. وفي حالات كثيرة كان الإنفاق المالي لا يتجاوب مع الإنجاز المادي. وكانت الخسارة في هذا المجال فادحة جدا.
- وشجع هذا الواقع, مع غياب المحاسبة الاقتصادية المسؤولة والرقابة المالية والشعبية والسياسية, إلى تصرفات سيئة في موارد الدولة, وإلى غياب العقلانية, وإلى بروز ظواهر النهب والسلب لقطاع الدولة, وإلى استنزاف قطاع الدولة ونهبه من الباطن أيضا من خلال تعامل قطاع الدولة مع القطاع الخاص المحلي والأجنبي؛
- وكانت تلك الحصص العالية من الاستثمارات قد وزعت بصورة غير عقلانية بين الفروع الصناعية والزراعية والهياكل الارتكازية والخدمات الإنتاجية الأخرى, حيث جرى التركيز على قطاع المحروقات على حساب القطاعات الأخرى. وأدى هذا الواقع إلى ظواهر سلبية جديدة؛
- فقد تم خلال الفترة المنصرمة ضخ كميات هائلة من النقود في عملية التنمية الاستثمارية والتي وجدت طريقها نحو الخارج عبر استيراد المكائن والمعدات الصناعية المختلفة من جهة, وعلى شكل أجور وخدمات في الداخل من جهة أخرى. إلا أن الاقتصاد الوطني لم يستطع توفير السلع والخدمات الضرورية لمواجهة الطلب المتزايد, مما دفع بالمسؤولين إلى زيادة حجم الورادات السلعية والخدمات التي كلفت خزينة الدولة مبالغ طائلة سنويا وسلبت ميزان المدفوعات الكثير من الموارد المالية التي كانت تستدعي الضرورة استخدامها لأغراض أخرى أكثر أهمية, ولكنها تسببت في زيادة التضخم وارتفاع منفلت في الأسعار وانخفاض شديد في سعر صرف العملة الجزائرية مقابل الدولار والفرنك الفرنسي والجنيه الإسترليني مثلا؛
- وإضافة إلى كل ذلك فقد كان الاقتصاد الوطني عاجزا عن توفير الكوادر الفنية والأيدي العاملة الماهرة لتأمين التشغيل الفعال والجيد للمنشآت الاقتصادية الحديثة التي أقيمت في البلاد. وكانت النتائج سلبية وحملت الدولة والمجتمع خسائر مالية ومادية فادحة.

• ومع أن الدولة كانت تواجه حاجة ماسة إلى تطوير مجموعة من الخدمات الإنتاجية والخدمات الاجتماعية وتأمين تطوير الموقف من مكافحة الأمية والرعاية الصحية والنقل وغيرها, فأن التخصيصات لهذه الأغراض كانت قليلة جدا, كما كانت مستوياتها واطئة.

- وعلى العموم فأن العلاقة بين الاستهلاك الخاص والعام من جهة, وإجمالي الاستهلاك وإجمالي الاستثمار المحلي من جهة أخرى, كانت مختلة عموما وأثرت بشكل مباشر وغير مباشر على حركة السوق المحلي وعلى العلاقة بين العرض والطلب وعلى العملية الإنتاجية ومستوى تطور القوى المنتجة, وبالتالي, خلقت اختلالات حادة فيها وفي غيرها من المؤشرات الاقتصادية.
- وكانت الإشكالية الكبيرة تبرز في فجوة الموارد. لقد كانت فجوة الموارد وخلال سنوات كثيرة تشير إلى وفرة مالية وليس إلى عجز مالي فيها. إلا أن هذه الصورة لم تكن واقعية, بسبب الطبيعة الريعية للاقتصاد الجزائري, إذ أن إنتاج وتصدير المحروقات لعب دورا أساسيا ومباشرا في تحويل عجز الميزان التجاري الفعلي إلى وفرة.
- لقد كانت المشكلة البارزة في الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي تتجلى كذلك في قلة الأجور التي كانت تدفع للعاملين في مقابل نشوء فئات اجتماعية في القطاع الخاص وفي قطاع الدولة راحت تغتني وتسمن بصورة غير شرعية على حساب الثروة الاجتماعية وخلقت فجوة دخلية كبيرة بين الفئات الاجتماعية المختلفة. إن هذه الحقيقة لا تعكسها صورة الاستهلاك الخاص, إذ لا توجد تفاصيل بهذا الشأن, ولكن حالة الجزائر الراهنة تؤكد صحة هذا الاستنتاج عبر المعايشة الفعلية في الجزائر ومع الجزائريين.
- من هنا يتبين للقارئ بأن المشكلة التي برزت في توزيع الناتج المحلي الإجمالي بين إجمالي الاستثمار وإجمالي الاستهلاك لم تكن من نفس طبيعة المشكلة في كل من تونس والمغرب, إذ إنها كانت في البلدين الأخيرين تشير إلى اختلال التوازن في توزيع الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي في غير صالح الاستثمار حيث كانت نسبته واطئة عموما, بل في سبل استثماره واستخدامه.

القطاع الزراعي

كانت السياسة التي مارستها الحكومة الفرنسية في الجزائر قد استهدفت تنمية العلاقات الرأسمالية في الريف والزراعة حيث هيمن المعمرون الفرنسيون على مساحات واسعة من أكثر الأراضي الزراعية خصوبة وأقربها إلى مصادر المياه والأسواق, مع إبقاء وتكريس حالة التخلف العام, سواء في الريف أم في المدينة, قائما. وكان هذا يعني استمرار استخدام جمهرة واسعة من الفلاحين الفقراء بأجور واطئة جدا دون الاضطرار إلى توظيف استثمارات رأسمالية كبيرة في الزراعة, والذي أعاق بدوره تعجيل وتوسيع انتشار العلاقات الرأسمالية في الزراعة. وتمكنت هذه السياسة الاستعمارية الظالمة التي اقترنت بممارسة الإرهاب على نطاق واسع من انتزاع مساحات واسعة جدا من تلك الأراضي الزراعية الخصبة من أيدي أصحابها الجزائريين ووضعها تحت تصرف المعمرين الفرنسيين. وبذلك أمكن تحويل أعداد غفيرة من صغار المزارعين والفلاحين الجزائريين إلى عمال أجراء بدون أرض زراعية يعملون لدى الرأسماليين الفرنسيين الذين استحوذوا على تلك الأراضي الزراعية, أو دفعت بهم إلى الهجرة صوب المدينة والانخراط في صفوف جيش العاطلين الجرار الباحثين عن فرصة عمل في المدن. وغالبا ما كان التفتيش عبثيا أو دون فائدة, حيث تحولت نسبة عالية منهم إلى فئة شبه بروليتارية مهمشة.

كانت سلطات الاحتلال الفرنسي تقدم المساعدات المباشرة وغير المباشرة للمعمرين الفرنسيين من أجل تغيير هيكل الإنتاج الزراعي وتخصصه في إنتاج ما تحتاج إليه الأسواق والصناعة الفرنسية من سلع استهلاكية ومواد زراعية أولية. وكانت الكروم الجيدة مثلا هي الزراعة المفضلة والرئيسية في العهد الاستعماري في الجزائر لتأمين إنتاج أفضل الخمور الفرنسية في المصانع الفرنسية وبعيدا عن الموقع الذي أنتج الكروم, وأحيانا في الجزائر نفسها.

وعندما غادر المعمرون الفرنسيون الجزائر استعاد الفلاحون الجزائريون مساحات واسعة من تلك الأراضي الزراعية التي كانت بحوزة المعمرين وأقاموا فيها نظام التسيير الذاتي للمنشآت الزراعية. وتعهدت الدولة الجزائرية الجديدة بوضع وتنفيذ قانون للإصلاح الزراعي من أجل تشجيع إقامة التعاونيات الزراعية ذات التسيير الذاتي, وسعت في الوقت نفسه إلى تنشيط التعاونيات الزراعية التجميعية وأيدت إقامة التعاونيات الخاصة بتربية الماشية. وأينما أمكن إقامة المزارع التعاونية ذات التسيير الذاتي قامت الدولة بتنصيب مدراء يمثلونها لإدارة تلك المزارع والأشراف عليها إلى جانب الهيئات المنتخبة من قبل الفلاحين أعضاء تلك التعاونيات. وقادت هذه الطريقة إلى قيام إدارتين عمليا وإلى نشوء وتبلور مصلحتين إحداهما للفلاحين والأخرى للموظفين العاملين باسم الدولة. وتسببت هذه الازدواجية في الإدارة إلى نشوء الكثير من المشكلات والتناقضات والصراعات غير المبررة من وجهة نظر موضوعية ومصالح الاقتصاد الوطني والتعاونيات الزراعية التي أعاقت تطور هذه التعاونيات وتحسين مستوى حياة ومعيشة الفلاحين والمستخدمين فيها. فعبر هذا الأسلوب المزدوج أخضعت الدولة تلك التعاونيات للإدارة البيروقراطية الحكومية, وأصبحت عمليا الممول الفعلي لتلك التعاونيات بما تحتاجه من موارد مالية ومكائن ومعدات ومخصبات وبذور ومواد مكافحة من جهة, واحتكرت عملية تسويق منتجات هذه التعاونيات من جهة

أخرى. وبرزت تدريجا عيوب هذا النمط من الإدارة المزدوجة في التعاونيات الزراعية المسيرة ذاتيا والتي يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

- غياب حقيقي لاهتمام الدولة والفلاحين التعاونيين وبقية العاملين بالحسابات الاقتصادية للتعاونيات الزراعية وبمردودها الاقتصادي وتمويلها الذاتي. إذ كان الموظفون والعمال الزراعيون والمستخدمون يتقاضون رواتب وأجور معينة بغض النظر عن واقع الإنتاج الزراعي السنوي. أي لم يبق لدى العاملين في هذه التعاونيات أية حوافز مادية فعلية لزيادة الغلة ورفع مستوى الإنتاجية وتحسين النوعية والتي كان لها تأثير سلبي مزدوج على الاقتصاد الوطني, إذ إنها كانت من جانب تتسلم دعما ماليا من الدولة, وكانت من جانب آخر لا توفر الإنتاج الضروري للسوق ولا الموارد المالية 6لخزينة الدولة؛
- وتحولت تلك التعاونيات الزراعية تدريجا إلى عالة وعبء ثقيل على الدولة ومواردها المالية, إذ راحت تنتظر التمويل المستمر من جانب الدولة دون أن تفكر الإدارة فيها في إعادة تسديد ما دفعته الدولة لها من مبالغ سنوية. وأخفت هذه الطريقة الحكومية في التمويل المالي السخي كل عيوب الإدارة الحكومية ونشاط منشآت التسيير الذاتي, وعجزت عن الكشف عن مدى قدرة تلك المنشآت على تحقيق الأرباح أو على مدى قدرتها على تحمل الخسائر التي كانت تميز كامل نشاطها الاقتصادي, إذ كانت الحكومة مستعدة لتغطية النقص والخسائر بمزيد من الموارد المالية لتأمين تأييد وسكوت الفلاحين والمستخدمين؛
- ويبدو لمتتبع السياسة الزراعية وعموم السياسة الاقتصادية في الجزائر أن الحكومات المتعاقبة لم تدرك أهمية القطاع الزراعي ولا دوره في العملية الاقتصادية وفي ضمان الأمن الغذائي للمجتمع ولا إمكانيته الفعلية في المشاركة في التمويل المالي لتطور القطاعات الاقتصادية الأخرى. فالإدارة الحكومية لم تمنح القطاع الزراعي عنايتها الخاصة وتركته حبيس النشاط الإداري البيروقراطي المتخلف. وقد وجد هؤلاء الموظفون البيروقراطيون في هذا القطاع مجالا رحبا للاغتناء الشخصي والعيش الطفيلي على حساب الدولة والمجتمع. ولم يجهد هؤلاء أنفسهم في التفكير بمصالحهم الخاصة, إذ كانوا يقومون بتدمير قاعدة نشاطهم الاقتصادي والأساس المادي لوجودهم وعملهم.
- وتحمل القطاع الصناعي الاستخراجي العبء الكبير لهذه السياسة غير العقلانية, إذ كانت موارده الأساسية هي التي تقوم بتأمين الموارد المالية الضرورية للقطاع الزراعي. وكان الخلل الكبير في هذا الصدد يبرز في وجود نسبة عالية من السكان ونسبة مهمة من القوى القادرة على العمل والمؤهلة في الريف, كما كانت تتوفر لها مستلزمات النجاح, ولكنها لم تستثمرها لصالح الاقتصاد الوطني والزراعة ولصالحها.

وحسب المعلومات المتوفرة فأن الخطط الزراعية التي وضعتها الدولة لم تكن تتجاوب مع ثلاث حقائق أساسية, هي:

1. غياب الرؤية الواقعية لواقع القطاع الزراعي وطبيعة الإدارة فيه وتراجعه المستمر عن تحقيق الأهداف التي رسمت له في الخطط الزراعية السابقة؛

2. زيادة الموارد المالية الموجهة للزراعة والتي كانت تستغل بصورة غير عقلانية من جانب أجهزة الإدارة المسؤولة عن التعاونيات الزراعية والقطاع الزراعي, وبالتالي ظهور تخلف كبير بين الاستثمارات المقررة والمنفذة منها, وبين الإنجاز أو الصرف المالي والإنجاز المادي الفعلي؛

3. تراجع شديد في استعداد الفلاحين العاملين في التعاونيات الزراعية على المشاركة الفعالة في الزراعة التعاونية بسبب فشلها في تحقيق ما كانت تصبو إليه من انخراطها في مثل هذه التعاونيات ورؤيتها الواضحة للطريقة التي كانت تتعامل بها الإدارة الحكومية مع القطاع الزراعي والنهب الفاضح الذي كانت تتعرض له.

وفي سبيل مواجهة التسرب المتزايد للفلاحين من الريف والتعاونيات لزراعية صوب المدن والقطاع الصناعي أو النشاط الهامشي في المدينة من جهة, وفي سبيل سدَّ النقص المتزايد في الإنتاج الزراعي وشحته في الأسواق المحلية من جهة أخرى, انتهجت الدولة سبيل تأمين الحد الأدنى الضروري من الموارد المالية للزراعة من أجل إسكات غضب الفلاحين وسكان الريف ومحاولة الاحتفاظ بهم في الزراعة, ثم تأمين مزيد من استيرادات السلع الزراعية من الخارج لضمان إشباع نسبي لحاجات السوق والاستهلاك الداخلي, أو لتغطية النقص في حاجة المنشآت الصناعية الجزائرية للمواد الزراعية الأولية. ولهذا كان يلاحظ تزايدا مستمرا في حجم الموارد المالية الموجهة للواردات السلعية الزراعية من الأسواق الدولية, وارتفاع سريع ومتواصل وتضخمي لأسعار السلع الزراعية في الأسواق المحلية والتي كانت ترهق كاهل المواطنين من أصحاب الدخول المحدودة والواطئة بسبب تخلف العرض عن سد احتياجات الطلب المحلي على السلع الاستهلاكية المختلفة.

وبدلا من أن يتوجه الغضب صوب الإدارة الفاسدة والمتخلفة التي أشرفت على عمل هذه التعاونيات وعلى سياسات التخزين والنقل والتسويق والتسعير والتمويل الزراعي, توجه غضب المسؤولين صوب التنظيم التعاوني الزراعي والتسيير الذاتي الذي لم يكن في حقيقته تسييرا ذاتيا فعليا. فعلى سبيل المثال لا الحصر لم تستطع الدولة تنفيذ استثماراتها المرسومة خلال الفترة 1974-1978 إلا بنسبة قدرها 46.5 % تقريبا, أي أقل من نصف حجم الاستثمارات المقرر توظيفها في القطاع الزراعي, علما بأن الصرف المالي لم يكن يعني في كل الأحوال تنفيذ مادي مناسب, إذ كان التبذير وعدم التصرف بأمانة بأموال الدولة ومنتجات منشآت التسيير الذاتي ظاهرة منتشرة في كل الريف الجزائري. وهكذا عجزت الدولة عن الإيفاء بالتزاماتها بتوفير الإطارات الهندسية والتقنية الضرورية للقطاع الزراعي. وكانت الهجرة من الريف إلى المدينة وإهمال التعاونيات الزراعية ذات التسيير الذاتي أو غيرها من الأنماط التعاونية إحدى النتائج الكارثية لسياسة الدولة الاقتصادية في القطاع الزراعي وفي المجالات الأخرى.

من الثابت أن الجزائر تمتلك مساحات واسعة من الأراضي الصالحة للزراعة, إضافة إلى مساحات أخرى يمكن تخصيصها لأغراض الرعي والغابات, حيث تقدر إجمالا ب 39.5 مليون هكتار, علما بأن مساحة الجزائر كلها تبلغ 2381740 كيلومتر مربع, وهي أكبر بلدان شمال أفريقيا وذات كثافة سكانية عالية في المساحات المشغولة فعلا بالسكان, رغم مساحتها الواسعة. وتتراوح المساحة المستخدمة منها بين 16-17 % فقط. وهناك حوالي 6.9 مليون هكتار من الأراضي الفلاحية التي تستخدم أقساما منها على طريقة النيرين - نير ونير - أي زراعة الأرض سنة

وتركها بورا في السنة الثانية ثم زراعتها في السنة الثالثة وهلمجرا. كما توجد مساحة قدرها 634000 هكتار من الأراضي المستخدمة في إنتاج الفواكه والخضر. وتستخدم في الجزائر مساحة تصل إلى حدود 32 مليون هكتار من الأراضي لأغراض رعي الماشية, منها 3,2 مليون هكتار غابات طبيعية, و4.7 مليون هكتار من الأراضي التي تزرع بالحلفاء. والأراضي المروية في الجزائر ما تزال قليلة جدا حيث لا تتجاوز مساحتها 300000 هكتار. وكانت الدولة وما تزال منذ السبعينات تبذل الجهود لزيادتها وإيصالها إلى حوالي 420000 هكتار من الأراضي المروية[45].

ويشارك القطاع الزراعي بنسبة متواضعة في تكوين الناتج المحلي الإجمالي. فالأرقام المتوفرة تشير إلى اللوحة التالية, رغم توفر المستلزمات الضرورية لتحقيق نتائج أفضل بكثير مما تحقق حتى الآن في هذا القطاع الزراعي الحيوي والأساسي لحياة السكان.

جدول رقم 62

تطور مساهمة القطاع الزراعي في تكوين الناتج المحلي الإجمالي*

ومتوسط نصيب الفرد الواحد منه بالأسعار الجارية

السنة	الناتج الزراعي الإجمالي المحلي مليون $ أمريكي (1)	نسبة المساهمة في ن.م. أ.	نصيب الفرد الواحد منه دولار (2)	الرقم القياسي(1) 100=1980	الرقم القياسي (2) 100=1980
1980	3367.8	7.9	183.4	100.00	100.00
1985	5384.2	9.4	246.4	159.87	134.35
1990	5334.0	9.6	213.3	158.38	116.30
1995	4280.0	10.3	153.3	127.08	83.59
1996	4729.0	10.4	165.7	140.42	90.30

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعدد من السنوات. مصدر سابق.

تشير مشاركة القطاع الزراعي في تكوين الناتج المحلي الإجمالي إلى ثلاث ملاحظات أساسية تميز واقع الزراعة ووجهة السياسة الزراعية والسياسة الاقتصادية في الجزائر خلال العقود المنصرمة للفترة ما بعد الاستقلال وهي:

[45]Autorenkollektiv: Die arabischen Laender. Ein Betrag von Prof. Dr. Horst Gering. VEB Hermann Haack. Gotha 1987. S. 160.

- كانت مشاركة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي خلال السنوات المنصرمة ضعيفة جدا بالقياس إلى خمسة مؤشرات مهمة متوفرة في الجزائر هي:
  - سعة الأراضي الزراعية التي كان إدخال المزيد منها ممكنا في العملية الإنتاجية؛
  - كثرة العاملين في القطاع الزراعي؛
  - التطور النسبي للعلاقات الإنتاجية الرأسمالية في الريف منذ عهد الاحتلال الفرنسي للبلاد؛
  - الخبرة الزراعية الجيدة نسبيا التي كانت في حوزة الفلاحين الجزائريين وتوفر إمكانيات مالية وفنية لتأمين تدريب وتأهيل المزيد من الكوادر الزراعية الماهرة والفنية لهذا القطاع؛
  - توفر الموارد المالية المناسبة لتحقيق قفزة نوعية في الإنتاج الزراعي من خلال ذات الموارد التي صرفت فعلا لتغطية فشل القطاع الزراعي ولتأمين مستلزمات عيش العاملين فيه.

ورغم ذلك فقد تراوحت مشاركة القطاع الزراعي بين 7.9 % في عام 1980 و10.4 % في عام 1996.

- لم يحظ القطاع الزراعي بالعناية الضرورية من جانب الدولة. وتبرز حقيقة ذلك من متابعة ثلاثة مؤشرات أساسية هي:
  - قلة الاستثمارات التي خصصت فعلا لتنمية القطاع الزراعي وضعف تنفيذ تلك الاستثمارات؛
  - النقص البارز في الأطر الفنية والمهندسين الزراعيين والعمال المهرة, إذ كانت الزراعة تعاني منه عموما وقطاع الفلاحة بشكل خاص؛
  - تراجع الجهد المبذول من أجل تغيير بنية القطاع الزراعي وتوفير مستلزمات تطوير القوى المنتجة وإنتاجية العمل وزيادة الغلة السنوية والمحاصيل الصناعية للصناعة المحلية من خلال استخدام المزيد من الأسمدة العضوية والبذور المحسنة ومواد المكافحة والتقنيات الحديثة الأخرى, كالمكننة الزراعية.
- وبسبب ارتفاع عدد العاملين في القطاع الزراعي وضعف الإنتاج فيه, فأن متوسط نصيب الفرد الواحد من العاملين في هذا القطاع من الناتج المحلي الإجمالي كان واطئا وفي حالة تدهور من سنة إلى أخرى, وشكل سببا مهما في تراجع نصيب الفرد الواحد من السكان في إجمالي الناتج المحلي. ويفترض الإشارة إلى أن الريف الجزائري شهد حالة بطالة مقنعة واسعة جدا, إذ كانت تبدو الحالة وكأن الحكومة تريد شراء سكوت الفلاحين على فشل السياسة الزراعية التي انتهجتها والتدهور المتواصل في مستوى معيشتهم في سنوات العقد التاسع والسنوات التالية, ومحاولة الاحتفاظ بالفلاحين في الريف, رغم الهجرة التي كانت وما تزال عالية ومتزايدة سنة بعد أخرى. والمعلومات المتوفرة تشير إلى أن نسبة مهمة من السكان النشطين كانت حتى منتصف العقد الجاري تعمل في الزراعة, كما يوضحها الجدول التالي:

جدول رقم 63

تطور عدد المشتغلين بالقطاع الزراعي -الفلاحة والغابات وصيد الأسماك-

في الجزائر للسنوات 1980, 1985, 1990 و1995

التفاصيل	1980	1985	1990	1995	نسبة التغير في العاملين بالزراعة %
عدد السكان الزراعيين 000 نسمة	5693	5916	5944	6567	1.0
عدد السكان النشطين 000 نسمة	4051	5112	6092	8595	7.0
عدد العاملين بالزراعة 000 نسمة	1262	1417	1491	2068	4.0
نسبة العاملين بالزراعة %	31.1	27.7	24.5	24.1	-
نسبة التغير خلال الفترات %	-	2.1	3.2	6.8	-

المصدر: 1) التقرير الاقتصادي العربي الموحد 1991. ص 187. 2) التقرير الاقتصادي العربي الموحد 1997. ص 253.

ويستدل من الجدول في أعلاه على أن القطاع الزراعي قد احتفظ بنسبة تقرب من الثلث (31.1 %) في عام 1980 وحوالي الربع (24.1 %) في عام 1995 من مجموع القوى العاملة في البلاد. في حين أن هذه القوى شاركت بنسبة ضئيلة تراوحت بين 9.4 % في عام 1980 و9.6 % في عام 1990 و10.3 % في عام 1995 من إجمالي الناتج المحلي الجزائري. وهذا يعني بشكل ثابت بأن الزراعة عموما والفلاحة خاصة تعاني من إنتاجية عمل واطئة جدا ناشئة عن تخلف شديد في مستوى تطور القوى المنتجة المادية والبشرية وتدهور الإدارة االإقتصادية, حيث أشير إليهما سابقا.

وبسبب ضعف الإنتاج الزراعي وارتفاع معدلات النمو السنوية للسكان, فأن متوسط نصيب الفرد الواحد من الناتج المحلي الإجمالي كانت في تراجع ملموس. فبعد أن بلغ متوسط حصة الفرد الواحد في عام 1980 حوالي 183.4 دولارا أمريكيا في عام 1980, أرتفع في عام 1985 إلى 246.4 دولارا, ثم عاد وانخفض في عام 1990 إلى 213.3 دولارا وإلى 165.3 دولارا, ثم إلى 165.7 دولارا في عامي 1995 و1996 على التوالي. وأثرت أوضاع الريف على حصة الفرد الواحد من العاملين في الزراعة من إجمالي الناتج الزراعي. فبعد أن كان متوسط حصة الفرد الواحد من العاملين في الزراعة 2668.8 دولار أمريكي في عام 1980, ارتفع في عام 1985 إلى 3764.3

دولارا, ثم عاد وانخفض إلى 3577.5 دولارا في عام 1990, وإلى 2870.5 و2286.7 دولارا في عامي 1995 و1996 على التوالي.

- وكان هذا الضعف في متوسط حصة الفرد الواحد من الناتج المحلي الإجمالي قد تسبب في زيادة واردات الجزائر من السلع الزراعية من الخارج, إذ أن كميات الإنتاج المحلي كانت في تراجع بالنسبة للمشاركة النسبية في إشباع حاجات السكان للسلع الزراعية وبلغ الأمر إلى حد استيراد ما يقرب من ثلاث أرباع حاجة الجزائر للسلع الزراعية الأساسية وخاصة الحبوب. فالمعلومات المتوفرة تشير إلى أن الجزائر لم تستطع تصدير سوى كميات محدودة جدا من السلع الزراعية في حين كانت تخصص وتصرف سنويا مبالغ طائلة للواردات الزراعية, والتي يمكن متابعتها من الأرقام الواردة في الجدول التالي.

جدول رقم 64

تطور الصادرات والواردات الزراعية في الجزائر بالأسعار الجارية (الميزان التجاري الزراعي) مليون دولار أمريكي

السنة	الصادرات	الواردات	الرصيد
1980	121	2487	- 2366
1985	58	2823	- 2765
1990	50	2432	- 2383
1991	54	2170	- 2116
1992	76	2525	- 2449
1993	96	2479	- 2383
1994	35	3401	- 3366
1995	108	3215	- 3107

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد 1997. مصدر سابق.

مخطط رقم 11

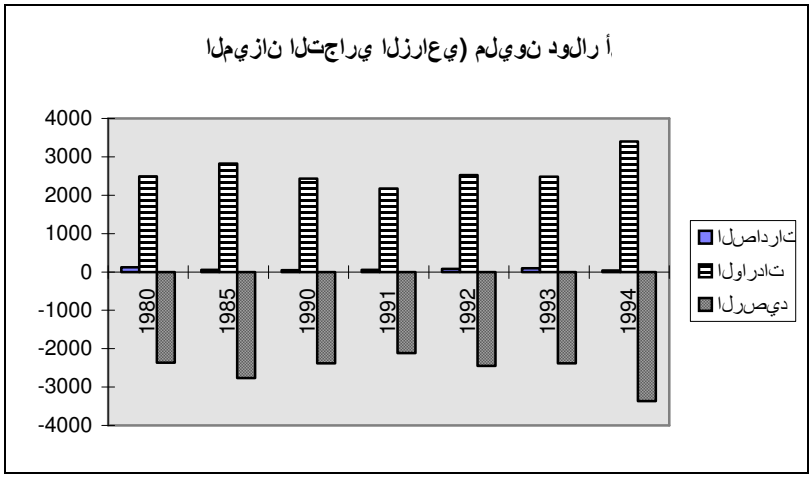

ومن هذا الجدول يلاحظ الإنسان بأن الواردات الجزائرية فاقت صادراتها في عام 1980 بأكثر من 20.5 ضعفا. ولكن هذا التناسب بين الصادرات والواردات قد استمر بالتمايز لصالح الواردات حتى بلغ في عام 1985 حوالي 49 ضعفا, ثم أنخفض إلى حوالي 29 ضعفا في عام 1995. ولم يعن هذا الانخفاض بأن حاجة السوق المحلي قد أشبعت من الناتج المحلي في القطاع الزراعي, بل كان وما يزال يعني بأن الدولة قد أجبرت تحت ضغط أزمتها المالية إلى تقليص وارداتها الزراعية مما ساهم في شحة السلع المتوفرة في الأسواق المحلية وإلى ارتفاع هائل في الأسعار وإلى تدهور القوة الشرائية للدينار الجزائري وتراجع شديد في القدرة الشرائية للغالبية العظمى من السكان. ورغم التراجع في واردات الزراعة, فأن العجز في الميزان التجاري قد ارتفع خلال عقد ونصف العقد من السنين من 1361 مليون دولار أمريكي إلى 3107 مليون دولار, أي أن الرقم القياسي للعجز قد ارتفع من 100 إلى 228.3 بين عامي 1980 و1995.

وكان العجز السنوي في الميزان التجاري الجزائري يغطى من إيرادات قطاع المحروقات ومن إيرادات بقية الموارد الأولية المصدرة. وهو تأكيد لا ريب فيه على مدى إهمال الدولة الجزائرية للقطاع الزراعي وللسكان المقيمين فيه. وكانت حصيلة هذا الواقع سيئة جدا على القوى العاملة, إذ تراجعت إمكانيات خلق فرص عمل جديدة وارتفع عدد العاطلين عن العمل في الريف وساهم في تفاقم حركة الهجرة الفلاحية صوب المدن. وجدير بالإشارة إلى إن القسم الأكبر من واردات الجزائر الزراعية كانت من الحبوب, مثل القمح والشعير, وكذلك السكر والقطن ومنتجات الحليب واللحوم والقهوة والشاي والبقوليات وكذلك البطاطس والبذور الزيتية, إضافة إلى الأغنام والماعز. أما صادرات الجزائر الزراعية فكانت كميات من الحمضيات وبعض الفواكه الأخرى والخضراوات.

وفي ضوء ذلك شهد متوسط حصة الفرد الواحد السنوي من قيمة الصادرات الزراعية تذبذبا كبيرا وتراجعا ملموسا بالقياس إلى عام 1980. وفي مقابل ذلك شهد متوسط حصة الفرد الواحد السنوي من الواردات الزراعية ارتفاعا كبيرا خلال السنوات المنصرمة وبالمقارنة مع عام 1980 أيضا, والذي يعبر بدوره عن مدى التدهور الذي بلغه القطاع الزراعي في عجزه عن تموين السكان بالسلع الزراعية الضرورية وعن تأمين حاجة المنشآت الصناعية للمواد الأولية الزراعية. وانعكس ذلك في حصيلة أو رصيد الميزان التجاري لمتوسط حصة الفرد الواحد خلال الفترة 1980-1995 لصالح الواردات. ويمكن أن يساهم الجدول التالي بتوضيح هذه الصورة.

جدول رقم 65

تطور متوسط حصة الفرد الواحد من صافي الصادرات والواردات الزراعية

السنة	متوسط حصةالفرد من الصادرات السنوية $	متوسط حصة الفرد من الواردات السنوية $	الرصيد بالدولار الأمريكي
1980	6.59	135.47	128.88 -
1985	2.65	129.20	126.55 -
1990	2.00	97.24	95.24 -
1991	2.12	85.00	82.88
1992	2.91	96.63	93.72
1993	3.59	92.78	89.19
1994	1.28	124.49	123.21
1995	3.92	115.15	11.76

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد. سنوات عدة. مصدر سابق.

ومنه يتبين بأن ميزانية الدولة السنوية كانت تتحمل مبالغ كبيرة سنويا لتأمين حاجات الفرد الواحد وحاجات المنشآت الصناعية للسلع الزراعية الأولية أو للسلع نصف المصنعة. وكانت هذه الممارسة عملية إجهاد كبيرة لميزانية الدولة الاعتيادية وللميزان التجاري وبالتالي لميزان المدفوعات الجزائري, إذ إن هذه الوجهة ساهمت برفع حجم الديون الخارجية التي تراكمت بذمة الدولة الجزائرية سنة بعد أخرى, علما بأن الجزائر تعتبر من حيث المبدأ دولة زراعية, إضافة إلى كونها غنية بالموارد الأولية. وجدير بالإشارة إلى إن الجزائر قد استوردت في بعض السنوات ما يزيد على ثلاث أرباع حاجتها من الحبوب, وإلى القسم الأعظم من السكر.

أما إنتاج الأسماك فقد شهد تطورا ملموسا خلال السنوات العشر الأخيرة. وكان الجزء الأكبر منه يوجه لأغراض الاستهلاك المحلي بسبب مصاعب توفير اللحوم فيها. ومع ذلك كانت أسعار الأسماك في ارتفاع مستمر تعجز عن مجاراتها الفئات الاجتماعية الفقيرة وأصحاب الدخل المحدود, إذ كان الإنتاج الفعلي لا يتناسب مع الحاجات الفعلية

ولا مع إمكانيات تطوير هذه الثروة السمكية في البحار المحيطة بالجزائر. والإحصاءات الرسمية تشير إلى تطور إنتاج الأسماك على النحو التالي.

جدول رقم 66

تطور إنتاج, صادرات وواردات الأسماك في الجزائر

السنة	الإنتاج 000 طن	الرقم القياسي 1981=100	الصادرات السمكية 000 طن	الواردات السمكية 000 طن
1981	58.0	100.0	غ.م.	غ.م.
1985	66.0	113.8	غ.م.	97.00
1990	91.0	156.9	0.06	6.85
1991	79.7	137.4	0.40	3.35
1992	95.4	164.5	0.90	0.08
1993	104.3	179.8	0.69	0.10
1994	135.8	234.1	غ.م.	غ.م.
1995	106.3	183.3	غ.م.	غ.م.
1996	88.6	152.7	غ.م.	غ.م.

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد. لعدد من السنين, ومنها عام 1998. مصدر سابق.

القطاع الصناعي

أولت الحكومة الجزائرية عناية خاصة بالقطاع الصناعي باعتباره قاعدة التنمية الوطنية والأساس المادي لإغناء الثروة الاجتماعية وتنشيط وتوسيع عملية إعادة الإنتاج وتحقيق الاستقلال الاقتصادي. ومن هذا المنطلق وجهت الجهود والموارد لتطوير الصناعة. واعتمدت في هذه العملية على عدد مهم من المستلزمات, ومنها:

- وجود أساس مادي للتصنيع, رغم ضعفه, يستند إلى ما تركه المعمرون من منشآت صناعية شكلت نواة قطاع الدولة الاقتصادي؛
- وجود الخامات الأولية المعدنية وغير المعدنية الضرورية للتنمية الصناعية, رغم إن اتفاقية أيفيان أبقت قطاع المحروقات في أيدي الشركات الفرنسية التي كانت تسيطر على هذا القطاع منذ اكتشاف النفط والغاز الطبيعي في الجزائر؛
- إمكانية هذه الموارد الأولية على توفير الموارد المالية للتنمية الصناعية وعبر الدولة وقطاعها الاقتصادي.

واستنادا إلى ذلك اتجهت سياسة الحكومة إلى تنمية قطاع الدولة الاقتصادي وتوسيع قاعدته لأسباب مهمة يمكن الإشارة إلى أبرزها فيما يلي:

1. ضعف البرجوازية المحلية عموما من الناحية المالية وضعف قاعدتها الاجتماعية وعجزها عن إقامة مشاريع اقتصادية صناعية تحتاجها البلاد لتأمين تطورها اللاحق[46]. وكانت البرجوازية الصناعية بشكل خاص ضعيفة في الجزائر, إذ أن الاستعمار الفرنسي لم يفسح لها بالتوسع خشية منافستها وما يمكن أن ينشأ من تهديد للمصالح الاقتصادية الفرنسية. وعلى هذا الأساس يمكن القول بأن الرأسمال الفرنسي وسلطات الاحتلال الفرنسية قد لعبت دورا استعماريا سيئا ومعوقا لنمو الصناعة وتطورها في الجزائر؛

2. وجود حاجة ماسة للتنمية الصناعية من أجل تأمين مزيد من فرص العمل للعاطلين عن العمل حيث كانت نسبة هؤلاء كبيرة جدا بين السكان القادرين على العمل أثناء فترة الاحتلال الفرنسي للجزائر؛

3. وجود ضغط شعبي واسع للتصنيع في إطار قطاع الدولة خاصة وأن الوجهة العامة في أغلب بلدان العالم الثالث كانت حينذاك مناهضة للتطور الرأسمالي الذي عانت منه الجزائر من جراء الاستغلال الرأسمالي البشع الذي مارسته الاحتكارات الفرنسية, رغم إن مقومات حرق المراحل لم تكن متوفرة في ظروف الجزائر الملموسة؛

4. رغبة الحكام الجدد الاستفادة من قطاع الدولة الاقتصادي لتكوين قاعدة اجتماعية جديدة تعتمد في معيشتها على قطاع الدولة من جهة, وتدين للحكام الجدد بالولاء من جهة ثانية, وتسمح بتعزيز المواقع الاقتصادية للنخبة الحاكمة في الاقتصاد الجزائري وتساهم من خلال ذلك في تعزيز سلطتها السياسية وفي الهيمنة على المجتمع, إذ أن الغالبية العظمى من قيادة جبهة التحرير الوطني لم تكن من الفئات المالكة لوسائل الإنتاج والميسورة من جهة ثالثة. ومن هنا

[46] بن أشنهو, عبد اللطيف د. التجربة الجزائرية في التنمية والتخطيط 1962 - 1980. مصدر سابق.

نشأت مصالح اقتصادية مشتركة بين الحكام الجدد والعاملين في قطاع الدولة الاقتصادي الحديث النشأة. ووفر قطاع الصناعة مجالا حيويا لتعزيز تلك المصالح المشتركة وتطويرها.

وتشير الخطط الاقتصادية التي وضعتها الدولة وسعت إلى تنفيذها في مجال الصناعة إلى أن الاهتمام الحكومي قد أنصب بشكل خاص على قطاع الصناعات الاستخراجية أولا وعلى الصناعات التحويلية باتجاه التنمية الأفقية ثانيا. واشتمل القطاع الصناعي في الجزائر على قطاع صناعي استخراجي شمل إلى جانب النفط والغاز الطبيعي بعض المعادن المهمة والمواد الأولية غير المعدنية, وصناعة تحويلية باتجاهين هما الصناعات الثقيلة والصناعات الخفيفة. وكان بعض تلك الصناعات يدخل في خانة الصناعات الإنتاجية والقسم الآخر يدخل في خانة الصناعات الاستهلاكية الغذائية وغير الغذائية. إضافة إلى ذلك وجدت منشآت صناعية صغيرة مبعثرة في أرجاء الجزائر, سواء في المدن أو على مشارفها وفي الريف التي كانت تمون السوق بالسلع الصناعية التقليدية, سواء كانت سلعا نحاسية وفضية أم صناعات نسيجية مثل السجاد والبسط والفرش وما إلى ذلك. وحققت الصناعة الوطنية في الجزائر مشاركة مهمة في تكوين إجمالي الناتج المحلي فاقت التصورات الأولى والتي يمكن أن تتجلى في الجدول التالي.

جدول رقم 67

تطور القيمة المضافة في القطاع الصناعي في الجزائر

السنة	القيمة المضافة / مليون $	% إلى إجمالي الناتج المحلي	نصيب الفرد الواحد منها $ أمريكي	الرقم القياسي 100=1980	الرقم القياسي لنصيب الفرد
1980	17179.4	40.57	935.78	100.0	100.0
1985	19090.0	33.43	873.68	111.1	93.4
1990	20430.0	32.93	816.87	118.9	87.3
1991	17415.0	38.09	682.14	101.4	72.9
1992	16949.0	35.41	648.64	98.7	69.3
1993	16787.0	33.73	628.26	97.7	67.1
1994	14359.0	34.14	514.27	83.6	55.0
1995	14942.0	36.06	535.15	87.0	57.2
1996	16676.0	36.84	584.41	97.1	62.45

المصدر: الأرقام الأساسية أخذت من التقرير الاقتصادي العربي الموحد. مصدر سابق.

ويستدل من هذا الجدول على إن القيمة المضافة في سنوات العقد التاسع كانت مرتفعة جدا وعلى منوال النصف الثاني من العقد الثامن. وكان الفارق ناشئ عن إن أسعار سنوات العقد الثامن كانت أعلى بكثير من أسعار النفط في سنوات العقد التاسع بعد تراجع ما أطلق عليه ب "فورة أسعار النفط الخام" في سنوات العقد الثامن. وكان هذا يعني اضطرار الجزائر إلى زيادة إنتاجها وتصديرها من النفط الخام في سبيل الحصول على مقادير مماثلة من الإيرادات المالية لسنوات العقد الثامن. وقد تواصل اتجاه تدهور أسعار النفط الخام لعوامل عديدة بما فيها الاحتياطي الضخم الذي تكون لدى المشترين في العالم, وزيادة المعروض منه في السوق العالمي في مقابل نقص الطلب عليه بسبب المنافسة الكبيرة بين البلدان المنتجة والمصدرة للنفط الخام في سنوات العقد التاسع وسنوات العقد الأخير من هذا القرن. يضاف إلى ذلك زيادة المشاكل التي يعاني منها المجتمع الجزائري وتأثيرها على النشاط الإنتاجي والتصديري. ومن هنا يلاحظ الإنسان هذا الاتجاه التنازلي في مقدار ونسبة مشاركة الصناعة عموما في تكوين إجمالي الناتج المحلي, إذ إن قطاع المحروقات كان وما يزال يشكل النسبة الرئيسية في القيمة المضافة في الصناعة الجزائرية. فبعد أن بلغت نسبة مشاركة الصناعة أكثر من 40.5 % من إجمالي الناتج المحلي في عام 1980 تراجعت هذه النسبة إلى 32.4 % في عام 1990 ثم تذبذبت صعودا وهبوطا حتى وصلت 36.1 % و36,8 % تقريبا في عامي 1995 و1996 على التوالي. ومن الجدير بالإشارة إلى إن السنوات المنصرمة شهدت زيادة في المشاريع الصناعية وفي عدد العاملين, ولكنها شهدت في الوقت نفسه انخفاضا في متوسط إنتاجية العمل للفرد الواحد في إجمالي القطاع الصناعي. وهي ظاهرة سلبية بطبيعة الحال وتعبر في محتواها الأساسي عن المشكلات الكبيرة التي بدأ يعاني منها القطاع الصناعي في الجزائر, رغم كل الادعاء باهتمام المسؤولين بهذا القطاع الاقتصادي الحيوي. ففي الوقت الذي بلغ متوسط إنتاجية العمل في عام 1980 حوالي 11084 دولارا أمريكيا أرتفع هذا المبلغ إلى 12237 دولارا في عام 1995, ثم أتخذ مسارا تراجعيا سريعا فيما بعد حتى وصل إلى 8692 دولارا في عام 1990 وإلى 7550 دولارا في عام 1995, ثم عاد ليحقق تحسنا طفيفا في عام 1996 وفق الأرقام الأولية المتوفرة ليصل إلى 8342 دولارا أمريكيا. ويمكن للجدول التالي أن يوضح هذا التطور.

جدول رقم 68

تطور إنتاجية العمل في القطاع الصناعي في الجزائر

السنة	القيمة المضافة مليون $ أمريكي	عدد العاملين بالآلاف	متوسط إنتاجية العمالة بالدولار	الرقم القياسي 100-1980
1980	17180	1240	11084	100.0
1985	19090	1560	12237	110.4
1992	16949	1950	8692	78.4
1995	14942	1979	7550	68.1
1996	16676	1999	8342	75.3

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد. مصدر سابق.

مخطط رقم 12

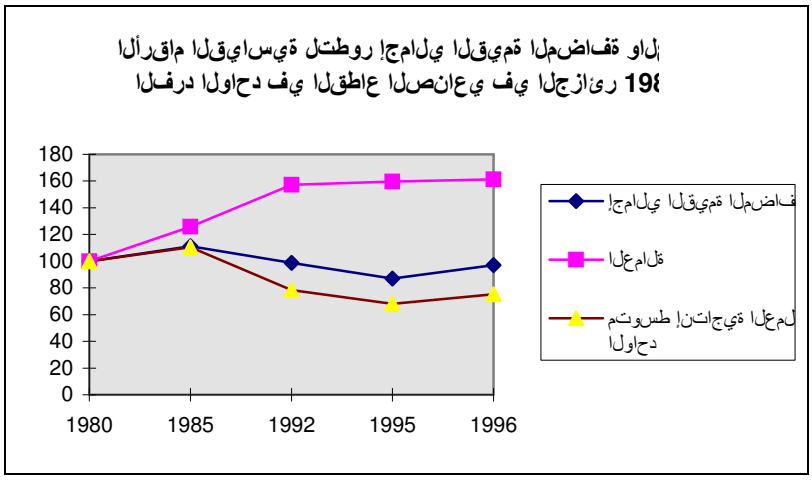

وفي أدناه نتناول بشكل مكثف تطور القطاع الصناعي في فرعيه الإستخراجي والتحويلي.

أ ـ الصناعة الاستخراجية

تشير المعطيات المتوفرة إلى أن الجزائر تمتلك في باطن الأرض وعلى سطحها العديد من الخامات الأولية ذات الأهمية الاقتصادية الكبيرة, علما بأن التنقيبات الجيولوجية في الجزائر ما تزال بحاجة إلى جهود كبيرة لتأمين معرفة واسعة بما تمتلكه الجزائر من خيرات مادية يمكن وضعها في خدمة التنمية الراهنة والمستقبلية. فالدراسات الجيولوجية تشير إلى أن الجزائر تمتلك إلى جانب النفط والغاز الطبيعي كميات كبيرة من الحديد والفوسفات والرصاص والزنك والكبريت والملح والصلصال والمرمر. كما تمتلك كميات أقل من الفحم والزئبق والنحاس والانتيمون والتنجستين. ويشار إلى وجود اليورانيوم والذهب في منطقة الحجّار في جنوب البلاد أيضا.

وقد شكلت الدولة عددا من الشركات الوطنية للاهتمام بالصناعات الاستخراجية, وبشكل خاص السوناطراك والسوناريم, التي تركز نشاطها على النفط والغاز الطبيعي وكذلك الموارد المنجمية الأخرى. وفي الوقت الذي كانت فرنسا ما تزال تهيمن على استخراج وتصدير النفط الخام والغاز الطبيعي المسيل, قامت الدولة بتشكيل سوناطراك من أجل التوسع بالتنقيب عن النفط في الأراضي التي لم تكن تحت تصرف الفرنسيين وفي توفير مستلزمات التطوير الصناعي في هذا المجال. وخلال السنوات المنصرمة أمكن التوسع في استخراج النفط وتصديره من مجموعة مهمة من آبار النفط في أنحاء عديدة من البلاد, كما أمكن استغلال الغاز الطبيعي المسيل الذي لا يقل أهمية عن النفط الخام فيها, حيث تعتبر الجزائر من أكبر منتجي ومصدري الغاز الطبيعي المسيل في العالم. وقامت الدولة بالتوسع وتطوير موانئ تصدير النفط الخام والغاز الطبيعي ومد شبكة واسعة من الأنابيب وتوفير التانكرات الضرورية وكافة مستلزمات تطوير هذه الصناعة الاستخراجية المهمة من أجل زيادة صادراتها النفطية والغازية. وتطورت في البلاد عمليات استخراج العديد من المواد الأولية الأخرى ومنها الفوسفات والحديد ...الخ. وفي ضوء ذلك ازدادت إيرادات الصناعات الاستخراجية السنوية وتحسنت نسبة مشاركتها في الناتج المحلي الإجمالي, رغم تذبذبها الواضح في السنوات الأخيرة لعدة أسباب بما فيها تراجع أسعار المواد الأولية, بما فيها أسعار النفط الخام والإشكاليات الأمنية التي كانت وما تزال تعيش في ظلها الجزائر. ويمكن للجدول التالي أن يقدم صورة واضحة عن الدور الأساسي للصناعات الاستخراجية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي وبالتالي في توفير الموارد المالية الضرورية للتنمية الوطنية. وهذه الحقيقة كانت وما تزال تعني استمرار تبعية الاقتصاد الجزائري للتجارة الخارجية ولتلك البلدان التي تستورد النفط والغاز الطبيعي المسيل والانكشاف عليها, وهي في الغالب الأعم الدول الصناعية الكبرى, وخاصة أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية.

جدول رقم 69

تطور مساهمة الصناعة الاستخراجية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر بالأسعار الجارية

السنة	القيمة المضافة مليون $ أمريكي	نصيب الفرد الواحد منه ب $ الأمريكي	نسبة مساهمتها في إجمالي الصناعة %	نسبة مساهمتها في إجمالي الناتج المحلي %	الرقم القياسي للقيمة المضافة 100=1980
1980	13536.1	737.3	78.79	31.96	100.00
1985	12880.8	590.9	67.66	22.61	95.16
1990	13024.0	558.9	69.50	23.46	96.22
1991	12667.0	496.2	76.70	17.70	93.58
1992	11490.0	439.7	81.77	24.01	84.88
1993	10713.0	400.9	81.00	21.25	79.14
1994	9533.0	348.9	76.82	22.66	70.43
1995	10578.0	378.9	75.76	25.53	78.15
1996	12117.0	424.6	77.26	26.77	89.52

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد. مصدر سابق.

عندما يتابع الإنسان موقف الدولة من الصناعات الاستخراجية سيجد أنها قد وجهت مبالغ طائلة جدا لتأمين تطور أفقي بشكل خاص في هذا القطاع. وأخلت هذه السياسة بالتوازن بين فرعي الصناعة الاستخراجية والتحويلية من جهة, وبين الصناعة والزراعة من جهة أخرى, إضافة إلى الاختلال الذي حصل في العلاقة مع الهياكل الارتكازية للتنمية الاقتصادية وخاصة في مجال التنمية البشرية. ولهذا لم يكن غريبا عندما لاحظ الإنسان, ورغم الموارد المالية الكبيرة التي دخلت في خزينة الدولة السنوية, استمرار الجزائر في الاحتفاظ بمكانتها غير المتقدمة في معيار التطور البشري وبعيدا كل البعد عن المكانة التي كان في مقدور الجزائر إحرازها في المجتمع الدولي. فعلى سبيل المثال لا الحصر بلغت حصة المحروقات من الاستثمارات المتوقعة خلال المخطط الأول والثاني والثالث, أي للفترات 1967-1969 و1970-1073 و1974-1977 نسبة قدرها 41.0 % و36.9 % و40 % من مجموع الاستثمارات المتوقعة على التوالي. أما التنفيذ الفعلي لهذه الاستثمارات فقد ارتفعت نسبته إلى 50.9 %, 47.1 % و48.6 % على التوالي للفترات المذكورة. أي أن التنفيذ المالي فاق التقديرات المتوقعة. وجاء هذا الاختلال في العلاقة بين المتوقع والمنفذ على حساب القطاع الزراعي بالدرجة الأولى وعلى حساب الصناعة التحويلية بالدرجة الثانية, ولكن بشكل خاص على حساب علاقة التنسيق والتناغم في التطور الاقتصادي عموما. إذ أن هذه السياسة قادت إلى تراجع في حصة الاستثمارات المتوقعة في الزراعة من 34.4 % و40.4 % و43.2 % إلى 28.3 %

و30.0 % و33.3 % في التنفيذ الفعلي على التوالي. وهكذا كانت حالة التنفيذ في الصناعة التحويلية حيث تراجعت من 11.1 %, 14.2 % و13.2 كنسب استثمار متوقعة إلى 8.5 % و6.7 % و6.9 % في التنفيذ الفعلي للفترات المذكورة على التوالي[47]. والارتفاع في نسب الاستثمارات في التنفيذ المالي كان يعود إلى ارتفاع سريع وكبير في الأسعار العالمية وحالة التضخم على النطاقين الدولي والمحلي, إضافة إلى رغبة المسؤولين في التعجيل في تطوير الصناعات الاستخراجية لضمان الحصول على موارد مالية أكبر وبطريقة أسهل من خلال تصدير تلك الخامات الأولية. ولم تكن هذه السياسة تعبر عن حاجة فعلية للجزائر حينذاك كما لم تكن في مصلحة الاقتصاد الوطني وإغناء الثروة الاجتماعية, بل عبرت عن رغبات البرجوازية الجديدة الحاكمة من أجل الاغتناء والهيمنة لا غير.

وساهمت كثرة الموارد المالية من قطاع النفط الخام والغاز الطبيعي بممارسة سياسة تبذير وتفريط بالموارد المالية. وكانت بعيدة كل البعد عن التقشف الضروري في بلدان العالم الثالث وبعيدة عن الإحساس بالمسؤولية إزاء مصائر الثروة الاجتماعية, وكانت بمثابة هدر اقتصادي كبير وغير مبرر في موارد وأموال الشعب. ومن المفيد الإشارة في هذا الصدد إلى أن اغلب, بل جميع بلدان العالم النفطية تتميز سياساتها الاقتصادية بالتبذير البذخي الذي لا يعرف الحدود والقيود والذي يأتي على حساب المستقبل والأجيال القادمة من شعوب هذه البلدان. وهي ذات أثر سلبي حاليا وفي المستقبل, إضافة إلى ما يخلقه من نزعات تبذيرية في أجهزة الدولة والمجتمع عموما, ولكن بشكل خاص بين أوساط الفئات الغنية والمالكة لوسائل الإنتاج.

[47] نفس المصدر السابق. ص 86.

جدول رقم 70

تطور إنتاج وتصدير النفط الخام وإيرادات التصدير السنوية في الجزائر

السنة	إنتاج النفط 000 طن	تصدير النفط 000 طن	إيرادات النفط مليار $ أمريكي	الرقم القياسي للإنتاج	الرقم القياسي للتصدير	الرقم القياسي للإيرادات
1980	50.638	33.593	12.971	100.00	100.00	100.00
1981	39.611	24.498	13.066	78.22	72.92	100.73
1982	34.978	10.747	11.149	69.94	32.00	85.95
1983	32.376	12.226	9.655	63.94	36.39	74.43
1984	32.334	8.526	9.778	63.85	25.38	75.38
1985	31.267	12.770	9.668	61.75	38.01	74.53
1986	31.336	13.082	5.161	61.88	38.94	39.79
1987	30.408	12.726	6.555	60.05	37.88	50.54
1988	30.828	11.327	5.725	60.88	33.72	44.14
1989	32.448	14.009	6.815	64.08	41.70	52.54
1990	36.876	13.174	9.588	72.82	39.22	73.92
1991	37.702	16.253	8.464	74.45	48.38	65.25
1992	36.232	15.634	7.885	71.55	48.54	60.79
1993	35.580	17.726	6.902	70.26	52.77	53.32
1994	36.104	15.796	6.335	71.30	47.02	43.84
1995	36.104	15.988	6.938	71.30	47.59	53.49
1996	38.793	18.097	9.164	76.61	53.87	70.65

المصدر: - التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنوات عديدة. مصدر سابق.

Annual Statistical Bulletin. Organisation of the Petroleum Exporting Contries. 1993. Vienna.

Annual Statistical Bulletin. Organisation of the Petroleum Exporting Contries. 1997. Vienna.

إن أرقام الجدول السابق تساعد على معرفة العديد من المؤشرات المهمة, آخذين بنظر الاعتبار اتجاه تطور الإنتاج خلال الفترة التي سبقت عام 1980, أي سنوات السبعينات كلها, التي يمكن بلورتها في النقاط التالية:

1. إن كميات إنتاج النفط الخام شهدت خلال سنوات العقد الثامن اتجاها متذبذبا, صعودا أو هبوطا ملموسا, ولكنها وابتداء من عام 1980 لوحظ اتجاها تنازليا شديدا حتى بلغ في عام 1988 حوالي 60 % من كمية الإنتاج في عام 1980, والتي كانت منخفضة أصلا بالقياس إلى سنوات العقد الثامن كله.
2. ومع اتجاه التنازل في الإنتاج تراجعت كميات النفط الخام المصدر في الجزائر إلى أدنى مستوى لها في عام 1984 بالقياس إلى عام 1980, حيث بلغت 25.4 % فقط, علما بأن كميات التصدير في عام 1980 كانت منخفضة كثيرا بالقياس إلى سنوات السبعينات.
3. لم تشكل كميات النفط المصدر في عام 1980 سوى 66.3 % من إجمالي إنتاج النفط الخام, إذ كانت الكمية المتبقية تستخدم في الداخل. ومع انخفاض كميات الإنتاج تراجعت نسبة النفط المصدر سنويا إلى إجمالي إنتاج النفط الخام السنوي إلى أدنى مستوى لها في عام 1984 حيث بلغت 26.7 % من إجمالي الإنتاج. واستمر تذبذب كمية ونسبة المصدر من النفط الخام خلال سنوات العقد التاسع بالقياس إلى المنتج منه, ثم بدأت كميات النفط المنتج والمصدر منه بالتحسن النسبي في سنوات العقد الأخير من القرن العشرين, وبلغ أعلى مستوى لها في عام 1996 حيث وصلت إلى أكثر من 53 % من مستواه في عام 1980, ولكنها عادت وانخفضت تلك النسبة في عام 1997 مرة أخرى إلى مستوى عام 1993 تقريبا, أو ما يعادل 52.14 % من مستواها في عام 1980.
4. وفي ضوء هذا الواقع عرفت سنوات العقد الثامن تصاعدا مستمرا في إيرادات الدولة الجزائرية من نفطها الخام المصدر نتيجة ارتفاع كميات التصدير والفورة التي عرفتها أسعاره في هذا العقد. وإذا كان عام 1981 قد حقق أعلى إيراد سنوي للجزائر من نفطه المصدر, فأن عام 1986 عرف أدنى مستوى له, حيث بلغت نسبة تلك الإيرادات 39.8 % تقريبا من إيرادات عام 1980 لا غير. وكان التذبذب في الإيرادات السمة المميزة لسنوات العقد التاسع. وابتداء من عام 1989 بدأت الإيرادات بالارتفاع ثانية حتى بلغت في عام 1996 مبلغا قدره 9.2 مليار دولار أمريكي, أو ما يقرب من 70.65 % من عائدات النفط في عام 1980. أما في عام 1997 فقد انخفضت الإيرادات مرة أخرى لتصل إلى 8.8 مليار دولار أمريكي.
5. إن التذبذب لم يشمل كميات الإنتاج والتصدير فحسب, بل شمل أسعار النفط الخام أيضا, الذي أثر بدوره على عائدات النفط الخام, إذ أثرت عوامل كثيرة على أسعار النفط في العقود الثلاثة المنصرمة, وخاصة كميات عرض النفط الخام في الأسواق العالمية, حيث لم تلتزم كل دول الأوبك بالكميات المخصصة لها, بل حاولت كل دولة منها, من أجل زيادة إيراداتها, زيادة كميات النفط المصدر إلى الأسواق العالمية. ولعبت سياسة الاحتكارات الدولية وحكومات الدول الصناعية المتقدمة دورا كبيرا في التأثير على السياسات الاستخراجية والتصديرية لبعض دول الأوبك ودفعها لرفع إنتاجها وصادراتها لتساهم في خفض الأسعار. ولا شك في أن الأوضاع السياسية, ومنها حرب الخليج الأولى وغزو الكويت وحرب الخليج الثانية, كلها كانت من بين العوامل التي أثرت على أسعار النفط الخام باتجاهات مختلفة وفي فترات متباينة.

6. إن التذبذب في العائدات المالية السنوية للنفط الخام المصدر لدولة تلعب صادرات النفط الخام دورا مهما وأساسيا في تكوين الدخل القومي فيها يؤثر سلبا على عملية التنمية وعلى تأمين مستلزمات الاستهلاك المحلي, كما تساهم في خلق مصاعب اقتصادية واجتماعية, وبالتالي سياسية لهذا البلد أو ذاك, وهو ما عانت منه الجزائر طيلة سنوات العقد الأخير من القرن العشرين. وهنا أيضا تبرز المكشوفية الكبيرة للاقتصاد الجزائري على عائدات النفط الخام المالية وعلى التجارة الخارجية والخارج. وهي مخاطر يفترض أن تؤخذ بنظر الاعتبار نظرا للمشكلات التي يمكن أن تنشأ على الصعيد الدولي وتقود إلى إعاقة تصدير النفط الخام مثلا مما يقود إلى مأساة حقيقية للمجتمع. وبغض النظر عن أسباب الحصار الدولي على العراق, الذي حصل منذ غزو العراق العدواني للكويت, فأن هذا الحصار حوّل الشعب العراقي إلى شعب جائع ومتسول ينتظر الصدقات والتبرعات الدولية من الغذاء والأدوية. ولا شك في أن سياسة النظام العراقي كانت سببا وراء هذا الواقع المأساوي, إضافة إلى سياسة الولايات المتحدة الأمريكية, وحليفتها بريطانيا العظمى, حيث تريد الولايات المتاحدة فرض نفسها كشرطي في الساحة الدولية من أجل تأمين مصالحها الأساسية وعلى حساب مصالح الشعوب الأخرى التي تتضرر بتلك السياسة. وينطبق هذا الأمر على بقية سياسات الحصار التي تفرض على بلدان أخرى بغض النظر عن الأسباب, إذ إنها تشير كلها إلى مدى المخاطر التي تنشأ عن الانكشاف التبعي الشديد لاقتصاد هذا البلد أو ذاك على الخارج.

وفي مقارنة بين العائدات المالية لصادرات النفط الخام السنوية في الجزائر وبين قيمة وارداتها السنوية من السلع المختلفة سيجد القارئ لوحة مهمة تشير إلى امتصاص واردات الدولة الجزائرية كل أو جل إيرادات النفط السنوية. ويمكن للجدول التالي أن يشرح هذا الواقع.

جدول رقم 71

مقارنة بين عائدات النفط وقيمة واردات الدولة الجزائرية للفترة

1980-1996 (بملايين الدولارات الأمريكية)

السنة	العائدات النفطية	قيمة الواردات	الرصيد
1980	12.971	10.559	2.412
1981	13.066	11.303	1.763
1982	11.149	10.754	395
1983	9.655	10.399	- 744
1984	9.778	10.288	- 510
1985	9.668	9.841	- 173
1986	5.161	9.228	- 4.067
1987	6.555	7.042	- 487
1988	5.725	7.342	- 1.617
1989	6.815	9.210	- 2.395
1990	9.588	9.715	- 127
1991	8.464	7.538	926
1992	7.885	8.573	- 688
1993	6.902	7.770	- 868
1994	6.335	9.370	- 3.035
1995	6.938	10.250	- 3.321
1996	9.164	8.840	324
الإجمالي	**145.819**	**158.022**	**- 12.203**

Quelle: Annual Statistical Bulletin 1997. Organisation of the Petroleum Exporting Countries. Vienna. Austria. pp. 6-7.

- ملاحظة: استند وضع الجدول أعلاه على الأرقام الواردة في الجدولين رقم 5 و6 على الصفحتين 6 و7 من التقرير السنوي لمنظمة الأقطار المصدرة للنفط 1997. الواردات سيف CIF .

والجدول أعلاه يشير إلى أن أغلب سنوات الفترة المنصرمة عرفت عجزا واضحا بين عائدات النفط وقيمة واردات الجزائر, وأن الرصيد الإجمالي للعائدات المالية وقيمة الواردات السلعية هو الآخر شهد عجزا بلغ مقداره 12.2 مليار دولار أمريكي خلال الفترة المذكورة. ويستدل من الجدول أيضا على أن متوسط العائدات المالية النفطية بلغت خلال

الفترة المذكورة 8.58 مليار دولار أمريكي سنوياً تقريباً, في حين بلغ المتوسط السنوي للواردات خلال ذات الفترة 9.3 مليار دولار أمريكي, أي بمتوسط عجز سنوي قدره 717.8 مليون دولار أمريكي. وقد أجبر هذا العجز, الذي لم تستطع الدولة تغطيته باستمرار من سلع أخرى في الإنتاج المحلي, إلى الاستدانة من الخارج, وبالتالي ساهم ذلك في رفع مديونية الدولة الجزائرية الخارجية.

وإلى جانب النفط الخام تساهم مادة الغاز الطبيعي بدور مهم في الحصول على العملات الصعبة من خلال تصديرها, وكذلك من خلال إدخالها في الصناعات المحلية وإنتاج الطاقة. وقد ازدادت أهمية الغاز كما ازدادت الكميات المصدرة منه خلال السنوات الأخيرة بعد أن عقدت الجزائر اتفاقية طويلة الأمد مع الولايات المتحدة الأمريكية لإنتاج وتصدير الغاز إليها. فقد ارتفع إنتاج الغاز الطبيعي من 89846 مليون متر مكعب في نهاية عام 1983 إلى110910 مليون متر مكعب في عام 1987 وإلى 143061 مليون متر مكعب في عام 1995, أي بزيادة قدرها حوالي 629 % بين عامي 1987 و1995. كما ارتفعت كميات الغاز المسيل المصدر من 43170 مليون متر مكعب في عام 1987 إلى 62301 مليون متر مكعب في عام 1995, أي بزيادة قدرها 44.3 %. وبلغت كمية الإنتاج المصدرة في عام 1987 حوالي 39 % من إجمالي الإنتاج لذلك العام, وارتفعت هذه النسبة إلى 43.5 % في عام 1995. وكانت كميات الغاز المستخدمة في النشاط الاقتصادي المحلي قد ارتفعت هي الأخرى من 67740 مليون متر مكعب في عام 1987 إلى 80760 مليون متر مكعب في عام 1995, أي بزيادة قدرها 19.2 %.

وتمتلك الجزائر كميات كبيرة نسبيا من النفط الخام وكميات اكبر من الغاز الطبيعة التي تشكل احتياطيا مهما لاستمرار تدفق الموارد المالية على خزينة الدولة من جهة, واستمرار مشاركتها في التصنيع المحلي من جهة أخرى. فوفق المعلومات المتوفرة يقدر احتياطي النفط الخام والغاز الطبيعي في الجزائر حتى عام 1996 على النحو الوارد في الجدول التالي.

جدول رقم 72

تقديرات احتياطي النفط الخام والغاز الطبيعي في الجزائر

السنة	احتياطي النفط الخام/ مليار برميل في نهاية كل عام	احتياطي الغاز الطبيعي المسيل/ مليار متر مكعب في نهاية كل عام
1980	8.2	3724
1981	8.1	3707
1982	9.4	3681
1983	9.2	3120
1984	9.0	3089
1985	8.8	3033
1987	8.5	2999
1989	9.2	3228
1991	9,2	3299
1993	9.2	3700
1995	9.8	3690
*1997	10.0	4077

المصدر: - التقرير الاقتصادي العربي الموحد. لسنوات عديدة. مصدر سابق.
Annual Statistical Bulletin. Organisation of the Petroleum Exporting Contries. 1993. Vienna . p. 13.

* تقديرات أولية.

ولا شك في أن إنتاج الحديد والفوسفات وبقية المواد الأولية المعدنية وغير المعدنية وكذلك عملية تصنيع بعضها يساهم أيضا في تكوين الناتج المحلي الإجمالي وفي إغناء الثروة الاجتماعية.

ويشارك قطاع الصناعات الاستخراجية في تشغيل المزيد من الأيدي العاملة بشكل مباشر وغير مباشر, رغم أن الفترات الأخيرة قد أظهرت تقلصا في عدد المشتغلين في قطاع المحروقات أو الفروع المنجمية الأخرى, رغم التوسع في الاستثمارات الموجهة لهذا القطاع. كما أن عدد العمال في القطاع الصناعي قد ارتفع خلال الفترة الواقعة بين 1980-1996 من 1240 ألف عامل إلى 1999 ألف عامل, أي بزيادة قدرها 61.2 % خلال 17 عاما, أو بمعدل نمو سنوي بسيط قدره 3.6 % فقط.

ب - الصناعة التحويلية

كانت قيادة الدولة في الجزائر, ومن ورائها قيادة حزب جبهة التحرير الوطني, تعول كثيرا على تنمية القطاع الصناعي, وكانت تعتبره القاعدة المادية التي يمكنها تنمية بقية فروع الاقتصاد الوطني وتأمين معدلات نمو عالية وتحقيق تحسن في بنية عملية إعادة الإنتاج, وبالتالي تأمين تنمية مستقلة ومعجلة نسبيا. ولم يكن هذا التصور بعيدا عن الواقع, بل كان من حيث المبدأ سليما ولكنه كان ناقصا. إذ أن العيب في هذا التصور إنه كان وحيد الجانب بسبب الخلل في فهم الدور المتعدد الجوانب للصناعة من جهة, ولبقية فروع الاقتصاد الوطني من جهة أخرى. فلو كانت السياسة الصناعية التي انتهجتها تلك القيادة السياسية قائمة لا على فهم عام لدور التصنيع فحسب, بل وعلى طبيعة التصنيع ومضامينه ووجهته, وبالتالي, آلياته والإدارة الاقتصادية والتنظيم الاقتصادي المنشودين لهذه العملية وللمشروعات الصناعية, ومن ثم للعلاقة القائمة بين الصناعة ومجمل العملية الاقتصادية في البلاد, إضافة إلى العملية السياسية والاجتماعية, لكانت النتائج ممتازة جدا ولكانت الجزائر في موقع آخر غير الموقع الذي تحتله اليوم. وعليه يمكن القول بدون تردد بأن القيادة السياسية, بغض النظر عن مدى إخلاصها وحسن نيتها ورغبتها في التنمية والتصنيع المعجلين, فأنها كانت من الناحية الموضوعية بعيدة عن فهم جوهر العملية الاقتصادية, وبالتالي عن فهم آلياته وأدواته المختلفة. فليس في مقدور السياسيين, ما لم تكن لهم معارف ودراسات واختصاصات ممتازة وجيدة يمكنها أن تساعدهم في رسم وتنفيذ ومراقبة تنفيذ السياسة الاقتصادية والاجتماعية, وأن تلعب دورا فعالا ومؤثرا في الحياة الاقتصادية والاجتماعية. والسمة التي ميزت وما تزال تميز القسم الأعظم من سياسيي الجزائر وبلدان العالم الثالث هي المعرفة المحدودة والضيقة بالشؤون الاقتصادية والاجتماعية وبعلم الاقتصاد والمجتمع وقوانينهما الموضوعية من جانب, والفردية والرغباتية أو الإرادوية التي كانت تسيطر على وجهتهم في العمل السياسي والاقتصادي والاجتماعي من جهة أخرى, وبالتالي فأن دور الاختصاصيين كان ثانويا وغالبا ما يرمى بعيدا عن النشاط الفعلي لأجهزة الدولة, فما يقوله السياسي القائد هو القرار النهائي الذي يفترض أن تلتزم به الدولة حتى لو قاد ذلك إلى خراب البلاد وموت العباد. وهذه الحقيقة قادت إلى نشوء اختلالات كبيرة ومتعددة الجوانب, لم يكن من الممكن تداركها بسبب وجهة التصنيع التي جرى التعبير عنها بطموحات متداخلة ومتناقضة لقيادة منبثقة من أوساط وفئات البرجوازية الصغيرة في المجتمع الجزائري. واتخذت الدولة خلال الفترات المنصرمة إجراءات غير قليلة من أجل تنشيط عملية التصنيع عموما وكانت محكومة بالتوجهات والسمات التالية:

- اعتماد قاعدة التوسع الأفقي المنفلت في مجال التصنيع ومده في جميع الاتجاهات دون التدقيق في أهمية وضرورة وجدوى تلك المشاريع الاقتصادية من الجانبين الاقتصادي والاجتماعي, وكذلك جانب الربحية وعلاقتها بقوانين العرض والطلب؛
- التركيز على الصناعات الاستخراجية بالدرجة الأولى والصناعات الثقيلة بالدرجة الثانية, ثم على الصناعات الخفيفة بالدرجة الثالثة, دون أن تضع في حساباتها ضرورة التنسيق والتكامل بين مشاريع هذه الصناعات المختلفة, مما أوجد اختلالات كبيرة بعد بدء الإنتاج في تلك المشروعات قادت إلى نشوء اختلالات أخرى ومشكلات لا حصر لها للاقتصاد الوطني والمجتمع ولميزانية الدولة الاعتيادية والتنموية؛

- وتجلى الاختلال الأساسي في توزيع الاستثمارات والطاقات والكفاءات الفنية والعلمية والإدارية الشحيحة التي كانت متوفرة للجزائر, حيث برزت اللاعقلانية في ذلك وتبلورت في نواقص يستحيل تجاوزها بالقدرات والكفاءات الفنية والمهارات الداخلية مما جعلها تتجه نحو الخارج والتي كلفتها مبالغ طائلة, كما إنها لم تكن باستمرار مناسبة لحاجات البلاد الفعلية, كما لم تكن كلها بالمستويات المطلوبة؛
- إهمال نسبي ملموس لتكوين الإطارات العلمية والتقنية والإدارية الضرورية والعمال المهرة لهذه المنشآت في داخل الجزائر أو مع المقاولين الأجانب الذين نفذوا اتفاقيات إقامة المشاريع الصناعية الحديثة, مما أوجد تدريجا اختلالات حادة ومشكلات غير قليلة في مجال الإدامة والصيانة وتوقف الإنتاج بسبب العطلات في المكائن التي كانت عاملا مهما في رفع تكاليف الإنتاج وخفض إنتاجية العمل؛
- وبسبب عدم وجود دراسات للجدوى الاقتصادية وللعلاقة بين المشروع والسوق الداخلي أو حتى السوق الخارجي, وبين الكفاءة الاقتصادية والضرورة الاجتماعية والربحية الاقتصادية الضرورية نشأت اختلالات في هذه المجالات قادت إلى اختناقات في الإنتاج والتسويق والتسعير, وإلى ضعف القدرة على استخدام الطاقات والسعات الإنتاجية القائمة. وأغلب الدراسات تشير إلى أن الدولة الجزائرية عجزت عن تأمين استخدام 20 أو 30 أو 40 % من السعات الإنتاجية لمجموعة كبيرة من المشاريع الصناعية, وبالتالي تحولت إلى عبء اقتصادي كبير على البلاد.
- وتجلى العيب أيضا في أن أغلب المشاريع الصناعية الحديثة التي أقيمت في الجزائر كانت تعتمد بنسبة كبيرة من إنتاجها على المواد الأولية والسلع نصف المصنعة المستوردة من الخارج, أي أن عددا مهما منها كان بمثابة صناعة تجميعية (تركيبية) لا غير. وقد ساهم هذا الواقع بتوقف الإنتاج أحيانا بسبب مشكلات الاستيراد أو تأخر وصول السلع الأولية ونصف المصنعة المستوردة, إضافة إلى ارتفاع ملموس في تكاليف إنتاج مثل هذه السلع, وخاصة بالنسبة للعملات الصعبة التي كانت تدفع لاستيراد المواد الأولية والسلع نصف المصنعة لاستكمال إنتاجها محليا؛
- النقص الكبير في استخدام الحسابات الاقتصادية في نشاط المنشآت الصناعية وفي مجمل العملية الاقتصادية, وبالتالي غابت العقلانية والتوفير الاقتصادي عن نشاط القوى المسؤولة عن النشاط الاقتصادي في البلاد؛
- ولعب غياب الديمقراطية وهيمنة الإدارات الفردية والاستبدادية في المشاريع الاقتصادية وفي الحياة السياسية العامة دورا كبيرا في التأثير السلبي على نشاط المشروعات الصناعية وعلى تطورها؛
- وزاد في الطين بلة غياب الرقابة الشعبية والحكومية والنقابية الصارمة على مشروعات الدولة ومشاريع التسيير الذاتي مما أوجد مجموعة كبيرة من القطط السمان التي اغتنت بالسحت الحرام على حساب قطاع الدولة والثروة الاجتماعية ومستقبل البلاد.
- تؤكد الكثير من الدراسات الاقتصادية الجادة, وهي على صواب تام, بأن قطاع الدولة لا يشكل هدفا بحد ذاته, بل هو أداة من أجل تحقيق استخدام أكثر عقلانية للموارد الاقتصادية المتوفرة في البلاد ومن أجل تقليل الاستغلال وضمان نسبي للعدالة الاجتماعية في توزيع وإعادة توزيع الدخل القومي وتأمين الاستقرار والتطور

في البلاد. والقبول بهذه المقولة وممارستها عمليا يعني الالتزام بمجموعة من المعايير المهمة في النشاط الاقتصادي وبشكل خاص:

- الاهتمام بنوعية النشاط الاقتصادي وبالنتائج التي تترتب على وعن ذلك النشاط؛
- العناية بملكية قطاع الدولة والحرص على تنميتها باعتبارها ملكا للمجتمع بأسره وليست ملكا للحكومة أو لهذا الشخص أو ذاك من الحزب الحاكم أو قيادة الدولة, كما كان يجري في الجزائر عمليا طيلة العقود الأربعة المنصرمة؛
- تأمين إدارة اقتصادية أمينة وفعالة ورقابة شعبية صارمة مقترنة برقابة حكومية ونقابية جادة لضمان ملاحقة نوعية ذلك النشاط وحسن الأداء؛
- ممارسة الأسس الاقتصادية وليست القرارات الإدارية واستخدام المحاسبة الاقتصادية ونظام الروافع الاقتصادية لضمان إنتاجية عالية وتكاليف واطئة ومردود اقتصادي واجتماعي مناسبين. وجدير بالإشارة إلى أن قطاع الدولة الذي يأخذ بالأسس الحديثة لبرمجة الاستثمار والتشغيل والإنتاج والتسويق من جهة, ولا يهمل آليات السوق الفعلية من جهة أخرى, ويؤمن وجود إدارة اقتصادية واعية ومدركة لمهماتها ونظيفة وديمقراطية في آن واحد, يمكنها ليس إنجاح مشروعات الدولة ورفع قدرتها على زيادة المردود الاقتصادي والاجتماعي فحسب, بل وأن يجعلها نموذجا جيدا لبقية المشاريع الاقتصادية. وهذه المعايير وغيرها لم تكن حقا متوفرة في قطاع الدولة الصناعي في الجزائر, مما أوجد فجوة كبيرة بين المطلوب والقائم فعلا ووفر أرضية صالحة لمناهضة قطاع الدولة والإساءة لدوره في العملية التنموية والتصنيع وتخريب سمعته واتساع المطالبة بتصفيته؛
- ربط النشاط الاقتصادي لقطاع الدولة ببقية القطاعات الاقتصادية بما يساعد عملها المنسق والمتكامل. ومثل هذا التنسيق يفترض أن لا يخل بمفهوم المنافسة بين القطاعات الاقتصادية لضمان البقاء للمشاريع الأفضل والأكثر قدرة على تأمين حاجة الأفراد والمجتمع, أو حاجة السوق المحلية والسوق الخارجية, ومتطلبات الاقتصاد الوطني والمعايير الاقتصادية الصارمة؛
- وجدير بالإشارة إلى أن الاعتماد على قطاع الدولة الاقتصادي في عملية التنمية الوطنية لا يعني بأي حال من الأحوال منع قيام قطاع خاص بجوار قطاع الدولة أو عدم تشجيع نمو وتطور مثل هذا القطاع ومشاركته بصورة فعالة وواسعة في العملية الاقتصادية الجارية ودعمه بكل السبل المتوفرة أولا, وقطاع مختلط يشارك فيه كل من قطاع الدولة والقطاع الخاص ثانيا, كما لا يعني حرمان القطاع الخاص العربي والأجنبي من العمل والتوظيف في اقتصاديات البلاد وفق معايير دولية مقبولة ومنصفة ومنشطة للاقتصاد الوطني. ومثل هذا التصور ينبع في حقيقة الأمر من حاجة الجزائر, ومعها جميع بلدان العالم الثالث, إلى كل الإمكانيات المالية والفنية والخبرات الإدارية المتوفرة لتأمين تعجيل وتوسيع التنمية الوطنية وضمان أقصى منفعة ممكنة من تلك الإمكانيات؛

- لقد أقيمت في الجزائر مجموعة كبيرة من المشاريع الصناعية امتدت بين مشاريع للصناعة الثقيلة الإنتاجية ومشاريع للصناعة الخفيفة الاستهلاكية والكمالية. وكانت قائمة المشاريع الصناعية كبيرة, سواء في مجال التعدين وإنتاج المعدات والمكائن الزراعية وغير الزراعية ووسائط النقل المختلفة والتراكتورات, أم الصناعات البتروكيماوية والمخصبات ومكافحة الآفات الزراعية ,أم كانت صناعات تكرير النفط وإنتاج مشتقاته, أم كانت مشاريع لإنتاج السلع الغذائية من أصل زراعي, ومشاريع إنتاج الغزل والنسيج والملابس, وصناعات المواد الإنشائية بما فيها السمنت والطابوق وبقية مستلزمات البناء. وكانت عملية إقامة مثل هذه المشروعات وإدارتها وتوفير الكوادر الفنية والعمال المهرة لها عملية معقدة جدا أُجبرت معها الجزائر على استيراد أيدي عاملة فنية وإطارات هندسية ومحاسبية واقتصادية وأساتذة جامعة ومدرسين بأعداد كبيرة من الخارج, سواء من الأقطار العربية أم من فرنسا وغيرها من الدول, وكانت ذات تكاليف عالية جدا. وقد تحسن دور هذا القطاع في تكوين الناتج المحلي الإجمالي, إلا أنه بقى يحتل المكانة الثالثة في إطار القطاعات الإنتاجية بعد قطاع الصناعات الاستخراجية والتشييد. ويمكن للجدول التالي أن يقدم صورة لتلك المشاركة.

جدول رقم 73

تطور مساهمة القطاع الصناعي التحويلي في تكوين الناتج المحلي الإجمالي

السنة	القيمة المضافة مليون دولار أمريكي	نصيب الفرد الواحد منها بالدولار الأمريكي	نسبتها إلى أجمالي الناتج الصناعي %	نسبتها إلى إجمالي الناتج المحلي %	الرقم القياسي للقيمة المضافة 100=1980
1980	3643	198.4	21.20	8.6	100.0
1985	6178	282.7	32.36	10.7	170.0
1990	6453	258.0	38.07	11.6	177.1
1991	4748	186.0	28.76	10.4	130.3
1992	5459	208.9	32.21	11.4	149.8
1993	6074	227.3	36.18	12.2	166.7
1994	4826	176.6	33.61	11.4	132.5
1995	4364	156.3	30.51	10.5	119.8
1996	4559	159.8	27.34	10.1	125.1

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد. مصدر سابق.

إلى ماذا يشير الجدول في أعلاه؟ يمكن الإجابة عن هذا السؤال بالملاحظات التالية:

- لم يستطع المسؤولون, رغم ضخامة الاستثمارات التي وظفت في قطاع الصناعة التحويلية, على تحقيق تغيير نوعي في مستوى مساهمته في تكوين الناتج المحلي الإجمالي, بل إنها عبرت عن ضعف كبير وتذبذب ثم تراجع حاد, رغم ارتفاع الأسعار والتضخم الكبير الذي عرفته الجزائر خلال السنين المنصرمة؛
- ومع إن القطاع الصناعي التحويلي حقق في البداية قفزة مهمة في المشاركة في إجمالي الإنتاج المحلي, إلا إنه تراجع عن ذلك بسبب عدم استخدام الطاقات والسعات الإنتاجية التي كانت قد صممت ونفذت في المشاريع الصناعية الجديدة. وازدادت هذه الظاهرة وضوحا مع غياب الاستقرار السياسي وتفاقم أعمال العنف في الجزائر وسقوط عدد كبير من الضحايا وتوقف الكثير من المشاريع الصناعية لفترات متفاوتة؛
- وأن الكثير من تلك المنشآت الصناعية كانت وما تزال تعتمد على السلع نصف المصنعة والمواد الأولية التي تستورد من الخارج, في حين نشأت في البلاد مشكلات إضافية أعاقت استمرار استيراد تلك السلع والمواد الأولية بالكميات والأوقات المطلوبة؛
- كما أن التقنيات التي تم اختيارها, وخاصة إقامة مشاريع جاهزة من قبل الشركات الدولية ومشاريع "تسليم المفتاح", كانت حديثة ومتقدمة, وهو أمر إيجابي, ولكن السلبي في الأمر أن المسؤولين عن التخطيط والتنفيذ لم يلعبوا دورهم المطلوب في تأمين الكوادر الضرورية لتشغيل تلك المشاريع وإدامتها وصيانتها وتصليح العطلات التي كانت وما تزال تحصل فيها, إضافة إلى إنها كانت عالية التكاليف ومرهقة لاقتصاد بلد مثل الجزائر؛
- وقاد كل ذلك إلى زيادة كبيرة في تكاليف الإنتاج وفي تدهور إنتاجية العمل. وبما أن الدولة كانت تقرر الأسعار لتلك السلع إداريا وليس اقتصاديا وفق التكاليف الفعلية وتحقيق مستوى معين من الربحية, فأن هذه المشاريع بدأت تعمل بخسارة كبيرة وبدعم حكومي لا يمكن استمراره. يضاف إلى ذلك أن أسواق الجزائر لم تكن كافية لاستيعاب تلك السلع المصنعة لو كانت قد عملت بطاقتها الكاملة, إذ إنها كانت قد أقيمت من أجل التصدير أصلا, ولكنها عجزت عن تحقيق ذلك وفق التصور الأولي الذي وضعه المخططون لأسباب كثيرة, بما فيها المنافسة الدولية؛
- ونتيجة لكل ذلك وغيره تذبذب ثم تراجع مقدار القيمة المضافة السنوية المنتجة, رغم التضخم وارتفاع الأسعار, سنة بعد أخرى ابتداء من نهاية الثمانينات, كما تراجعت نسبة مشاركته في إجمالي الإنتاج المحلي وإجمالي القيمة المضافة المنتجة في القطاع الصناعي. وقد تجلى ذلك أيضا في تدهور متوسط حصة الفرد الواحد من القيمة المضافة في الصناعة التحويلية. فبعد أن وصل هذا المتوسط إلى أعلى مستوى له في عام 1985, حيث بلغ 282.7 دولار أمريكي, تراجع إلى 156.3 دولارا في عام 1995, وهو أوطأ مستوى بلغه خلال الفترة المنصرمة, ثم تحسن بشكل طفيف في عام 1996 ليصل إلى 159.8 دولارا أمريكيا. ويمكن للأرقام القياسية الواردة في الجدول أن توضح التذبذب والتراجع بالمقارنة مع عام 1980, رغم أن هذا العام لم يكن قد حقق نتائج متقدمة أو غير اعتيادية.

- وبسبب السياسات الإدارية غير الديمقراطية والبالية التي مورست في المنشآت الاقتصادية, إضافة إلى تضخم عدد العاملين في تلك المشاريع, واستغلال منشآت قطاع الدولة من الباطن وعبر القطاع الخاص والمسؤولين, تراجعت إنتاجية العمل في منشآت قطاع الصناعات التحويلية والأجور, في حين كانت ربحيته متذبذبة. فالمعلومات المتوفرة تسمح بوضع الجدول التالي الذي يساعد على رؤية مدى التراجع في الأجور في مقابل نسب عالية من التضخم السنوي وارتفاع شديد في أسعار السلع والخدمات.

جدول رقم 74

تطور إنتاجية العمل والأجور والربحية في قطاع الصناعات التحويلية

في الجزائر لسنوات من الفترة 1980-1995

	الإنتاجية والأجور				علاقة التناسب بين الأجور والربحية %			
	1980	1985	1990	1995	1980	1985	1990	1995
متوسط القيمة المضافة/ عامل	11682	15525	12776	9524	100	100	100	100
متوسط الأجر/ عامل	6380	8175	5581	3516	54.6	52.6	43.7	36.9
الربح المتحقق	5302	7350	7195	6008	45.4	37.4	56.3	63.1

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد. مصدر سابق.

مخطط رقم 13

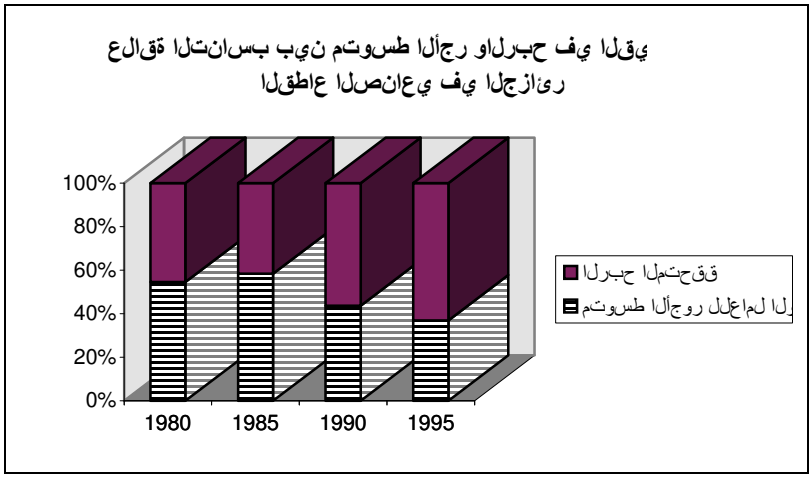

ومنه يستدل على أن الأجور كانت تفوق الإرباح في إطار الفائض الاقتصادي في عامي 1980 و1985, في حين تغيرت الحالة في الفترة الواقعة بين عامي 1990 و1995 لصالح حصة الأرباح. وقد أثر هذا على مستوى معيشة العاملين في تلك المنشآت الصناعية إذ كان الانخفاض كبيرا بالنسبة لمتوسط الأجر, علما بأن هذا المتوسط يشمل كل العاملين في المنشآت الصناعية, أي يشمل المدير العام والعامل الفني والعامل غير الماهر. والسؤال المهم الذي يستوجب الإجابة عنه هو: ما هو مدى مشاركة مختلف الصناعات المحلية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي؟ إذ عبر هذه المشاركة يمكن تقدير هيكل الإنتاج الصناعي التحويلي الذي يحتل أهمية كبيرة في كل تصنيع. ويمكن للجدول التالي توضيح تلك المشاركة ولعدد من السنوات فقط.

جدول رقم 75

تكوين القيمة المضافة في فروع الصناعة التحويلية في الجزائر

(بالأسعار الثابتة لعام 1990 - وبملايين الدولارات الأمريكية)

الفروع الصناعية	1980	1985	1990	1995	الرقم القياسي لعام 1995/ 1980=100
الصناعات الغذائية	655	811	481	624	85.3
المشروبات	135	167	99	131	97.0
منتجات التبغ	176	218	129	168	95.4
المنتجات النسيجية	282	529	414	116	41.1
الملبوسات	227	426	333	108	47.6
الجلود والمنتجات الجلدية	57	71	71	17	29.8
أحذية	100	123	124	32	32.0
الخشب والصناعات الخشبية	109	171	159	79	72.5
منتجات الأثاث المنزلية	51	80	75	37	72.5
الورق والمنتجات الورقية	129	199	186	92	71.3
الطباعة والنشر	14	25	23	11	78.6
الصناعة الكيمائية	14	27	32	15	107.1
منتجات كيمائية أخرى	93	184	216	101	108.6
تكرير النفط الخام	83	165	194	151	181.9
المشتقات النفطية والفحم	4	8	9	7	175.0
منتجات المطاط	17	33	39	18	105.9
المنتجات البلاستيكية	34	67	79	37	108.8
الفخار والخزف الصيني	10	17	17	12	120.0
الزجاج والمنتجات الزجاجية	36	61	62	40	111.1
منتجات أخرى غير معدنية	355	595	602	393	110.7
الحديد والفولاذ	323	777	698	633	196.0
فلزات غير معدنية	19	45	41	37	194.7
منتجات معدنية	265	639	574	519	195.8

الفروع الصناعية	1980	1985	1990	1995	الرقم القياسي لعام 1995/ 1980=100
معدات غير كهربائية	46	112	100	62	134.8
معدات كهربائية	123	297	267	241	195.9
وسائط نقل	181	435	390	353	195.0
معدات مختبريه وعلمية	30	71	64	58	193.9
منتجات صناعية أخرى	76	164	79	53	69.7
الإجمالي	3644	6515	5556	4147	113.8
الرقم القياسي للإنتاج 1990=100	65.6	117.3	100.0	74.6	-

المصدر:

Statistical annex: world industry development indicators. Tunisia. 1998. P. 233

يقدم هذا الجدول صورة واضحة حول التمايز الكبير القائم في جملة من المؤشرات الاقتصادية, منها:

1. زيادات ملموسة في إنتاج الصناعات الثقيلة والإنتاجية في مقابل تدهور في إنتاج السلع الاستهلاكية الأساسية للسكان أو مراوحة في مكانها رغم الزيادة السكانية الكبيرة بين عامي 1980 و1995, ورغم ارتفاع أسعار السلع التي تتجلى في تضخم القيمة المضافة السنوية؛
2. وجود سلع ذات إنتاج محدود وأخرى ذات إنتاج كبير يعبر عن مدى أهمية كل منتوج منها في إجمالي الإنتاج الصناعي, وبالتالي مدى الخلل في إقامة صناعات لا يشكل أقامتها حاجة ماسة للاقتصاد الوطني ولكنها تشكل عبئا ثقيلا على الاقتصاد والمجتمع, بسبب حاجتها للاستثمارات والفنيين والإداريين والأيدي العاملة الماهرة والمواد الأولية والسلع نصف المصنعة التي يفترض استيرادها من الخارج, كما إنها تكون في مثل هذه الحالة ذات تكاليف عالية بسبب صغر حجم الإنتاج السنوي فيها؛
3. وعلى أهمية بعض الصناعات بالنسبة للمجتمع الجزائري يلاحظ الإنسان بأن الإنتاج فيها قد تراجع بشكل عام مما أجبر الدولة على توجيه موارد مالية غير قليلة لاستيراد تلك السلع. ويمكن أن يشار هنا على سبيل المثال لا الحصر إلى صناعات الغزل والنسيج والملبوسات والأحذية والأثاث المنزلي, حيث كانت الأسواق المحلية تعاني من شحة كبيرة فيها؛
4. إن هذا الجدول يؤكد حقيقة أساسية أشير إليها أكثر من مرة تتلخص في إهمال الدولة للصناعات الاستهلاكية الضرورية والتي تمس حياة ونشاط وحاجات المجتمع اليومية وتركيز اهتمامها على الصناعات التعدينية والمعادن, أي الصناعة التحويلية الثقيلة التي أدت إلى اختلالات وشحة حادة في السوق الجزائري وعمقت

الفجوة بين عرض السلع والطلب عليها مما ساهم في ارتفاع سريع وكبير ومتواصل في أسعار تلك السلع وساهم في تفاقم عدم الارتياح والاحتجاج والغضب الجماهيري على سياسة الدولة الاقتصادية عموما وعلى السياسة الصناعية والزراعية على وجه الخصوص. وأوجدت تلك السياسات, إضافة إلى غياب الديمقراطية والانفراد بالسلطة من جانب حزب جبهة التحرير الوطني وغيرها من العوامل, الأرضية الصالحة لما تواجهه الجزائر من مآسي وكوارث خلال السنوات الأخيرة؛

5. إن التوسع الأفقي في الصناعة التحويلية لم يكن مناسبا للاقتصاد الجزائري كما لم يكن اقتصاديا من الناحيتين المالية والمادية, وضيع فرصا كانت مناسبة لتطوير جملة من المنتجات الضرورية التي تتوفر إمكانيات جيدة في الجزائر لتطويرها على أسس أكثر توفيرا وتسمح بتطور التعاون والتنسيق مع بقية الدول الأفريقية المجاورة, إضافة إلى إنه قد خلق أرضية خصبة لنمو إشكاليات واختلالات جديدة في الاقتصاد والمجتمع, ولعب دورا في زيادة المديونية الخارجية التي باتت تعاني منها الجزائر بصورة حادة وتدفع بسببها مبالغ طائلة على شكل فوائد سنوية مرهقة لخزينة الدولة.

ويبدو مناسبا الإشارة هنا إلى أن الدولة الجزائرية قد احتكرت الكثير من مجالات النشاط الاقتصادي ووظفت الكثير من رؤوس أموال الدولة فيها في وقت كان في مقدور القطاع الخاص القيام بها ليوفر لقطاع الدولة المجال للتوظيف في مجالات أكثر أهمية وأكثر التصاقا بحاجات السكان والفئات الكادحة. وكانت سياسة الدولة في هذا المجال لا تنطلق من مصلحة الاقتصاد الوطني والمجتمع بل من موقف ضيق يريد تركيز السلطة الاقتصادية بيد "القيادة السياسية" ويريد التأثير على المجتمع ويخلق للنخبة الحاكمة قاعدة اجتماعية واسعة ومؤيدة في الإدارة الاقتصادية, إضافة إلى قاعدتها الاجتماعية في الإدارات المحلية وأجهزة الدولة الأخرى والقوات المسلحة.

التجارة الخارجية

التزمت الدولة الجزائرية واستنادا إلى موارد النفط المالية المرتفعة واستمرار ضعف البرجوازية المحلية والرغبة في تعزيز مواقع الدولة الاقتصادية بسياسة التوسع في قطاع الدولة الاقتصادي في مختلف الاتجاهات. وبعد أن سيطرت على قطاعات البنوك والتأمين والنقل وجملة من المشاريع الاقتصادية الصناعية, وبعد أن أصبح قطاع الدولة في النصف الثاني من العقد الثامن يساهم في تكوين 65.5 % من إجمالي الناتج المحلي عمدت الحكومة الجزائرية إلى فرض الاحتكار الكامل للدولة على التجارة الخارجية واحتفظت بما نسبته 25 % من التجارة الداخلية تقريبا. وكانت الدولة تشارك قبل ذاك بنسبة عالية من التجارة الخارجية سواء بصورة مباشرة أم عبر الشركات المحلية والأجنبية التي كانت تتعامل مع الجزائر في إقامة مشاريعها الاقتصادية وخاصة مع فرنسا وإيطاليا وألمانيا الاتحادية وأسبانيا وبعض دول السوق الأوروبية المشتركة والولايات المتحدة الأمريكية, إضافة إلى الاتحاد السوفيتي وبعض بلدان

أوروبا الشرقية ومنها ألمانيا الديمقراطية حينذاك. ولعبت عوامل أربعة في توسيع حجم التبادل التجاري الجزائري هي:

- امتلاك الجزائر كميات كبيرة من النفط الخام والغاز الطبيعي وبعض المواد الأولية الأخرى التي كانت الدول الصناعية الكبرى وغيرها من الدول بحاجة إليها, والتي وفرت وما تزال توفر للبلاد موارد مالية تسمح لها بالتوسع بالاستيراد؛
- حاجة الجزائر للتنمية الوطنية التي استوجبت إقامة مشاريع اقتصادية في مختلف الاتجاهات حيث كانت التركة الفرنسية ثقيلة على الشعب الجزائري وخاصة مظاهر التخلف الاقتصادي والاجتماعي والتبعية الشديدة للاقتصاد الفرنسي؛
- حاجة الجزائر إلى السلع الاستهلاكية لإشباع حاجات السكان الاستهلاكية المتزايدة, خاصة وأن معدلات النمو السكانية كانت عالية؛
- التسلح الواسع النطاق الذي لجأت إليه الجزائر والذي استوجب توجيه موارد مالية كبيرة لتوسيع القوات المسلحة وتحديث مستمر في مخزونها من الأسلحة, إضافة إلى التزاماتها العسكرية إزاء جبهة البوليزاريو في الصحراء الغربية.

ويمكن للجدول التالي أن يوضح تطور التبادل التجاري الجزائري وميزانها التجاري ابتداء من عام 1980.

جدول رقم 76

تطور التبادل التجاري للجزائر

تطور قيمة الصادرات والواردات والرصيد بملايين الدولارات الأمريكية				الأرقام القياسية 100=1980	
السنة	الصادرات	الواردات	الرصيد: الوفرة أو العجز	الصادرات	الواردات
1975	4.291	5.974	4.081	27.5	56.4
1980	15.600	10600	5.000	100.0	100.0
1985	12.100	9200	2.900	77.56	86.79
1990	11.018	10391	727	70.63	98.03
1991	12.101	7681	4.420	77.57	72.46
1992	10.837	8406	2.431	69.47	79.30
1993	10.091	8788	1.303	64.69	82.91
1994	8.886	9150	264 -	56.96	86.32
1995	10.258	10100	158	65.58	95.28
1996	13.204	9090	4.114	84.64	85.75

المصدر:التقرير الاقتصادي العربي الموحد. لعدد من السنين. مصدر سابق.

Handbook of International Trade and Development Statistics 1996/1997. United Nations Publication. New York. 1999. P. 4/5.

مخطط رقم 14

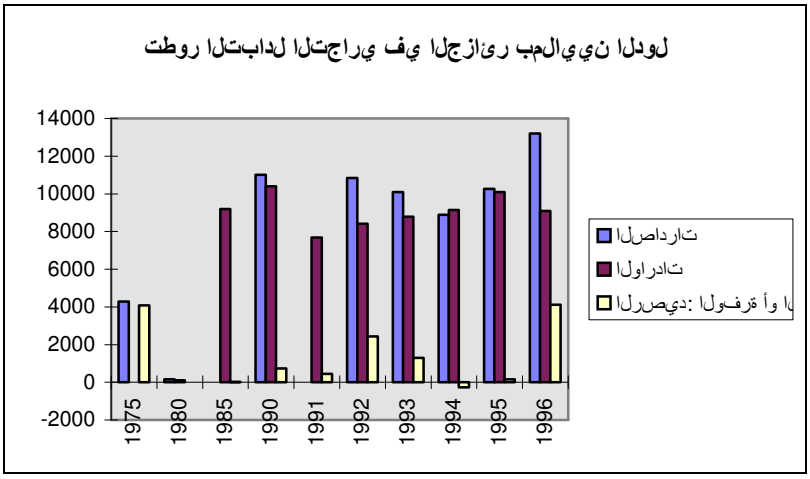

يشير الجدول إلى أن الصادرات الجزائرية عرفت قفزة كبيرة جدا بين عامي 1975 و1980, إذ إن الرقم القياسي ارتفع من 100 % إلى 363.6 %, على اعتبار أن عام 1975 يساوي 100. وارتبط هذا الأمر بحقيقتين هما: الزيادة الكبيرة في كميات النفط الخام والغاز الطبيعي المستخرجين والمصدرين خلال الفترة المذكورة أولاً, والارتفاع الكبير الذي عرفته أسعار المحروقات في النصف الثاني من العقد الثامن, حيث أطلق على تلك الفترة بالفورة النفطية, ثانيا. أما السنوات التي تلت عام 1980 فلم تستطع اللحاق بهذا العام, إذ كان القمة في الصادرات السنوية, كما تشير إلى ذلك بوضوح الأرقام القياسية في الجدول أعلاه على اعتبار أن عام 1980 يساوي 100. ويشير الجدول أيضا إلى إن واردات الجزائر قد بدأت وهي مقاربة نسبيا لقيمة الصادرات, ولكنها ارتفعت تدريجا ووصلت القمة في عام 1980 أيضا. فأذ قيس عام 1980 إلى عام 1975 (100=1975) فأن الرقم القياسي لعام 1980 يكون قد بلغ 177.4 %, وهو زيادة كبيرة وخلال فترة قصيرة من الزمن. أما السنوات اللاحقة لعام 1980 فقد عرفت تذبذبا واضحا لم تستطع تجاوز هذا الرقم حتى الآن. ويستدل من الجدول على أن الجزائر لم تعرف عجزا في ميزانها التجاري إلا في عام واحد هو عام 1994, في حين كانت بقية السنوات تحقق وفرة متباينة. ولا يعود الفضل في هذه الوفرة للقطاع الزراعي أو الصناعة التحويلية بل لقطاع المحروقات ومجمل الصناعة الاستخراجية حيث شكلت صادراته نسبة عالية جدا من إجمالي الصادرات.

إن إشكالية التبادل التجاري في الجزائر تكمن في اعتماده على المواد الأولية في تكوين القسم الأكبر من قيمة الصادرات ومن إجمالي الناتج المحلي من جهة, وبأنفاقه لتلك الموارد المالية على وارداته السنوية المرتفعة من جهة أخرى, أي إشكالية ارتفاع حجم وارداته السنوية التي تستنزف الجزء الأعظم من الدخل القومي المنتج محليا. أي أن الخلل يكمن في بنية الاقتصاد, وبالتالي, في بينة الصادرات إضافة إلى بنية الواردات المختلة. ومن اجل توضيح هذه

الإشكالية يمكن التطرق في أدناه إلى هيكل الصادرات والواردات في الجزائر خلال الفترة الواقعة بين 1970-1996.
وإلى القارئ جدولا يوضح هيكل الصادرات.

جدول رقم 77

هيكل الصادرات الجزائرية للفترة 1970 - 1996

التفاصيل	1970	1980	1990	1995	1996
إجمالي مليون $ أمريكي	1009	15624	11011	9357	11099
مواد غذائية %	20.0	0.8	0.4	1.2	1.2
سلع زراعية أولية %	0.5	-	-	0.1	0.1
وقود %	70.2	98.4	96.5	94.6	92.1
خامات ومعادن %	2.5	0.5	0.4	0.5	0.7
إجمالي سلع مصنعة % منها:	6.7	0.3	2.6	3.7	6.0
منتجات كيميائية %	0.7	0.1	0.6	1.9	3.4
منتجات كيميائية أخرى %	4.4	0.2	1.2	1.4	2.2
آليات ومعدات نقل %	1.6	-	0.9	0.4	0.4
سلع متنوعة %	-	-	-	-	-
حبوب %	0.4	-	-	0.1	0.2
غاز طبيعي %	0.5	0.2	0.2	0.2	0.2
النفط الخام %	66.0	82.4	48.9	46.1	48.0
منتجات نفطية %	1.3	9.2	20.8	18.0	11.7
منتجات صيدلانية وطبية %	-	-	-	-	0.1
النسيج والملابس %	0.7	-	0.4	0.3	0.4
معادن وصناعات معدنية %	2.6	0.3	0.8	1.0	0.9
مكائن غير كهربائية %	0.4	-	0.5	0.2	0.2
مكائن كهربائية %	0.1	-	0.2	0.2	0.1
معدات نقل	1.1	-	0.1	-	-

المصدر:

Handbook of International Trade and Development Statistics 1994. United Nations. New York and Geneva. 1995. P. 170.

Handbook of International Trade and Development Statistics 1996 / 1997. United Nations. New York & Geneva. 1999. P. 114/115.

ويستدل من هذا الجدول على الاتجاهات التالية:

- إن القفزة التي تحققت في قيمة الصادرات الجزائرية كانت أولا وأخيرا في قطاع المحروقات وبقية المنتجات المنجمية. فالمحروقات وحدها شكلت خلال السنوات الثلاث 1970, 1980 و1990 و1995 و1996 نسب مئوية قدرها 70.2 % و89.4 %, 96.5 % و94.6 % و92.1 % على التوالي. وكان الباقي قد تحقق عبر صادرات القطاع الصناعي التحويلي والصناعات الغذائية.
- كانت مشاركة القطاع الزراعي ضئيلة جدا في وقت تعتبر الجزائر من بين الدول الزراعية, خاصة وإن لديها إمكانيات غير قليلة لتطوير هذا القطاع الحيوي الذي يمس الأمن الغذائي الجزائري وحياة السكان اليومية, بحيث لم يستطع تصدير سوى كميات قليلة جدا في مقابل اضطراره إلى استيراد كميات كبيرة من السلع الزراعية والغذائية.
- ورغم وجود مواد أولية غير قليلة في الجزائر, إلا إن مشاركتها في تكوين قيمة الصادرات السنوية كانت ضعيفة لا تنسجم مع الاستثمارات الكبيرة التي وجهت إلى هذا القطاع الإستخراجي, علما بأن الجزائر طورت صناعاتها التحويلية لاستخدام تلك المواد الأولية في الداخل, وهي في بعض جوانبها ظاهرة إيجابية عموما.
- وعندما يحاول الإنسان معرفة متوسط حصة الفرد الواحد من قيمة الصادرات السنوية للسنوات المشار إليها في الجدول السابق, يجد أمامه الأرقام التالية: 261 , 464.5 و306.4 دولار أمريكي على التوالي. وهذه المبالغ التي حققتها الدولة الجزائرية بالنسبة للفرد الواحد من خلال الصادرات تعادل بالنسبة إلى بعض البلدان الأكثر فقرا في العالم ما يقارب متوسط حصة الفرد الواحد من الدخل القومي فيها, منها على سبيل المثال لا الحصر موزمبيق وأنغولا والسودان وأفغانستان.

أما هيكل الوردات الجزائرية فيمكن التعرف عليه من خلال الجدول التالي.

جدول رقم 78

هيكل الواردات الجزائرية للسنوات للفترة 1970-1996

التفاصيل	1970	1980	1990	1995	1996
إجمالي مليون $ أمريكي	**1275**	**10524**	**9736**	**10782**	**9102**
مواد غذائية %	12.7	21.0	23.7	29.5	31.3
سلع زراعية أولية %	3.8	3.2	4.7	3.2	3.0
وقود %	2.1	2.5	1.1	1.1	1.2
خامات ومعادن %	1.9	1.7	2.0	1.6	1.4
إجمالي سلع مصنعة % منها:	79.3	71.7	68.4	64.6	63.1
منتجات كيميائية %	8.3	9.1	8.2	11.1	8.5
منتجات كيميائية أخرى %	33.9	25.7	20.8	23.1	23.8
آليات ومعدات نقل %	37.1	36.9	39.4	30.4	30.8
سلع متنوعة %	0.1	-	-	-	0.1
حبوب %	2.4	7.5	8.5	11.6	12.3
غاز طبيعي %	0.5	1.1	0.3	0.3	0.3
النفط الخام %	-	-	-	-	0.1
منتجات نفطية %	0,9	1.4	0.3	0.7	0.7
منتجات صيدلانية وطبية %	3.0	3.0	3.5	5.3	3.6
النسيج والملابس %	7.6	3.9	2.4	2.4	3.1
معادن وصناعات معدنية %	18.7	15.1	11.0	13.1	12.0
مكائن غير كهربائية %	22.0	20.7	22.7	17.2	15.9
مكائن كهربائية %	6.5	8.2	7.6	8.7	7.7
معدات نقل	8.6	8.0	9.1	4.5	7.3

Handbook of International Trade and Development Statistics 1994. United Nations. New York and Geneva. 1995. P. 170.

Handbook of International Trade and Development Statistics 1996 / 1997. United Nations. New York & Geneva. 1999. P. 138/139.

يستدل من هذا الجدول على عدة اتجاهات أساسية في سياسة الاستيراد الحكومية التي جاء البحث على بعض جوانبها سابقا. ولكن من المفيد التركيز في هذا المجال على الملاحظات التالية:

- احتلت استيرادات السلع المصنعة, التي كانت موجهة بالأساس لأغراض التثمير الإنتاجي في الصناعات الاستخراجية, وخاصة صناعة المحروقات ومستلزمات تطوير هذه الصناعة والتصدير, مكانة مرموقة طيلة السنوات المنصرمة, واستحوذت على النسبة العظمى من إجمالي الواردات, حيث بلغت خلال أعوام 1970, 1980, 1990, 1995 و1996 على التوالي: 79.3 %, 71.7 %, 68.4 %, 64.6 % و63.1 %.
- ويجسد هذا الجدول مدى ضعف القطاع الزراعي والصناعة التحويلية الغذائية بحيث توجهت الدولة إلى زيادة وارداتها من السلع الغذائية سنة بعد أخرى. فبعد أن بلغت في عام 1970 حوالي 16.5 %, ارتفعت إلى 24.2 % في عام 1980 وإلى 28.4% في عام 1990, وإلى 32.7 % و34.3 % في عامي 1995 و1996. وهذا الواقع السلبي يؤكد وجود وفعل ظاهرتين مهمتين في الاقتصاد والمجتمع الجزائري وهما: حصول نسب نمو سكانية عالية نسبيا من جهة, وتحقق نسب نمو ضعيفة جدا ومتدهورة في القطاع الزراعي من جهة أخرى. وهذه الظاهرة تفسر أيضا أسباب استمرار تنامي الاستيرادات الزراعية, حيث يعجز القطاع الزراعي عن إشباع الحاجات المحلية والتي ترتبط بدورها بسياسة الدولة الاقتصادية عموما والزراعية على نحو خاص.
- إن متوسط نصيب الفرد الواحد من واردات الدولة التجارية بلغت 373, و449.1 و319.9 دولارا أمريكيا لسنوات 1975, 1985 و1995 على التوالي. ومنه يستدل على إن نصيب الفرد الواحد من الواردات كان في عامي 1975 و1995 أعلى من نصيبه من الصادرات, أما في عام 1985 فقد عرف تراجعا وأن كان بمقدار ضئيل. وقد جرى تعديل هذا الميزان في إطار ميزان المدفوعات من خلال إيرادات أخرى تحققت للدولة بما فيها التحويلات دون مقابل من جانب المهاجرين الجزائريين القاطنين في الخارج.
- إن الصورة التي يقدمها هيكل الورادات تعبر بشكل لا يقبل الخطأ عن التشوه الذي ما زال يعاني منه اقتصاد الجزائر وتبعيته الشديدة للتجارة الخارجية وللإيرادات المتأتية منها, أي تبعيته لصادرات قطاع المحروقات وللواردات السلعية في آن واحد.

وتشير بنية الصادرات والواردات الجزائرية إلى أن الاقتصاد الجزائري القائم على تصدير المواد الأولية واستيراد السلع المصنعة ما يزال اقتصادا متخلفا وتابعا أولا, إذ لم تستطع عملية التنمية إجاره تغيير نسبي مناسب في موقع الجزائر في التقسيم الدولي الرأسمالي للعمل, ونجم عن ذلك استمرار تعامله التجاري وفق أسس عدم التكافؤ بينه وبين الدول المتقدمة صناعيا ثانيا. ويتجلى هذا بالدرجة الأساسية في مستوى أسعار السلع الأولية المصدرة التي كانت وما تزال واطئة جدا, ومستوى أسعار السلع المصنعة المستوردة التي كانت وما تزال مرتفعة جدا. ويبدو عدم التكافؤ واضحا في عمليات التبادل السلعي بين الجزائر والدول الصناعية. فمستوى تطور القوى المنتجة الضعيف يتسبب في تخلف إنتاجية العمل التي تعني بدورها ارتفاع التكاليف أو ارتفاع وقت العمل الضروري اجتماعيا المبذول في إنتاج وحدة واحدة من سلعة معينة, أو تقلص عدد السلع المنتجة في وحدة زمنية محددة, بالمقارنة مع ارتفاع إنتاجية العمل في الدول الصناعية المتقدمة بسبب المستوى المتطور للقوى المنتجة فيها. وبسبب ذلك تتحمل الجزائر في عملية التبادل خسائر بسبب صادراتها ةوخسائر أخرى بسبب وارداتها السلعية. ويقود هذا إلى حقيقة مهمة جدا تشمل الجزائر وبقية بلدان العالم الثالث, وهي أن البلدان النامية تخسر أموالا كثيرة, سواء عبر سلعها الأولية المصدرة أم

عبر السلع المصنعة التي تستوردها, وتؤدي بالتالي إلى نقص في مدخراتها المالية وقدراتها التراكمية وإمكانياتها على توفير رؤوس الأموال الضرورية للتنمية. ومقابل هذه الخسارة الفادحة تحقق الدول الصناعية الرأسمالية المتقدمة أرباحا طائلة من خلال استيرادها للمواد الأولية من البلدان النامية, ومنها الجزائر, بسبب شرائها تلك المواد الأولية بأسعار رخيصة واحتكارية تقريبا, ومن خلال بيعها لسلعها المصنعة بأسعار مرتفعة واحتكارية تقريبا, إذ إنها تتعامل مع أسواق تقليدية اعتادت التعامل معها وارتبطت بها بعلاقات اقتصادية يصعب الفكاك منها, إضافة إلى عوامل أخرى. وتتأكد هذه الحقيقة عند معرفة التوزيع الجغرافي لصادرات وواردات الجزائر.

جدول رقم 79

تطور التوزيع الجغرافي للواردات الجزائرية

	1970	1980	1990	1995	1996
إجمالي الواردات/ مليون $	**1.2571.1**	**10.524.5**	**9.735.9**	**10.782.0**	**9.102.0**
منها:	التوزيع النسبي للواردات				
إجمالي الدول الصناعية	86.4	87.8	86.2	82.2	81.0
منها: أوروبا	76.0	73.2	65.7	60.4	63.4
منها: الاتحاد الأوروبي	72.6	67.8	60.5	59.3	62.5
الولايات المتحدة وكندا	9.3	10.1	14.8	17.3	14.1
اليابان	1.1	4.3	4.6	3.4	2.6
دول صناعية أخرى	-	0.2	1.2	1.1	0.8
إجمالي دول أوروبا الشرقية	5.3	3.5	3.7	1.7	1.4
إجمالي الدول النامية	8.3	8.8	10.1	15.3	16.7
منها: دول أوبك	0.1	0.4	1.4	1.4	1.4
أمريكا اللاتينية	3.0	3.6	2.8	3.4	3.9
أفريقيا	3.0	2.8	2.1	2.8	2.6
غرب آسيا	0.6	0.6	2.5	3.5	4.5
دول آسيوية أخرى	1.7	1.8	2.7	5.2	5.4

المصدر:

Handbook of International Trade and Development Statistics 1994. United Nations. New York and Geneva. 1995. P. 108-117.

Handbook of International Trade and Development Statistics 1996/1997. United Nations. New York & Geneva. P. 101.

عند قراءة الجدول السابق والإطلاع على أرقام التجارة الخارجية قبل عام 1975 يجد الإنسان بأن الدول الصناعية المتقدمة قد استحوذت على القسم الأعظم من واردات الجزائر السنوية على امتداد السنوات التي أعقبت إحراز الاستقلال السياسي عن فرنسا وتذبذبت بين 86 %-89 % من إجمالي واردات الجزائر من الخارج, في حين لم تزد

صادرات بقية العالم, بما فيها البلدان الاشتراكية حينذاك والبلدان العربية, عن 10-11 % من إجمالي واردات الجزائر. وكان التعامل التجاري مع الدول الصناعية المتقدمة يعني امتداد تلك العلاقات إلى بقية المجالات الاقتصادية والمالية والفنية. وقد استحوذت بلدان الاتحاد الأوروبي على حصة الأسد في واردات الجزائر منها, وكانت في المقدمة منها كل من فرنسا وإيطاليا وألمانيا وأسبانيا وفيما بعد الولايات المتحدة الأمريكية أيضا[48]. وقد هيمنت الدول الأوروبية الصناعية على نسبة تتراوح بين 69-76 % , في حين اقتطعت دول الاتحاد الأوروبي لها نسبة تتراوح بين 60-73 % تقريبا من إجمالي واردات الجزائر خلال الفترة الواقعة بين 1975 و1996. ومثل هذا الاتجاه في التعامل التجاري يقود إلى, بالارتباط مع مستوى التطور الاقتصادي في الجزائر, إلى "تبعية متبادلة", كما يحلو للبعض التعبير عنها, ولكنها كانت وما تزال **غير متكافئة** طبعا ولصالح الدول الصناعية, وخاصة دول الاتحاد الأوروبي.

ورغم العلاقات الحميمية التي قامت بين الجزائر وبلدان القارات الثلاث, سواء في إطار دول عدم الانحياز أم في إطار مجموعة دول ألـ 77, فأن إجمالي واردات الجزائر من دول هذه القارات لم تزد في أحسن السنوات عن 10.1 % من إجمالي واردات الجزائر, كما إنها كانت متذبذبة جدا. ولا شك في أن هيكل اقتصاديات الجزائر وبلدان العالم الثالث متقاربة ومتماثلة كثيرا بحيث تنشأ عنها عقبات غير قليلة في طريق تطور تبادلها التجاري وتعاونها الاقتصادي. إلا إن هذه العقبة الكبيرة لا تعني عدم القدرة على إزالتها أن توفرت الإرادة والتصميم الصادقين على تجاوزها من خلال التنسيق الاقتصادي والتعاون المخطط. ومع إن بلدان المنظومة الاشتراكية قبل انهيارها كانت لها علاقات اقتصادية وتجارية مع الجزائر, فأن المعطيات المتوفرة تشير إلى ضآلة ذلك التعاون التجاري, رغم إن العديد من تلك الدول, وخاصة الاتحاد السوفيتي وألمانيا الديمقراطية, شاركتا في إقامة العديد من المشاريع الاقتصادية هناك, ومنها مثلا مشروع الحديد والصلب في الحجّار من جانب الاتحاد السوفيتي, أو منشآت للغزل والنسيج من جانب ألمانيا الديمقراطية.

وصورة الورادات الجزائرية لا تختلف كثيرا عن صورة صادراتها إلى بلدان العالم. فهي من حيث المبدأ متقاربة جدا, بل تشير إلى إن صادرات الجزائر إلى الدول الصناعية المتقدمة تزيد حتى عن وارداتها بسبب صادرات المحروقات والعديد من المواد الأولية. ومن شأن الجدول التالي توضيح واقع التوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية خلال الفترة المنصرمة حتى عام 1995.

[48] التقرير الاقتصادي العربي. الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية, آذار/مارس 1994. ص 377/376.

جدول رقم 80

تطور التوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية

التفاصيل	1970	1980	1990	1995	1996
إجمالي الصادرات/ مليون $	**1.009.0**	**15.623.6**	**11.011.1**	**9.357.0**	**11.099.0**
منها:	التوزيع النسبي للصادرات				
إجمالي الدول الصناعية	84.0	95.5	90.3	86.0	80.2
منها: أوروبا	82.9	44.3	69.7	66.2	60.7
منها: الاتحاد الأوروبي	81.0	43.4	67.2	64.8	60.0
الولايات المتحدة وكندا	0.8	34.1	19.6	19.1	19.0
اليابان	0.3	3.1	0.9	0.7	0.5
دول صناعية أخرى	-	-	0.2	-	-
إجمالي دول أوروبا الشرقية	7.7	1.9	1.6	1.1	0.8
إجمالي الدول النامية	8.3	2.6	8.1	11.5	14.7
منها: دول أوبك	0.3	-	0.2	-	0.2
أمريكا اللاتينية	2.9	0.9	2.1	2.8	5.5
أفريقيا	3.8	0.8	2.6	2.5	2.0
غرب آسيا	0.3	0.1	2.1	3.5	5.3
دول آسيوية أخرى	1.3	0.8	1.3	2.0	1.4

المصدر:

Handbook of International Trade and Development Statistics 1994. United Nations. New York and Geneva. 1995. P. 108-117.

Handbook of International Trade and Development Statistics 1997. P.

يشير جدول الصادرات الجزائرية إلى أن الدول الصناعية المتقدمة قد هيمنت بشكل تام تقريبا على صادرات الجزائر إذ بلغت حصتها في بعض السنوات أكثر من 95 % من إجمالي قيمة الصادرات. وكان الاتحاد الأوروبي هذه المرة أيضا المستفيد من صادرات الجزائر من النفط والغاز الطبيعي. ومنذ نهاية السبعينات وبداية الثمانينات بدأ التعامل الواسع النطاق مع الولايات المتحدة الأمريكية لتصدير الغاز الطبيعي المسيل إليها, إضافة إلى النفط الخام, مما رفع

من حصة الولايات المتحدة الأمريكية من 0.8 % إلى 34.1 % في عام 1980 من إجمالي صادرات الجزائر, ثم اتخذت مسارا تراجعيا من الناحية النسبية حتى بلغت 19.6 % و 19.1 % و19.0 % في أعوام 1990 و1995 و1996 على التوالي. وإذا كانت نسبة صادرات الجزائر إلى بلدان أوروبا الشرقية قد بلغت في عام 1975 حوالي 7.7 % فأن هذه الحصة قد تراجعت بعد ذلك بشكل حاد لتصل إلى أقل من 2 % من إجمالي صادرات الجزائر, ثم تدهورت هذه النسبة في السنوات الأخيرة فوصلت إلى 0.8 % في عام 1996 فقط . ولم تكن حصة بلدان آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية أحسن حظا في صادراتها إلى الجزائر من وارداتها منها, بل كانت أقل من ذلك بكثير. فبعد أن كانت واطئة جدا في عام 1970 حيث بلغت 8.8 %, تراجعت في عام 1980 إلى 2.6 % فقط, ولكنها عادت وارتفعت في عام 1990 إلى 8.1 %, ثم وصلت إلى 11,5 % في عام 1995, وإلى 14.7 % في عام 1996, وهي أعلى نسبة وصلتها خلال الفترة الواقعة بين 1970 و1996.

وفي الوقت الذي تمتلك الجزائر علاقات سياسية طبيعية مع البلدان العربية بشكل عام, في ما عدا بعض التوترات في منطقة المغرب العربي بسبب موقف الجزائر من قضية الصحراء الغربية, فأن التبادل التجاري بين الجزائر وعموم البلدان العربية كان ضعيفا للغاية ولم يختلف كثيرا عن التبادل التجاري التونسي والمغربي مع تلك البلدان. والأرقام المتوفرة عن التقرير الاقتصادي العربي الموحد تشير إلى أن العلاقات البينية بين الجزائر وهذه البلدان كانت على النحو التالي.

جدول رقم 81

تطور التبادل التجاري بين الجزائر والدول العربية في المشرق والمغرب

السنة	قيمة التبادل التجاري مليون $ أمريكي			الأرقام القياسي للتبادل التجاري	
	الصادرات	الواردات	الرصيد	الصادرات	الواردات
1989	180.5	163.5	17.0	100.0	100.0
1990	284	185	99	157.3	113.1
1991	210	195	15	116.3	119.3
1992	236	324	88 -	130.7	198.2
1993	182	296	114 -	100.8	182.9
1994	245	393	148 -	135.7	240.4
1995	244	401	157 -	134.1	245.3
1996	195	292	97 -	108.0	178.6

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد 1994 و1997, ص 321 و330.

من متابعة أرقام صادرات وواردات ما يسمى بالتجارة البينية بين الجزائر وبقية الدول العربية في المشرق والمغرب يمكن تسجيل الملاحظات التالية:

- ضآلة حجم التبادل التجاري السنوي بين الجزائر والدول العربية المشرقية منها والمغربية, إذ إنها لم تتجاوز في إجمالي التبادل التجاري الدولي للجزائر 2.19 % في عام 1990, وارتفعت في عام 1995 إلى 3.17 %, ثم عادت وتراجعت إلى 2.18 %.
- أما الصادرات فقد تراوحت بين 2.6 % و1.5 % في عامي 1990 و1996. ولم تستطع الواردات تجاوز هذه النسب إلا قليلا. فقد بلغت نسبة واردات الجزائر من الدول العربية حوالي 1.8 % في عام 1990, وارتفعت في عام 1995 إلى حوالي 4 %, ثم عادت وانخفضت في عام 1996 إلى 2.2 %.
- إن التبادل التجاري بين الجزائر وبقية الدول العربية لم يكن مستقرا ولا يمكن القول بأنه متجه صوب التحسن والزيادة, بل إن الكثير من المؤشرات تؤكد تراجعه وتذبذبه المستمر. وعدم الاستقرار في علاقات التبادل التجاري والتعاون الاقتصادي بين الجزائر والدول العربية يمكن اعتباره تجسيدا حيا للعلاقات السياسية المتذبذبة والمتوترة باستمرار لا بين الجزائر ودول المغرب العربي فحسب, بل بين الجزائر ودول المشرق العربي, أو

بتعبير أدق في ما بين جميع الدول العربية. وباختصار ليس في الأفق القريب ما يشير إلى احتمال تطور متميز في العلاقات الاقتصادية والتجارية والمالية بين الدول العربية والجزائر, وهي خسارة كبيرة لجميع الأطراف.

- ولم يشكل التبادل التجاري بين الجزائر والدول العربية إلا جزءا محدودا من التبادل التجاري مع بقية بلدان قارات آسيا و أفريقيا وأمريكا اللاتينية, رغم المصالح والهموم والأهداف المشتركة التي تلتقي عندها جميع هذه البلدان.
- ولا يختلف هيكل التبادل التجاري بين الجزائر والدول العربية عن مثيله في البلدان النامية الأخرى ذات الاقتصاديات المتخلفة, فهو في ذلك متماثل تقريبا ويقوم على أساس التبادل في بعض المواد الأولية والسلع الزراعية أو بعض السلع الاستهلاكية الجاهزة, رغم توفر إمكانيات غير قليلة للتنسيق والتكامل عبر قطاع التجارة الخارجية وفي ضوء المنشآت الاقتصادية القائمة فعليا في الجزائر أو في بقية الدول العربية.
- ورغم قلة التبادل التجاري بين الجزائر والدول العربية فأن الميزان التجاري الجزائري, الذي سجل في الفترة الأولى وفرة محدودة قد تحول في السنوات الأخيرة إلى حالة عجز متذبذبة في مقدارها. وهو تعبير آخر عن تفاقم المشكلات الاقتصادية ذات الخلفية السياسية والاجتماعية التي كانت وما تزال تعاني منها الجزائر منذ سنوات.

قطاع السياحة

تشير المعلومات المتوفر إلى إن قطاع السياحة, رغم الإمكانيات السياحية المهمة ورغم الطبيعة الخلابة والمتنوعة التي تمتلكها الجزائر والمؤهلة لكسب جمهرة غفيرة من السياح سنويا إليها, لم يحظ بالعناية الضرورية في سياسة الدولة الاقتصادية وفي علاقاتها الدولية من جانب أجهزة الدولة المختصة في هذا القطاع والمشرفة على توجيهه. ويبدو أن نظرة تقليدية سطحية إلى السياحة عموما ونظرة غير اقتصادية إلى دورها في عملية التنمية الوطنية تسود في الأوساط الحكومية وأجهزة الدولة. وهذه النظرة تنطلق من مسألتين هما:

- إن الجزائر تمتلك ثروة خامية كبيرة فليست بحاجة ماسة إلى قطاع السياحة, ويمكن تطويره تدريجا, إذ لم تجد في الفترات السابقة حاجة إلى الموارد المالية التي يمكن أن تستوفيها من قطاع السياحة الحيوي؛
- وأن الواقع الاجتماعي الذي ساد الجزائر في فترة الاحتلال الفرنسي قد جعل السياحة من نصيب الفرنسيين خصوصا والأوروبيين عموما, في حين حرم الشعب من هذه النعمة, فليتمتع بها الجزائريون بيعيدا عن الأوروبيين, وخاصة الفرنسيين.

ويبدو أن جمهرة من المسؤولين نسوا حقيقة أن قطاع السياحة لا يدر على البلاد موارد مالية فحسب, بل وينمي الأجواء الحضارية والإنسانية, كما أنهم أغفلوا تماما أهمية ودور هذا القطاع في الاتجاهات التالية:

- تشغيل المزيد من الأيدي العاملة العاطلة في هذا القطاع بصورة مباشرة أو بصورة غير مباشرة من خلال تنشيط قطاع السياحة لقطاع الخدمات والإنتاج الحرفي والمطاعم والفنادق والنقل والبريد وغيرها من القطاعات الاقتصادية الإنتاجية والخدمية؛
- الحصول على عوائد مالية من العملة الصعبة وتنشيط السيولة النقدية والقوة الشرائية للسكان, وخاصة للمجموعات التي تتعامل مباشرة مع هذا القطاع أو بصورة غير مباشرة. وفي هذا إغناء للدخل القومي وتأمين مصدر إضافي لتحسين ميزان المدفوعات الجزائري؛
- المساهمة في توفير احتكاك إيجابي بين الناس الجزائريين والسياح القادمين من مختلف بقاع العالم, وبالتالي فهو لقاء حضاري له تأثير متبادل ويساهم في الانفتاح والتقدم الاجتماعي للبلاد, ويخفف من صورة الفرنسي المستعمر التي انطبعت في أذهان الجزائريين عقودا طويلة. أي الانفتاح على الآخر القادم من وراء الحدود والتعرف عليه والتعامل الإنساني معه. وبهذا المعنى فأن قطاع السياحة لا يعتبر مصدرا للتشغيل وإغناء الدخل القومي وتحسين مستوى حياة ومعيشة العاملين فيه والمحتكين به فحسب, بل ومشروعا إنسانيا وحضاريا مهما لا يجوز الاستغناء عنه بالنسبة لسكان الجزائر.
- كما أن العناية بهذا القطاع تساهم في تنشيط السياحة الداخلية للسكان الجزائريين, إذ لا يمكن تصور قيام الجزائريين بالاصطياف في المناطق السياحية في وقت تنعدم فيه الخدمات السياحية الضرورية.

وبسبب ضعف العناية بقطاع السياحة في الجزائر إلى درجة الإهمال فأن مساهمته في تكوين الناتج المحلي في قطاع الخدمات وفي إجمالي الناتج المحلي كانت خلال السنوات المنصرمة واطئة جدا وغير ذات أهمية. كما لم تتطور

السياحة الداخلية أيضا بسبب ذلك الإهمال. لقد بذل المسؤولون في الجزائر العاصمة أو في بعض المدن الجزائرية المهمة مثل وهران وقسنطينة بعض الجهد لتطوير المرافق السياحية وفي فترات مختلفة, ولكنها لم تكن قطعا منسجمة مع الإمكانيات المتاحة ولا مع الحاجات الاقتصادية الفعلية. والأرقام القليلة المنشورة عن قطاع السياحة في الجزائر تكشف عن هذا الموقف, وخاصة عند مقارنة مستوى السياحة في الجزائر مع مستوى تطور السياحة في كل من تونس والمغرب المجاورتين. ومنذ مطلع العقد الأخير من القرن العشرين تفاقمت مصاعب الأجانب في تنظيم سفرات سياحية إلى الجزائر, سواء كان ذلك عبر المكاتب السياحية أم بصورة فردية, بسبب تفاقم تدهور الوضع الأمني ووقوع مئات الاعتداءات على سكان الجزائر في مختلف المناطق الريفية وفي المدن راح ضحيتها ما يزيد على 000 100 إنسان من نساء ورجال وأطفال, إضافة إلى سقوط ضحايا غير قليلة بين الأجانب, سواء من السياح أم من المقيمين في الجزائر, التي قطعت الأمل بتطور السياحة الجزائرية. ولا شك في أن إحدى الأهداف الأساسية وراء عمليات العنف المسلحة تكمن في إثارة البلبلة والفوضى في البلاد وإشاعة الخوف بين الأجانب أو العرب الراغبين بزيارة الجزائر والتعرف على حضارة وطبيعة وسكان الجزائر والتمتع بمناطقها السياحية والأثرية المعروفة. ويمكن القول, في ضوء الأرقام المتوفرة, إلى أن هذه القوى نجحت حتى الآن في الوصول إلى هذا الهدف وحمّلت الاقتصاد الجزائري خسائر إضافية فادحة وساهمت في إعاقة خلق فرص عمل إضافية للقادرين عليه والراغبين فيه, وفي تحسين السيولة النقدية والتداول السلعي والنقدي في أسواق الجزائر. ويمكن تقديم المعلومات المتوفرة عن هذا القطاع في الجدول التالي.

جدول رقم 82

تطور السياحة في الجزائر خلال الفترة 1991-1994

	1990	1991	1992	1993	1994
إجمالي عدد السياح	359895	109714	121514	104266	27721
التوزيع النسبي للسياح :	%	%	%	%	%
الدول العربية	12.0	28.5	20.7	16.9	38.4
آسيا (عدا العربية)	1.8	2.3	2.4	3.7	2.7
أفريقيا (عدا العربية)	1.3	2.8	3.7	2.6	4.5
أوروبا	80.8	63.1	66.7	70.3	42.4
قارة أمريكا	1.6	2.0	2.8	4.1	8.2
دول الاقيانوس	2.5	1.3	3.6	2.5	3.8
إجمالي التوزيع النسبي	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0

المصدر: النشرة الإحصائية للسياحة في دول الوطن العربي. العدد الأول - 1996. الأمانة العامة لجامعة الدول العربية. القاهرة.

والأرقام الواردة في أعلاه تكشف عن التدهور الحاصل في عدد السياح عموما حيث أنخفض العدد من 395895 سائح في عام 1990 إلى 27721 سائح في عام 1994, كما تشير إلى تدهور في حجم الإيرادات المتحققة فيه. وإذا اعتبر الإنسان عام 1990 سنة أساس لمعرفة التطور في هذا المجال فأن الأرقام القياسية لهذه الفترة تكشف عن ذلك بوضوح كبير:

جدول رقم 83

تطور الرقم القياسي للسياح والعوائد السنوية في قطاع السياحة

السنة	الرقم القياسي لعدد السياح	العائدات/ مليون $ أمريكي	الرقم القياسي للعائدات
1990	100.0	77	100.0
1991	30.5	72	93.5
1992	33.8	75	97.4
1993	29.0	53	68.8
1994	7.7	غير متوفر	-

المصدر: النشرة الإحصائية للسياحة في دول الوطن العربي. العدد الأول - 1996. الأمانة العامة لجامعة الدول العربية. القاهرة.

وفي ضوء هذا التراجع في النشاط السياحي لم تتراجع العوائد فحسب, بل تراجع عدد العاملين وتقلصت تأثيرات السياحة على مجمل الحياة الاقتصادية, وخاصة على منتجي ومسوقي الصناعات التقليدية الجزائرية ذات السمعة الجيدة والصناعة الجميلة, وخاصة في المنطقة التي غالبية سكانها من الأمازيغيين أو في منطقة الصحراء الصغيرة, إضافة إلى قطاع النقل والبريد والمطاعم والخدمات الأخرى.

الميزانية الاعتيادية (الحكومية) في الجزائر

وجهت الجزائر نسبة مهمة تزيد على 50 % من إيراداتها السنوية من قطاع المحروقات للإنفاق على ميزانية الحكومة الاعتيادية. كما وجهت باقي تلك الإيرادات لأغراض التنمية الوطنية. ومن متابعة الميزانية الحكومية يجد الباحث أن سنوات الفترة الواقعة بين 1985-1996 قد تباينت في مدى تنفيذ تخصيصات الميزانية التقديرية. فبعض السنوات تميزت بالوفرة وسنوات أخرى شهدت عجزا في الموارد المقررة للميزانية الحكومية. ويمكن للجدول التالي توضيح باب الإيرادات المقررة والنفقات الفعلية لعدد من سنوات الفترة الواقعة بين 1985 -1996.

جدول رقم 84

الميزانية الحكومية في الجزائر

السنة	الإيرادات مليون $ أمريكي	النفقات مليون $ أمريكي	الرصيد مليون $ أمريكي	نسبة الإيرادات إلى الناتج المحلي الإجمالي	نسبة الأنفاق إلى الناتج المحلي الإجمالي
1985	21598	27280	5682 -	37.80	47.70
1990	17025	15380	1645	28.43	25.69
1991	14747	13972	774	32.26	30.56
1992	14508	15067	559 -	30.31	31.48
1993	13712	18021	4309 -	27.55	36.21
1994	12385	14245	1860 -	29.44	33.86
1995	12607	13197	590 -	30.43	31.85
1996	15065	13697	1368	33.28	30.26

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد 1991. مصدر سابق. ص 239/238.
التقرير الاقتصادي العربي الموحد 1994. مصدر سابق. ص 301/300.
التقرير الاقتصادي العربي الموحد 1997. مصدر سابق. ص 311/310.

إلى ماذا تشير الميزانية الحكومية في الجزائر؟ تقدم ميزانية الحكومة الاعتيادية لوحة نموذجية لدولة نفطية ريعية تحقق موارد مالية كبيرة من إنتاج وتصدير النفط الخام والغاز الطبيعي بشكل خاص ومن بعض المواد الأولية الأخرى. ويجد القارئ بشكل واضح هذه المساهمة الكبيرة للقطاع الإستخراجي في تفاصيل أبواب تكوين إيرادات وإنفاق تلك الإيرادات في الميزانية الحكومية السنوية. ولم تستطع الدولة خلال السنوات المنصرمة وضع ميزانية تقديرية متوازنة حقا بين الإيرادات الفعلية والإنفاق الفعلي, مما أدى إلى بروز اختلالات فيها. ففي بعض السنوات

تسجل الميزانية الاعتيادية وفرة, وهو جانب إيجابي, وفي سنوات أخرى يظهر العجز واضحا فيها, وهو جانب سلبي, إذ كانت الحكومة تجد نفسها مجبرة إلى الاقتراض الداخلي والخارجي لتغطية العجز القائم في الميزانية. وقد استولت الميزانية الاعتيادية على نسبة غير قليلة من الناتج المحلي الإجمالي, كما أن الإنفاق الفعلي قد تجاوز في الغالب الأعم تلك النسب التقديرية. ومن هنا يلاحظ أن ثلاث سنوات هي 1990, 1991 و1996 من مجموع 8 سنوات عرفت وفرة في الميزانية, أما السنوات الخمس الأخرى فقد شهدت عجزا واضحا. وفي الوقت الذي شكلت الإيرادات السنوية نسبة قدرها 37.8 % من الناتج المحلي الإجمالي لعام 1985 تراجعت هذه النسبة 28.43 % في عام 1990, وإلى 27.55 % في عام 1993, ثم عادت وارتفعت مرة أخرى لتشكل 33.28 % من الناتج المحلي الإجمالي لعام 1996. وفي مقابل هذا سجل الإنفاق في عام 1985 زيادة كبيرة على الإيرادات المقدرة بلغت نسبتها 47.7 % من إجمالي الناتج المحلي, ثم تراجعت إلى 25.69 % في عام 1990 وبلغت 36.21 % في عام 1993, وهكذا تراجعت من جديد حتى وصلت إلى 30.26 % في عام 1996. إن الزيادات الكبيرة في الإنفاق وضعت التزامات جديدة على الناتج المحلي الإجمالي وساهمت في تشديد المديونية الداخلية والخارجية للحكومة الجزائرية. ويزداد الإنسان إدراكا بمشكلات السياسة المالية للدولة الجزائرية, وهي الأداة التنفيذية الفعلية للسياسة الاقتصادية والاجتماعية بشكل عام, عند الإطلاع على الجدول الذي يطرح هيكل التبويب الوظيفي للأنفاق الحكومي السنوي. وفقرات الإنفاق الحكومي السنوي تحتاج إلى تحليل عام لمعرفة بعض نقاط الضعف فيها وسبل معالجتها والتخلص من المشكلات التي تتسبب بها.

جدول رقم 85

أبواب الإنفاق في الميزانية الحكومية في الجزائر بالنسب المئوية

السنة	نفقات الخدمات العامة	نفقات الدفاع والأمن	نفقات الخدمات الاجتماعية	نفقات الشؤون الاقتصادية	نفقات أخرى	إجمالي النفقات %
1985	21.20	8.80	43.50	8.10	18.40	100.00
1990	16.32	8.32	41.00	2.16	32.29	100.00
1991	13.14	6.63	33.00	1.74	45.50	11.00
1992	16.80	8.47	42.19	2.22	30.31	100.00
1993	17.17	16.79	43.13	2.27	20.64	100.00
1994	13.95	17.53	33.95	1.85	32.73	100.00
1995	15.06	18.94	36.66	1.99	17.34	100.00
1996	17.53	22.04	42.66	2.32	15.45	100.00

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد. مصدر سابق.

بالرغم من أن هذا الجدول لا يتضمن تفاصيل وافية عن الإنفاق العام ضمن الأبواب المشار إليها في أعلاه, فأنه يقدم للقارئ لوحة معبرة عن مضمون السياسات العامة, وخاصة في المجالات الاجتماعية والعسكرية والأمنية. فالجدول يشير إلى أن الخدمات العامة قد استولت على نسبة عالية من الميزانية الحكومية رغم تراجعها النسبي ابتداء من عام 1991, إلا إنها من الناحية المطلقة حافظت على مستواها المرتفع. وهذه الباب تتضمن نفقات الدولة على أجهزة الإدارة والرواتب التي تدفعها لموظفي الأجهزة الإدارية والمحلية. وكل الدلائل تشير إلى تضخم كبير لا يطاق في جهاز الدولة الإداري والاقتصادي. بحيث أضحى يشكل عبئا ثقيلا على ميزانية الحكومة السنوية. فكتاب الإحصاء السنوي للجزائر يشير إلى أن عدد العاملين في الإدارة وصل إلى 1171000 موظف في عام 1993 وارتفع في عام 1994 إلى 1211000 موظف, أي بزيادة قدرها 3.4 % خلال عام واحد فقط, علما بأن العدد كان 1086000 موظفا في الإدارة في عام 1990. وهذا يعني أن الزيادة خلال أربع سنوات بلغت 125000 موظفا, أي بنسبة زيادة قدرها 11.5 %, وبمعدل زيادة سنوية بسيطة قدرها 2.9 % تقريبا[49].

وعند مواصلة متابعة الميزانية الحكومية يمكن القول بأن الدولة التي التزمت, وفق الميثاق الوطني والقوانين التي شرعتها من خلال المجلس الوطني الجزائري وكذلك القرارات التي أصدرتها الحكومة, بالقيام بالكثير من الخدمات الاجتماعية العامة, ومنها مسؤولية القيام بالنقل العام والمواصلات والرعاية الصحية المجانية والضمان الاجتماعي

[49] الجزائر بالأرقام نتائج 1995. الديوان الوطني للإحصائيات. الجزائر العاصمة. رقم 27 1997. ص 48 و52.

والتعليم المجاني في كل مراحله وتوفير السكن, لم تكن حالة سلبية في ضوء معاناة الشعب الجزائري الطويلة, ولكنها لم تستطع في الواقع العملي الإيفاء أو النهوض بكل تلك الالتزامات على الوجه الصحيح للغالبية العظمى من الشعب الجزائري, وخاصة للكادحين منهم, أو القيام بما يساعد على تجاوز نسبة عالية من الأمية التي كانت منتشرة في البلاد وخاصة بين النساء وفي الريف , أو تأمين الرعاية الصحية للريف الجزائري أو حتى للمدن الصغيرة, أو تأمين السكن اللائق للعائلات المتزايدة عددا في البلاد, خاصة وان معدل النمو السكاني في الجزائر كان وما يزال مرتفعا نسبيا بالقياس إلى معدلات النمو السكانية في كل من تونس والمغرب مثلا. ومع إن الأرقام تشير إلى أن الدولة وجهت نسبة عالية ولكنها متذبذبة من الميزانية الاعتيادية إلى الخدمات الاجتماعية تراوحت بين 33 % - 43.5 % خلال الفترة الواردة في الجدول, فإنها لم تكن كافية لحاجات الجزائر وأدت إلى مراوحة وتراجع ملموس في الوضع الصحي والتعليمي ومكافحة الأمية وفي النقل العام والسكن, وخلقت معها توترات اجتماعية غير قليلة كانت تواجهها الجزائر وتعيشها يوميا في الوقت الحاضر. ولا شك في أن التحري عن العيب يفترض أن يشمل مجمل سياسة الدولة الاقتصادية والاجتماعية وفي دور الدولة وقطاعها الاقتصادي والخدمي, وفي تقليصها لدور القطاع الخاص الذي كان في مقدوره النهوض بجملة من تلك المهمات دون تدخل الدولة فيه. وكانت مثل هذه الوجهة ستوفر للدولة إمكانية أفضل لإيلاء عنايتها ببعض أهم تلك المجالات دون أن تغرق نفسها بكل المجالات بغض النظر عن أهميتها للمجتمع والاقتصاد الوطني. كما يفترض أن يجري التحري عن العيب في النظام السياسي وفي السياسات التي مارستها الفئات الحاكمة والنتائج السلبية التي نشأت عنها طيلة العقود الأربعة المنصرمة, التي ستعالج في مكان آخر.

وبسبب أهمية ومكانة الدفاع والأمن الداخلي في نفقات الدولة المتزايدة يتطلب معالجتها في نقطة مستقلة ضمن فقرة الميزانية الاعتيادية للدولة الجزائرية.

الإنفاق على الدفاع والأمن الداخلي في الجزائر

استولى باب الدفاع والأمن على نسبة متزايدة باستمرار في ميزانية الدولة الإنفاقية مما شكل عبئا ثقيلا ومؤذيا للاقتصاد الجزائري, حيث تزايدت نسبته من 8.8 % في عام 1985, وهي نسبة عالية, إلى 16.8 % وإلى 22.0 % من إجمالي نفقات الحكومية في عامي 1993 و1996. ويمكن بلورة العوامل الكامنة وراء هذه الزيادة فيما يلي:

- العدد المتزايد من المنخرطين والمجندين في الجيش الجزائري وفي أجهزة الأمن والدرك؛
- بناء ترسانة عسكرية ضخمة واستمرار تحديث تلك الأسلحة والمعدات العسكرية ذات التكاليف الباهظة؛
- التأييد والدعم المالي والمادي والعسكري الذي كانت وما تزال تقدمه الدولة الجزائرية لمقاتلي البوليساريو ضد الدولة المغربية في الصحراء الغربية. ومثل هذا التأييد والدعم باهظ التكاليف ومرهق جدا لميزانية الدولة, إضافة إلى إشكالياته الأخرى عربيا ودوليا؛
- الامتيازات الكبيرة التي يتمتع بها ضباط الجيش الجزائري والعاملين في الإدارات والمرافق العسكرية وكذلك العاملين في أجهزة الأمن الداخلي؛
- العدد الكبير من أصحاب الامتيازات من المتقاعدين الذين كانوا يعملون في جبهة التحرير الوطني الجزائرية, إذ ما يزال أغلبهم يتمتع بامتيازات تحسب على الجيش أيضا, وفي إطار جمعية المجاهدين؛
- العدد الكبير من المتعاملين غير الرسميين (المخبرين) والرسميين مع أجهزة الأمن الداخلي والذين يحصلون على مرتبات ومخصصات غير قليلة, إضافة إلى امتيازات أخرى على حساب موارد البلاد المالية.

ويمكن بهذا الصدد أن يتبين الإنسان مقدار المبالغ التي تصرفها الدولة على الأغراض العسكرية من خلال الجدول التالي.

جدول رقم 86

الإنفاق السنوي على الأغراض العسكرية في الجزائر

السنة	المصروفات مليون $	الرقم القياسي	السنة	المصروفات مليون $	الرقم القياسي
1980	825	100.0	1989	1.045	126.7
1981	806	97.7	1990	1.117	135.4
1982	1.066	129.2	1991	1.117	135.4
1983	1.138	137.9	1992	1.355	164.2
1984	1.107	134.2	1993	1.666	201.9
1985	1.036	125.6	1994	2.027	245.7
1986	1.050	127.3	1995	1.963	237.9
1987	1.040	126.1	1996	2.187	265.1
1988	1.026	124.4	الإجمالي	21.571	

المصدر:

SIPRPI yearbook 1995 and 1997. Armaments, Disarmament and International Security. Stockholm International Peace and Research Institute. Oxford Press. P.216 and 148.

مخطط رقم 15

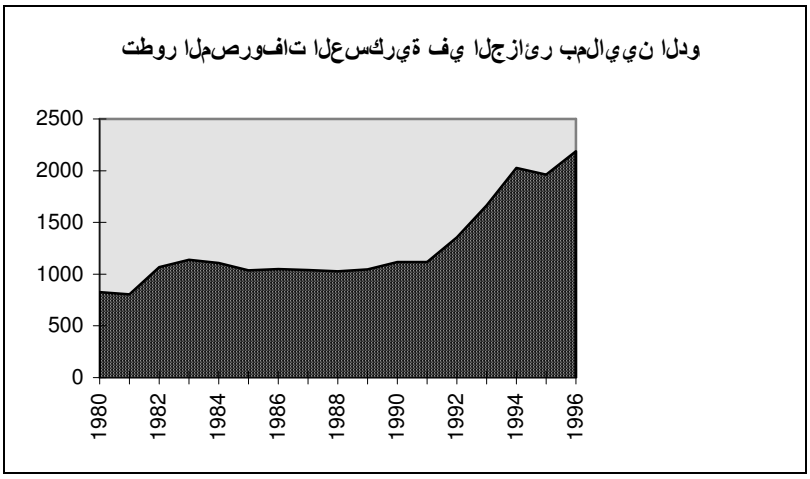

إن قراءة سريعة في هذا الجدول تسمح بتسجيل بعض الملاحظات:

- كانت الجزائر وما تزال توجه مبالغ طائلة من أجل تسليح وتوسيع القوات العسكرية الجزائرية وتعزيز دورها في الحياة السياسية. وقد اقتطعت مبالغ التسليح السنوي المتواصل من الفائض الاقتصادي المتحقق في قطاع المحروقات على نحو خاص ومن الدخل القومي عموما ومن المجالات الضرورية التي كان من المفروض توجيه جزء كبير منها لصالح التنمية الوطنية وإشباع حاجات السكان, إذ إن إجمالي المبلغ يتجاوز حدود ثلاثة أرباع الديون الخارجية التي بذمة الجزائر في الوقت الحاضر؛
- إن المتوسط السنوي للمصروفات الحكومية الموجهة للأغراض العسكرية بلغ 1268.9 مليون دولار أمريكي ويشكل نسبة مهمة من إجمالي الناتج المحلي السنوي؛
- وعند الربط بين هذا الجدول والجدول الخاص بالميزانية العامة للدولة يمكن القول بأن هذه المبالغ لم تكن الوحيدة التي صرفت على الأغراض العسكرية, بل إن موارد مالية أخرى من باب النفقات الأخرى كانت قد وجهت للأغراض العسكرية, خاصة وإن معلومات كثيرة تشير إلى إن الجزائر كانت في نهاية السبعينات وعلى امتداد العقد التاسع قد أنفقت موارد مالية كبيرة لاستيراد الأسلحة من الاتحاد السوفيتي ومن غيره من البلدان المصدرة للأسلحة. فعلى سبيل المثال لا الحصر نشرت مجلة MEED في عددها الصادر في 24 نوفمبر/تشرين الثاني عام 1989 مقالا للباحث فرنسيس توسا أشار فيه إلى إن الجزائر قد استوردت خلال الفترة الواقعة بين 1980-1987 أسلحة بلغت قيمتها الإجمالية 6355 مليون دولار أمريكي, وإنها في عامي 1981 و1982 وحدهما استوردت أسلحة بمقدار 1200 مليون دولار في كل عام, أي ما مجموعه 2400 مليون دولار خلال سنتين فقط[50], في حين إن الجدول السابق يشير إلى إن المصروفات العسكرية الإجمالية لعامي 1981 و1982 بلغت 1872 مليون دولار فقط, وهذا المبلغ يقل كثيرا عن المبلغ الذي اشترت به أسلحة فقط.
- والمبالغ المشار إليها في أعلاه لا تتضمن الرواتب والأجور ورواتب المتقاعدين التي تنفقها الدولة على القوات العسكرية, كما إنها لا تشمل قوات الأمن الداخلي.
- وجدير بالإشارة إلى إن الجزائر من بين الدول القليلة التي استخدمت القوات العسكرية أو أفراد الجيش في عمليات البناء الاقتصادي الداخلي وكلفت الجيش القيام بمقاولات للبناء لعبت دورا مزدوجا في الحياة الاقتصادية والاجتماعية. فهي من جانب لم تترك تلك القوات سنوات طويلة دون القيام بعمل إنتاجي نافع ومنتج للدخل القومي ومرتبط بحياة ومعيشة السكان, ولكنها من الجانب الآخر أوجدت علاقات جديدة بين الجيش وبين المقاولين والعاملين في الشؤون الاقتصادية وفي السوق ساهمت بصورة مباشرة وغير مباشرة في تكوين فئة واسعة من الضباط المستفيدين من نشاط الدولة الاقتصادي مباشرة من خلال المقاولات والعقود, وبالتالي, ساهم في ولوجهم في طريق الاغتناء غير المشروع من خلال القبول بالرشوة والفساد الوظيفي والتمتع بامتيازات وفتح حسابات في الخارج بالتعامل مع الشركات الأجنبية مباشرة لقاء فوائد تحصل عليها تلك الشركات تفوق ما

[50] Middle East Defence . Meed Special Report,Written and reswarched by Francis Tusa. 24.November 1989. P. 1V.

تستحقه من مبيعاتها. وقد حصل كل ذلك على حساب قطاع الدولة, وأحيانا كثيرة من باطن قطاع الدولة وعبر التعامل مع القطاعين الخاص المحلي والعربي والأجنبي, كما أن الكثيرين من موظفي الجيش والإدارة الحكومية استفادوا من المواد الأولية التي كانت في عهدة الجيش في بناء قصورهم الخاصة والاستفادة منها لأغراض أخرى غير مشروعة أيضا.

- وعلى العموم يمكن القول دون تحفظ إلى أن سياسة الدولة في التسلح المستمر وفي الاحتفاظ بقوات عسكرية واسعة, رغم أنه قلص نسبيا عدد العاطلين عن العمل المسجلين رسميا, ولكنها ساهمت في استهلاك كبير للدخل القومي والميزانية الاعتيادية وفي زيادة المديونية الخارجية للجزائر, وبالتالي, ساهمت في دفع مبالغ طائلة على شكل فوائد, وهي ما تزال تعاني منها كما سيلاحظ ذلك في فقرة تالية.

وإذا اعتبر الإنسان مجازا بأن ما هو وارد حول المصروفات العسكرية الجزائرية رقما موثوقا به, فأن الفارق بين المبلغ الوارد في الميزانية الحكومية لأغراض الدفاع والأمن وبين المصروفات العسكرية يكون قد وجه لإغراض الأمن الداخلي بغض النظر عن الأموال السرية الأخرى التي غالبا ما تخصص في بلدان العالم الثالث لهذه الأغراض والتي يصعب التعرف عليها بدقة. وفي ضوء ذلك يمكن وضع الجدول التالي.

جدول رقم 87

تطور نفقات الدفاع والأمن الداخلي في الجزائر

السنة	نفقات الدفاع والأمن/ مليون $	نفقات الدفاع/ مليون $	نفقات الأمن/ مليون $	الحصة النسبية للدفاع %	الحصة النسبية للأمن %
1985	3.727	1.036	2.691	27.8	72.2
1990	5.162	1.117	4.045	21.6	78.4
1991	3.031	1.117	1.914	36.9	63.1
1992	4.054	1.355	2.699	33.4	66.6
1993	8.354	1.666	6.688	19.9	80.1
1994	7.374	2.027	5.347	27.5	72.5
1995	7.847	1.963	5.884	25.0	75.0
1996	9.977	2.187	7.790	21.9	78.1
المعدل السنوي للفترة 90-1996	6.543	1.633	4.910	25.0	75.0

المصدر: الأرقام الأساسية أخذت من التقرير الاقتصادي العربي الموحد حول الميزانية الاعتيادية ومصروفات الدفاع والأمن الداخلي. الأرقام الخاصة بالنفقات العسكرية فقد أخذت من الكتاب السنوي

ل SIPRI لعامي 1995 و1997 ثم احتسبت في ضوء ذلك نفقات الأمن والتوزيع النسبي من قبل الباحث.

مخطط رقم 16

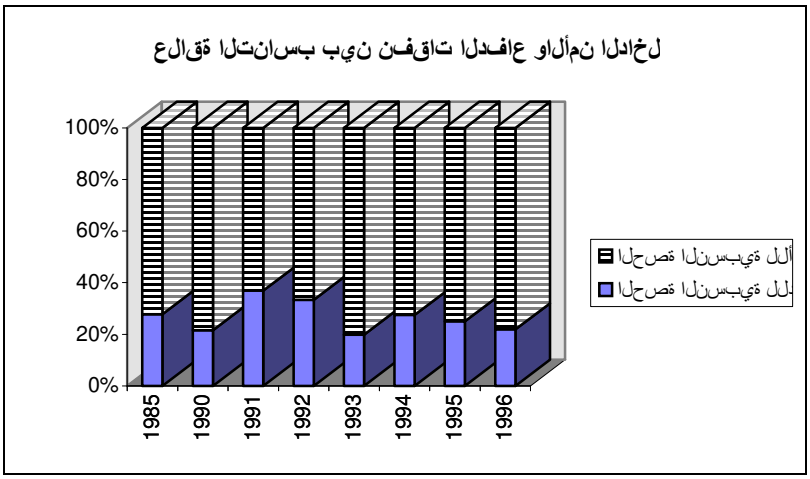

ومنه يستدل على إن الأمن الداخلي قد استحوذ على 75 % كمعدل سنوي للفترة الواقعة بين 1990-1996 من إجمالي نفقات الميزانية الحكومية على الدفاع والأمن الداخلي. وهذا الرقم وحده (6.543 مليون دولار أمريكي) يجسد الحالة الأمنية المتدهورة في الجزائر, ولكن لا يكفي لإعطاء صورة واقعية عن التدهور الحاصل في الأمن الداخلي وعن الأساليب التي تمارسها السلطة في الرد على أساليب العنف والإرهاب التي تمارسها القوى السياسية الدينية المتطرفة في البلاد, إذ إن الأرقام الفعلية تشير إلى ارتفاع مستمر في تلك النفقات. فحسب الأرقام المتوفرة يلاحظ بأن النفقات على الأمن الداخلي قد ارتفعت من 2.691 مليون دولار أمريكي في عام 1985 إلى 7.790 مليون دولار في عام 1996, أي بزيادة تصل إلى حوالي ثلاثة أضعاف. وإذا ما أخذ الإنسان عامي 1985 و1995 للمقارنة بين متوسط نصيب الفرد الواحد من النفقات العسكرية ومن نفقات الأمن الداخلي لحصل على اللوحة السواء التالية:

جدول رقم 88

متوسط نصيب الفرد من النفقات العسكرية والأمن الداخلي

تفاصيل	1985 $ أمريكي	1996 $ أمريكي	نسبة التغير
نصيب الفرد الواحد من النفقات العسكرية	47.4	76.6	% 61.7
نصيب الفرد الواحد من نفقات الأمن الداخلي	123.2	273.0	% 121.6
نصيب الفرد الواحد من نفقات الدفاع والأمن الداخلي	170.6	349.6	% 104.9

وضع في ضوء الجداول السابقة.

ومن الممكن الإشارة في هذا المجال إلى أن نصيب الفرد الواحد من الإنفاق على الدفاع والأمن الداخلي في الجزائر في عام 1996 يعادل, أو يزيد على, متوسط نصيب الفرد الواحد من الدخل القومي في عدد غير قليل من البلدان الأفريقية أو غيرها من البلدان النامية الأدنى تطورا. وهذه المصروفات تعتبر إجحافا كبيرا بحق الشعب الجزائري وموارده المالية والمادية, وهي تجاوز على مصالح الأجيال الراهنة والقادمة أيضا, كما أنها استخدمت للتجسس على الشعب والتدخل في شؤون الناس والعائلات الداخلية وتسببت في إلحاق أدى كبير بالناس وبقوى المعارضة السياسية. لقد تحولت الجزائر في فترة حكم الهواري بو مدين والشاذلي بن جديد إلى دولة عسكرية أمنية, تلعب فيها قوى الأمن الداخلي والعسكر دورا أساسيا سلبيا في حياة المجتمع والسياسة الداخلية.

الديون الخارجية

بدأت الجزائر في وقت مبكر, أي منذ النصف الثاني من العقد السابع, على الاستدانة من الخارج وطلب القروض لتأمين مصدر إضافي لتنشيط عملية التنمية فيها والاستجابة لمتطلبات التوسع في التنمية الصناعية وبشكل خاص في قطاع المحروقات, حيث كانت الدولة تولي اهتماما خاصا بهذا القطاع. وقد أبدت المؤسسات المالية الدولية والشركات الدولية الأجنبية العاملة في قطاع النفط الخام استعدادها في تلبية طلبات الجزائر للقروض نظرا لمعرفتها بامتلاك هذا البلد لموارد أولية كبيرة ومهمة وخاصة النفط والغاز الطبيعي, ولرغبتها في فرض هيمنتها تدريجا على القرار الاقتصادي للدولة من خلال الديون الخارجية التي تتراكم بذمة الجزائر. ولم تمض فترة السبعينات حتى قفزت ديون البلاد الخارجية من 2.991.4 مليون دولار أمريكي في عام 1973 إلى 10.600.0مليون دولار في عام 1977 وإلى 19.365 مليون دولار في عام 1980[51]. وبلغت ديون الجزائر الخارجية في عام 1995 أكثر من 32.6 مليار دولار أمريكي, وبلغ مقدار الفوائد التي دفعتها فقط عن تلك الديون 1.734 مليون دولار في نفس العام. أما إجمالي خدمة الدين الذي دفعته الجزائر في نفس العام فقد بلغ 4.112 مليون دولار, إضافة إلى ديون متراكمة لم تستطع سدادها بلغ مقدارها 8.274 مليون دولار أمريكي. ومن أجل تكوين صورة واقعية عن ديون الجزائر الخارجية وتطورها خلال الفترة المنصرمة يمكن وضع الجدول التالي أمام القارئ.

[51] Global Development. Finance 1997. Summary Tables, 1997. The World Bank. Washington, D.C. pp. 376-379.

جدول رقم 89

تطور الدين الخارجي بذمة الجزائر

مليون دولار أمريكي

السنة	مقدار الدين الخارجي	إجمالي خدمة الدين	منها: الفوائد	الديون المستحقة غير المدفوعة	نسبة الدين الخارجي إلى إجمالي الناتج المحلي
1980	19.365	3.968	1.440	11.717	45.73
1985	18.374	4.895	1.408	-	32.17
1988	26.041	6.269	1.682	8.531	48.62
1989	27.087	6.853	1.740	11.612	55.06
1990	27.896	8.564	1.784	12.721	44.96
1991	28.216	9.012	1.789	14.727	61.72
1992	27.062	8.886	1.815	14.411	56.54
1993	26.033	8.623	1.700	13.916	52.31
1994	30.167	4.923	1.530	10.139	72.77
1995	32.610	4.112	1.734	8.274	78.71
1996	33.260	3.991	2.058	غ.م.	73.0

Global Development. Finance 1997. Summary Tables, 1997. The World Bank. Washington, D.C. pp. 376-379

عند قراءة هذا الجدول وأرقام الدين الخارجي في سنوات العقد الثامن يلاحظ الباحث السرعة التي نما بها الدين الخارجي وخاصة بين عامي 1973 و1980 حيث قفز الرقم القياسي من 100 في عام 1973 إلى 647.4, أي إلى حوالي ستة أضعاف ونصف الضعف. أما خلال السنوات العشر اللاحقة فقد ارتفع الرقم القياسي من 100 في عام 1980 إلى أكثر من 144 أي أقل من مرة ونصف المرة. ولم يتوقف ارتفاع الديون بل تواصل بسبب تفاقم مشكلات التنمية والعواقب السلبية للتنمية الخاطئة أيضا. وبالتالي فأن الرقم القياسي للدين الخارجي قد أرتفع مرة أخرى من 100 في عام 1990 إلى 116.9 في عام 1995. وقد شكلت الديون ثقلا كبيرا على الاقتصاد الجزائري, إذ كانت تقتطع سنويا نسبة كبيرة من القيمة المضافة المنتجة محليا والتي كان المفروض توجيهها لأغراض التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ويفترض أن يشير الإنسان إلى أن الجزائر قد دفعت إلى دائنيها في الخارج مبلغا كليا على شكل فوائد خلال السنوات المنصرمة وابتداء من تسلم أول قرض لها حتى عام 1995 يعادل, أن لم يقل يزيد على, القروض التي

تسلمتها خلال السنوات المنصرمة. كما كان على الجزائر أن تدفع فوائد إضافية ومقابل شروط اقتصادية أخرى لتأمين جدولة الديون التي ترتبت بذمتها وعجزت عن دفعها.

ويشير الجدول إلى إن إجمالي الدين الخارجي شكل نسبة عالية من إجمالي الناتج المحلي, وهو أمر بالغ الضرر لأي اقتصاد وطني. فقد تراوحت نسبة الدين الخارجي إلى إجمالي الناتج المحلي السنوي بين 32.17 % و78.71 % بين عامي 1985 و1995. والمشكلة الكبيرة التي واجهت الجزائر برزت في إن مقدار خدمة الدين, أي الفوائد المترتبة على الدين والأقساط السنوية الواجبة التسديد, كانت عالية جدا تفوق قدرة الاقتصاد الجزائري على تحقيقها ودفعها دون خلق مشكلات اقتصادية واجتماعية وسياسية إضافية. فعلى سبيل المثال لا الحصر كان على الجزائر أن تدفع خلال الفترة الواقعة بين 1985 و1993 مبلغا سنويا تراوح بين 4.9 - 8.9 مليار دولار أمريكي لتسديد خدمة الدين والأقساط المترتبة عليها, حتى أن المبلغ وصل إلى أكثر من 9 مليار دولار أمريكي في عام 1991. وهذا المبلغ بالذات كان يعني تسليم نسبة قدرها 19.71 % من إجمالي الناتج المحلي لعام 1991 إلى الدائنين في الخارج. ولا يحتاج الإنسان إلى تأكيد جسامة المبلغ والمصاعب التي تواجهها دولة مثل الجزائر, رغم مواردها النفطية الكبيرة ,على تسديد مثل هذا المبلغ. وكان التقدير موجودا سلفا بأن الديون ستتراكم وستتفاقم مصاعب تسديدها, ولكن لم تكن هناك إجراءات جادة من جانب المسؤولين على شؤون البلاد توقف هذا الوضع الآخذ بالتدهور في المجال الاقتصادي والاجتماعي والسياسي أيضا. والعكس صحيح بالأساس. أي أن الوضع السياسي كان سببا مهما أيضا في تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر, أي أن العلاقة بين هذه المؤشرات الثلاثة - الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية - جدلية متبادلة التأثير والتفاعل.

ميزان المدفوعات الجزائري

يعتبر ميزان المدفوعات المرآة التي تتجلى فيها وتنعكس عليها حالة البلاد الاقتصادية وخاصة علاقاتها الاقتصادية والتجارية والمالية الدولية, كما إنه اللوحة التي يمكن أن تشير إلى مواطن الخلل العامة ومواقع القوة في اقتصاد البلاد. فهو والحالة هذه, أن كانت الأرقام الواردة فيه صادقة, يقدم للباحث سجلا حياديا يساعد في قراءة الوضع العام ويساهم في معرفة طبيعة السياسة الاقتصادية والاجتماعية للدولة ومضمون واتجاهات سياستها في العلاقات الاقتصادية الدولية, أي إنه التعبير المكثف والجامع لمجمل الحركة والعملية الاقتصادية والمالية في المجتمع ومع الخارج. والجدول التالي يقدم للقارئ مثل هذه الصورة التي يمكن التعرف عليها وتحليلها عن كثب.

جدول رقم 90

ميزان المدفوعات الجزائري للسنوات 1980, 1985 و1990-1995

(مليون دولار أمريكي)

التفاصيل	1990	1991	1992	1993	1994	1995
صافي الميزان التجاري	4.187	5.478	3.210	2.420	260.0	60.0
صافي ميزان الخدمات والسلع	1.087	2.151	- 90	340 -	3.220	3.343
صافي التحويلات دون مقابل	333	216	1.390	1.140	1.400	1.120
ميزان الحساب الجاري	1.420	2.367	1.300	800	1.820	2.310
ميزان حساب رأس المال	- 1.000	- 1.020	-1.000	-830	-2.450.	-3.860
صافي السهو والخطأ	42	- 336	-300	-1.310	...	...
الميزان الكلي	840	1.047	0110	-30	-4.360	-6.170

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد ذ994 و1997. مصدر سابق.

إن جدول ميزان المدفوعات الجزائري يكشف عن الواقع التالي:

- تراجع متواصل في الوفرة المالية التي كان اقتصاد النفط الخام والغاز الطبيعي يضمنها للميزان التجاري, لا بسبب نقص كبير في صادرات النفط والغاز الطبيعي المسيل, بل بسبب تدهور أسعارهما أولا, وبسبب التنامي

الكبير للواردات السنوية للجزائر من مختلف السلع والخدمات الأخرى. فبعد أن كانت الوفرة في الميزان التجاري قد بلغت 4187 و5478 مليون دولار أمريكي في عامي 1990 و1991 على التوالي, تراجعت هذه الوفرة إلى 260 مليون دولار في عام 1995 وإلى 60 مليون دولار في عام 1996. وقد أدى هذا الوضع الجديد إلى اهتزاز في الموقع المالي للجزائر وإلى انعكاس ذلك على الميزان الكلي للمدفوعات بحيث تحولت الوفرة فيه إلى عجز كبير ومتفاقم؛

- إن صافي ميزاني الخدمات والدخل والسلع والخدمات قد تذبذب بين الوفرة والعجز, إلا أن الوفرة كانت هي السمة المميزة لسنوات أربع من مجموعة السنوات الست الواردة في الجدول, ورغم ذلك لم تستطع هذه الوفرة منع حصول العجز في ميزان المدفوعات الكلي.
- خلال السنوات المشار إليها في الجدول لوحظ بروز زيادة كبيرة ومستمرة طيلة الفترة في صافي التحويلات الخارجية دون مقابل إلى الجزائر, أي تلك الموارد المالية المتأتية من تحويلات المهاجرين الجزائريين القاطنين في البلدان الأخرى إلى ذويهم في الداخل, وكذلك المساعدات المقدمة للدولة الجزائرية من البلدان الأخرى. والزيادة بلغت عدة أضعاف بالمقارنة مع عام 1990 مثلا.
- وبرز اتجاه سلبي آخر ارتبط عضويا بالوضع السياسي الداخلي, حيث يشير حساب رأس المال إلى هروب مستمر لرؤوس الأموال من الجزائر بدلا من توظيفها في الاقتصاد الجزائري. فغياب الديمقراطية وحقوق الإنسان والاستقرار السياسي وتفاقم العنف بأساليب بالغة الوحشية والدموية من جانب المتطرفين والدولة, وارتفاع عدد القتلى بين الجزائريين وشمولها لعدد من الأجانب أيضا, قد أرعبت المستثمرين الجزائريين وغير الجزائريين وأبعدتهم عن التفكير في التوظيف في الجزائر وشجعتهم على تهريب رؤوس أموالهم إلى خارج الجزائر. فرصيد الوارد من رؤوس الأموال إلى الجزائر والصادر منها نحو الخارج كان في عجز متفاقم. وهو مؤشر غير صحي في كل الأحوال.
- وكان ميزان الحساب الجاري هو الآخر سلبيا, مما يؤكد من جديد بأن العملية الاقتصادية في الجزائر والنظام الاقتصادي الجزائري وأجهزة الدولة الاقتصادية كلها لا تعمل بشكل طبيعي, بل تعاني من اختلالات كبيرة وفوضى شديدة في جميع أرجاء الدولة, وأن هناك انفلات اقتصادي ومالي, وغياب فعلي للرقابة على سير العملية الاقتصادية بمختلف مراحلها, وتدهور شديد في جباية الضرائب وفي الرقابة على الإنفاق العام. ولو لم تكن الجزائر مالكة للموارد المالية المتأتية من النفط الخام والغاز الطبيعي المسيل المصدر إلى الخارج, ولولا حصولها على القروض الخارجية وجدولة ديونها, لأنهار الاقتصاد الجزائري منذ فترة طويلة, ولأعلنت الدولة الجزائرية إفلاسها التام منذ سنوات.

المبحث الثاني: السكان والتشغيل والبطالة في الجزائر

السكان والتشغيل والبطالة في الجزائر

كما أشير في موقع آخر من البحث إلى إن اتجاه التطور, الذي كان يميز الوضع في الجزائر في فترة الهيمنة الاستعمارية الفرنسية في مجال العلاقة بين الاقتصاد والسكان, قد أتسم بمؤشرات اختلالية يمكن تلخيصها فيما يلي:

1. معدلات نمو عالية في الولادات وبالتالي في عدد السكان رغم ارتفاع عدد الوفيات بسبب الأوضاع الصحية المتدهورة ونقص الرعاية الطبية والأدوية وغير ذلك؛
2. تدهور في مستوى معيشة السكان المرتبطة بارتفاع حجم البطالة وقلة فرص العمل الجديدة وندرة رؤوس الأموال الموظفة في الصناعة, رغم الارتفاع النسبي المستمر في القيمة المضافة المنتجة في الصناعة أو الريع المتحقق في الزراعة وفي مجالات أخرى لصالح الفرنسيين؛
3. التصدير الواسع للأرباح المتحققة في الجزائر إلى فرنسا وتوظيفها في اقتصادياتها واغتناء مستمر للرأسماليين والمعمرين الفرنسيين والاحتكارات الرأسمالية الفرنسية على نحو خاص على حساب التراكم المحلي والتطور والتقدم في الجزائر وعلى حساب حياة ومعيشة الغالبية العظمى من السكان وإفقارهم المستمر.

وقد ترك هذا الواقع في الفترة الاستعمارية تأثيره الواضح على اتجاهات التطور الاقتصادي في الجزائر لفترة ما بعد الاستقلال. ولتدارك الوضع الاقتصادي والاجتماعي المتأزم ومعالجته انتهجت الدولة سياسة جديدة وأبدت اهتماما خاصا بتأمين المزيد من الاستثمارات الجديدة, كما أشير إلى ذلك سابقا, كما أعارت اهتماما خاصا بتحسين مستوى القوى العاملة ووسائل الإنتاج المستخدمة والسعي إلى تقليص البطالة الواسعة. إلا أن النقص البارز في تلك السياسة تبلور في قلة التوعية الضرورية بشأن النمو السكاني من جانب, إضافة إلى تأثير العامل الديني في عدم اتخاذ إجراءات ضرورية للحد من كثرة الولادات في العائلة الواحدة, وفي قلة الموارد المالية التي وجهت للتنمية الاجتماعية أو البشرية, وكذلك في التوظيف غير العقلاني للموارد البشرية الشحيحة مما لم يساعد على إزالة تلك الاختلالات الأساسية. واستمر الاختلال بين معدل النمو السكاني ومعدل النمو الاقتصادي وبين التنمية البشرية والتنمية الاقتصادية قائما ومؤثرا بصورة سلبية على مجمل العملية التنموية في الجزائر. والجدول التالي يشير إلى معدلات النمو السنوية للسكان في الجزائر خلال الفترة الواقعة بين 1980-1997.

جدول رقم 91

تطور عدد السكان ومعدلات النمو السنوية في الجزائر للفترة بين 1980 -1997

السنة	عدد السكان/ ألف نسمة	معدل النمو السنوي %

1980	18.740	3.4
1985	21.880	3.3
1990	25.010	2.9
1991	25.530	2.1
1992	26.130	2.4
1993	26.720	2.3
1994	27.320	2.2
1995	27.921	2.2
1996	28.535	2.2
1997	29.300	1.8

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد. تقرير سنوي لعدد من السنين. مصدر سابق.
Algerien: Wirtschaftstrends yur Jahresmitte. Ausblick. Bfai. 1998.

ومنه يستدل على أن التغير في عدد السكان بين سنة وأخرى, رغم حصول تقلص تدريجي لمعدله السنوي بقى مرتفعا, وإن الاتجاه العام كان وما يزال يميل إلى الارتفاع ثانية, بسبب تزايد التأثير الديني على العائلات والداعي إلى رفض استخدام حبوب منع الحمل أو استخدام الرجال للواقي من الحمل. وما يزال الريف, رغم تراجع نسب التوزيع السكاني لصالح المدينة, يشكل مصدرا لمزيد من المواليد الجديدة. ويفترض هنا الإشارة إلى إن التوعية الحكومية محدودة جدا في هذا الصدد, خاصة وأن نسبة الأمية مرتفعة جدا بين النساء بالقياس إلى مستواها بين الرجال وبالقياس إلى مستوى الأمية في كل من تونس والمغرب. وفي الوقت الذي بلغ معدل النمو السكاني في عام 1990 حوالي 3.4 % تراجع إلى 3.3 % في عام 1985 وإلى 2.9 % في عام 1990 وإلى 2.2 % في عام 1996, وإلى 1.8 % في عام 1997.[52] أي إن الزيادة السكانية الطبيعية كانت كبيرة وتقدر بأكثر من نصف مليون نسمة كل عام. ويصعب أحيانا الثقة بعدد غير قليل من هذه المؤشرات, إذ أن الإحصاء ما يزال في غالب الأحيان تقديريا ولا يخضع للرقابة الجيدة, رغم الخبرة المتجمعة عند العاملين الجزائريين في هذا المجال.

لا تختلف الجزائر عن تونس والمغرب في بناء الهرم السكاني. فالسكان الذين تتراوح أعمارهم بين 14- 39 سنة يشكلون نسبة عالية من السكان, كما أن نسبة السكان بين 10-14 سنة يشكلون نسبة مهمة, حيث تتحول نسبة عالية منهم بعد سنوات قليلة إلى قوى قابلة للتدريب والتأهيل والدراسة الإعدادية والمهنية, وبعدها تكون هذه النسبة العالية الجديدة جاهزة للانخراط في سوق العمل. ويشير جدول التركيب العمري للسكان وفق تقديرات الشهر السابع من عام 1995 إلى اللوحة التالية.

[52]Algerien: Wirtschaftstrends yur Jahresmitte. Ausblick. Bfai. 1998. Deutschland. S. 7.

جدول رقم 92

هيكل الهرم السكاني في الجزائر في عام 1995

فئات الأعمار	إجمالي عدد السكان / نسمة	عدد الإناث / نسمة	عدد الذكور / نسمة	نسبة الإناث إلى إجمالي السكان	نسبة الذكور إلى إجمالي السكان
	28243000	13929000	14314000	49.32	50.68
أقل من1-9 سنة	7429000	3631000	3798000	48.9	51.1
10- 14 سنة	3634000	1780000	1854000	49.0	51.0
15—19 سنة	3212000	1570000	1642000	48.9	51.1
20-29 سنة	5146000	2533000	2613000	49.2	50.8
30-59 سنة	7193000	3544000	3595000	49.3	50.7
60-64 سنة	576000	300000	276000	52.1	47.9
65 سنة فما فوق	1107000	571000	536000	51.6	48.4

المصدر: Demographic Yearbook. U.N. New York 1997. pp.180/181.

ويستدل من الجدول أعلاه على ما يلي:

- يشكل عدد الإناث نسبة أقل من نسبة الذكور في إجمالي السكان, وهي ظاهرة جديرة بالانتباه, إذ أن الغالبية العظمى من بلدان العالم غالبا ما تكون الصورة معاكسة, رغم أن الفارق ليس كبيرا, إضافة إلى أن حرب التحرير الجزائرية قد أودت بحياة مئات الألوف من الرجال بشكل خاص؛
- يشكل الأطفال والصبية الذين تتراوح أعمارهم بين أقل من عام و14 سنة نسبة قدرها 39.17 % من إجمالي السكان في عام 1995, وهي نسبة عالية جدا, وتعتبر حاليا وعلى المدى الأبعد ظاهرة صحية, كما لا بد من الإشارة إلى إن الذين تتراوح أعمارهم بين 10-14 سنة يشكلون نسبة قدرها 12.87 % من السكان, إذ أن هؤلاء يكونون مهيئين بعد فترة وجيزة للتحول إلى مجموعة السكان النشطاء؛
- تشكل مجموعات فئات السكان بين 15-29 سنة نسبة قدرها 29.59 %, ونسبة غير قليلة من هؤلاء تتوزع على المدارس المتوسطة والإعدادية والمعاهد المهنية والفنية والتدريب الفني والمهني وفي القوات المسلحة, وكذلك ضمن القوى النشيطة التي يمكنها أن تعطي الكثير للبلاد عندما تستخدم بصورة عقلانية وفعالة؛
- وإذا احتسبت مجموعات الفئات النشيطة في الجزائر سوية, أي الذين تتراوح أعمارهم بين 15-59 سنة وفق ما هو متبع في الجزائر, فأن نسبتهم تكون قد صلت في عام 1995 إلى 55.06 % من مجموع السكان.

- أما نسبة مجموعة السكان التي يبلغ عمر أفرادها 60 سنة فما فوق فقد بلغت أكثر قليلا من 6 % من مجموع السكان, وهي نسبة على العموم واطئة بالمقارنة مع نسبة هذه الفئة من الأعمار إلى مجموع السكان في البلدان الأوروبية عموما, حيث يقدر متوسط عمر الفرد عند الولادة بأكثر من 75 سنة.

يتوزع السكان في الجزائر, كما هو الحال في بقية أنحاء العالم, إلى سكان الحضر وسكان الريف. وفي الجزائر تغير التوزيع السكاني منذ الاستقلال حتى الآن بشكل ملموس. وكان هذا التغير نتيجة منطقية للتطور الصناعي الأفقي الذي سارت عليه الجزائر وما تزال تمارسه حتى الآن, رغم المصاعب التي تواجهها بسبب قلة الاهتمام بالزراعة والريف وصعوبة الحصول على الخدمات الاجتماعية والرعاية الصحية. فالمعلومات المتوفرة تشير إلى إن سكان الريف قد توزعوا في عام 1960, أي قبل سنتين من انتزاع الاستقلال السياسي وقيام الجمهورية الجزائرية, إلى 70 % ريف و30 % حضر. وتغير هذا التناسب وأصبح 60 : 40 بالمائة في عام 1975 وإلى 56.6 : 43.4 بالمائة في عام 1980, أي أن الفترة الواقعة بين 1960 و1980 شهدت تحولا سريعا بين سكان الريف والحضر لصالح الحضر, في حين شهدت الفترة اللاحقة وابتداء من عام 1981 تحولا أكثر بطئا, إذ تحولت المدن تدريجا إلى مواقع مليئة بالعاطلين عن العمل. وبلغ التناسب بين الريف والحضر 52.5 : 47.5 بالمائة في عام 1985, ثم أرتفع بعد خمس سنوات, أي في عام 1990 إلى 48.3 : 52.7 بالمائة بين الريف والحضر. وهي المرة الأولى التي تجاوز فيها سكان الحضر نصف سكان الجزائر, إذ ابتداء هذا التحول في عام 1988 حيث تقاسم الريف والحضر السكان مناصفة. وبعد مرور ست سنوات تحرك التغير بشكل أكثر بطئا فوصل في عام 1996 إلى 46 : 54 بالمائة. ولا بد من الإشارة إلى إن نسب التغير المشار إليها في أعلاه لا تنسجم مع التغيرات التي حصلت في النشاطات الاقتصادية, إذ إنها تبدو ضعيفة بالمقارنة مع الفترة التي تحققت فيها مثل هذا التغييرات (36 سنة), ومع بلدان أخرى مثل تونس والمغرب, حيث كان التغيير أكبر وأسرع. ومن المفيد الإشارة في هذا الصدد إلى إن ضعف التحول من الريف إلى المدينة في الجزائر قد اقترن بممارسة الدولة هنا أسلوب إقامة التعاونيات الزراعية ودفع الرواتب للفلاحين والعاملين فيها الذي مكنها من الاحتفاظ بالفلاحين فترة أطول بالريف وفي قطاع الفلاحة, بالرغم من ضعف الاهتمام به والبطالة المقنعة التي رافقت الزراعة في الريف. ومع ذلك فالهجرة من الريف إلى المدينة لم تنقطع وهي ما تزال متواصلة بسبب تدهور أوضاع الزراعة والريف, وبسبب المشكلات الجديدة التي تواجه الفلاحين من حيث العنف المنفلت في المناطق الريفية على نحو خاص وسقوط أعداد غفيرة من الفلاحات والفلاحين والأطفال الأبرياء ضحايا لهذا العنف الهمجي, ورغم البطالة المنتشرة في المدينة, إذ أنهم يجدون بأن المدن تجلب لهم بعض الأمن من حياتهم البائسة والمهددة بخطر الموت المستمر في الريف, علما بأن المدن لم تنج من الإرهاب والقتل أيضا. وهناك ظاهرة تستحق الانتباه إليها, ونعني نزوح مجموعات من السكن من المدينة إلى الريف بسبب تفاقم التدهور في الوضع الاقتصادي في المدن وارتفاع مستمر وكبير في حجم البطالة الراهنة في المدن من أجل تجاوز المصاعب التي يواجهونها حاليا معتمدين في ذلك على التكافل الاجتماعي بين سكان الريف والمساعدة المتبادلة, وخاصة بالنسبة لأولئك الذين لم يقطعوا صلتهم بالريف تماما. إلا إن الأرهاب الدموي قد دفع وما يزال يدفع بسكان الريف للهجرة إلى المدن طلبا للحماية النسبية, إذ أن الريف كان وما زيال مفتوحا أمام القوى الإرهابية المتطرفة, حيث كان ضحايا الإرهاب في الريف كبيرا حقا.

تتجه الهجرة الريفية إلى المدن الجزائرية الكبيرة, كما في حالة الجزائر العاصمة التي تهيمن على نسبة عالية من المشاريع الصناعية والنشاط الاقتصادي والخدمات, وكذلك إلى مدن مثل وهران وقسنطينة وعنابة وسيدي بلعباس وغيرها. ومن الملاحظ أن الهجرة غالبا ما تكون من الجنوب إلى الشمال بسبب الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية المتدهورة في الجنوب وكثرة البطالة فيها بالقياس إلى مدن ومناطق الشمال الأكثر تقدما, رغم أكتشاف النفط والغاز الطبيعي في مناطق الجنوب بكميات كبيرة وإقامة المشاريع الاستخراجية فيها. ويمكن للأرقام التالية أن توضح التغير الحاصل في التوزيع السكاني بين الريف والحضر.

جدول رقم 93

نسب توزيع السكان بين الريف والحضر في الجزائر

لعدد من سني الفترة 1960-1996

السنة	الريف	الحضر	المجموع
1960	70	30	100.0
1975	60	40	100.0
1980	56.6	43.4	100.0
1985	52.5	47.5	100.0
1990	48.3	51.7	100.0
1992	47	53	100.0
1994	47	53	100.0
1996	46	54	100.0

المصدر: 1) التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنوات عديدة حتى عام 1997. مصدر سابق.

Global Development Finance , Volume 2. Country Tables 1997. The World Bank. Washington. D.C.. p. 98/99.

عند متابعة نسب النمو الطبيعي للسكان في الجزائر ونسب نمو النشطاء القادرين على العمل من جهة, ونسب نمو عد المشتغلين في الاقتصاد الجزائري في مختلف مجالاته من جهة أخرى, يجد الإنسان بأن معدلات البطالة آخذة بالنمو السريع وأصبحت تشكل نسبة مهمة من مجموع القوى القادرة على العمل أو النشيطة في المجتمع الجزائري. ويبدو أن الدولة تسعى إلى امتصاص جزء من البطالة المتفاقمة من خلال التوظيف أو الاستخدام في قطاع الإدارة والخدمات الحكومية, أي أنها تقبل بنشوء نوع من البطالة المقنعة الواسعة, إضافة لما هو موجود أصلا من بطالة مقنعة في مختلف القطاعات الاقتصادية الجزائرية, لكي لا تنشأ لها مشاكل أكبر من المشكلات القائمة حاليا. ففي الوقت الذي تراجع عدد العاملين في القطاع الصناعي من 671000 عامل في عام 1990 إلى 519000 عامل في عام 1995, أي بانخفاض قدره 22.7 %, وفي الوقت الذي نما عدد العاملين في قطاع الفلاحة ببطء ملموس حيث

أرتفع العدد من 905000 مشتغل في الفلاحة في عام 1990 إلى 1090000 مشتغل في عام 1995, فأن عدد العاملين في قطاع الإدارة وحده قد أرتفع من 186000 موظف ومستخدم في عام 1990 إلى 1211000 موظف ومستخدم في عام 1995. كما تذبذب عدد المشتغلين في قطاعات النقل والمواصلات والتجارة والخدمات, وكذلك في قطاعات البناء والأشغال العمومية. ولا تبدو هذه الصورة واضحة عندما يجري تقسيم المشتغلين في الاقتصاد الوطني بين القطاعات الثلاثة الرئيسية, أي الزراعة والصناعة والخدمات. فلو ألقيت نظرة على التقسيم الأخير مثلا لوجد الإنسان اللوحة التالية بالنسب المئوية:[53]

جدول رقم 94

التوزيع النسبي للمشتغلين بين الزراعة والصناعة والخدمات في الجزائر

للسنوات 1965 و1985 و1995

السنة	الزراعة	الصناعة	الخدمات	الإجمالي
1965	57.0	17.0	26.0	100.0
1985	27.7	30.5	41.8	100.0
1995	24.1	23.0	52.9	100.0

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد للسنوات 1988, 1991, 1992, 1993, 1994, 1995, 1996 و1997. مصدر سابق.

مخطط رقم 17

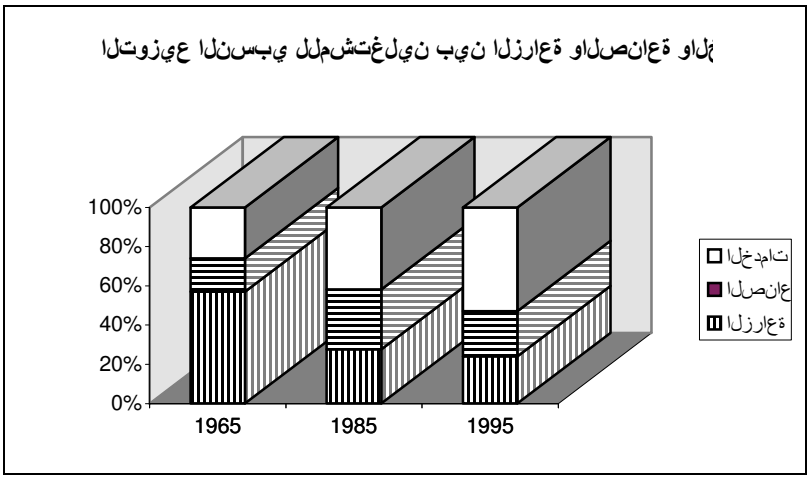

ولكن الصورة تختلف عندما ينتقل البحث إلى التوزيع الأكثر ملموسية للقوى العاملة وللعاطلين عن العمل في الجزائر. فالأرقام المتوفرة في هذا الصدد لا تكشف عن عدد المشتغلين والعاطلين عن العمل في إجمالي القوى النشيطة القادرة على العمل في المجتمع الجزائري فحسب, بل وتوضح التوزيع المشوه للقوى العاملة بين القطاعات المختلفة وفي إطار الخدمات. فعلى سبيل المثال لا الحصر استحوذت الإدارة على 25.16 % من مجموع العاملين في عام 1990, في حين كانت حصة بقية الخدمات 21.37 % من مجموع العاملين فعلا. وتغيرت هذه النسبة في عام 1995 لتصبح 27.91 % للعاملين في الإدارة الحكومية في مقابل 20.87 % للعاملين في بقية فروع قطاع الخدمات, بما فيها النقل والمواصلات والتجارة وبقية الخدمات الاجتماعية. وقد شكل العاملون في منازلهم والعاملون في مجالات أخرى بصورة غير رسمية نسبة بلغت 9.45 % من مجموع القوى النشيطة القادرة على العمل في عام 1990 وأصبحت في عام 1995 حوالي 12.2 %. وكان التغير في القطاع الصناعي كبيرا حيث تراجعت النسبة من 15.67 % في عام 1990 إلى 11.62 % في عام 1995. أما التغير في القطاع الفلاحي فكان محدودا بالنسبة إلى سنتين فقط, حيث تراجعت نسبة العاملين من 21.22 % في عام 1990 إلى 17.27% في عام 1992, ثم عادت وارتفعت مرة أخرى في عام 1995 إلى 24.14 % من مجموع القوى العاملة فعلا.

والمشكلة الكبيرة برزت في عدد العاطلين عن العمل حيث تصاعدت النسبة سنة بعد أخرى ابتداء من عام 1983, إذ بلغت حينذاك 16.5 % من مجموع القوى القادرة على العمل والنشيطة ووصلت في عام 1990 إلى حوالي 20.1 %, وإلى 27 % في عام 1995. ولا يلاحظ أي تراجع في هذا الاتجاه, إذ إن التقديرات الأولية للبطالة للأعوام التالية أعلى بكثير من نسبة البطالة في عام 1995. ويجب أن لا يغفل الإنسان بأن أرقام البطالة في الجزائر, كما هو الحال في الكثير من بلدان العالم الثالث, لا تعبر عن الواقع الفعلي, إذ أن البطالة الفعلية في الغالب الأعم هي أعلى مما ينشر بكثير. وللأهمية التي تحتلها مشكلة التشغيل والبطالة في الجزائر في الوقت الحاضر, إذ إنها ترتبط بالهجرة المتفاقمة نحو الخارج, يمكن إيراد الأرقام الخاصة بالفترة الواقعة بين 1990-1995, رغم المصاعب التي تواجه مثل هذه الهجرة.

جدول رقم 95

السكان النشطاء وهيكل التشغيل والبطالة في الجزائر للفترة 1990- 1995

	1990	1991	1992	1993	1994	1995
السكان النشطاء/ ألف نسمة *	6.092	6.200	6.350	6.561	6.814	7.446
	التوزيع النسبي للنشطاء والقوى العاملة %					
1-القوى العاملة رسميا	70.29	70.00	69.31	65.13	63.47	59.97
منها في: الفلاحة	21.22	23.66	17.27	24.22	23.50	24.41
الصناعة	15.67	14.59	17,77	21.45	12.21	11.62
البناء والأشغال	15.92	13.18	13.91	15.42	15.42	15.18
النقل والمواصلات **	21.31	23.04	26.36	20.50	20.72	20.87
الإدارة	25.36	25.18	26.95	27.40	28.00	27.91
2-العاملون في المنازل***	9.45	8.47	6.90	11.72	12.17	13.04
3- نسبة البطالة	20.09	21.53	23.80	23.15	24.36	27.00

قارن: المجموعة الإحصائية السنوية للجزائر. الديوان الوطني للإحصائيات رقم 17. نتائج 1994/1993. ديسمبر/ كانون الأول 1996. ص 48 و52.

* يعتبر الإحصاء الرسمي بأن السكان النشطاء هم الأفراد الذين تتراوح أعمارهم بين 15-59 سنة, في حين أن الإحصاء الدولي يعتبر النشطاء من السكان هم الذين تتراوح أعمارهم بين 15-64 سنة, والفارق غير قليل, وسببه معروف أيضا.

** ويشمل النقل والمواصلات والتجارة والخدمات؛ *** العاملون في المنازل وغيرها بصورة غير رسمية.

ووفق المعلومات الأولية المتوفرة عن عام 1997 فقد بلغت نسبة البطالة بين السكان القادرين على العمل 28 % وفق الأرقام الرسمية التي تنشرها الدولة[54]. إلا أن الكثير من الدلائل تؤكد أن نسبة البطالة كانت خلال السنوات المنصرمة أعلى بكثير مما تعلن عنه أجهزة الأحصاء.

وإذا تابع الإنسان موضوع توزيع القوى العاملة بين الإناث والذكور سيجد مسائل مهمة تشير إلى مستوى التخلف في الجزائر في الموقف من عمل الإناث, وكذلك الخلل في الإحصاء الرسمي الذي لا يسجل جميع النساء في سن العمل

[54] Algerien: Wirtschaftstrends yur Jahresmitte. Ausblick. Bfai. 1998. Deutschland. S. 7.

ضمن القوى القادرة على العمل. والمعلومات المتوفرة, وهي ليست كثيرة, تشير إلى فارق كبير جدا بين عدد العاملات وعدد العاملين في الجزائر. ويمكن أخذ نماذج تشرح هذه المشكلة دون التعرض إلى تفاصيلها بسبب قلة الإحصائيات المتوفرة عنها. ففي الوقت الذي لم تتجاوز نسبة العاملات في الجزائر في عام 1990 في مختلف القطاعات الاقتصادية 7.8 % , كان نصيب العاملين 92.2 %. وتغيرت هذه النسبة قليلا لصالح الإناث لتصل في عام 1992 إلى 8.3 %, في حين تقلصت نسبة الرجال إلى 91,7. وكما يلاحظ القارئ فأن الفارق كان ضئيلا جدا. ويمكن إيراد الأرقام التالية لأهميتها في الكشف عن دور المرأة الراهن في الاقتصاد والمجتمع الجزائري:

جدول رقم 96

التوزيع المطلق والنسبي للمشتغلات والمشتغلين في الجزائر

السنة	عدد المشتغلات/نسمة	النسبة المئوية	عدد المشتغلين/ نسمة	النسبة المئوية
1990	333499	7.78	3950787	92.22
1991	359610	8.91	3676240	91.09
1993	361900	8.26	4379900	91.74

المصدر: المجموعة الإحصائية السنوية للجزائر. الديوان الوطني للإحصائيات رقم 17. نتائج 1994/1993. ديسمبر/ كانون الأول 1996. ص 48 و52.

مخطط رقم 18

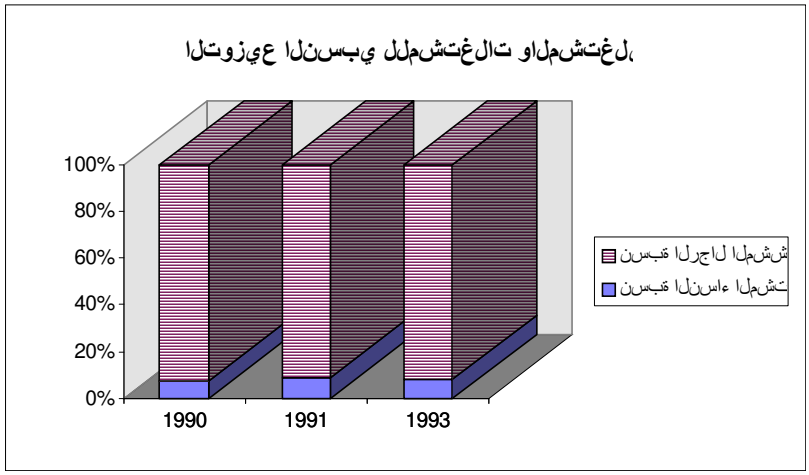

وفي ضوء هذا الواقع ومع حقيقة أن الإناث يشكلن في الجزائر نسبة وصلت في عام 1995 إلى 49.32 %, أي نصف السكان تقريبا, وأن عدد النساء اللواتي تراوحت أعمارهن بين 15-59 سنة بلغ 7647000 نسمة, وأن عدد المشتغلات في نفس العام لم يرتفع وفق أحسن التقديرات عن 400000 امرأة, فهذا يعني أن هناك عددا كبيرا من النساء يصل إلى أكثر من 7.2 مليون امرأة في سن العمل دون عمل, أو أنهن ربات بيوت, أو أنهن مجبرات على البقاء في البيت بسبب ضيق سوق العمل وحجم البطالة الواسع بين الرجال.

تشير الإحصائيات الدولية المتوفرة والمأخوذة عن الإحصاءات الرسمية الجزائرية إلى أن النساء شكلن في عام 1973 حوالي 6.6 % من قوة العمل المتوفرة في الجزائر, وارتفعت هذه النسبة في عام 1980 إلى 8.0 % فقط, ثم إلى 8.9 % في عام 1985 وإلى 9.6 % في عام 1990[55]. وفي عام 1993 بلغت نسبة الإناث 10.0 % من مجموع القوى العاملة في البلاد. ولكن عدد المشتغلات فعلا كان, كما لوحظ ذلك من الأرقام في أعلاه, أقل من ذلك خلال الفترة 1990-1993 مثلا. ومنه يتبين بأن الإحصاء الرسمي يشطب بجرة قلم على نسبة عالية جدا من النساء ولا يعتبرهن قوة عمل لكي لا يضطر إلى احتساب هذه النسبة المهمة, ضمن القوى النشيطة ولكنها في الوقت نفسه بدون عمل. والأرقام في أعلاه تؤكد النشر المتباين لأرقام البطالة بين النساء والتي تعزز صعوبة الثقة بمثل هذه الإحصائيات.

فالبطالة في الجزائر بشكل عام تشكل واحدة من أكبر مشكلات الدولة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. ففائض قوة العمل كبير جدا, وهذا الفائض يتحرى له عن مجالات للتشغيل, سواء كان ذلك في داخل الجزائر أم في البلدان المجاورة وبشكل خاص في حوض البحر الأبيض المتوسط وأوروبا الغربية. ومن هنا يستطيع الإنسان أن يلاحظ أحد أكثر وأهم العوامل الكامنة وراء تزايد هذه الهجرة العالية في الماضي وفي السنوات الأخيرة على نحو خاص, إذ أن البطالة حتى في فترة انتعاش عملية التنمية في الجزائر في سنوات العقدين السابع والثامن لم تكن أقل من 15 % من مجموع القوى القادرة على العمل بصورة رسمية وأكثر من ذلك بكثير في الواقع العملي.

[55] Global Development Finance , Volume 2. Country Tables 1997. The World Bank. Washington.
D.C.. p. 98/99.

تطور الواقع الاجتماعي للسكان في الجزائر

لم يسمح الرأسمال الفرنسي المستند إلى سلطات الاحتلال الفرنسية للمجتمع الجزائري بالتطور والتحول إلى المجتمع المدني البرجوازي من خلال الهيمنة الصارمة التي فرضها على الحياة الاقتصادية وعلى اتجاهات التطور الاقتصادي في البلاد, وكذلك عبر هيمنته واستحواذه على القسم الأعظم من الفائض الاقتصادي المتحقق في البلاد حيث كانت البرجوازية الفرنسية تقوم بتصديره إلى فرنسا وتوظيفه هناك بدلا من إعادة توظيفه في الجزائر. ولهذا بقي المجتمع الجزائري في الواقع العملي مجتمعا فلاحيا ورعويا متخلفا تعيش الغالبية العظمى من بناته وأبنائه في الريف. وإلى جوار الأعداد الكبيرة من الفلاحين الفقراء والمعدمين وصغار المزارعين نمت فئة من العمال الزراعيين الأجراء كانت تعمل في المزارع الواسعة التي استحوذت عليها فئة المعمرين الفرنسيين واستخدمتها في إنتاج المحاصيل الزراعية, ومنها بشكل خاص الكروم, التي كانت تستخدم في المعامل الصناعية الفرنسية لإنتاج أفضل الخمور الفرنسية. وكانت جمهرة متزايدة من الفلاحين وصغار المزارعين تفقد باستمرار أراضيها, بسبب أوضاعها الصعبة والأساليب المتنوعة غير الشرعية التي مارسها المعمرون لانتزاع أراضيها, وتتحول إلى مواقع فقراء الفلاحين والمعدمين أو العمال والزراعيين. ووجدت إلى جانب المعمرين الفرنسيين فئة صغيرة من الجزائريين التي كانت بحوزتها وتحت تصرفها مساحات غير قليلة من الأراضي الزراعية وكان الكثير من أفراد هذه الفئة يتعامل ويتعاون مع المعمرين الفرنسيين.

وفي اقتصاد المدينة تطورت طبقة عاملة جزائرية واسعة نسبيا كانت تعمل في مشاريع الهياكل الارتكازية التي أقامتها البرجوازية الفرنسية والمستعمرون لصالح مشاريعها الاقتصادية والتجارية والعسكرية, وكذلك في مشاريع الصناعة الاستخراجية والصناعة التحويلية. وكان العمال الجزائريون في مؤسسات المرافئ والنقل والصناعة الاستخراجية وفي نقاباتها يلعبون دورا مهما في الحياة النضالية, حيث كانت معاناة نساء ورجال هذه الطبقة من استغلال الرأسمال الفرنسي واضطهاد سلطات الاحتلال ظاهرة يومية متواصلة. وبسبب نشوء الطبقة العاملة الجزائرية المبكر في المشاريع التابعة للبرجوازية الأجنبية وقبل نشوء وتطور البرجوازية الوطنية المحلية في الصناعة بشكل خاص, امتلكت الطبقة العاملة الجزائرية خبرة نضالية وقدرة تنظيمية نقابية وسياسية جيدة, كما اتسمت بالاستعداد النضالي لمواجهة الهيمنة الفرنسية. وخلال سنوات الاحتلال الفرنسي كانت النقابات العمالية الجزائرية تعتبر جزءا من النقابات العمالية الفرنسية وتشارك معها في نضالها ضد الرأسمال الفرنسي الذي تميز بشراسته البالغة في الركض وراء المزيد من الأرباح بغض النظر عن الضحايا التي تسقط على طريق تحقيق تلك الأرباح. وبسبب تخلف حياة الريف والخدمات الاجتماعية ووضعف الوعي وارتفاع معدلات نمو المواليد الجديدة والزيادة السكانية المستمرة فيه ظهر فائض كبير ومتنام باستمرار في قوة العمل. وكانت نسبة غير قليلة من فائض قوة العمل الريفية تنزح إلى المدن القريبة للتفتيش عن عمل تعيشُ منه وتُعَيشَ به أفراد عائلاتها. وكانت هذه الهجرة تتسع من سنة إلى أخرى بحيث كونت فائضا كبيرا في قوة العمل تجمع في المدن, وخاصة الكبيرة منها. وتحول جزء غير قليل من هذا الفائض من الفلاحين والعمال إلى مجموعة واسعة من أشباه البروليتاريا المعدمين التي تعاني من

شظف العيش وصعوبة الحصول على سكن لائق ومستعدة للقيام بأي عمل يجلب لها لقمة العيش. لقد شكل هذه المجموعات السكانية نسبة عالية من المجتمع التي تعيش في بيوت قصديرية يجدها الإنسان في حواشي المدن الكبيرة والصغيرة حيث يكون التمايز الطبقي شددا وقاسيا وموجعا للكرامة الإنسانية وتشكل حزام الفقر والجوع والحرمان والتخلف حول المدن أو حتى في داخلها. كما إن هذه المجموعات من العاطلين عن العمل شكلت بدورها عامل ضغط شديد على القوى العاملة المشتغلة فعلا وساهمت, بفعل وجودها موضوعيا, في الضغط على الأجور والحفاظ على مستواها المتدني أو حتى تراجعها أحيانا وتشديد الاستغلال الذي يعاني منه المشتغلون. كما لعبت دورا مهما في استمرار تخلف ظروف وشروط العمل, مما كانت تتسبب بوقوع حوادث عمل كثيرة كان العمال الجزائريون ضحيتها الأولى والأخيرة.

أما البرجوازية الوطنية أو المتوسطة الجزائرية فلم تستطع التوسع والتطور بحرية وبقيت ضعيفة طوال فترة الاحتلال الفرنسي للجزائر ولفترة غير قصيرة بعد ذلك أيضا, إذ كانت البرجوازية الفرنسية تجد فيها منافسا يهدد مصالحها ومنشطا لعناصر المقاومة والنضال ضد السيطرة الاقتصادية الأجنبية وضد الوجود الفرنسي في الجزائر, بالرغم من ضعفها وقلة مشاريعها الاقتصادية وصغر قاعدتها الاجتماعية.

وفي المدينة وجدت قاعدة واسعة لفئات البرجوازية الصغيرة العاملة في قطاع الخدمات والإنتاج الحرفي الصناعي التقليدي وأصحاب الدكاكين الصغيرة العاملة في قطاع التجارة الداخلية, إضافة إلى مجموعات من صغار الموظفين والمستخدمين في أجهزة الدولة والإدارات المحلية, وجمهرة صغيرة من المثقفين الجزائريين. وعرف المجتمع الجزائري حينذاك مجموعات صغيرة من فئات البرجوازية الكومبرادورية والمقاولة والعقارية وأصحاب رؤوس الأموال التي كانت تتعامل مع البرجوازية الفرنسية وتشكل رديفا ضعيفا وخاضعا أو تابعا لها, وكان تأثيرها في الحياة الاقتصادية والاجتماعية محدودا ومعزولة عن الغالبية العظمى من السكان, رغم إنها لم تكن خالية من التناقضات والصراعات اليومية مع البرجوازية الفرنسية المهيمنة ومع سلطات الاحتلال الفرنسي.

ومن هنا بمكن القول بأن الفئات الأكثر وجودا في المجتمع الجزائري في فترة الاحتلال الفرنسي كانت فئات البرجوازية الصغيرة بمختلف مجموعاتها وذات القاعدة الاجتماعية الواسعة, ثم الجمهرة الواسعة جدا من سكان الريف, سواء العاملين منهم في الزراعة أم القاطنين في الريف عموما, وأخيرا الطبقة العاملة في قطاعات الصناعة والزراعة والخدمات وفي مختلف مشاريع الهياكل الارتكازية, وأشباه البروليتاريا التي كانت تعيش على هامش الحياة الاقتصادية وفي أطراف المدن وفي ظروف عيش وسكن بائسة جدا وغير إنسانية.

وترك هذا الواقع الطبقي المرتبط بالواقع الاقتصادي الجزائري والناشئ عنه أيضا أثره البارز في الحركة الشعبية وترك بصماته على اتجاهاتها الفكرية والسياسية المختلفة منذ الفترة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية بشكل خاص. وبالارتباط مع طبيعة الهيمنة الاستعمارية الفرنسية, التي كانت تسعى إلى جعل الجزائر جزءا من فرنسا ومحاولات فرنسة الشعب الجزائري, لعب الدين الإسلامي ولغة القرآن, اللغة العربية, دورا مهما قبل ذاك وفيما بعد في تصعيد المقاومة وفي التأثير الفعلي على العملية النضالية والكفاح المسلح الذي أنطلق في منتصف العقد السادس, ووحد بين

العرب والأمازيغيين المسلمين في النضال المشترك ضد المحتل. وكان لهذا الواقع تأثيره المتميز حتى بعد إحراز الاستقلال السياسي للجزائر ولفترة غير قصيرة.

لقد شكل الفلاحون وصغار البرجوازيين في المدن وأفراد الطبقة العاملة وأشباه البروليتاريا جيش الثورة الأساسي وقاعدتها الاجتماعية والسياسية العريضة. وتجلت هذه التركيبة بشكل واضح في بنية القيادة السياسية والعسكرية للثورة. ومن المفيد الإشارة إلى أن المرأة الجزائرية قد تحملت مع الرجل الجزائري أعباء الهيمنة الاستعمارية الفرنسية واستغلال رأس المال الفرنسي, كما إنها ساهمت بفعالية في النضال وفي الثورة المسلحة أيضا وتحملت مصاعبها ومصائبها, ولكنها لم تبرز بأي شكل من الأشكال في تركيبة قيادة الثورة ولا في قيادة جبهة التحرير الوطني الجزائرية. وهي ظاهرة ملفتة للانتباه وسلبية ومرتبطة بالواقع الاجتماعي المتخلف للجزائر عموما وموقف القيادات الذكورية والرجال بشكل عام من المرأة في الجزائر خلال تلك الفترة وما بعدها.

إن هذه البنية الاجتماعية لقوى الثورة الجزائرية وللقوى المفاوضة هي التي سمحت بتسلم السلطة من ذات الفئات الاجتماعية التي كانت تعمل في قيادة جبهة التحرير الوطني الجزائرية, وخاصة فئات البرجوازية الصغيرة, ومن بينهم جمهرة من العسكريين الذين قادوا النضال المسلح للجبهة ومجموعة من المثقفين. وكان التوازن في هذه القيادة يميل لصالح القيادة العسكرية في الجبهة. وظهر تأثير الطبيعة الاجتماعية لقيادة الثورة بشكل واضح على نهج وسياسات التطور الاقتصادي والاجتماعي والسياسي للدولة الجزائرية الحديثة, إذ أن هذه المجموعات كانت تتحدر في الغالب الأعم من فئات البرجوازية الصغيرة المحرومة من وسائل الإنتاج والتي لم تكن لها مواقع اقتصادية مهمة, إضافة إلى الجو العام الذي ساد سنوات العقدين السابع والثامن في الموقف من الرأسمالية والاتجاهات الضبابية المناهضة لهذه الوجهة من التطور. وقد وجدت هذه الفئات العاملة في قيادة جبهة التحرير الوطني الجزائرية نفسها في مواقع المسؤولية الحكومية وبالتالي انفتحت أمامها إمكانيات واسعة من أجل:

- فرض قيادة الحزب الواحد في الحياة السياسية واعتباره المسؤول عن مصير الجزائر ومستقبله وطريق تطوره اللاحق؛
- تأمين مواقع جديدة للحزب وقيادة الدولة في الاقتصاد والمجتمع والاستفادة القصوى من السلطة السياسية التي بيديها لتحقيق ذلك؛
- إقامة وتوسيع وتنشيط قطاع الدولة الاقتصادي مستفيدة في ذلك من ضعف البرجوازية المحلية ومن تأييد البرجوازية الصغيرة والفلاحين والطبقة العاملة, حيث كانت هذه الفئات تدعو إلى تمكين قطاع الدولة من القيام بالدور القيادي والحاسم في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية, ومن الهروب الواسع للمعمرين الفرنسيين الذين تركوا المزارع والمنشآت الصناعية والخدمية التي كانوا يهيمنون عليها, وكذلك هروب بعض المتعاونين الجزائريين مع سلطات الاحتلال الفرنسي إلى فرنسا.
- تنمية وتعزيز مواقع البرجوازية الصغيرة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية, سواء كان ذلك في الريف أم في المدينة وفي أجهزة الدولة الجديدة.

- وكانت هذه الوجهة تريد خلق قاعدة اجتماعية جديدة وواسعة للبرجوازية البيروقراطية الحاكمة تتشكل من أوساط تتحدر من فئات البرجوازية الصغيرة التي أصبحت تحت تصرفها موارد الدولة المادية والمالية.

ولم يكن لدى هذه الفئات الجديدة أو قيادة السلطة السياسية خوف مباشر من الطبقة العاملة, كما كان عليه الحال في المغرب مثلا, إذ كانت جبهة التحرير الجزائرية تضم في صفوفها جمهرة كبيرة من العمال والنقابيين التي شاركت في الكفاح المسلح أو ساندته وتبوأت مراكز القيادة في النقابات والمنظمات المهنية لصالح حزب جبهة التحرير الوطني. ومنذ البدء أتخذ حزب جبهة التحرير الوطني موقفا مناهضا للحياة الحزبية والتعددية, وحرم تشكيل الأحزاب السياسية, عدا حزب الدولة, ومنع نشاط الحزب الشيوعي الجزائري الذي سمي فيما بعد بحزب الطليعة الاشتراكية في الجزائر, كما أن قاعدة هذا الحزب لم تكن واسعة أو قادرة على الوقوف بوجه صدور وتنفيذ مثل هذا القرار. وفي ضوء ذلك خلا الجو لقيادة حزب جبهة التحرير, وخاصة في أعقاب الإطاحة بحكومة أحمد بن بيللا وتمكنت من فرض هيمنتها التامة على الحكم والاقتصاد والمجتمع.

وعبر السنين المنصرمة تطورت تدريجا في المجتمع الجزائري الفئات الاجتماعية التالية:

- طبقة عاملة واسعة نسبيا تعمل في المنشآت الصناعية الاستخراجية والتحويلية وفي مشاريع الخدمات الاجتماعية والهياكل الارتكازية ومشاريع البناء والتشييد التابعة بشكل خاص لقطاع الدولة. وفي الوقت نفسه اتسعت قاعدة العمال الزراعيين في الريف وفي مجال النقل والتسويق والتخزين الزراعي وفي بقية الخدمات. ونسبة عالية منها كانت وما تزال تعمل في مشاريع قطاع الدولة.
- فئات البرجوازية الصغيرة في الريف التي استفادت من الإصلاح الزراعي وتوزيع الأراضي الزراعية على أوساط واسعة من الفلاحين الفقراء والمعدمين والمحرومين سابقا من الأراضي الزراعية والتي شاركت في منشآت التسيير الذاتي والتعاونيات الزراعية بأنماطها المختلفة, إضافة إلى صغار الفلاحين الذين كانوا يعملون خارج إطار هذه التعاونيات الزراعية والتسيير الذاتي في قطا الفلاحة.
- فئات البرجوازية الصغيرة في المدن وخاصة القوى العاملة في قطاع الصناعات الحرفية والتقليدية وفي تجارة المفرد وغيرها من الحرف والمهن.
- وتوسعت في الوقت نفسه فئة المتعلمين والمثقفين في الجزائر بعد أن انفتحت أمامها أبواب التعليم والدراسة الحكومية المجانية والحصول على البعثات والزمالات الدراسية في الخارج, إضافة إلى مجموعات غير قليلة من صغار موظفي الدولة والمستخدمين في القطاعين العام والخاص.
- وإلى جانب كل ذلك تعززت مواقع البرجوازية البيروقراطية والتكنوقراطية بشرائحها المختلفة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية, وهي بالأساس المجموعة القيادية في حزب جبهة التحرير التي احتلت مواقع أساسية في قيادة الدولة وفي المراكز الحساسة لأجهزة الدولة المختلفة, سواء المدنية منها أم العسكرية.
- مع تطور الوضع الاقتصادي وتوفر موارد مالية كبيرة عبر استخراج وتصدير المحروقات نشأت وتطورت تدريجا فئة من البرجوازية الوطنية المتوسطة من أوساط البرجوازية الصغيرة ومن أوساط الفئات الحاكمة بدأت تساهم في النشاطات الاقتصادية والاجتماعية وتسعى لأخذ مواقع لها في الحكم أيضا. وتركز نشاطها الاقتصادي

في قطاع الصناعة التحويلية, وخاصة مشاريع الصناعة الاستهلاكية والغذائية الصغيرة والمتوسطة ومشاريع الخدمات الاجتماعية والتجارة الداخلية. ومع نشأتها وتطورها بدأت البرجوازية المتوسطة تخوض الصراع لاحتلال مواقع أفضل لها في النشاط الاقتصادي وتسعى إلى تقليص دور قطاع الدولة أو الاستفادة منه لصالحها. وقد وجد هذا التيار نفسه لا في المواقع المدنية فحسب, بل وفي المواقع العسكرية, وطرح تصورات تختلف بهذا القدر أو ذاك عن تصورات البرجوازية البيروقراطية الحاكمة التي كانت تحتل المواقع الرئيسية في الجيش وفي حزب جبهة التحرير الوطني. وكانت المجموعات العاملة في القوات المسلحة من البرجوازية البيروقراطية تشكل القوة القائدة والموجهة في إطار هذه الفئات وعبرها في الدولة والمجتمع, علما بأن مجموعة غير صغيرة من كبار ضباط الجيش أصبحت لعائلاتها وأقربائها مصالح اقتصادية واسعة وتحولت إلى مواقع البرجوازية الوظيفية, سواء كان نشاطها الجديد في الصناعة أم في الزراعة أم في التجارة أم في المقاولات والبناء والتشييد. وستبقى في الذاكرة تلك الصراعات التي خاضتها مختلف الفئات الاجتماعية والتيارات السياسية في النصف الثاني من العقد الثامن, وبشكل خاص بعد المرض المفاجئ الذي أصيب به هواري بومدين, والذي تفاقم وتبلور حول الشخص الذي كان عليه تولي المسؤولية بعد موت بومدين. ومع انتصار مجموعة العقيد العسكري الشاذلي بن جديد انتصرت أيضا الشرائح العليا في الجيش والأمن الداخلي والبرجوازية البيروقراطية الكبيرة والعقارية والمقاولة, وأصبح الرئيس الجديد يدين لها بالولاء ويعمل من أجل تحقيق مصالحها الاقتصادية وتكريس وجودها في السلطة والحفاظ على السلطة السياسية بقيادة الضباط العسكريين. ورغم وجود قيادة مدنية للحزب الحاكم في الجزائر واعتبارها القائد للدولة, فأن القيادة الفعلية كانت, ومنذ انتصار هواري بو مدين في إزاحة أحمد بن بيللا , بيد القيادات العسكرية, رغم وجود المؤسسات المدنية, بما فيها الحكومة والمجلس الوطني والمجالس الشعبية المحلية وغيرها من المؤسسات الدستورية, إذ أن القرار النهائي كان بيد القيادة العسكرية التي كانت توجه الشاذلي بن جديد أو بعد مجيء بو ضياف أو الامين زروال إلى رئاسة الجمهورية. واستمر هذا التأثير طويلا ولم ينته بعد. وليس من شك في أن اتجاهات التطور الاقتصادي المشوهة التي خدمت مصالح الفئات المسيطرة على قطاع الدولة الاقتصادي أساءت إلى:

- مصالح الاقتصاد الوطني وقطاع الدولة والثروة الاجتماعية والعدالة الاجتماعية في البلاد؛
- مصالح الفئات الاجتماعية الكادحة, وخاصة الأوساط الفلاحية الواسعة والفقيرة وفئات البرجوازية الصغيرة والعمال, وهي فئات منتجة فعلية للدخل القومي ولعموم الثروة الاجتماعية, كما كانت الإساءة لمصالح البرجوازية المتوسطة على المدى الأبعد.

وبمرور الوقت تفاقم التمايز والاستقطاب الطبقيين في المجتمع الجزائري واتخذا أبعادا جديدة, إذ أن القاعدة الاجتماعية للفئات الوسطى بدأت تتقلص وتتحول إلى مواقع البرجوازية الصغيرة, وقلة منها كانت ترتقي إلى مصاف البرجوازية البيروقراطية الكبيرة والبرجوازية المقاولة والعقارية والمالية. وعمق من خطر هذا الاستقطاب غياب الحرية والديمقراطية والتعددية عن الحياة السياسية والتجاوز الفظ المتواصل على حقوق الإنسان والانفراد بالسلطة السياسية. وفي الكتاب السنوي للبنك الدولي نشرت نتائج استقصاء حول توزيع الدخل بين الطبقات والفئات

الاجتماعية المختلفة في الجزائر. والأرقام تبحث في واقع هذا التوزيع في عام 1988. إن أهمية هذه الأرقام وراهنيتها في المجتمع الجزائري هي التي تستدعي نشرها, رغم مرور ما يزيد على عشر سنوات على إجرائها. إذ بعد مرور 26 سنة على انتصار الثورة وقيام الدولة الجزائرية يجد الإنسان نفسه أمام تلك اللوحة المريعة من التمايز الطبقي الذي لا يختلف كثيرا عن الوضع المماثل له في كل من المغرب وتونس, وهو أخر استطلاع بهذا الشأن جرى في الجزائر, إذ لم ينشر غيره حتى الآن, كما إنه من حيث المبدأ يحتفظ بحيويته, إذ أنه لم يتحسن بل تفاقم التمايز وتعمق استقطاب الثروة في الجزائر. وعند إلقاء نظرة على توزيع الدخل بين الفئات الاجتماعية المختلفة سيجد القارئ نفسه أمام اللوحة التالية.

جدول رقم 97

التوزيع النسبي للدخل على الفئات الاجتماعية في الجزائر لعام 1988

الفئات الاجتماعية	نسب توزيع الدخل %
10 % مجموعة الفئات الاجتماعية ذات الدخل الأدنى	2.8
20 % مجموعة الفئات الاجتماعية ذات الدخل الواطئ	6.9
20 % مجموعة الفئات الاجتماعية الثانية ذات الدخل الواطئ	11.0
20 % مجموعة الفئات الاجتماعية الدخلية الثالثة	15.1
20 % مجموعة الفئات الاجتماعية الدخلية الرابعة	20.9
20 % مجموعة الفئات الاجتماعية ذات الدخل العالي	46.1
10 % مجموعة الفئات الاجتماعية ذات الدخل الأعلى	31.5

المصدر:

Weltentwicklungsbericht 1997. Der Staat in einer sich aendernden Welt. Weltbank. Washington, DC. USA. 1997. Tabelle 5. Verteilung von Einkommen und Verbrauch. Ausgewaehlte Kennzahlen der Weltentwicklung. S. 254.

ومنه يتبين بشكل صارخ سعة الاستقطاب القائم بين 10 % من أكثر الفئات الاجتماعية فقرا وبين 10 % من أكثر الفئات الاجتماعية غنى وثروة في الجزائر, حيث تبلغ حصة هذه الفئة الأكثر فقرا 2.8 % من إجمالي الدخل في حين تستولي الفئة الأخرى الأكثر غنى على 31.5 % من الدخل القومي. وهي صورة لا تعبر عن عمق التمايز الطبقي القائم في مجتمع كان في ميثاقه الوطني وفي دعايته السياسية يؤكد على السير في طريق التطور الاشتراكي والتسيير الذاتي الجزائري فحسب, بل وعن غياب العدالة الاجتماعية تماما وعن نشوء أرضية صالحة للمشكلات الاجتماعية والتوترات والنزاعات السياسية في البلاد. كما أنها تجسد حالة التفاقم في الاستغلال الطبقي ونهب الخيرات من جانب الفئات الاجتماعية ذات النعمة الحديثة, حيث كانت فئات واسعة من السكان تصل نسبتها إلى 60 % لا تحصل إلا

على 33.0 % من إجمالي الدخل القومي في حين كان النظام السياسي يسمح إلى 20 % من السكان في الاستحواذ على 46.1 % من إجمالي الدخل القومي. ويمكن أن يعبر عن ذلك بصيغة أخرى عندما يقول الإنسان بأن 80 % من السكان كانت تحصل على 53.9 % من إجمالي الدخل القومي, في حين كانت 20 % من الفئات الاجتماعية الغنية تستولي على 46.1 % من الدخل القومي. وخلال السنوات العشر المنصرمة على هذه الإحصائية التي نشرتها المؤسسات الاقتصادية والمالية الدولية في الآونة الأخيرة لم تتغير اللوحة الطبقية ولم يخف التمايز الطبقي بين السكان فحسب, بل سارت باتجاه التفاقم وتوسعت الفجوة بين المدخولات السنوية للفئات الاجتماعية المختلفة. وبرزت إلى السطح بشكل ملموس فئات اجتماعية تعيش تحت خط الفقر المتفق عليه دوليا وفق أوضاع البلدان النامية, حيث وصل عددهم في عام 1996 إلى حوالي 1,6 % من السكان. أي أن عدد الفقراء المعدمين الذي يقل دخل الفرد الواحد في اليوم عن دولار واحد وصل في عام 1995 إلى حوالي 450000 نسمة[56]. والأرقام الحقيقية أكثر من ذلك بكثير.

من يتابع تطور الحياة المعيشية والاجتماعية للشعب الجزائري يدرك بأن تغيرات واسعة قد طرأت على المجتمع وعلى حياته ونشاطه الاقتصادي وخاصة في العقدين الأول والثاني لفترة ما بعد الثورة. وقد تجلى ذلك في اتساع قاعدة المشتغلين في الزراعة والصناعة والخدمات وكذلك عدد البنات والأولاد الذين التحقوا بالتعليم الابتدائي ومن ثم بالتعليم المتوسط والإعدادي والمعاهد الفنية والمهنية وفي الكليات والجامعات الجزائرية, إضافة إلى المستشفيات والمستوصفات التي تم إنشاؤها في مختلف المدن الجزائرية. ولا شك في أن نشاط مكافحة الأمية قد اتسع أيضا وتحققت نجاحات ملموسة على هذا الطريق. وساعدت الموارد المالية المتأتية من الثروة النفطية والغاز الطبيعي على تأمين نظام للمعالجة الطبية المجانية والضمان الاجتماعي والتعليم المجاني في جميع مراحله, وتأمين النقل الداخلي بأسعار رخيصة جدا, إضافة إلى السعي لتأمين السكن للسكان. إلا أن هذا المهمات الضخمة ألقيت بكامل أعبائها على قطاع الدولة وأجهزته المختلفة, إضافة إلى مهماتها الاقتصادية والسياسية والإدارية, وكان العبء ثقيلا ولم تستطع النهوض به على أفضل وجه. ولم تبذل قيادة الدولة الجهد المطلوب في تأمين وتنظيم الرقابة الحكومية وتعزيز الرقابة الشعبية والنقابية لضمان حسن وصواب الأداء. فكانت الحصيلة سيئة جدا. وقد اقترن ذلك بسوء التصرف بأموال الدولة والأمانة الموضوعة في عنقها, حيث انتشر الفساد الوظيفي والرشوة والمحسوبية والمنسوبية على نطاق واسع وأصبح ظاهرة عامة وشاملة. وقد كان هذا أحد أسباب التذمر والاحتجاج وعدم الثقة بسياسات الدولة ووعودها للسكان, وخاصة بالنسبة للفئات الكادحة والمتضررة مباشرة من تلك السياسات.

تشير المعطيات المتوفرة عن الأجور مثلا إلى إنها تطورت في القطاع العمومي على النحو الذي يرد في الجدول التالي.

[56] World Development Indicators 1998. World Bank. Washington. D.C. p.

جدول رقم 98

تطور الأجور المتوسطة الخامة حسب قطاع النشاط في القطاع العمومي الوطني بالدينار الجزائري

قطاع النشاط السنة	1993	1994	1995
المحروقات والأشغال العمومية البترولية	13067	18650	20153
الصناعة	8884	10076	12283
البناء والأشغال العمومية (غير البترولية)	9255	8218	10471
النقل	8539	11460	14720
التجارة	8844	9481	11960
الخدمات	10888	10581	13441
المجموع	9390	10627	12773

المصدر: الجزائر بالأرقام. نتائج 1995. رقم 27/ 1997. الديوان الوطني للإحصائيات. ص 28.

ومنه يتبين وجود تمايز في الأجور في مختلف القطاعات الاقتصادية وخاصة بين قطاع المحروقات والشؤون البترولية وبقية القطاعات الاقتصادية, وهو أمر طبيعي بالنسبة لمختلف القطاعات الاقتصادية. كما يستدل منه على أن الأجور حققت زيادات واضحة, إذ أنها ارتفعت بمقدار 13.17 % في عام 1994 بالمقارنة مع عام 1993, و20.19 % في عام 1995 بالقياس مع عام 1994. ولكن المشكلة تبرز في مكان آخر حيث كانت نسب التضخم السنوية عالية جدا تلتهم كل الزيادة الحاصلة في الأجور وتأتي على الأجر الحقيقي بشكل حاد وتضعف القوة الشرائية للعاملين عموما ولغير العاملين بشكل خاص. والإحصاء الحكومي الرسمي يشير إلى أن نسبة التضخم في عام 1995 بلغت 20 %[57], في حين تشير أغلب الوقائع الجارية في الجزائر إلى أن التضخم تجاوز هذه النسبة كثيرا وتجلى في سعر الصرف الفعلي للدينار الجزائري, إضافة إلى ما يعيشه الأفراد من ارتفاع يومي مستمر في أسعار السلع والخدمات. فمتابعة التغيرات في سعر صرف الدينار الجزائري في مقابل الدولار الأمريكي خلال السنوات المنصرمة تساعد على امتلاك رؤية أكثر تشخيصا للمشكلات التي يعاني منها الاقتصاد الجزائري والمعاناة التي يتحملها الشعب الكادح. ففي الوقت الذي بلغ سعر الصرف للدولار الواحد مقابل الدينار الجزائري بصورة رسمية 0.2532 دولار (أي 3.949 دينار جزائري لكل دولار أمريكي), ارتفع سعر الدولار تدريجا مقابل الدينار في عام 185 إلى

[57] Laenderreport. Algerien: Wirtschaftstrends zum Jahreswechsel 1995/1996. Bfai. 4343/ Maerz 1996. S. 3.

0.1989 دولار (أي 5.028 دينار لكل دولار)[58]. وفي عام 1992 أصبح كل 2.781 دينار جزائري يعادل دولارا أمريكيا واحدا, ثم وصل إلى 56.186 دينار لكل دولار في عام 1996 وإلى 57.786 دينار لكل دولار في نوفمبر من عام 1997. وإذا تجاوز الإنسان سعر الصرف الرسمي, فأن سعر الدينار في السوق السوداء في الجزائر تراوح في أوائل الثمانينات بين 40-50 دينار لكل دولار, وفي الوقت الحاضر إلى أكثر من سعره الرسمي بكثير, رغم التخفيض المستمر لسعر صرف العملة المحلية رسميا. هذه هي إحدى المشكلات البارزة التي عانت وما تزال تعاني من وطأتها الشديدة الغالبية العظمى من السكان وبشكل خاص الناس الفقراء والمعدمين الآخذ عددهم بالازدياد.

وتشير دراسات الأمم المتحدة إلى أن التضخم في الجزائر قد عرف الوجهة التالية, علما بأن هذه الأرقام تعتمد بدورها على الأرقام الأساسية التي تنشرها الدولة الجزائرية, وهي بعيدة عن واقع الحياة الفعلية, إذ أن التضخم فيها أكثر بكثير مما تنشره دوائر الإحصاء الرسمية.

جدول رقم 99

معدلات التضخم والتغيرات السنوية الحاصلة في الاقتصاد الجزائري

للفترة 1980-1997 بالنسب المئوية

معدل التضخم 1989-1980	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997
9.0	16.7	25.9	31.7	20.5	29.0	29.8	18.7	5.7

Handbook of International Trade and Development Statistics 1996/1997. United Nations Publication. New York. 1999. P 206.

فالأجر الحقيقي في ضوء مثل هذه النسب من التضخم, حتى في حالة القبول بها, ومع عدم حصول زيادة ملموسة في الأجر, يكون قد خسر نسبة عالية من قيمته في عامي 1994 و1995 بالقياس إلى عام 1993. وهذا يعني تدهور جديد في مستوى معيشة العائلات التي في الغالب الأعم لا يعمل من أفرادها سوى الرجل أو أحد أفراد العائلة, إذ أن نسبة النساء العاملات في الجزائر كانت وما تزال ضئيلة جدا. وحالة العاطلين عن العمل هي أسوأ بكثير من حالة العاملين من ذوي الدخول المحدودة. ومن هنا ينشأ أيضا أحد عوامل الهجرة إلى خارج الجزائر. وتبدو اللوحة أكثر قتامة عندما يطلع الإنسان على تطور أجر الأسر في الفترة بين 1993-1995[59].

وإذا أنتقل الإنسان إلى متابعة بعض جوانب التطور البشري في الجزائر يجد بعض الأرقام المهمة, رغم خلو الإحصاءات الدولية المنشورة من جملة من المؤشرات الأساسية والتي, كما يبدو, لا تريد أجهزة الدولة والمسؤولين في الحكومة وفي أجهزة الإحصاء نشرها. إذ إن المعلومات المتوفرة عنها لا تسمح بإجراء مقارنة بين الماضي

[58] الحسابات القومية للبلدان اعربية 1975-1987 وتقديرات 1988. الجزء الثاني. الجداول التجميعية. الصندوق العربي للانماء الاقتصادي زالاجتماعي. الكويت. مايو/مايس 1989. ص 121.

[59] الجزائر بالأرقام نتائج 1995. الديوان الوطني للإحصائيات. الجزائر العاصمة. رقم 27 1997. ص 29.

والحاضر بدقة مناسبة لمعرفة مدى التقدم أو التغير الحاصل في مختلف المجالات الاجتماعية خلال السنوات المنصرمة. والمصادر المتوفرة تشير إلى التغيرات التالية الجارية في عدد مهم المؤشرات البشرية الأساسية.

جدول رقم 100

بعض المؤشرات عن الحالة الاجتماعية في الجزائر

	1980	1995
نسبة القادرين على القراءة والكتابة من الرجال (15 سنة فأكثر)	-	% 51
نسبة القادرات على القراءة والكتابة من النساء (15 سنة فأكثر)	-	% 26
سوء التغذية بين الأطفال بعمر أقل من 5 سنوات	-	% 10
الوفيات بين الأطفال بعمر أقل من 5 سنوات	* 192	39
وفيات الرضع في كل 1000 ولادة حية	98	34
التطعيم الوقائي	-	** % 51
مياه صالحة للشرب	-	*** 77
صرف صحي للمياه		
توفر المراكز الصحية	-	-
متوسط الولادات في العائلة	6.7	3.5
وفيات الأمهات عند الولادات الحية في كل 100000 ولادة	-	** 140

المصدر:

Weltentwicklungsbericht 1997. S. 257.

* الأرقام تعود لعام 1970. ** متوسط الفترة 1989-1995. *** سنة 1994-1995.

ويشار إلى أن معدلها للفترة 1985-1995 كان 90 %. *** 1994-1995.

الواقع القومي في الجزائر أو (مكونات المجتمع الجزائري)

يتكون الشعب الجزائري من مجموعتين كبيرتين من السكان المجموعة العربية والمجموعة الأمازيغية (القبائلية). وإذا كان الأمازيغيون يعتبرون من أصل سكان هذه المنطقة, كما هو الحال في المغرب وتونس مثلا, فأن العرب نزحوا إليها, كما في حالة تونس والمغرب, مع الفتح الإسلامي الأول وفي فترات لاحقة, وبالتالي فهم يعيشون فيها منذ قرون أيضا. يسكن الأمازيغيون في الجزائر في اختلاط واضح مع العرب في سائر أنحاء البلاد, إلا أن لهم مناطق تقليدية تعيش فيها القبائل الأمازيغية أو أن الأمازيغيين يشكلون غالبية سكان تلك المناطق. وإذا كانت منطقة تيزي وزو موطن القبائل الأمازيغية الكبرى, فأن منطقة بجاية هي موطن القبائل الأمازيغية الصغرى. والاختلاف بين المنطقتين يبرز في محاولة أحداها القبول باعتبارهم عربا (الشاوية), ورفض الأخرى ذلك وإصرارها الطبيعي على أمازيغيتها, والموقف الأخير لا يتضمن من حيث المبدأ أي عداء للعرب. إلا أن المشكلة قد تبلورت عندما لجأ العرب والشاوية إلى تأكيد عروبة الجزائر ونفي الجانب الأمازيغي عنها.

لم يواجه المجتمع الجزائري مشكلة تسمى الأمازيغية في أعقاب انتزاع الاستقلال والسيادة الوطنية. إذ كانت الأجواء الثورية وفرحة الانتصار باستعادة أرض الوطن كافية لأن تغطي على كل الإشكاليات الأخرى في ما عدا استقالة السيد حسين آيت أحمد من حزب جبهة التحرير وتشكيله جبهة القوى الاشتراكية في خريف عام 1963 بسبب دعوته للفكر الاشتراكي واختلافه مع حزب جبهة التحرير في هذا الشأن. ولكنها, كما يبدو اليوم, لم تكن خالية من الشعور بأن هناك محاولة من جانب الحكام الجدد, وكلهم من قادة جبهة التحرير الوطني, تجاوز الشعب الأمازيغي الذي ساهم بفعالية في الثورة الجزائرية وقدم الكثير من التضحيات حتى في لغته الأمازيغية, من خلال طرح موضوعة أن الشعب الجزائر عربي ولغته عربية لا غير, في وقت كان السكان في الجزائر يمارسون الأحاديث فيما بينهم (أو يهدرون) باللهجة المحلية الجزائرية, رغم وجود مناطق كانت تتحدث الأمازيغية فقط وأخرى العربية الدارجة. وكان الشعار العام يدعو إلى الجزأرة في مقابل تغلب اللغة الفرنسية في خطاب المثقفين والمدينة على نحو خاص. إذ كان الإنسان الجزائري قبل إحراز الاستقلال وبعده بفترة غير طويلة يرى في هويته أنه جزائري أولا, ثم مسلم ثانيا وأمازيغي أو عربي ثالثا, إضافة إلى كونه أفريقي ومتوسطي رابعا. إلا أن هذا القضية اتخذت أبعادا جديدة عندما تلمس الأمازيغيون (القبائل) أساليب غير مناسبة في التعامل مع القضية الأمازيغية ولصالح اللغة العربية والعرب بشكل عام من جانب الحكومة الجزائرية وحزب جبهة التحرير وأجهزة الدولة, ومنها القوات المسلحة التي كانت تحكم البلاد, وبالضد من اللغة الأمازيغية. وبرز هذا واضحا في خطاب ألقاه السيد أحمد بن بيللا رئيس الدولة أثناء زيارة قام بها إلى تونس عندما أكد فيها على عروبة الجزائر المطلقة, وأن الملايين العشرة من الجزائريين هم عرب لا غير, أي نافيا بذلك وجود أمازيغيين. ولم تكن هذه السياسة حكيمة, بل كانت استمرارا للموقف الذي اتخذه مصالي الحاج إزاء الأمازيغيين في حزبه قبل الثورة, حين أبعد الكثير من قادة الحزب وأعضائه منه بسبب كونهم من القبائل, واعتبرهم "جرثومة" تنخر في كيان الحزب, إذ كان الرجل يؤكد على عروبة الجزائر وشعب الجزائر, وهو عربي

من غرب الجزائر. وقاد هذا الصراع في أجهزة الدولة المدنية والعسكرية في فترة ما بعد الثورة إلى ظاهرة غريبة حقا, إذ أهمل موضوع الجزأرة ليتحول إلى صراع بين التعريب والفرنسة, في وقت نسيت تماما اللغة الأمازيغية والثقافة الأمازيغية الأفريقية من جانب المسؤولين. وتشير الدراسات المتوفرة عن هذه المشكلة الإثنية في الجزائر إلى وجود تحالف بين العرب والشاوية, وهم من القبائل أيضا, في مواجهة القبائل الأمازيغية الأخرى. وقد تجلى هذا التحالف على مستوى الحكم أيضا[60]. وتصاعدت المسالة الأمازيغية فيما بعد بشكل ملموس وكبير بعد وفاة هواري بو مدين وتسلم الشاذلي بن جديد رئاسة الدولة ممثلا للقوات المسلحة, علما بأن مطلب الأمازيغيين لم يكن يتجاوز حينذاك الاعتراف بوجودهم كجزء حيوي من الشعب الجزائري والاعتراف بلغتهم باعتبارها لغة وطنية ولهم الحق الثابت بممارسة ثقافتهم الأمازيغية.

في سنوات الستينات, وبعد انقلاب هواري بو مدين ضد رئيس الدولة أحمد بن بيللا صدرت مجموعة من القوانين التي تلزم المسؤولين وأجهزة الدولة باستخدام اللغة العربية في معاملاتها وأختامها والتقارير التي تكتبها, رغم أن تطبيق تلك القرارات والقوانين لم يكن سهلا. كتب الباحث السيد عز الدين المناصرة بهذا الصدد مشيرا إلى دستور عام 1989, الذي قرر تعميم استعمال اللغة العربية في 1991/1/16, بأنه كان يعتمد في ذلك على "قوانين سابقة تعود إلى عام 1966, وأوامر منها الأمر المؤرخ بتاريخ 1968/4/26 المتضمن إجبارية معرفة اللغة الوطنية على الموظفين, والأمر المؤرخ بتاريخ 1970/2/19 المتضمن وجوب استعمال اللغة العربية في تحرير وثائق الحالة المدنية. والأمر المؤرخ بتاريخ 1973/1/10, المتضمن تعريب الأختام الوطنية. والأمر المؤرخ 1976/4/16 المتضمن تنظيم التربية والتكوين والقانون المؤرخ بتاريخ 1984/1/7, المتضمن تخطيط مجموعة الدارسين في المنظومة التربوية والقانون الصادر بتاريخ 1986/8/19, المتضمن إنشاء المجمع الجزائري للغة العربية. وغيرها من الأوامر [التعليمات] والقوانين"[61]. ولم يكن الأمر مقتصرا على كثرة القوانين والنظم والتعليمات الصادرة بهذا الصدد فحسب, بل اقترن بثلاث ظواهر أخرى شكلت مجتمعة الاتجاهات العامة التي حركت الأجواء للمطالبة بتأمين التوازن المطلوب لصالح المجموعة السكانية الأمازيغية في مقابل المجموعة السكانية العربية أو الأمازيغية المستعربة. ويمكن الإشارة فيما يلي إلى تلك الظواهر:

- وضع الوظائف الحساسة والرئيسية في الدولة ومؤسسات المجتمع المدني والحزب الحاكم بيد العرب أو المعربين, في حين كان نصيب الأمازيغيين منها محدودا جدا وهذا يعني ممارسة التمييز في هذا المجال بغض النظر عن التفسيرات التي تقدم بهذا الصدد والتي لا تصمد أمام حقائق الوضع في البلاد. ويمكن لهذا الغرض إيراد الكثير من الأمثلة. فعلى سبيل المثال لا الحصر أحتل (3) من العسكريين منصب وزير الدفاع في الجزائر في الفترة الواقعة بين عامي 1962 و1999 وهم جميعا من شرق البلاد, أي من المناطق المعربة أو التي تسكنها

[60] القدس العربي. جريدية يومية تصدر في لندن. مقال بقلم السيد رياض الصيداوي بعنوان: الصراع على منطقة القبائل يشتد بين الاستئصالية والعداء لفرنسا. نشر المقال في العدد 3249. 18 تشرين الثاني/نوفمبر 1999. ص 18.

[61] المناصرة, عز الدين. المسألة الأمازيغية في الجزائر والمغرب. إشكالية التعددية اللغوية. دار الشروق. الأردن. 1999. ص 26/25.

أغلبية عربية. وأن الفترة ذاتها عرفت سبعة شخصيات احتلت منصب رئيس الدولة (5) منهم من الشرق و(2) منهم من الغرب وهما أحمد بن بيللا وعبد العزيز بو تفليقة, وتسلم 15 شخصية سياسية منصب رئيس الوزراء كان ثلاثة منهم من الغرب والبقية (9) من الشرق و(3) من الوسط. أما الأمانة العامة للحزب فقد كانت محصورة بالشرق في ما عدا مرتين أحتل المركز فيهما أحمد بن بيللا وقايد أحمد وهما من الغرب[62]؛

- التركيز على التعريب دون أية إشارة إلى ضرورة استخدام اللغة الأمازيغية والثقافة الأمازيغية في حياة البلاد الثقافية والإعلامية؛
- إغراق البلاد, وخاصة المؤسسات التعليمية ومؤسسات الدولة المختلفة ومشاريعها الاقتصادية وأجهزة الإعلام بالعرب القادمين من الشرق, حيث كانت مجموعة كبيرة منهم من القوميين الذين كانوا يرون بضرورة التعريب القسري على نطاق الجزائر وبعيدا عن أي احترام حقيقي للأمازيغيين واللغة والثقافة الأمازيغية ومتأثرين بالإسلام ولكنهم كانوا يربطون بصورة غير عقلانية بين الإسلام والعروبة متجسدة باللغة العربية.ورغم وجود قوى وأحزاب وشخصيات سياسية وطنية كانت ترى السلبية في هذه الوجهة من منطلقين هما:

1. أن هذه الوجهة فيها غمط متعمد وغير سليم للغة والثقافة الأمازيغية لا يمكن ولا يجوز السكوت عنها؛
2. أن هذه الوجهة يمكن أن تقود إلى تفكيك المجتمع الجزائري وإثارة النعرات القومية واللغوية فيه, في وقت يحتاج المجتمع إلى الحرية والديمقراطية والتلاحم والوحدة.

ويمكن الإشارة في هذا الصدد إلى كل من حزب الطليعة الاشتراكية وجبهة القوى الاشتراكية وحزب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية, إذ كانت هذه الأحزاب في مقدمة القوى الداعية إلى هذه الاتجاهات الأكثر سلامة, إضافة إلى بعض الشخصيات المعروفة مثل الكاتب الجزائري الراحل كاتب ياسين وغيره[63].

في عام 1991 صدر قانون تعميم استعمال اللغة العربية استنادا إلى المادة الثالثة من دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية التي نصت على ما يلي: "اللغة العربية هي اللغة الوطنية والرسمية" في الجزائر. ولم تكتف ديباجة الدستور بذلك بل أضافت إلى ذلك النص التالي: "ثالثا: أرض الجزائر, أرض الإسلام وجزء لا يتجزأ من المغرب العربي الكبير وأرض عربية وبلاد متوسطية وأفريقية تعتز بإشعاع ثورتها, ثورة أول نوفمبر 1954"[64].

وفي إطار هذا النص يلاحظ بوضوح أن المشرع, وهي الدولة بقضها وقضيضها, قد رفضت الأمازيغية لغة وثقافة, وأشاحت بوجهها عن الواقع الموضوعي القائم في الجزائر, وعن المشكلات المحتملة التي يمكن أن يثيرها هذا النص الناقص للهوية الجزائرية. فالهوية الجزائرية إلى جانب كل ذلك وقبل كل ذلك هي أمازيغية ايضا, وإغفالها لا يعبر إلا عن إصرار قومي متعصب ضد الأمازيغية ودعوة لصهر الآخرين في العروبة دون رغبة وإرادة جزء كبير ومهم من بنات وأبناء الشعب الجزائري.

---

[62] الصيداوي, رياض. بعض من المحرمات السياسية في الجزائر. بو تفليقة القادم من الغرب هل يضع حدا لهيمنة الشرق التاريخية؟ جريدة القدس العربي اللندنية. العدد 3257 بتاريخ 27 تشرين الأول/ اكتوبر 1999. ص 18.

[63] نفس المصدر السابق. ص 23.

[64] نفس المصدر السابق. ص 25/24.

وفي مقابل هذه الوجهة تقدمت القوى الأخرى التي كانت ترى بأن على التشريع العقلاني أن يأخذ بالاعتبار وجود الشعب الأمازيغي إلى جانب العرب في الجزائر وأنهما معا يشكلان الشعب الجزائري, وبالتالي لا بد من الاعتراف بوجودهما معا. ومن هنا انبثق النص المقترح التالي من جانبها لتعديل الدستور الجزائري: "[العربية والأمازيغية لغتان وطنيتان, واللغة العربية هي اللغة الرسمية]", وهو مطلب مطابق تماما للمطلب المغربي في هذا الصدد. ومن المؤسف القول بأن هذا المطلب العادل والمشروع لم يجد قبولا حتى الآن في البلدين المغاربيين. والغريب بالأمر أن القانون الذي صدر لينظم استعمال اللغة العربية قد تمت صياغته بطريقة تدعو إلى التساؤل المشروع التالي: هل كانت القوى التي وضعت هذا القانون تريد حقا إثارة المعركة ضد اللغة الأمازيغية ولصالح اللغة العربية, وبالتالي فتح صراع ونزاع قومي يضعف المجتمع الجزائري ووحدته الوطنية وينسى تاريخه النضالي المشترك يتجاوز على أهمية الحفاظ على الوحدة الوطنية من خلال الاعتراف باللغتين الوطنيتين القائمتين فعلا في البلاد مع اعتبار اللغة العربية هي اللغة الرسمية للجزائر؟

كل الدلائل تشير إلى أن هذا القانون قد ساهم في تعميق التناقض والصراع, بغض النظر عن حسن أو سوء نية المشرع, فالعبرة ليست بالنيات بل بالنتائج التي يتمخض عنها صدور مثل تلك القوانين والتي سنعالجها في مجال حالة حقوق الإنسان في الجزائر.

وإذا كان الصراع في السابق يدور بين الجزأرة والفرنسة, فأنه اليوم أصبح بين العربية والأمازيغية والفرنسية. وإذا كان الصراع في السابق لغوي وثقافي, فأنه أصبح اليوم سياسي صارخ. وهو واقع قائم يحتاج إلى معالجة موضوعية وعادلة وسريعة في آن لصالح القبول باللغتين الوطنيتين العربية والأمازيغية واعتبار العربية هي اللغة الرسمية في البلاد, أو وفق ما يرتضيه السكان عموما, وليس وفق ما تريده الحكومة وحدها, إذ لا بد من الاعتراف الرسمي بالتكوين السكاني للجزائر. فالشعب الجزائري يتكون من مجموعتين إثنيتين كبيرتين هما المجموعة الأمازيغية والمجموعة العربية, وبالتالي فالتعامل مع هذه المسألة يفترض أن يستند إلى هذا الأساس الواقعي.

كتب الشيخ محفوظ نحناح, رئيس حركة مجتمع السلم الجزائرية (حمس) في كتابه الجديد الموسوم "الجزائر المنشودة ... المعادلة المفقودة .. الإسلام, الوطنية, الديمقراطية حول الهوية الوطنية الجزائرية ما يلي: "فمقومات هويتنا وأبعادها محددة ومضبوطة ومعالم مرجعيتنا بينة ظاهرة إنها الإسلام أولا العربية ثانيا الأمازيغية ثالثا وبعدها التجارب أو القيم والمبادئ الإنسانية الخالدة والخيرة وأهمها العدل, الحرية, الشورى, العلم والعمل. هويتنا العرقية هي الأمازيغية البربرية التي تفاعلت بدخول العرب المسلمين وامتزجت بهم وقبلتهم وانصهرت معهم وحملت معهم رسالة ذات مضمون حضاري وإنساني هو الإسلام الذي يعترف الجميع بأن وعاءه هو اللغة العربية وفنونها وآدابها, وبهذا الوعاء ومحتواه الحضاري قفز هذا الشعب الجزائري لتسجيل موقعه المتميز في صف الأمة العربية الإسلامية كلغة ودين وكانتماء ذي بعد جغرافي وجيوستراتيجي متميز, ولم يحصل عبر التاريخ تصادم أو تضارب إلا ما يحصل بين أبناء الأمة الواحدة أو القبيلة الواحدة, ومثل هذا الأمر طبيعي في كل الشعوب والأمم, ويحدث بين جميع أصحاب الديانة الواحدة بل والمذهب الواحد, بل حتى بين أخوين شقيقين ينتميان لأم واحدة كما حصل بين قابيل وهابيل لهذا فأن محاولة إثارة النعرات بين أبناء أمازيغ وأبناء يعرب, كمحاولة إثارة أبناء أمازيغ على بعضهم, أو

إثارة العربي على أخيه العربي, هدفها أن يهوي الجميع ويتشتت الشمل ليس إلا"[65]. ويلاحظ المرء في هذا الصدد جملة من الأفكار التي تعبر عن الرغبة أكثر مما تعبر عن واقع موضوعي ومن جانب واحد. ففي الوقت الذي يطرح بصواب كون الأمازيغية هي هوية الجزائريين من سكان البلدان الأصليين, الذين يشكلون أكثرية السكان, فأنه يتبنى الدعوة أو الحكم بأن هذا الشعب قد انصهر بالعرب وأصبح جزءا من الشعب العربي أو الأمة العربية. وهي مسألة يمكن أن تنطبق على بعض القبائل الأمازيغية لا على جميع تلك القبائل التي ما تزال تعيش في الجزائر وترى إنها ليست عربية, بل أمازيغية, مع عدم الاختلاف على كونها تحمل ضمن هويتها الوطنية الإسلام كدين يؤمن به الأمازيغيون, كما أنهم لا يرفضون اللغة العربية باعتبارها لغة القرآن. ولكن يفترض أن لا يجري الخلط بين الإسلام والعروبة, رغم كون العربية تعتبر اللغة التي خلق فيها القرآن. فليس جميع الأمازيغيين انصهروا بالعرب والقومية العربية, بل ما زالوا يحتفظون بهويتهم الأمازيغية. ولا يتعارض هذا الموقف مع إسلامهم ولا مع قبولهم اللغة العربية بجوار لغتهم الأمازيغية, أو قبولهم بالأدب والتراث العربي إلى جانب الأدب والتراث الأمازيغي. إن الطريقة التي يتعامل بها بعض القوى القومية من العرب وبعض القوى الإسلامية هي التي تثير الإشكاليات وتدفع الأمازيغيين إلى رفض الاطروحات العربية باعتبارها محاولة جادة تهدف إلى مصادرة أو استئصال هوية الآخر والادعاء بأن الهوية العربية هي هوية الجميع. ويأخذ الشيخ محفوظ نحناح على بعض الأمازيغيين دعواتهم المتطرفة صوب اللغة الفرنسية وبالضد من اللغة العربية. وإذا كانت انتقاداته صائبة في هذا المجال, فأنها في الواقع ليست سوى رد فعل لتصرفات القوميين العرب المتطرفين الذين ينكرون بإصرار حق الأمازيغيين بلغتهم وقوميتهم وثقافتهم الأمازيغية. ويفترض أن يكف القوميون العرب عن الإصرار على صهر الأمازيغيين بالعروبة, إذ ليس من حق أحد أن يفرض الانصهار على الجماعات القومية الأخرى ما لم يتم ذلك بمحض إرادة ورغبة الناس أنفسهم, وهي مسالة مركزية في العلاقات بين القوميات والشعوب. ومع ذلك فأن الشيخ نحناح يخرج ببعض المطالب الصحيحة, رغم الطريق المعقد الذي يطرح فيه هذه القضية العادلة, حين يؤكد في نفس الكتاب على ما يلي: "1- ضرورة فتح كل المجالات أمام اللغة والثقافة الأمازيغية في ميدان التعليم والبحث وفي ميدان الاتصال والإعلام والعمل على ترقيتهما وتطويرهما بالشكل الذي يمكنهما من العودة السليمة إلى موقعهما الحضاري. 2- ضرورة التأكيد على أن إحياء وترقية اللغة الأمازيغية لا ينبغي أن يتصادم مع تعميم اللغة العربية باعتبارها اللغة الرسمية للدولة, ... 3- ضرورة الرفض بشكل حاسم وقاطع لأي دعوى للتمييز العرقي أو الإثني أو الجهوي بين أبناء الشعب أو بين مناطق وجهات الوطن."[66]. ولكنه يخطئ من جديد عندما يرى بأن تعدد القوميات واللغات أو الاعتراف بوجود إثنيات متعددة سيقود إلى صراعات ونزاعات وغيرها, إذ إن هذا ممكن فقط عندما لا يكون هناك اعتراف متبادل بالآخر ومحاولة فرض صورة الأنا عليه. ففي الوقت الذي يرى بأن الدول الكبرى هي التي تدعو إلى توسيع دائرة الإثنية وأحياء القوميات, يرى في الوقت نفسه ما يلي: "ولنتأمل مآلات مجتمع تتعدد فيه اللغات والثقافات وتستنفر فيه الخصائص الإثنية الفرعية, في مقابل محاور

---

[65] نحناح, الشيخ محفوظ. الجزائر المنشودة ... المعادلة المفقودة .. الإسلام, الوطنية, الدمقراطية. الحلقة الرابعة. جريدة الزمان اللندنية. العدد 484. السنة الثانية. 1999/11/19. ص 13.

[66] نفس المصدر السابق. جريدة الزمان اللندنية. الحلقة السادسة. العدد 486. 1999/11/22. ص 13.

دولية كبرى .. - ثوران القلاقل والفتن والحروب الأهلية. -هيمنة الجوع والتخلف والمديونية. - ابتزاز الأموال والأرزاق واحتكار القوت..."[67]. ومن هذا العرض يرى الشيخ نحناح إمكانية استغلال الدول الكبرى للتعدد القومي واللغوي ضد تلك المجتمعات المتعددة القوميات واللغات ولصالحها, وهو وجه واحد من القضية, إذ يمكن حقا وقوع حالة من التناحر بين القوميات المتعددة بسبب سياسات الحكم القائم فيها, في حين أنه لا يرى أو لا يريد أن يرى الوجه الآخر الممكن أيضا, وأعني به إمكانية التعاون والتنسيق والوحدة الوطنية التي يمكن إقامتها في المجتمع عندما تنتهج الحكومة القائمة سياسات تنسجم مع مبادئ المساواة والتضامن والتآخي بين القوميات, وعندما تستند إلى أسس الديمقراطية وحقوق الإنسان وعدم التمييز بين المواطنين لأي سبب كان وعندما تؤمن مستوى معين ومناسب من العدالة الاجتماعية. إنها مرتبطة أولا وقبل كل شيء بسياسة الدولة المعنية. وقد دللت السياسات التي انتهجتها الحكومات المتعاقبة في الجزائر, كما رأينا سابقا, على إنها لم تلعب دورا إيجابيا في تعزيز الوحدة الوطنية, بل عملت على تفكيكها وتشديد الصراعات المتنوعة في المجتمع. وسنوات العنف والعنف المضاد التي ما تزال مستمرة تجسد حقيقة تلك السياسة المعوجة والمضرة التي مارستها الحكومات المتعاقبة.

[67] نفس المصدر السابق.

الخلاصة حول التطور الاقتصادي والاجتماعي في الجزائر

إن الاستعراض والتحليل السابقين للواقع الاقتصادي في الجزائر يسمح بالخروج باستنتاج يلخص واقع التطور الحاصل في الجزائر والواقع الراهن فيه. فعلى الرغم من قطع الجزائر خطوات مهمة على طريق التقدم الاقتصادي ومحاولة تغيير بنية الاقتصاد الوطني والتصنيع وحل المسألة الزراعية وإقامة الهياكل الارتكازية ومعالجة مشكلات السكان خلال الفترة المنصرمة, فأن سياسة الدولة الاقتصادية على المستويين الداخلي والخارجي لم تستطع, وبعد مرور ما يقرب من أربعة عقود من السنين على انتزاع الاستقلال السياسي, إجراء التغيير الجذري المطلوب في بنية الاقتصاد الوطني وتخليصه من التشوه والتخلف والاختلالات والتبعية, رغم أن طبيعة التبعية الراهنة تختلف عن طبيعتها في السابق ولكنها ما تزال مقيدة للاقتصاد الوطني ومعرقلة لنموه المنشود. وتبرز هذه الظاهرة بوضوح في عدة مؤشرات جوهرية هي:

- استمرار اعتماده الشديد على النفط الخام والغاز الطبيعي بشكل خاص في توفير الموارد المالية الأساسية لعملية التنمية وإشباع حاجات السكان الاستهلاكية.
- استمرار اعتماده على التجارة الخارجية في تكوين نسبة عالية جدا من الدخل القومي وفي استهلاك هذا الدخل أيضا. أي تعاظم الدور الكبير الذي تلعبه الصادرات في تكوين الدخل القومي, وهي صادرات النفط الخام والغاز الطبيعي وغيرها من الموارد الأولية, واستهلاك جزء كبير من الدخل القومي على استيراد السلع المصنعة الإنتاجية والاستهلاكية والسلع الغذائية على نحو خاص, ومنها الحبوب.
- معدلات نمو اقتصادي واطئة لا تسمح بنمو متوسط نصيب الفرد الواحد من الدخل القومي, بل إن التراجع في معدلات النمو الاقتصادي واستمرار معدلات النمو السكانية المرتفعة نسبيا قادت إلى تراجع في متوسط نصيب الفرد الواحد من الدخل القومي. وارتبطت هذه الظاهرة بتدهور معدلات الإنتاجية وتراجع التشغيل في القطاع الصناعي وسوء وضعف استخدام السعات الإنتاجية المتوفرة فعلا. فالنمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال السنوات المنصرمة, كما تشير إليه إحصائيات الأمم المتحدة, كان على النحو الذي يشير إليه الجدول التالي.

جدول رقم 101

معدل النمو السنوي ونسب التغير السنوية في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الجزائر

معدل النمو 1990-1981	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998
2.3	1.2-	1.6	2.2-	1.1-	3.9	3.8	1.1	3.4

International Manatory Fund. World Economic Outlook. Washington, DC. May 1999. P. 146.

- تفاقم المديونية الخارجية للاقتصاد الجزائري, وهي ديون على قطاع الدولة أساسا وتتحمل الحكومة مسؤولية تسديدها حتى إنها شكلت نسبة عالية جدا من إجمالي الناتج المحلي واستنزفت سنويا جزءا مهما من الفائض الاقتصادي المتحقق في البلاد, وبالتالي قللت من إمكانية الاستثمارات المحلية الجديدة. وهذا الاتجاه مستمر وسيبقى لسنوات أخرى قادمة, إذ لا تبدو في الأفق إمكانية معالجة هذه المشكلات قريبا. ورغم أن حجم الدين الخارجي على الجزائر قد تراجع في عام 1997 إلى 30.921 مليون دولار أمريكي يعد أن كان في عام 1996 حوالي 33.428 مليون دولار أمريكي.
- أتساع حجم البطالة وارتفاع نسبتها إلى مجموع القوى العاملة وتحولها إلى مشكلة مستعصية. وتبرز بشكل واضح تحت تأثير عاملين هما: عجز سياسة الدولة التنموية عن توفير فرص عمل تكفي لاستيعاب القوى العاملة العاطلة أولا, ومعدلات النمو السنوية العالية للسكان, وبالتالي الزيادة السنوية الكبيرة للقوى الجديدة المنخرطة في صفوف القوى القادرة على العمل والراغبة فيه. إن نسبة البطالة في الوقت الحاضر تقترب من ثلث مجموع القوى القادرة على العمل المسجلة رسميا, ولكنها تفوق ذلك عند احتساب نسبة عالية من النسوة القادرات على العمل ولكنهن بدون عمل. ومثل هذا الواقع يساهم في استنزاف مزيد من الدخل القومي ويضعف نصيب الفرد الواحد منه, كما يضعف القوة الشرائية للفرد الواحد, بسبب مشاركة أكثر من فرد واحد في دخل المشتغل الواحد؛
- وبسبب انعدام الأمن الداخلي يلاحظ تراجع الرأسمال الأجنبي عن توظيف رؤوس أمواله في المشاريع الجزائرية, بما فيها الرأسمال العربي. ويبدو أن هناك محاولات جادة ومتواصلة وناجحة لتهريب رؤوس الأموال الجزائرية نحو الخارج؛
- وقد أدى كل ذلك إلى تراجع شديد في مستوى معيشة الأفراد والعائلات الجزائرية, وخاصة الفئات الكادحة والفقيرة والمنتجة للدخل القومي وتفاقم فجوة الدخل بين الطبقات والفئات الاجتماعية وتنامي الهجرة, وخاصة بين الشباب إلى خارج الجزائر بصورة شرعية أو غير شرعية.
- ورغم تراجع مستوى معيشة الأفراد والعائلات بالنسبة للغالبية العظمى من السكان, فأن هناك فئة صغيرة في المجتمع هي المستفيدة من هذه الأوضاع وهي التي تزيد من أرباحها وتراكم مدخراتها وتهرب جزءا منها إلى خارج. وكل ذلك يتم على حساب الاقتصاد الوطني ومستوى حياة ومعيشة الغالبية العظمى من بنات وأبناء

الشعب الجزائري. ويزداد التمايز الطبقي والاستقطاب في المجتمع الجزائري يوما بعد آخر ويشتد الصراع ويتخذ أبعادا جديدة وأساليب كثيرة ومضامين متشابكة ومعقدة.

- إن النجاحات النسبية المهمة التي تحققت في الفترة الواقعة بين نهاية السبعينات وبداية الثمانينات في المجالات الاقتصادية والاجتماعية تتعرض يوما بعد آخر إلي مزيد من التدهور. وكان السبب وراء قلة النجاحات وما يزال يكمن في غياب الحياة الديمقراطية وغياب التعددية في الحياة السياسية والاقتصادية وفي هيمنة العسكر على سياسة الدولة وفي التجاوز الفظ والمتواصل على حقوق الإنسان وعلى الميثاق الوطني والدستور الجزائري.
- إن استمرار الوضع على هذه الشاكلة سوف لا يؤدي إلى تفاقم الهجرة من الجزائر وتعرض الاقتصاد الوطني والمجتمع إلى هزات حادة وجديدة فحسب, بل ويمكن أن يجر المنطقة بأسرها إلى مزيد من المشكلات المعقدة غير المحسوبة العواقب ولا واضحة المعالم في الوقت الحاضر, وهي التي تستدعي إجراء تغيير حقيقي في طبيعة ووجهة النظام السياسي الشمولي الذي ساد الجزائر طيلة العقود الأربعة المنصرمة تقريبا.